بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم التاريخ

عنوان الأطروحة

الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م).

إعداد

قاسم محمد أحمد النواصرة

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد رجائي ريان

حقل التخصص- التاريخ الحديث والمعاصر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراة فلسفة في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك

الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام

(١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م)

British- French Attitude TowardS the Egyptian Reign of Belad Sham (1247-1256 A.H) (1831- 1841 A.D)

إعـــداد

قاسم محمد أحمد النواصرة

الرقم الجامعي

٢٠٠١٢٤٠٠٠٤

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد رجائي ريان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه فلسفة في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة اليرموك

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. محمد رجائي ريان .... مشرفاً ورئيساً

أ. د. أحمد محمد الجوارنه .... عضواً

د. هند غسان أبو الشعر .... عضواً

د. نوفان رجا السوارية .... عضواً

د. وليد صبحي العريض .... عضواً

الإهداء

إلى والدي . . .

الذي إن كان في جزء من خير أو بصيص من علم، أو وميض من نور فبفضله بعد فضل الله تعالى.

إلى والدتي . . .

التي كان حجرها لي غطاء، وبطنها لي وعاء ودمها لي سقاء.

اعترافاً بفضلهما ودعاء لهما في حياتهما ﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.

إلى إخواني وأخواتي . . .

إلى عاصمة الإباء والضيافة والكبرياء والأصالة العربية . . .

انتماءً وولاء . . . عمان

إلى أقدم مدينة في التاريخ منبع العلم والحضارة والعراقة

محبةً وصفاء . . . دمشق

إلى عبق الماضي والحاضر مدينة الحضارة والتاريخ والمجد . . .

إكباراً وإعلاء . . . القاهرة

شكر وتقدير

لا يسعني، وأنا أخط آخر صفحات هذه الأطروحة إلا أن أعترف بالفضل لأصحابه، وأؤدي الشكر لأهله وفي مقدمتهم أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور محمد رجائي ريان، الذي أشرف على هذه الأطروحة؛ حيث كان لتوجيهاته الأثر الكبير والفضل العميم في إثرائها بما يصب في مصلحة الدراسة.

كما أثني بالشكر لأساتذتي الفضلاء في قسم التاريخ، وأخصّ بالذكر منهم: الأستاذ الدكتور سليمان خرابشة رئيس قسم التاريخ، والأستاذ الدكتور محمد عيسى صالحية، والأستاذ الدكتور أحمد الجوارنة، والدكتور وليد العريض.

وأسجل شكري وعرفاني إلى أستاذي الدكتور محمد الأرناؤوط والدكتور نوفان الحمود السوارية، والدكتورة هند أبو الشعر، والدكتور عليان الجالودي.

وممن لهم حق الشكر عليّ والدي السيد محمد أحمد النواصرة الذي دعمني مالياً ومعنوياً فله مني جزيل الشكر والعرفان والمحبة والود. وكذلك الأخوة العاملين في مكتبة جامعة اليرموك ومكتبة الجامعة الأردنية، ومكتبة جامعة آل البيت. ولا أنسى أن أقدم الشكر الجزيل والحار إلى الإخوة العرب خارج الأردن الذين قدموا لي كل المساعدة؛ ففي دمشق مدير مركز الوثائق التاريخية الدكتور غسان سبانو وعبير شباط، والعاملين في الصرح العلمي الشامخ مكتبة الأسد، وعلى رأسهم المدير العام، ومديرة الإعارة منى عبادي، وفي القاهرة مدير دار المحفوظات القومية، وكذلك العاملين في هيئة الكتاب المصري، والعاملين في مكتبة جامعة القاهرة، والجامعة الأمريكية،.

وإلى كل من ساهم في طبع وتنسيق وإخراج هذا العمل ليرى النور وخصوصاً إلى الطابعة صابرين أبو مسامح في مكتبة أجنادين بإدارة ليث عبيدات.

قائمة المحتويات

المختصـــرات

١- مجلد: م.

٢- جزء: ج.

٣- قسم: ق.

٤- الصفحة: ص.

٥- دون ناشر: د. ن.

٦- دون مكان نشر: د. م.

٧- دون تاريخ نشر: د. ت

٨- Foreign Office: F.O

٩- Volume: Vol

١٠- Nombré: N°

١١- Page: P

١٢- United State of America: U.S.A

الملخــــص

الموقف البريطاني والفرنسي من الحكم المصري لبلاد الشام

١٢٤٧- ١٢٥٧هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م

شهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر الميلادي مرحلة جديدة من العلاقات المصرية والعثمانية، التي اكتملت بسيطرة محمد علي باشا على بلاد الشام، مما جعل مواقف الدول الأوروبية تتباين وفقاً لمصلحة كل دولة.

وحاول الباحث في هذه الدراسة تقديم صورة واضحة عن الموقفين؛ البريطاني والفرنسي من التدخل المصري لبلاد الشام في الفترة الممتدة من ١٨٣١- ١٨٤١م.

واحتوت هذه الدراسة على مقدمة وتحليل للمصادر والمراجع، وخمسة فصول، وخاتمة، وقائمة مصادر ومراجع، وملحقات. حيث بدأ الباحث بتحليل المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة المثبتة في ذيلها، فكان الفصل الأول: الحكم المصري في بلاد الشام، والفصل الثاني: الموقف البريطاني والفرنسي منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام، حتى محاولة محمد علي باشا الاستقلال سنة ١٨٣٤م. والفصل الثالث: تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام. والفصل الرابع: الموقف البريطاني والفرنسي من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام.

والفصل الخامس: تطور الموقف البريطاني والفرنسي منذ إعلان محمد علي باشا رغبته في الاستقلال سنة ١٨٣٧م، حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن بريطانيا وفرنسا كان لكل منهما موقف مغاير عن الدولة الأخرى؛ فبريطانيا منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام كانت تترقب ما يجري، ثم تعلن موقفها

فيما بعد، لكن سرعان ما تغير موقفها بعد توقيع اتفاقية هنكيار إسكله (ميناء) ســي بــين الدولــة العثمانية وروسيا سنة ١٨٣٣م، واستطاعت توظيف موقفها المعارض لهذه الاتفاقيــة خوفــاً علــى مصالحها في المنطقة، وخاصة طريق مواصلاتها إلى الهند، وأثمرت الجهود البريطانية فــي عقــد مؤتمر في لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م؛ لحل الأزمة المصرية العثمانية، الذي أنذر محمد علي باشا بالانسحاب من المناطق التي سيطر عليها خلال عشرة ايام، وإذا لم يستجب خلال هذه المــدة ستسحب منه إيالة مصر، مما اضطر محمد علي باشا إلى الاستجابة للضغوط وسحب قواته من بلاد الشام. في حين كانت فرنسا مؤيدة لمحمد علي باشا ومناصرةً له منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام وحتى نهايته، وحاولت إصلاح ما بين الدولة العثماينة ومحمد علي باشا، لكنها لم توفق فــي ذلك؛ بسبب المعارضة البريطانية، التي حاولت الوقوف ضد مــصالحها فــي المنطقــة وإفشال مشاريعها؛ مما جعلها تتخلى عن محمد علي باشا في نهاية الأمر حيث لقي مصيره المحتوم.

المقدمة :

شهدت الفترةُ الممتدةُ من ١٨٣١-١٨٤١ مرحلةً جديدةً من التدخلِ المصريِّ في بلادِ الشام خلال تلكَ الحقبةِ الزمنية، حيثُ استطاعت الجيوشُ المصريةُ السيطرةَ على أنحاء بلاد الشام كافةً، فضلاً عن الدخول لقونية وكوتاهية اللتين ضُمّتا هما الأخريان إلى إيالة مصر.

وكانت الظروف الدّولية، آنذاك، قد ساهمت في نجاح السيطرة المصرية؛ إذ إن بريطانيا بمشكلاتها الداخلية من جهة، وفرنسا في الجزائر من جهة أخرى، إضافةً إلى الوضع المتردي الذي كانت تعيشه الدولة العثمانية، فهي لم تتعافَ بعد من أثر الهزائم التي لحقت بها ولا سيما حرب اليونان (١٨٢١- ١٨٢٦م)، وحروبها مع روسيا (١٨٢٨- ١٨٢٩م)، ومن أعظمها وقعاً في نفسها: القضاء على معظم جيشها في الواقعة الخيرية سنة ١٨٢٦م، على يد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣- ١٢٥٥هـ/١٨٠٨- ١٨٣٩م). جاءت هذه العوامل مجتمعه لتصب في صالح السيطرة المصرية على بلاد الشام.

وقد أجابت الدراسة على مجموعة من الأسئلة؛ كيف كانت طبيعة الحكم المصري لبلاد الشام؟ وما هو موقف بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري في بلاد الشام، منذ بدايته سنة ١٨٣٢م حتى نهايته سنة ١٨٤١م؟ وهل أثر تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية؟ وما أثر احتكار محمد علي باشا للتجارة على المصالح التجارية البريطانية وما هو موقف بريطانيا من هذا الاحتكار؟ وهل استطاعت بريطانيا أن تنجح في جمع الدول الأوروبية لجانبها وعقد مؤتمر لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م، خدمة لمصالحها في بلاد الشام، وإخراج محمد علي باشا منها.

وقد عالجت هذه الدراسة فترة مهمة مرت بها الدولة العثمانية (١٨٣١- ١٨٣٢م)، حيث سيطر محمد علي باشا على بلاد الشام، مما جعل الدول الأوروبية تتباين في مواقفها تجاه التدخل المصري، خاصة بريطانيا وفرنسا، حيث تعاملت كل دولة منهما وفق مصالحها في المنطقة. وهو ما سنتبينه خلال هذه الدراسة. هذا بالإضافة إلى رغبة الباحث بتزويد المكتبة العربية بدراسة تلقي الضوء على الموقف البريطاني والفرنسي، من التدخل المصري في بلاد الشام ١٨٣١- ١٨٤١م.

وقد اعتمدت الدراسة على الوثائق البريطانية والفرنسية والعثمانية، بالإضافة إلى المصادر التي عاصرت فترة الدراسة من عربية وأجنبية، والمراجع العربية والأجنبية الحديثة والدراسات والمقالات والرسائل الجامعية.

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول، وقائمة مصادر ومراجع وملحقات. فكان الفصل الأول هو: الحكم المصري في بلاد الشام، حيث تناول الباحث في هذا الفصل موقع بلاد الشام وحدودها، والأوضاع قبيل الحكم المصري، والأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل فيها، والحملة المصرية عليها، والإدارة المصرية فيها، والجهاز العسكري والقضائي، والتنظيم الاقتصادي للحكم المصري في بلاد الشام وقد شمل(الزراعة والتجارة والصناعة)، والتنظيم المالي والضريبي وكذلك الناحية الصحية والحياة التعليمية.

وتناول الباحث في الفصل الثاني: الموقف البريطاني والفرنسي منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام حتى محاولة محمد علي باشا الاستقلال سنة ١٨٣٤م. وقد تضمن البحث موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري، وكذلك موقفهما من هزيمة جيش السلطان العثماني في معركة قونيه في ١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م، وموقفهما معاً في أعقاب معركة كوتاهيه في ٢ شباط سنة ١٨٣٣م وموقفهما معاً من توقيع اتفاقية هنكيار أسكله سي بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز سنة ١٨٣٣م، وموقفهما معاً كذلك من فكرة محمد علي باشا في الاستقلال عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م .

أما الفصل الثالث فكان بعنوان: تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام وتضمن: القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام، والتنظيم الهيكلي للقنصليات، وتدخل القناصل في شؤون الإدارة المصرية حتى وصلت حدَّ إساءة نظام الحماية، وكيف كانت القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأً للهاربين من التجنيد الإجباري، بالإضافة إلى تحريض القنصليات البريطانية والفرنسية في الثورة على الحكم المصري في بلاد الشام،وسياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار وموقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين، والإشارة إلى تذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة المصرية والمتسلمين، وتدخلات القناصل وموقف الإدارة المصرية من هذه التدخلات.

أما الفصل الرابع: الموقف البريطاني والفرنسي من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام، وضمَّ: التجارة البريطانية في بلاد الشام، ورغبةَ البريطانيين في إنشاءِ سفنٍ في نهرِ الفرات؛ خدمة لمصالحهم التجارية، ووضع التجارة الفرنسية في بلاد الشام، وسياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار وموقف بريطانيا وفرنسا من احتكار محمد علي باشا التجارة فيها، وماهية اتفاقية بلطي ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا سنة ١٨٣٨م.

أما الفصل الخامس فكان عنوانه: الموقف البريطاني والفرنسي منذ إعلان محمد علي باشا رغبتهُ في الاستقلال سنة ١٨٣٧م، حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٨٤١م، وفصّل في موقف بريطانيا وفرنسا من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية ١٨٣٧- ١٨٣٩م، وموقفهما معاً من هزيمة جيش السلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين سنة ١٨٣٩م، وكذلك دور بريطانيا في عقد معاهدة لندن ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م، وتجدُّد الثورات ضدّ الحكم المصري في بلاد الشام حتى نهاية سنة ١٨٤١م.

تحليل المصادر :

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر الأولية، والمراجع الثانوية التي قدَّمت معلومات جديدة غطت فصول الدراسة كلها وهي :

١. الوثائق العثمانية غير المنشورة، وأهمها: مجموعة خط همايون[١]، وإرادة داخلية[٢]، وإرادة خارجية[٣]، وإرادة ممتازة[٤]. وهذه الوثائق محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء التركية في استانبول، وتتضمن أوامر سلطانية صدرت عن السلطان العثماني، بعث بها إلى سفرائه لدى

(١) هو الفرمان الذي يحرره السلطان العثماني بخط يده، ويكون على درجة كبيرة من الأهمية، كما يطلق عليه اسم خط شريف أو الإرادة الشريفة. وكان يصدر هذا الفرمان بناء على الورقة التي يحررها الصدر الأعظم في مسألة ما، بصورة موجزة، ويطلق عليها إسم تلخيص أو أن يصدر الفرمان مباشرة دون تقديم شيء وهذا النوع من الفرمانات يسمى بياض أو زينة خط همايون، أي: خط همايوني على بياض. وكان السلاطين العثمانيون حتى عهد مراد الثالث (٩٨٢-١٠٠٣هـ/ ١٥٧٤- ١٥٩٤م) يحررون بأيديهم بعض الفرمانات في مسائل محددة. انظر: نجاتي أقطاش، وعصمت بنيارق، الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول ، ترجمة صالح سعداوي، (عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، ١٩٨٦)، ص ٤٧١.

(٢) إرادة تعني: أمر السلطان، وفرمانه، ورغبته وهي منهج جديد في البيروقراطية العثمانية، ظهر بعد سنة ١٨٣٢م. وكان يتم قبل ذلك كتابة المسائل بشكل موجز، وتعرض على السلطان، ويطلق على هذه الورقة اسم "تذكرة عرض" أو تلخيص، أما الذي يكتبها فكان يطلق عليه اسم "تلخيصجي"، يقرأ على السلطان الملخص، ويكتب رأيه في المسألة بإيجاز، وهذا الذي كتبه يسمى "خط همايون". أما بعد سنة ١٨٣٢م فكان الكاتب الخصوصي للسلطان يقوم بتلخيص المسألة، ويعرضها على السلطان الذي يذكر له رأيه فيها شفوياً، ويقوم الكاتب بتوجيه الخطاب فيه إلى الصدر الأعظم، وهذا الشكل أطلق عليه كلمة إرادة، وكانت الإرادات التي صدرت بعد هذا التاريخ على ثلاثة أنواع هي: إرادة داخلية وإرادة خارجية، والمجلس الأعلى (وتبدأ من سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م). أما الإرادة الداخلية فتتعلق بالوضع الداخلي للدولة العثمانية، وتبدأ هذه الإرادة بسنة ١٢٥٥- ١٣٠٩هـ/ ١٨٣٩- ١٨٨٥م، ووضعت هذه الإرادات في ملفات ضمت آلاف الوثائق. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٦٣- ٤٦٤.

(٣) تتعلق هذه الإرادة بعلاقات الدولة العثمانية مع الخارج وخصوصاً مع الدول الأوروبية وتشمل التقارير والملخصات التي كان يحررها الصدر الأعظم لتقديمها للسلطان، ومسودات الرسائل التي يرسلها إلى رؤساء حكومات الدول الأجنبية، ونصوص معاهدات الصلح، والاتفاقات المختلفة، ومحاضر المحادثات. انظر: إقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٩.

(٤) تم التوسع في هذا التصنيف ليشمل إرادات المسائل المهمة في الدولة العثمانية مثل مسألة كريت ومسألة جزر البحر المتوسط ومسألة جبل لبنان وكذلك إرادة المسألة المصرية وهي خاصة بمسائل مصر ابتداءً من سنة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م حيث وضعت هذه الإرادات في دفاتر ضمت قيود شتى الفرمانات التي صدرت حول المسألة المصرية وهي خمسة عشر ملفاً، تبدأ بالتاريخ ١٧٠٧-١٩١٤م منها أربعة عشر ملفاً خاصة بمصر، بينما الملف الخامس عشر بمهمة مصر المكتومة أي: الأمور السرية. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص١٤٥.

الدول الأوروبية، وإلى محمد علي باشا خاصة مايتعلق منها بالأزمة العثمانية والمصرية أثناء فترة التدخل المصري في بلاد الشام .كما قدمت معلومات عن موقف الدولة العثمانية من التدخل المصري منذ بدايته حتى نهايته، إضافةً إلى مواقف الدول الأوروبية المعنية بالأزمة وخصوصاً بريطانيا وفرنسا.

وقد أفادت الدراسة من الوثائق ذات الأرقام الآتية:

١. خط همايون: ملف رقم: ٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٧٨، ٣٧٩.

٢. إرادة خارجية: ملف رقم: ٩، ١٢، ١٥٠

٣. إرادة ممتازة: ملف رقم: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩.

وتجدر الإشارة أن هذه الوثائق قد حصلت عليها عن طريق بعض الأشخاص الذين يترددون على الأرشيف العثماني في استانبول وقام بترجمتها أحد الخبراء الأتراك في جامعة دمشق قسم التاريخ.

٢. محافظ عابدين:

وهي محفوظة في دار المحفوظات القومية في القاهرة: وتتكون من محافظ الأبحاث ومحافظ الجهادية، والأوامر، والمكاتبات والبيلوردات[1]. الصادرة من محمد علي باشا إلى ابنه ابراهيم باشا.

وتبدأ هذه المحافظ من المحفظة رقم ١ حتى محفظة رقم ٢٦٠ ويختلف حجم كل وثيقة في المحفظة حسب محتواها؛ فمنها ما لا تتجاوز معلوماتها بضعة أسطر ومنها ما تقع في عدة صفحات.

---

(١) جمع بيلوردي، أطلق على الأوامر التي يصدرها رجال الدولة من أمثال الصدر الأعظم وقبودان (أمير) البحر والوزراء وأمير الأمراء. انظر: أقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٦٧.

ويتنوع الورق المستخدم الذي كتبت به الوثائق بين الورق الأصفر والورق الأبيض المصقول. ولغة هذه الوثائق اللغة العثمانية.

وقد تم جمع هذه الوثائق على شكل مجموعات تقع كل مجموعة ضمن مصنف "ملف" (FILE) ويحتوي كل ملف ما بين ١٥٠ إلى ٤٥٠ وثيقة مختلفة الأحجام وتضم المحفظة الواحدة أربعة ملفات.

فمحافظ الأبحاث تعطي معلومات متنوعة عن بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري. أما محافظ الجهادية فهي المحافظ التي تتعلق بالجيش المصري، منها ما هو مترجم إلى اللغة العربية، ومعظمها مازال باللغة العثمانية، وقمت بالرجوع في أطروحتي إلى المحافظ ذات الأرقام ٣٦,٢,١ وكذلك محافظ بحر برا[١] وقمت بالاطلاع على محفظتين منهما؛ ذات الأرقام ١٧ و١٨ وتغطيان الفترة الممتدة من ١٢٤٧-١٢٥٦هـ/١٨٣١-١٨٤٠م وأغلب معلوماتها عن الأسطول البحري المصري، ونشاطاته المختلفة، واطلعت على الأوامر والمكاتبات والبيلوردات الصادرة من محمد علي باشا إلى ابنه إبراهيم باشا، وموظفي الإدارة المصرية في بلاد الشام، وقادة الجيش المصري، بالإضافة إلى التقارير اليومية والاستشارات والردود عليها، وتوجيهات، وعرائض، وشكاوى، وتقارير استطلاعيه مخابراتيه شملت معظم مناطق بلاد الشام[٢].

وبصفة عامة شملت محافظ عابدين على العموم معلومات عن نواحي الحياه في بلاد الشام خلال فتره الحكم المصري العسكرية منها والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والأمنية، والدينية، والصحية، والمالية، والسكانية، والغابات، والمناجم، والتعدين، والطرق، وحالة المدن الشامية، وحواضرها، والأمراض الوبائية المعدية، والضرائب بأنواعها، والنقل، والجسور، والأسعار، والنواحي المناخية، والغذائية، والتجنيد، وجمع السلاح، والثورات المناوئه للحكم

(١) مكاتبة من محمد على باشا إلى والي صيداء، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥/١٨٣٠م.

(٢) محافظ بحر برا، محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم ٤، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأخرة ١٢٥٢/ ١٨٣٦م.

المصري، والبريد، والبدو، والحج، والطباعة، وأنواع المزروعات، والحيوانات الداجنة، وأسماء القرى التي عمرت، أو استحدثت، والمعامل، والمحاجر الصحية والمستشفيات الجديدة، ومهماتها، والصيدليات، وصناعة الأدوية، والمتسلمين ومهماتهم، والقضاة ورواتبهم، وأهل الذمة، والقناصل العامين ووكلائهم، وما استحدث من القنصليات لأول مرة في بلاد الشام وأماكن إقامة القناصل في مدنها، وحمايتهم من السكان المحليين. وقد قمت بالاطلاع على هذه المحافظ أثناء فترة إقامتي في القاهرة.

٣. سجلات المحاكم الشرعية[١] لمدينة دمشق:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية (دمشق) وتشكل جزءاً من الوثائق العثمانية التي تم الاعتماد عليها، والتي خدمت موضوع الدراسة. وتحوي معلومات عن معظم المسائل الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وترصدها بشكل دقيق، وكذلك عمليات الإيجار والاستئجار والأراضي، والخصومات، والسرقات وتعيين القضاة وتنقلاتهم، وموظفي الدولة، والوظائف الدينية والعلمية، وأهل الذمة والغرباء، والأغنياء والفقراء، والنقد المتداول، وعمليات البيع والشراء، والإرث والوصية، والزواج والطلاق، وغيرها. ويعود تاريخ هذه السجلات إلى سنة ٩٥٢هـ/ ١٥٨٣م، ويستمر حتى سنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م ويوجد في المركز المذكور حوالي ١٥٥٦ سجلاً أغلبها مكتوب باللغة العربية وبعضها باللغة العثمانية، وأستخدم في كتابتها الحبر الأسود وهذه السجلات مجلدة بورق قوي من الكرتون ذا اللون الأصفر وكل سجل مرقم من ١-٤٠٠ أو أكثر، أو أقل حسب حجم السجل[٢] واستفدت من السجلات التي تحمل الأرقام: ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥. وقد اطلعت عليها أثناء فترة إقامتي في دمشق.

---

(١) هي الدفاتر التي كانوا يسجلون فيها الإعلامات التي يحررها القضاة، والحجج، والقرارات، فضلاً عن تسجيل الفرمانات القادمة من مركز الدولة، والأوامر والتبليغات تبعاً للترتيب الزمني. انظر: اقطاش وبنيارق، المصدر السابق، ص٤٧٤.

(٢) سجل محكمة شرعية دمشق ، سجل رقم ٣٢٩، دمشق : مركز الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مدينة دمشق كانت تحتوي على عدة محاكم تقع واحدة منها داخل السور؛ وهي المحكمة الكبرى، بينما تقع المحاكم الأخرى في أحياء متنوعة خارج السور، كمحكمة الميدان، والمحكمة السنانية، ومحكمة الصالحية، ومحكمة العونية، انظر: سجل محكمة شرعية، دمشق، سجل رقم٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

الفرمانات السلطانية[1] الصادرة عن سلاطين الدولة العثمانية:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق. وتم جمع هذه الفرمانات في سجلات بلغ عددها أحد عشر سجلاً مكتوباً باللغة العثمانية، وتحتوي هذه الأوامر على معلومات عن تعيين الولاة وأسمائهم، والقضاة، والموظفين، الذين تختص بهم دمشق خلال القرن التاسع عشر الميلادي وأوائل القرن العشرين. وقام مركز الوثائق التاريخية بنشر مجموعة من هذه الفرمانات في كتاب وثـائقي بعنوان "الأوامر السلطانية لولاية دمشق[2].

٢- الوثائق البريطانية :

وهي وثائق وزارة الخارجية البريطانيـة، والمحفوظـة فـي مكتـب الـسجلات العامـة (Public Record Office) في لندن، وهي وثائق خاصة بالعلاقات البريطانية العثمانية، وتشمل تقارير ورسائل رسمية متداولة بين وزارة الخارجية البريطانيـة (Foreign Office)فـي لنـدن وقنصلياتها في المشرق، وخاصة في بلاد الشام ومصر واستانبول. إضافة إلى التقارير والبرقيات، والمذكرات التي بعث بها القناصل البريطانيون العاملون في مصر وبلاد الـشام وسـفرائها لـدى استانبول إلى وزارة الخارجية البريطانية، وتغطي الفترة الممتدة من سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلـى سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

وقد رصدت هذه التقارير والرسائل الأوضاع في بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري، من سياسية وإدارية واقتصادية وتجارية واجتماعية، وثورات محلية ضد الحكم المصري. كما تناولـت موقف بريطانيا من التدخل المصري في بلاد الشام منذ بدايته إلى نهايته وعلاقة القناصل مع الإدارة المصرية.

---

(١) هو الاسم الرسمي المحرر الذي يصدر عن السلطان في موضوع بعينه، ويضم أحكاماً يلزم أتباعهـا أنظـر: أقطـاش وبنيارق ، المصدر السابق ،ص ٤٧٧.

(٢) دعد الحكيم، الأوامر السلطانية لولاية دمشق في تعيين القضاة والولاة والموظفين، (دمشق: منشورات وزارة الثقافـة، ٢٠٠٢م)

٢- الوثائق المنشورة:

١. الوثائق الفرنسية: وهي محفوظة في أرشيف وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية (Archivis Minister Des Affaires Etrangeres Paris) وتتضمن رسائل و تقارير استخبارية فرنسية، ومذكرات بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية في باريس إلى قنصلياتها في المشرق، وخاصة لدى استانبول والاسكندرية وبيروت ودمشق وحلب، إضافة إلى التقارير اليومية التي كان يبعث بها السفراء والقناصل الفرنسيون لدى استانبول، والاسكندرية، وبيروت، ودمشق إلى وزارة الخارجية في باريس. وقد رصدت هذه الوثائق أوضاع بلاد الشام خلال فتره الحكم المصري من سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية، إضافة إلى موقف فرنسا من التدخل المصري في بلاد الشام منذ بدايته وحتى نهايته، وعلاقة القناصل الفرنسيين مع الإدارة المصرية. وقد قام عادل إسماعيل بجمع الوثائق المتعلقة ببلاد الشام وخاصة ما يتعلق منها بلبنان في مجلدات تحت اسم المراسلة التجارية "Correspondence Commercial"[١] بدءاً من سنة ١٢٣٧هـ/١٨٢١م حتى سنة ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م وكذلك المراسله السياسيه " Correspondence Political"[٢] بدءاً من سنة ١٨٢١م ١٢٣٧هـ/ حتى ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م وقد أفادت الدراسة من المجلدات ذات الأرقام:٢١،٢٢،٢٣،٢٤، ٢١، ٢٥.

٢. تقارير القنصل البريطاني لدى الإسكندرية جون باركر (John Barker) والتي قام بنشرها ابنه إدوارد باركر (Edward Barker)[٣] تحت عنوان "Syria, Egypte,Under The Last Five Sultans Of Turkey " وقام بترجمة هذه الوثائق أحد الأساتذة في جامعة آل البيت قسم اللغات الحديثة. وقد رصدت هذه التقارير المتغيرات التي حصلت خلال تلك الفترة، وتناولت تقاريره نواحي الحياة المختلفة في حلب وبلاد الشام، وأخبار تعيينه قنصلاً عاماً لبلاده لدى

---

(١) Ismail, Adel, Documents Commercial (1821- 1835), Tome 21, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980)

(٢) Ibid, Documents Diplomatiques Et Consulaires (1831- 1834), Tome 23, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980).

(٣) Barker Edward, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.2 (Newyork:1973)

الاسكندرية سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م، وحروب روسيا مع الدولة العثمانية (١٢٤٤-١٢٤٥هـ/١٨٢٨-١٨٢٩م)، وأخبار الحملة المصرية على بلاد الشام (١٢٤٧-١٢٤٨هـ/١٨٣١- ١٨٣٢م)، وموقف الدول الأوروبية من التدخل المصري في بلاد الشام، والإدارة المصرية في بلاد الشام وبشكل عام شمل الكتاب الوثائقي الجزء الثاني منه معلومات ذات أهمية عن بلاد الشام ومصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.

٣. تقارير جون باورنج (John Bowring) [١] السكرتير الرئيسي للشئون الخارجية البريطانية وكان مرتبطاً باللورد بالميرستون (Lord Palmerston) [٢]، ويرسل تقاريره إليه، وتم إرساله من قبل الأخير إلى بلاد الشام في ١٧ حزيران سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، قام خلالها بتسجيل إحصاءات عن بلاد الشام في أواخر الحكم المصري لها، شملت نواحي اقتصادية واجتماعية وتجارية.

٤. تقارير القنصل النمساوي لدى عكا وصيدا أنطوان كتافاكو (Antoune Ctavaco) [٣]. التي رصد فيها أخباراً عن الحملة المصرية على بلاد الشام منذ دخولها عكا واحتلالها لها حتى تقدمها باتجاه مدن الشام وهذا التقارير مترجمة إلى اللغة العربية.

واعتمدت الدراسة، أيضاً، على مجموعة من المصادر العربية والمترجمة والمراجع الثانوية من عربية وأجنبية أغنت الدراسة بمعلوماتها، وسدت النقص في كثير من الفجوات التي لا نستطيع حصرها ومن أهمها:

---

(١) John Bowring .Report Commercial Statistics Of Syria (Newyork :1973)

(٢) هنري جون تمبل فيسكونت بالميرستون(١٧٨٤-١٨٦٥) ولد في لندن وهو الابن البكر لهنري بالميرستون. قضى جزءاً من طفولته في إيطاليا وفرنسا. في سنة ١٢٠٩هـ/١٧٩٥م أرسل إلى مدرسة هارو. إلتحق سنة ١٢١٤هـ/١٨٠٠م بجامعة إدنبره، حيث تخرج منها عين وزيراً للشؤون الخارجية في الفترة الممتدة من ١٨٣٠-١٨٥١م. وقد لعب دوراً كبيراً في السياسة البريطانية خلال فترة السيطرة المصرية على بلاد الشام. انظر ١٢٤٦هـ/١٢٦٧هـ:
Benton, William. The New Encyclopedia Britannica, Vol.13, (U.S.A:International Copyright Union, 1971), Pp 187- 190

(٣) أنطوان كتافاكو، فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا (١٨٣١- ١٨٣٢م)، علق عليه الخوري بولس قرالي، (بيروت: مطبعة القلم، ١٩٣٧م).

كتاب القنصل الروسي لدى بيروت قسطنطين بازيلي (Constantine Basile) (١٨٣٩-١٨٥٢م) بعنوان: "سوريا وفلسطين تحت الحكم العثماني"[١]. وكتاب "تاريخ حوادث الشام ولبنان من عام ١١٩٧- ١٢٥٧هـ/١٧٨٣- ١٨٤١م لمؤلفه ميخائيل الدمشقي[٢] وكتاب المحفوظات الملكية بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها لأسد رستم[٣]، وهذا الكتاب وثائقي نشره رستم واستطاع أن يكتب فيه ملخصات لوثائق عابدين ذات الصلة ببلاد الشام، وهو مفتاح لكل باحث يريد التعرف إلى وثائق بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري لها. وكتاب أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي باشا والنهضة العربية لمؤلفه جوزيف حجار[٤]، ومن المراجع الأجنبية كتاب (British Routes To India) لمؤلفه Hoskins [٥] وكتاب (The Turco Egyption Question In The Relations Of England, France And Russia (1832-1841). لمؤلفه Rodkey[٦].

ومن الجدير بالذكر أن هناك دراسات سابقة ظهرت حول الحكم المصري لبلاد الشام منها: كتاب الحكم المصري في الشام ١٢٤٧-١٢٥٧هـ/١٨٣١- ١٨٤١م لمؤلفته لطيفة سالم[٧]. لكن هذه الدراسة لم تتطرق إلى موقف بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري في بلاد الشام إلا في إشارة عابرة دون الخوض فيها واكتفت بالحديث عن طبيعة الحكم المصري لبلاد الشام الذي تضمن:

---

(١) قسطنطين بازيلي، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة طارق معصراني، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩م).

(٢) ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١١٩٧- ١٢٥٧هـ، نشره وعلق عليه الأب لويس معلوف، تحقيق وتقديم غسان سبانو (دمشق: مطبعة خالد بن الوليد، ١٩٨٢م).

(٣) أسد رستم، المحفوظات الملكية (بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها)، المجلد الأول والثاني والثالث (بيروت: منشورات المكتبة البولسية، ١٩٨٧م).

(٤) جوزيف حجار، أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمه (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م).

(٥) Lancaster, Halford Hoskins, British Routes To India, (London: 1966).

(٦) Frederick Stanley Rodkey, The Turco- Egyptian Question In The Relations Of England, France And Russia (1832- 1841), (NewYork: Russell, 1972).

(٧) لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام (١٨٣١- ١٨٤١م)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

مراحل الوجود المصري، والإدارة، والقضاء والسياسة المالية، والزراعة، والصناعة، والاحتكار، والتجارة والخدمات، ومقومات الاستقرار، والشؤون الدينية والأحوال القنصلية والالتزامات والثورات. أضف إلى ذلك أن دراسة لطيفة سالم لم تعتمد على وثائق الأرشيف العثماني والوثائق الفرنسية.

ورسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٢٤٧-١٢٥٦هـ/١٨٣١- ١٨٤٠م) من إعداد فندي جدعان أبو فخر[1]، إن هذه الرسالة عالجت الحكم المصري في بلاد الشام بشكل عام لكنها لم تعتمد بدرجة كبيرة على الوثائق البريطانية والفرنسية ووثائق الأرشيف العثماني باستانبول.

ورسالة ماجستير أخرى بعنوان: "الحكم المصري في سوريا ١٢٤٧-١٢٥٦هـ/١٨٣١-١٨٤٠م من إعداد عدنان جراد[2] وتحدثت هذه الرسالة عن الحكم المصري في سوريا بشكل عام دون التطرق إلى مواقف الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري فيها ولم تعتمد على الوثائق البريطانية والفرنسية ووثائق الأرشيف العثماني باستانبول.

إضافة إلى بحث نشر في مجلة دراسات تاريخية بعنوان: "الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية من إعداد: علي يوسف البلخي[3]، والذي بين فيه كاتبه الموقف الدولي من التدخل المصري في بلاد الشام استناداً إلى الوثائق العثمانية لكنه لم يبحث فيه بعمق موقف بريطانيا وفرنسا من التدخل المصري ولم يعتمد على الوثائق البريطانية والفرنسية ووثائق عابدين.

---

(١) فندي جدعان أبو فخر، بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٨٣١- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف نوفان قرقوط، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

(٢) عدنان جراد، الحكم المصري في سوريا (١٨٣١- ١٨٤٠م) رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م).

(٣) علي يوسف البلخي، الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، (دمشق: جامعة دمشق، نيسان- تموز ١٩٨٥م).

ورغم وجود هذه الدراسات إلا أنها لم تعالج الموقفين البريطاني والفرنسي من التدخل المصري لبلاد الشام وتتوسع فيه بعمق، وتبرزه بشكل واضح استناداً إلى الوثائق والمصادر التاريخية المعاصرة، فكانت هذه الدراسة التي اعتمد فيها الباحث على الوثائق البريطانية والفرنسية والعثمانية التي أضافت معلومات جديدة خدمت موضوع الدراسة بشكل كبير.

الفصـــــل الأول

الحكم المصري في بلاد الشام

- الموقع والحدود
- أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم المصري
- الأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل في بلاد الشام
- الحملة المصرية على بلاد الشام
- الإدارة المصرية في بلاد الشام
- الجهاز العسكري والقضائي في بلاد الشام
- التنظيم الإقتصادي للحكم المصري في بلاد الشام (الزراعة، التجارة، الصناعة).
- التنظيم المالي والضريبي
- الناحية الصحية
- الحياة التعليمية

الموقع والحدود:

استعمل العرب المسلمون تسمية بلاد الشام للدلالة على سوريا[1]، فلهم في أصولها مذاهب شتى؛ فمن قائل: إنها من الشامات، وهي جمع شامة أي: كل شيء يختلف لونه عن سائر ما حوله، ويقال: إن ذلك يدل على شمال الحجاز، بينما يرى آخرون أن كلمة (شام) محرفة من سام بن نوح، وأنها تطلق على دمشق؛ قاعدة تلك البلاد؛ جرياً على ما درج عليه العرب من إطلاق الكل على الجزء والعكس صحيح[2].

وورد اسم سوريا لدى ياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م)، وعنى بها بلده شمالي بر الشام، التي وقف عندها هرقل قائلاً: وداعاً يا سوريا لا لقاء بعده[3].

ويشوب هذه الكلمة كثير من الغموض، ولا يوجد إجماع على تحديد جغرافي للبلاد التي أطلق عليها هذا الاسم، ولكنها استعملت كمرادف لبلاد بر الشام، وأطلقت في الأغلب على البلاد التي تحدها جبال طوروس شمالاً، وسيناء وخليج العقبة جنوباً، والبحر المتوسط غرباً، وبادية الشام شرقاً[4]. أما الحد الأنسب لسوريا فهو "وادي جيحون الممتد من شمالي خليج الإسكندرونة إلى أقرب نقطة من أشهر انحناء في نهر الفرات، ولكن سوريا تمتد إلى ما وراء هذا الحد الطبيعي والطرف الشمالي من ولاية حلب، وتمتد شمالاً حتى قمة جبل طوروس إلى نقطة تقابل أعظم قمة من جبل أرجيس طاغ"[5].

---

(١) اختلف في أصل تسمية سوريا فيقال: إنها جاءت تحريفاً لكلمة أسيريا التي هي أسور، أو جاء من كلمة صور المدينة الفنيقية، أو من سيريون، أو سيريانا الذي أطلق على مجموعة من أبرز جبالها، وهي: جبال لبنان الشرقية، وحرمون التي عُرفت باسم سينير، وعُرفت سوريا بهذا الاسم زمن السلوقيين، واستمرت بعد ذلك في العصرين الروماني والبيزنطي. انظر: سورية، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد٣٢ (دمشق: المديرية العامة للآثار، ١٩٨٢)، ص١٠٩؛.

(٢) المعجم الجغرافي في القُطر العربي السوري، المجلد الأول، الطبعة الأولى، (دمشق: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م)، ص٢٣.

(٣) ياقوت الحموي، معجم البلدان، الجزء الثالث، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٩٥م)، ص٢٨٠.

(٤) عبدالكريم غرايبة، سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠-١٨٧٦م، (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٦١-١٩٦٢م)، ص١٤.

(٥) أندراوس كرشة وبورغاكي أبيض، الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، (طرابلس: المطبعة الوطنية، ١٩١٢م)، ص١٦٩- ١٧٠.

أوضاع بلاد الشام قبيل الحكم المصري:

عانى المجتمع في بلاد الشام من نظام (التيمار)، الذي اعتمد على التقسيم الطبقي وفشا نظام الالتزام[*] وأنيطت إدارة الولايات وزراعتها بالولاة، وغالباً ما يتعاون هؤلاء مع الإقطاعيين الذين تحكموا في جمع الأموال الخاصة بالميري[1] والضرائب[2]. وأعطى الإذن بالسجن والضرب والحق في استخدام القوة؛ بل لقد اتخذوها في بعض مآربهم الشخصية، وطموحهم في توسيع حدودهم، والحصول على امتياز زراعة الأرض بأكملها، أو تأجيرها للفلاحين، وقد تمتد أملاكهم إلى مناطق عديدة[3].

وقد عانى الفلاح في بلاد الشام، في ظل النظام الإقطاعي، حياة قاسية، ورضخ لتعسف الملاّك، والملتزمين، وكان لا يحق للفلاح أن يلجأ للشكوى، أو يغادر قريته دون إذن من سيده الإقطاعي[4].

وكانت التركيبة السكانية للمجتمع في بلاد الشام تتكون من هيئتين كبيرتين منفصلة إحداهما عن الأخرى الهيئة الحاكمة من العسكر، وبصرف النظر عن الأصول التي استمدت منها الدولة

(*) نظام مالي الغرض منه جباية الضرائب المقررة على الأراضي، وغيرها من الموارد، ولا يخضع هذا النظام لموظفين تابعين للحكومة؛ وإنما يتكفل به من يشاء من الأمراء المماليك، ورجال الجيش، ومشايخ العرب، وغيرهم، وبموجب الالتزام تُحصّل الضرائب المقررة على أراضي ناحية، أو أقل، أو أكثر، عن مدة معينة. ويُقرر الالتزام إما بمزايدة، أو باتفاق على مبلغ الالتزام بين الملتزم من جهة، والحكومة من جهة أخرى، ويلتزم الملتزم بأن يدفع قدراً معيناً من المال، ويحتفظ بالباقي لنفسه. انظر: نزار يونس حسن، الإقطاعات الحربية في مصر المملوكية، (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٨٨م)، ص٤٥١- ٤٥٢.

(١) نسبة إلى لفظة أمير العربية، وهي اختصار للتعبير المالي: مال الميري، أي: الضريبة. والميري هو المال المفروض على الأرزاق والأعناق لحساب خزينة الدولة العثمانية. انظر: ميخائيل الدمشقي، تاريخ حوادث جرت بالشام وسواحل بر الشام والجبل (١٧٩٢- ١٨٤١م)، تحقيق محمد محافظة، (عمان: ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م)، ص٦٩.

(٢) عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤- ١٩١٤م، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م)، ص١٨٢- ١٨٣ وشكل العامة أدوات الإنتاج لأصحاب الإقطاعات؛ يفلحون الأرض، أو يرعون الماشية، أو يعصرون الزيت، يقطفون ثمار الكروم، أو يستخرجون الحرير. انظر: بولياك، الإقطاعية في مصر وسوريا، ترجمة عاطف كرم، (بيروت: ١٩٤٩م)، ص١٣٧.

(٣) يوسف نعيسه، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا (١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤٠م)، (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م)، ص٢٧.

(٤) عوض، المرجع السابق، ص٢٢٦.

العثمانية رجال هذه الهيئة، فلقد قامت الدولة على إعدادهم للإضطلاع بالمهمة الكبرى التي تنتظرهم، إذ جعلت منهم أداة حرب، ثم كانوا في الوقت نفسه أداة حكم كذلك[1].

أما الهيئة الأخرى، (المحكومون) فهم الرعية من أهل المدن والريف والبوادي، وتركت لهم الحرية في أن ينظموا أنفسهم في طوائف، يمارسون في ظلها قدراً كبيراً من حرية التصرف، ويحسون في ظلها بقدرٍ كبير من الأمن والحماية. ولكن الدولة العثمانية رسمت لهم حدودهم التي يتصرفون في نطاقها على أن لا يتعدوها إلى خارجها، وفرضت عليهم الدولة إعانة الهيئة الحاكمة، والخضوع لها[2].

وكان الولاة في بلاد الشام يدخلون في صراع[*] فيما بينهم، وأحياناً مع الدول العثمانية نفسها عندما كانوا يأمنون من أنفسهم؛ للإستئثار بالمنصب، وتحصيل ما دفعوه رشوة في استانبول مقابل حصولهم على مناصبهم كل ذلك على حساب الرعية[3].

---

(1) أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية، ١١٤٥- ١١٧٥هـ/ ١٧٤١- ١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبدالكريم، (القاهرة: مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٩م)، ص٢٤. ونشير هنا إلى أن بلاد الشام امتازت بالتنوع البشري؛ فبالإضافة إلى السكان الأصليين وجد الجراكسة والبشناق (نسبة إلى البوسنة) والكروات والألبان والأرمن واليونان والإيطاليون والفرنسيون واليهود. وتكلم هذا التنوع البشري لغات متعددة كالعربية والعثمانية والكردية والجركسية والآرامية والسريانية واللاتينية والعبرية. انظر: يوسف جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦- ١٢٥٦هـ/١٧٧٢- ١٨٤٠م، الجزء الأول، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٦م)، ص٨٩، غرايبة، المرجع السابق،ص١٦.

(2) الحلاق، المصدر السابق، ص٢٥. ولا بُد من الإشارة هنا إلى ضرورة قيام جسر بين هاتين الهيئتين، أو فئة ثالثة يرضى عنها الفريقان، فتستطيع أن تقوم بدور الوسيط، ووقع على عاتق العلماء وأرباب الطرق والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف مهمة التوسط بين الطبقتين. انظر: الحلاق، المصدر السابق، ص٢٥.

(*) شهدت دمشق حالة من عدم الاستقرار؛ حيث كثرت تعديات العسكر على السكان، وكانت لهم سطوة كبيرة أدت إلى انخراط كثير من السكان في سلكهم، وأصبحت المدينة حزبين اثنين: حزب انكشاري، وحزب قابي قولاري (عبيد الباب أو عبيد السلطان)، وزادت العداوة بينهما أدى ذلك إلى قفل أبواب الحوانيت، وأهرقت دماء، وهدمت بيوت كثيرة. انظر: نوفل نعمة الله نوفل، كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، (طرابلس: جروس بسروس، ١٩٩٠م)، ص٢٧٠- ٢٧١.

(3) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٣.

وقد انعكست تلك الحال على سكان بلاد الشام إذ فقد الأمن فأثّرت سلباً على الحواضر، وتقلص عدد القرى، وهجرها سكانها باحثين عن الأمان والرزق وكان في إيالة حلب ثلاث آلاف ومائتي قرية انخفضت إلى أربعمائة قرية وقلَّ عدد سكانها من ثلاثمائة ألف إلى سبعين ألفاً[1]، وارتفعت الأصوات تئن نتيجة المظالم دون اكتراث، واستمر الجند في شغبهم، واعتداءاتهم المتكررة، وسلبهم ونهبهم؛ بل وقتلهم المواطنين لأسباب حقيرة، وكثيراً ما لجأ بعض الأغنياء إلى التسول متظاهرين بذلك؛ بعد أن أخذ الولاة وأصحاب النفوذ كل شيء منهم[2].

أما حلب فكانت أسوأ حالاً من حيث الفوضى والصراع من دمشق، وبقية الإيالات[*] في بلاد الشام، وكان الصراع على أشده بين الأشراف والإنكشارية[3] الذي ذهب ضحيته الآلاف، وعانى سكانها الذل والهوان[4]، وفي طرابلس كانت مسرحاً للفوضى بسبب حكم مصطفى آغابربر[5] الذي قاد ثورة ضد الوالي العثماني فيها عبدالله باشا العظم (١٧٧٢-١٧٨١م) إنتهت بمقتله هو وأقاربه واتباعه، لكن الأمر لم يستقر له إذ نازعه عبدالله باشا[6] والي صيدا، مما جعله

---

(١) محافظ عابدين، صورة الوثيقة العربية رقم ٧٥، عابدين، بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٣.

(٢) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢٨.

(*) لفظة عربية مشتقة من الفعل ساس، ومارس السلطة إلا إنها استخدمت كتنظيم إدراي بمعنى الولاية. انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، (استانبول: دار سعادت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م)، ص٢٣٣.

(٣) أصل هذه الكلمة "يكي جري" أي الجيش الجديد، أو العسكر الجديد، أنشأ في عهد السلطان العثماني أورخان (٧٢٦- ٧٦١هـ/١٣٢٦- ١٣٥٩م) وكان يتم أخذ هؤلاء عن طريق الغزو في بلاد النصارى المتاخمة لحدود الدولة العثمانية، ويوضعون في مؤسسات خاصة وينشئون تنشئة عسكرية وإسلامية، ويكبرون على حب السلطان والولاء له ورأس هذا الجيش آغا الانكشارية. للمزيد انظر: يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الثاني، (استانبول: منشورات فيصل للتمويل، ١٩٩٠م)، ص٣٨٨- ٣٨٩.

(٤) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩.

(٥) مصطفى آغا بربر (١٧٦٧- ١٨٣٥م) ولد في طرابلس ونشأ فيها تولى حكم هذه الإيالة لعدة مرات وحافظ على الأمن فيها. انظر: أغناطيوس الخوري، مصطفى آغا حاكم إيالة طرابلس وجبلة ولاذقية العرب (١٧٦٧- ١٨٣٤م)، (طرابلس: دار الجيل، ١٩٨٥م)، ص٣٥- ٣٧.

(٦) عبدالله باشا العظم جركسي الأصل كان من المقربين لسليمان باشا والي عكا، تولى حكمها بعده وصف بالظلم والطمع، أرهق السكان بالضرائب، وعزل عن ولاية عكا سنة ١٨٣١م، ثم أسر ونقل إلى مصر، وانتقل على أثرها إلى الأستانة. انظر: الخوري، المرجع السابق، ص١٧٢- ١٧٣.

يلجأ لوالي مصر، محمد علي باشا؛ ليكون عوناً لإبراهيم باشا في إعداد الأجواء وتهيئتها قبل دخوله للمدينة(١).

وفي جنوب بلاد الشام خضعت نابلس لحكم آل عبدالهادي، وكان والي صيدا عبدالله باشا له بالمرصاد، فلم يمكنه من الاستقرار، وماجت نابلس بالثورات بسبب الضرائب التي طلبتها الدولة العثمانية تباعاً فضلاً عما فرضه الولاة على السكان من ضرائب لصالحهم الشخصي(٢).

وتحكم آل أبي غوش بالطرق بين نابلس وغزة والقدس، وفرضوا الأتاوات على التجار، والأشخاص القاصدين بيت المقدس، وكانوا يسجنون كل من يمتنع عن الدفع، ولا يفرج عنه إلا بعد أن يسدد ما فرض عليه(٣).

وفي جبال اللاذقية كان العلويون منقسمين إلى عشائر، ويتحكم بهم شيوخهم، ويرأس كل عشيرة شيخ لها، وهؤلاء الشيوخ يشكلون حلقة الوصل بين مناطقهم وبين الدولة العثمانية، ويقومون بابتزاز أفراد عشيرتهم، ويقودونهم إلى صراعات دموية مع العشائر الأخرى، أزهقت خلالها أرواح كثيرة، ووقعت خسائر مادية عظيمة(٤).

والحال في جبال لبنان كذلك؛ لم يكن بأفضل فالفلاحون يأتمرون بأمر الإقطاعي الذي فرض بدوره العبودية وأذل رقابهم له ولا يمكنهم الخروج من القرى دون إذنه، وإذا ما حصل ذلك فإنهم يجبرون على العودة بالقوة، فيجلدون أو يسجنون أو يقتلون(٥).

وكان أهل الذمة مجردين من الوظائف إلا في حالات نادرة، أما الذين تمكنوا من تحصيله من الوظائف الكتابية فقد حازها الكاثوليك في عكا وصيدا وصور وبيروت، ومنع المسيحيون من

---

(١) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٦.

(٢) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩؛ لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٥، وأيضاً: F.O.78, Vol. 283, From Campbell To Palmerston, 1936.

(٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٢٩.

(٥) المرجع نفسه، ص٣٠.

شرب الخمر، ومن الدخول إلى الحمامات العامة إلا يومين في الأسبوع، وفرض عليهم ارتداء الزي الأسود الطويل[1].

وكانت الإدارة العثمانية آنذاك تشمل ثلاث إيالات هي:

١- إيالة حلب. ومركزها حلب، وضمت ألوية أضنة، وباليس، وبيره جك، وعزيز "أعزاز" وكليس، ومعرة النعمان[2].

٢- إيالة الشام. ومركزها دمشق، وضمت ألوية: دمشق، والقدس، وغزة، ونابلس، اللجون (عجلون)، وصفد، وصيدا، وبيروت، والكرك، والشوبك[3].

٣- إيالة طرابلس. ومركزها طرابلس، وضمت ألوية: طرابلس، وحمص، وحماة، والسلمية، وجبلة[4].

وانتشرت الأمراض الوبائية فأصابت الإنسان والحيوان والزرع على حدٍّ سواء، وعمت ظاهرة الجهل معظم سكان بلاد الشام؛ الأمر الذي جعل من عقلية الإنسان في هذه المنطقة بيئة خصبة للخرافات، وعدم التفكير العلمي والاستنتاج العقلي والمنطقي، أوتفسير الظواهر الطبيعية بشكل علمي، واكتشاف القوانين التي تقبع وراءها، فعُميت البصائر، ولفها ضباب كثيف من الجهل حجب عنها نور الحقيقة[5].

---

(١) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٣٨.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب، المجلد الأول، (عين شمس: جامعة عين شمس، مايو ١٩٥١م)، ص١٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٧٤.

(٤) عوض، المرجع السابق، ص٦٢- ٦٣.

(٥) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠.

الأسباب التي دفعت محمد علي باشا للتدخل في بلاد الشام:

ثمة أسباب دفعت محمد علي باشا إلى التدخل في بلاد الشام، ثم ساهمت في دخولهـا إلـى إيالته وهي:

١- أهمية بلاد الشام، فموقعها استراتيجي مُكمل لمصر من الناحية الجغرافية، يعطيها بُعداً جغرافياً، واستراتيجياً، ويفصلها عن مركز السلطان العثماني محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)في آسـيا الصغرى بحاجز طبيعي ضخم؛ هو جبال طوروس التي تشكل مانعاً قوياً يحمي خلفـهُ بـلاد الشام، ومصر من محاولات السلطان العثماني، الذي شعر أن محمد علي باشا(١٨٠٥-١٨٤٨م) لن يقبلَ بأقل من استقلال أسرتهِ في حُكم مصر[١].

٢- كانت بلاد الشام تثيرُ أطماع محمد علي باشا؛ لما فيها من طاقات بشرية كبيرة قـادرة علـى العمل في إطار زيادة الإنتاج، وتنشيط الحياة الاقتصادية والزراعة، ولما فيها، أيضاً، من أيـدٍ خبيرة في الصناعات اليدوية المختلفة: كصناعة الحديد، والمنسوجات، والصابون، واسـتخراج زيت الزيتون، وتجفيف الفواكه، وصناعة الحرير، والقطن إضافة إلى الحصول على الثروات المعدنية: كالفحم الحجري، والأخشاب اللازمة للصناعة في مصر. كما أرادها أن تكون سُـوقاً لتصريف الصناعات المصرية[٢].

---

(١) أبو فخر، بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا، ص ٥-٦؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٣.

(٢) سليمان غنام، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية، ١٨١١- ١٨٤٠م، (جدة: دار تهامة، ١٩٨٠م)، ص ٧١؛ محمد فؤاد شكري وآخرون، بناء دولة مصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م)، ص٣٨، ونشير هنا إلى أن محمد علـي باشا كتب إلى والي حلب محمد باشا بضرورة تعيين أحد المهندسين للإشراف على مُهمة تقطيع الأخشاب من إسكندرونة للاستفادة من هذه الأخشاب في الأسطول المصري. انظر: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي باشا، المجلد الأول، مكاتبة منهُ إلى والي حلب، عابدين، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م.

٣- كان محمد علي باشا يعتقد أن احتلاله بلاد الشام سيُمكنه من تجنيد أبنائها في الجيش المصري، ولا سيما بعد فشله في تجنيد السودانيين في جيشه؛ لحاجته المتزايدة إلى الجنود؛ فبلاد الشام توفر لمحمد علي باشا قوة عسكرية من شبابهم، وطاقة قادرة على النهوض بالزراعة للحصول على الموارد الزراعية اللازمة له من جهة أخرى، ولرفعِ قدرتهم على دفع الضرائب التي يطلبها منهم كذلك[١].

٤- عدم إيفاء السلطان بوعده لمحمد علي باشا الذي يعده فيه بأن يمنحه عدداً من المقاطعات؛ كجائزةً لهُ للمساعدة التي قدمها في حربه ضد الوهابيين وحرب اليونان. ولذا رأى أن يطالب الباب العالي بما يعوض مصر عما فقدته من خسائر جسيمة تلبية لأمر السلطان العثماني محمود الثاني، ولكن السلطان لم يَفِ بوعده، واكتفى بمنح ولده بالتبني إبراهيم باشا[٢] ولاية كريت، وهي جزيرة في البحر المتوسط تحتاج إلى الإنفاق عليها؛ كما أنها كانت معقلاً للثوار اليونانيين؛ فمن مصلحة السلطان العثماني أن يسندها إلى الوالي المتمرد محمد علي باشا فتظل مصدراً لإتعابه وقضِّ مضجعه[٣].

---

(١) فندي جدعان أبو فخر، محمد علي والحسابات الخاطئة ١٨٣١- ١٨٤٠م، (السويداء: د. ن، ٢٠٠٠م)، ص ١٤- ١٥؛عبد الرحمن زكي، حملة الشام الأولى والثانية ١٨٣١- ١٨٣٩م، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٨٤م)، ص ٢١.

(٢) إبراهيم باشا (١٧٩٠- ١٨٤٨م) وُلد في نصرتلي بالقرب من قوله بالروملي، قدم مصر مع طوسون بن محمد علي باشا سنة ١٢٢٠هـ/ ١٨٠٥م وتعلم فيها عُين قائداً للحملة المصرية على بلاد الشام سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م تولى حكم مصر سنة ١٢٦٤هـ ١٨٤٨م. توفي في القاهرة ودفن فيها. انظر: خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم، الجزء الأول، الطبعة الرابعة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م)، ص٧٠.

(٣) عبد الحميد البطريق، عصر محمد علي باشا ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥- ١٨٨٣م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩م)، ص٩٦. وأيضاً: Sir Reader Bullard, Britain And The Middle East, (London: Hutchinson University Library, 1963), P35.

٥- ضعف السلطان العثماني، وعجزهِ عن حماية ممتلكاته ليست في الحجاز واليونان فحسب؛ بل في بلاد الشام أيضاً، وعدم مقدرتهِ على فرض الأمن والنظام فيها[1].

٦- تصميم محمد علي باشا على بناء إمبراطورية عربية على حساب السلطنة العثمانية خاصةً بعد مد نفوذه إلى الجزيرة العربية والسودان، وسيطرته على شاطيء البحر الأحمر[2].

ولم يبقَ أمام محمد علي باشا بعد ذلك سوى إيجاد الذريعة المناسبة التي سيتخذها لتبرير حملته على بلاد الشام لتكون السبب المباشر لدخوله إليها، والسيطرة عليها، وضمها إلى ولايته.

وازدادت حالة العداء بين محمد علي باشا وعبد الله باشا والي عكا؛ الذي حقد على محمد علي باشا، لأنه طالب السلطان العثماني بتعيين ابنه والياً على عكا، حيث شعر من خلال رسائل محمد علي

---

(١) الرافعي، المرجع السابق، ص١٨٩، أبو فخر، محمد علي والحسابات الخاطئة، ص١٥، ومن الأمثلة على عجز السلطان العثماني؛ أنه لم يستطع وضع حد للخلاف القائم بين والي مصر محمد علي باشا ووالي عكا عبدالله باشا، وحاول السلطان إقناع محمد علي باشا بالعدول عن التدخل في بلاد الشام لافتاً نظره على أن ذلك يشكل خطراً على وضع بلاد الشام، في الوقت الذي لفت نظر عبدالله باشا أن يستعمل الكياسة ويتجنب كل ما عساه أن يؤدي إلى قيام الحرب، ثم كتب إلى محمد علي باشا كتاباً رقيقاً جاء فيه: " إن شكوى بعض التجار لا يمكن أن تسوغ تحكيم الحسام وإشعال نار الحرب، وأن ما ينشب من نزاع بين الباشوات المتجاورين لا يمكن أن يحل بإشهار السيف؛ بل بتدخل الباب العالي. انظر: عمر عبدالعزيز عمر، محاضرات في تاريخ لبنان الحديث، (بيروت: مكتب كريدية إخوان، ١٩٨٥م)، ص٦٥. ومن الأمثلة الأخرى على عجز السلطان أن الوهابيين قاموا بالإغارة على أملاك السلطان العثماني في أوائل القرن التاسع عشر في الحجاز، واليمن، وعسير، وأطراف العراق وبلاد الشام، وفشل السلطان في وضع حد لخطرهم مما دعاه إلى تكليف واليه على مصر محمد علي باشا للقضاء عليهم؛ فكانت الحرب الوهابية المصرية (١٨١١ -١٨١٨م) التي استطاع فيها محمد علي باشا أن يحقق نجاحاً كبيراً في الحملة التي قادها ابنه إبراهيم باشا سنة ١٨١٢م، استولى خلالها على المدينة المنورة وعلى مدن الحجاز واستمرت الحرب قائمة بين الجانبين حتى سنة ١٨١٨م حيث تم الاستيلاء على الدرعية عاصمة الوهابيين وقبض على عبدالله بن سعود، وأرسل إلى الأستانة فقتل هناك. ومن أمثلة عجز السلطان؛ الثورة التي اندلعت في اليونان ضد الدولة العثمانية سنة ١٨٢١م واستمرت حتى سنة ١٨٢٣م لكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة لصالح السلطان ولذلك كُلف محمد علي باشا من قبل السلطان بقمع الثورة، وتمكن إبراهيم باشا الذي عين قائداً للحملة على اليونان من إخماد ثورة اليونانيين بعد معارك ضارية بين الجانبين واستولى على عدة مناطق في المورة (وهي شبة جزيرة في اليونان). انظر: محمد سهيل طقوش، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، (بيروت: دار بيروت المحروسة، ١٩٩٥م)، ص٣٥٠- ٣٥١، نهدي الحمصي، محمد علي والدولة العثمانية، (بيروت: دار الرشاد الإسلامية، ١٤١٥هـ/ ١٩٥٥م)، ص١٥١- ١٥٥.

(٢) جورج خوري، المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤١- ٤٢، (دمشق: جامعة دمشق، آذار- حزيران ١٩٩٢م)، ص٩٣،لمزيد من التوضيح حول رغبة محمد علي باشا في بناء امبراطورية عربية، انظر: الفصل الثاني، ص١١٢.

باشا إليه أنه لا يعترف به والياً كاعترافه بالأمير بشير الشهابي[1] في الوقت الذي قام به والي عكا عبدالله باشا بإيواء الفلاحين المصريين الهاربين من وطأة الضرائب والتجنيد كما امتنع عن تقديم بذور يرقات القز إلى مصر التي احتاجها محمد علي باشا لإنتاج الحرير[2].

وقد أصدر محمد علي باشا أمراً إلى نجله إبراهيم باشا يأمرهُ فيه أن يبعث إلى والي عكا عبدالله باشا رسالة طالبه فيها بضرورة العمل على إعادة الفلاحين إلى قراهم[3]. لكن عبد الله باشا رفض تسليم الفلاحين الهاربين لمحمد علي باشا، و دفعِ ذمةٍ مالية عليه لمحمد علي باشا كان قد دفعها من خلال مساعيه للباب العالي لإعادة عبدالله باشا والياً على عكا، الأمر الذي جعل صبر محمد علي باشا ينفد جراء تلك التصرفات، لذلك قرر خلعهُ، وضم ولايته إلى مصر[4].

وبمبادرة شخصية من جانب عبدالله باشا الجزار قام بإصدار تعميم في القُدس ونابلس ودمشق أعلن فيه أن محمد علي يريدُ الثورة على السلطان في محاولةٍ منه لإصدار فرمان سلطاني لضم طرابلس وصيدا إلى سُلطاته هُناك[5]. عندها وصل إلى الاسكندرية مبعوث الباب العالي لإجراء مفاوضاتٍ مع محمد علي باشا، فاستقبلهُ في ٢٨ كانون الأول سنة ١٨٣١م، وأعلن شروطا لكنهُ لم يتوصل معهُ إلى أي حل مُرضٍ للأطراف المتنازعة[6].

---

(1) بشير الشهابي (١٧٦٠- ١٨٥٠م) ولد في قرية غزير بالقرب من بيروت وَليُ إمارة لبنان سنة ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م آزر المصريين عندما دخلوا بلاد الشام قبض عليه البريطانيون ونفوه إلى مالطة سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أقام فيها سنة ثم انتقل إلى الأستانة ثم توفي هناك من آثاره: جسر نهر الكلب وجسر نهر الصفا بلبنان. انظر: الزركلي، المرجع السابق، ج٢، ط٤، ص٥٧.

(2) عزتلو اسكندر أبكاريوس، المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية، (حمص: مطبعة حمص، ١٩١٠م)، ص٢٤-٢٥..

(3) الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر، مكاتبة منهُ إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م.

(4) عبد الرزاق البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الجزء الثاني، تحقيق محمد بهجت البيطار، (دمشق: مطبوعات المجمع العربي ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م)، ص٩٥٠؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، ١٩٧٥م)، ص١٧٥.

(5) A.L.Tibawi, A Modern History Of Syria In Clouding Lebanon And Palestine, (London:1969) P66.

(6) نادر العطار، تاريخ سوريا في العصور الحديثة، الجزء الأول، (دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٦٢م)، ص١٦١.

الحملة المصرية على بلاد الشام سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م:

كان محمد علي باشا قد أعطى أمراً إلى الجيش المصري من أجل الحملة على بلاد الشام في أوائل سنة١٢٤٧هـ/١٨٣١م، لكنه بسبب تفشي الأمراض الوبائية في مصر على نطاق واسع أرجأ تنفيذ هذه المهمة حتى نهاية ٢٩ تشرين الأول سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م[١].

وذكر القنصل النمساوي لدى عكا انطوان كتافاكو أن الجيش المصري ترك العريش[٢] حيث كان متجمعاً فيها، ودخل خان يونس، وغزة، ويافا[٣]. وكان إبراهيم باشا قد بعث رسالة إلى والي عكا عبدالله باشا وهو في طريقه إليها طالباً منهُ أن يسلم عكا حقناً للدماء، ومن ثم الحضور إلى معسكر إبراهيم باشا لتقديم الاعتذار، والدخول تحت إمرة محمد علي باشا، وقد وصل إبراهيم باشا إلى عكا على رأس جيش مؤلفٍ من اثنين وثلاثين ألف مقاتل[٤]. وكان الجيش المصري موزعاً ما بين ٥ ألايات (لواء) مشاة ، والآي حرس، وأربع الآلايات خيالة، وأورطة (سرية) مدفعية، وأربع مائة مهندس، ألف وأربعمائة خيالة من البدو، ورافق الجيش أسطول بحري مؤلف من ثلاث وعشرين سفينة[٥].

وعلى الفور وصلت رسالة بعث بها محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا يطالبهُ فيها الإسراع بالاستيلاء على عكا، ويلفت نظرهُ إلى أن الحرب خدعة[٦].

---

(١) Hoskins, Op. Cit, P144

(٢) مدينة قديمة واقعة على شاطيء البحر المتوسط قرب نهاية الحد الشرقي لأرض مصر، وهي من ثغور مصر. انظر: محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة١٩٤٥م، القسم الثاني، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م)، ص٢٦٣. لمزيد من التوضيح حول دخول القوات المصرية باتجاه مدن فلسطين ثم تقدمها بإتجاه الشام. انظر: الخريطة المرفقة، ص ٢٩٢.

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، صورة وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٥٣، عابدين، بتاريخ ١رمضان١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(٤) البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص١٩٥٢؛ كتافاكو، المصدر السابق، ص١٨-١٩.

(٥) كتافاكو، المصدر السابق، ص١٨-١٩.

(٦) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٧٨، عابدين، ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

وبدأ حصار المدينة في ٩ كانون الأول سنة ١٨٣١م، واستمر في ذلك من الصباح حتى المساء، وبلغ مجموع ما القي عليها من القنابل عشرة آلاف قنبلة[١].

وقد اعتمد عبدالله باشا الجزار في ذلك على قوة تحصينات المدينة، وكانت قواته مؤلفة من خمسة عشر ألف رجل مزودين بالبنادق، والذخيرة الكافية، وكان يتمنى أن تصل له تعزيزات عثمانية على الأرض، وفي البحر، ولكن كانت التعزيزات العثمانية بطيئة جداً[٢].

وقد بقيت عكا ثابتة صامدة في وجه الحصار، وأضر الشتاء بالجيش المصري، مما اضطر إبراهيم باشا إلى تغيير شكل الحصار، وبدأ بقذف المدينة من جديد في ٣ آذار سنة ١٨٣٢م، واستمر عشرة أيام إلى أن تمكن من فتح ثغرةً في البرج الذي يحمي باب المدينة، وفي ٢٧ أيار سنة ١٨٣٢م شن المصريون هجوماً على قلعة عكا من ثلاث جهات فتمكنّوا من دخولها واستسلم الجزار، وبعدها غادر إبراهيم باشا عكا بعد أن أبقى فيها حامية عسكرية[٣].

ثم تابع إبراهيم باشا تقدمه نحو الداخل إلى القدس ونابلس وجنين وطبريا، حيث أُخذت دون قتال. وكذلك الحال للقرى الساحلية من شمال عكا حتى الوصول إلى طرابلس[٤]، وقد تمهل بشير

---

(١) رستم، المحفوظات الملكية، المجلد الأول، ص١٢٨؛ داوود بركات، البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحهُ الشام ١٨٣٢م، عني بنشره بركات بركات، (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤)، ص١٠-١١؛ العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦١.

(٢) Tibawi, A Modern History, P66.

(٣) بركات، المرجع السابق، ص١١-١٢؛ وأيضاً: Tibawi, A Modern History, P66. ونشير هنا إلى أن خسارة عبدالله باشا الجزار بلغت ٥٦٠٠ قتيل في حين بلغت خسارة الجيش المصري ١٤٩٢جريحاً و٥١٢ قتيلاً. انظر: رستم، المحفوظات الملكية،ج١،ص١٣٠.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٨٨، عابدين، بتاريخ ٧ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. وأيضاً Tibawi, A Modern History, P66; ونود أن نشير هنا إلى أن القنصل الفرنسي في بيروت جوريل دروغمان (Jorelle Drogman) ذكر في رسالة بعث بها إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي سيباستياني (Sebastiani) بتاريخ ١ آذار ١٨٣٢م بأن حصار طرابلس سيدوم أكثر من حصار عكا، ولكنهُ حدثَ عكس ما توقع، وعللَ ذلك بسبب عدم وجود مقاومة من جانب محمد باشا والي حلب ضد المصريين. انظر:
Adel Ismail, Documents Diplomatiques Et Consullaires Relatifs Alhistoire Du Libban, Correspondance Consulaire Commerciale (1831- 1834) Tome21, N° 11, Fos 133-135, Jorelle Drogman Grant Le Consulate De France A Beyrouth Au Comte Sebastiani Minister Des Affaires Etrangeres, (Beyrouth: Le 1er Avril 1832), P255.

الشهابي الثاني في إرسال مساعدة إلى إبراهيم باشا خلال حصاره لعكا، لأنه قرر أن يرى نتيجة الصراع ومن ثم يؤيد المنتصر، لكنه تلقى رسالة من إبراهيم باشا يطلب فيها الحضور إلى معسكره، فاستشار أعيان جبل لبنان بمضمون الرسالة، فقرروا بالإجماع عدم ذهاب الأمير بشير إلى معسكر إبراهيم باشا. لكن رسالة وردت إليه من محمد علي باشا يمزجُ فيها العتاب بالتهديد، ويأمره بالذهاب لمساعدةِ إبراهيم باشا، ويقول فيها: "إن لم تحضر لخدمة إبراهيم باشا سريعاً، وتكون لأوامره مُطيعاً فليكن عندك يقين أني سأخرب مساكنك، وأغرس أرضها عنباً وتيناً، وأن كل تأخير يستوجب المسؤولية بقطع دابر الدروز قطعاً"[1].

وفي مقابل ذلك بعث والي الشام عثمان باشا[2] برسالةٍ إلى خليل بن الأمير بشير الشهابي يخبرهُ فيها أن الدولة العثمانية قد أسندت إليه إيالة طرابلس لاستمالته إلى جانبها، جاء فيها" لقد أصبح موجوداً عندنا باللاذقية جُملة عساكر لا تحصى، وأننا ننصح فيها الأمير ترك صف إبراهيم باشا، والانضمام إلى العثمانيين. وتم إرسال ما ينوف عن ألفي جندي من اللاذقية إلى طرطوس، وبصحبته نحو ألف عسكري، وتنضم إليه قوات صافيتا، وعكار في منطقة طرطوس"[3].

لكن بشير الشهابي إنحاز إلى المصريين، وسار برفقتهِ مائة فارس إلى مُعسكر المصريين، واستقبل فيه بالحفاوة والترحيب. وفي ٨ مُحرم سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م سار إبراهيم باشا بقواتهِ من

---

(١) رستم، المحفوظات الملكية، ج١، ص١٣٥؛ البيطار، المصدر السابق، ج٢، ص٩٥٤.

(٢) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م بتعيين عثمان باشا والياً على الشام بدلاً من رؤوف باشا الذي عُين أميراً لقافلة الحج الشامي خلال تلك الفترة، حصل على رتبة ميرميران (أمير أمراء) ألحقت به إيالة طرابلس الشام سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م عُرف عنهُ الإخلاص للدولة، والجد في العمل، والكرم، والصدق. انظر: الأوامر السلطانية لولاية دمشق في تعيين القضاة، والولاة والموظفين سجل رقم ٤، وثيقة عثمانية رقم ٥٦، بتاريخ ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، ص١٥٦؛ محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥٧، عابدين، بتاريخ ١٢ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. لمزيد من التوضيح حول أسماء ولاة الشام قبيل الحكم المصري، انظر: الملاحق، ص٢٧٦.

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية المترجمة عن العثمانية رقم ٢٠، عابدين، بتاريخ ١١شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

عكا إلى نواحي الشام، حيث وصل في ١٥ مُحرم سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م إلى قرية داريا[١] بالقُرب من دمشق[٢]، وعندما علم والي الشام الحاج علي باشا[٣] بقدوم إبراهيم باشا أخذ يُحرض الشباب على رده عنها فأيدهُ بعض الشباب لكن سكان دمشق انقسموا إلى فئتين: فئة تؤيد إبراهيم باشا على رأسهم أغوات[٤] دمشق وأعيانها، أما الفئة الثانية فقد أيدت السلطان العثماني، ووقفت إلى جانبه[٥] وقد أشارت بعض المصادر المعاصرة للحملة المصرية على بلاد الشام: "أن أهالي دمشق لما وصل إلى مسامعهم خبر دخول إبراهيم باشا عكا اجتمعوا، وخرجوا بقرار بوجوب التصدي

---

(١) تُعني بالسريانية الدارعلي وجه التكثير تقع في أرض فسيحةً تكتنفها الجبال من الشمال الغربي والجنوب مثل جبل عنيتر وجبل داريا، وهي إلى الجنوب الغربي من مدينة دمشق على بُعد ٨كم. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٢٩٩.

(٢) أسد رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، القسم الثالث، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩م)، ص٨٦٣.

(٣) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م بتعيين هذا الوالي بدلاً من سليم باشا المعزول عن إيالة دمشق، ووصل المدينة، ومعهُ قوة مؤلفة من ألف رجل، حيث عقد صُلحاً مع الثوار سنة ١٨٣١م. انظر: الأوامر السلطانية لولاية دمشق، المصدر السابق، سجل رقم ٤، وثيقة رقم ١٤٩، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٧٥.

(٤) الأغا: كلمة عثمانية تُعني الرئيس أو السيد وأحياناً مالك الأرض. كما أُطلقت على رئيس القصر السلطاني وفي فترة متأخرة كان يُطلق هذا اللقب على أشخاص يعملون في مناصب هامة حكومية، وأغلب هؤلاء كانوا يعملون في المجالات العسكرية، والبريد، وفي الولايات. وكان الآغا يستلم مناصب عدة عسكرية، وإدارية. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٣٨؛ حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١١-١٢.

(٥) رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ق٣، ص٨٦٣.. أشارت بعض الوثائق العثمانية أن وجهاء مدينة دمشق، وفي مقدمتهم مفتي الشام حسين أفندي مُرادي زاده ومحمد آغا أمين الكلار (التموين)، وشمدين آغا، وحمود آغا الحاج بكر زاده، ومصطفى آغا الارفلي كبير صناع البنادق (كبير التفنكجية) سابقاً قاموا بمراسلة إبراهيم باشا وهو يحاصر عكا مرحبين بقدومه إلى دمشق، وجاء في رسالتهم: "نحن جميعاً عبيد لمولانا وقد أخذنا نقول في ظاهر القول لنقبلنّ والينا المنتظر قدومه، ولكن قلوبنا مائلة إلى مولانا (محمد علي باشا) في باطن الأمر" انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، عابدين، بتاريخ ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، ص١. ويستدل من خلال هذه الوثيقة أن وجهاء مدينة دمشق وأعيانها كانوا حريصين على مراسلة إبراهيم باشا والترحيب بقدومه ربما كان حفاظاً على مصالحهم ونفوذهم فيها من أن تتعرض للخطر في ظل الحكم الجديد ومن المحتمل أنهم لجاؤا إلى هذا التصرف ليحصلوا على أمان من قبل إبراهيم باشا بعدما رأوا المعارضة الشعبية للتدخل المصري.

لقوات إبراهيم باشا، وأرسل زعماء المدينة رجالاً لجمع الأسلحة من جميع أحياء دمشق وتسليحهم لمقاومة التقدم المصري[1].

وقد خرج هؤلاء إلى سهول داريا لرد إبراهيم باشا، فباءت محاولتهم بالفشل إذ فرقهم المصريون، وألحقوا بهم الهزيمة، ودخل إبراهيم باشا دمشق في ٣ حزيران سنة ١٨٣٢م، وأعطى الأمان لسكانها بعد أن نزع السلاح منهم، وعفا عن الذين عارضوهُ، ثم نفاهم إلى مصر[2].

وفي ٣ صفر ١٢٤٨هـ/ ١ تموز سنة ١٨٣٢م غادر إبراهيم باشا دمشق بعد أن تركَ فيها حامية مؤلفةً من ثلاثة ألف ومائتي جُندي في قلعة الشام بعد أن شحنها بالذخائر، والجبخانات[3]، وسار بصحبته الأمير بشير الشهابي الثاني، كما صحبَ معهُ خمسةً وسبعين من وجهاء دمشق وأعيانها، وألفاً من أتباعهم. وبات ليلة الاثنين في قرية عذرا[4] الكائنة بمرج الغوطة، ثم سار فيها بالعساكر إلى خان العروس، وبقيَ فيها إلى الليل، ثم سار منها إلى خان النبك، قاضياً فيها ذلك النهار، وسار بالليل إلى قرية قارا[5]. ثم أمر إبراهيم باشا خيل العرب، ومن معه من أهالي بلاد

---

(1) مجهول، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو، (دمشق: دار قتيبة، ١٩٨١م)، ص٤٨-٤٩.

(2) بولس قرالي، فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا، (حريصا: د.ن، ١٩٧٣م)، ص٢٢، محمد كرد علي، خطط الشام، الجزء الثالث، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠م)، ص١٥٣ وأيضاً: George Douin, La Premiere Querre Syrie La Conquetese La Syrie (1831- 1832), Tome1, (Du Caire: 1931), P94 ونشير هنا إلى أن عدد الجيش المصري عند دخوله مدينة دمشق كان حوالي ١٦,٠٠٠ ألفاً من الجنود النظاميين. انظر: عبد العزيز العظمة، مرآة الشام تاريخ الشام وأهلها، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢م)، ص٢٩٣.

(3) كلمة عثمانية مركبة من جبه ومعناها الدرع، والذخيرة الحربية. وخانة ومعناها الدار أو المكان والمعنى العام مكان حفظ الدروع والبارود والقنابل والقذائف والأسلحة المختلفة. والمقصود هُنا الذخيرة. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١٧٥.

(4) تقع في هضبة البعلوية تتبع ناحية قُرى مركز، ومنطقة الحفة محافظة اللاذقية، تنحدر أراضيها جنوباً نحو القش وغرباً إلى وادي محمود. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٤، ص٢٧٤.

(5) قرية في حلب تتبع ناحية شران منطقة عفرين، تقع على السفح الجنوبي الشرقي لمرتفع كلسي، وتنحدر نحو الجنوب الشرقي لتنتهي في وادي نهر عفرين. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٤، ص ٥٠٢.

الشام أن يسيروا إلى دير عطية حيث قلة الماء في قارا، ثم سار ليلة الخميس بالعساكر إلى حسيسة[1].

ولما بلغ السلطانَ العثماني محمود الثاني خبرُ قدوم إبراهيم باشا، واحتلاله المُدن الواحدة تلو الأخرى استولى عليه الغيظ والغضب ثم أصدر أمراً بتجهيز العساكر، وإرسالها الى تلك الأقاليم تحت قيادة حسين باشا[2] والعمل على تحصين القلاع والمعاقل لمقاومة التقدم المصري[3].

وعندما مر إبراهيم باشا بدير عطية[4] ترك بشير الشهابي فيها، وتابع تقدمُه. في حين كان خليل بن بشير الشهابي يخوض معركة طرابلس التي فر واليها عثمان باشا(١٨٣٠- ١٨٣٢م) إلى نهر البارود. وحينما علم بقدوم إبراهيم باشا اتجه إلى دير مارجرجس وبرفقته خمسة وعشرين ألف مقاتل مضافاً إليها فرق الفرسان التي أسندت قيادته إلى ثمانية باشوات[5]. في حين أحكم إبراهيم باشا خطة القتال حيث قسم جيشه إلى فرقتين: وضع الأولى على الجناح الأيسر للعثمانيين على ضفة نهر العاصي، وجعل الفرقة الثانية على حدود البادية، ورتب مواقع المدفعية، ودار القتال بين الجانبين، انتهى بانتصار المصريين في السادس من تموز سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م وتراجع الباشوات العثمانيون من الزرّاعة[6] إلى حمص، ومنها إلى حماه، فوصلها في العاشر من تموز سنة١٨٣٢م، وفرض أعمال السخرة على سكانها، وبنى فيها ثكنة عسكرية؛ لتجنيد شبابها في الجيش المصري[7].

---

(١) رستم، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، ق٣، ص٨٦٦.

(٢) قائد الجيش العثماني خاض عدة معارك مع المصريين في مواقع عدة لكنهُ انهزم في أغلبها وعزل من منصبه بعد حرب قُونية سنة ١٨٣٢م، وعُين مكانه محمد رشيد باشا الصدر الأعظم. انظر: أبكاريوس، المصدر السابق، ص٣٣، ٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٢-٣٣.

(٤) ناحية في هضبة القلمون تتبع منطقة النبك محافظة ريف دمشق، تمتد أراضيها في جنوب محافظة حمص، وشمال ناحية قرى مركز النبك. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٤١٠.

(٥) الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، المجلد الخامس، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧)، ص٥٨٥- ٥٨٦؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P83.

(٦) قرية في حوض العاصي الأعلى تتبع ناحية قرى مركز، ومنطقة القصير محافظة حمص تقع في أرض سهلة منبسطة فيها عدد من العيون المائية. انظر: طلاس، المرجع السابق، م٣، ص٥٤٥.

(٧) أحمد الصابوني، تاريخ حماة، شرحهُ وعلق عليه قدري الكيلاني، (حماة: المطبعة الأهلية، ١٩٦٥)،ص٨٥.

وكان إبراهيم باشا يراقب تحركات الجيش العثماني المُتراجع، وعندما علم بموقف أهالي حلب تجاه حسين باشا، سار إليها فوصلها في ١٤ تموز سنة ١٨٣٢م، فخرج أعيانها وقاضيها ومفتيها للترحيب بقدومه، وإعلان الطاعة له، فدخلها دون حرب، ثم غادرها لملاحقة فلول الجيش العثماني الذي تمركز في ممر بيلان[١]، ودارت معركة بين الجانبين كان النصر فيها حليف المصريين[٢]، ثم تابع إبراهيم باشا تقدمهُ إلى الإسكندرونة مروراً بأنطاكية، واتخذ منطقةً سهلة قبل ميرسين وعسكر فيها ثم هدأت حدة الحركة في ميدان القتال بين الجانبين، وطلب محمد علي باشا من ابنه إبراهيم باشا أن لا يتقدم باتجاه استانبول[٣].

أما السلطان العثماني فكان يعدُّ قوة كبيرة لتأديب محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا بلغ تعدادها ستين ألف مقاتل حيث التقى الجيشان في ٢٩ رجب ١٢٤٨هـ/١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م في قُونية[٤] كانت الغلبة للجانب المصري[٥]، فدخلها في ٣١ كانون أول سنة ١٨٣٢م ثم

---

(١) مضيق فوق ثغر الإسكندرونة في جبال طوروس يفصل سهول سوريا الشمالية عن بلاد الأناضول، ويعدُّ مفتاح الأناضول. انظر: كتافاكو، المصدر السابق، ص٣٧.

(٢) كامل بن حسين محمد بن مصطفى البالي، نهر الذهب في تاريخ حلب، الجزء الأول، (حلب: المطبعة المارونية، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م)، ص٣٥٩.

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة المترجمة عثمانية رقم٧، عابدين، بتاريخ ٧ محرم سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن محمد علي باشا أصدر أمراً بمحاصرة مياه الإسكندرونة واللاذقية للحيلولة بينهما وبين وصول الأقوات والذخائر للجيش العثماني انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٧، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٧١، عابدين، بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٤) ثاني ولاية من حيث المساحة والسكان تقع بين خطي عرض ٣٦° ٣٩° شمالي و٢٧ ٣٣ طول شرقي ومساحتها حوالي ٥٨٨٠٠٠ ومحاطة بالجبال من أكثر الجهات. انظر: شمس الدين سامي، قاموس الأعلام (تاريخ وجغرافيا) المجلد الخامس، (استانبول: مهران مطبعة سي، ١٣١٤هـ)، ص٣٧٨٢.

(٥) رستم، لبنان في عهد الأمراء، ج٣، ص٨٦٣؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P96.

تقدم الجيش المصري إلى كوتاهية[1] التي انتصر فيها على الجيش العثماني في ٢ شباط سنة ١٨٣٣م فدخلها ثم توقف فيها بناءً على طلب والده محمد علي باشا[2].

ويلاحظ من خلال هذا التقدم المصري واندفاعاته، والحروب التي خاضها الجيش المصري مع الجيش العثماني في دمشق وحلب وقُونية وكوتاهية أن الجيش المصري كان مدرباً تدريباً عسكرياً حديثاً ومسلحاً بأسلحة متطورة لذلك تفوق على الجيش العثماني الذي لم يكن قد تعافى بعد من جراء النكبة التي حلت به في الواقعة الخيرية[*] سنة ١٢٤٣هـ/١٨٢٦م مما ترك أثراً في بنيته وبالتالي فقد توالت الهزائم المتلاحقة عليه في الحروب التي خاضها مع الجيش المصري.

الإدارة المصرية في بلاد الشام:

بدأ المصريون مرحلة جديدة من التنظيمات الإدارية على أُسس جديدة، فقد استبدل المصريون اللفظ الإداري إيالة بمصطلح إداري جديد هو حكمدارية[3] وبموجب ذلك قسمت بلاد الشام إلى أربع مديريات هي: دمشق، حلب، طرابلس، صيدا بالإضافة إلى مديريتان في طرطوس وأضنة[4].

---

(1) تقع على أرض مرتفعة ومائلة يمر فيها نهر ويصب في البحر الأسود، أرضها خصبة، ومساحتها ١٨٠٠٠كم². انظر: سامي، قاموس الأعلام، م٥، ص٣٩١١.

(2) عدنان جراد، الحكم المصري في سورية (١٨٣١– ١٨٤٠م) رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م) ص١٤١؛ وأيضاً: Douin, Op. Cit, P96.

(*) تم في هذه الواقعة القضاء على جيش الانكشارية العثماني سنة ١٨٢٦م وأطلق على الجيش الجديد اسم العساكر المحمدية المنصورة وفقاً لإرادة السلطان العثماني محمود الثاني. للمزيد انظر: يلماز أوزتونا، المجلد الأول، ص٦٧٦– ٦٧٨.

(3) الحكمدارية: لفظة تتألف من مفردتين هما: حكم العربية، ودار الفارسية بمعنى صاحب، ويقصد بها الحاكم. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٥٥٥.

(4) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٠. لمزيد من التوضيح حول التنظيم الإداري المصري في بلاد الشام، انظر: الملاحق، ص ٢٨١.

وقد جُعل إبراهيم باشا حاكماً عاماً على جميع إيالات بلاد الشام وضُمت إليه عكا، وسائر فلسطين حتى برية سيناء واتبعت إلى إيالة الشام[1]. ومع ازدياد مشاغل إبراهيم باشا العسكرية فقد عُين بشير الشهابي مديراً عاماً للمصالح يختم الأوراق التي يجب ختمها من الباشا إبراهيم[2]. الذي رأى أن يفصل الإدارة عن قيادة الجيش، وأن يُعين حاكماً على بلاد الشام، وعُرض هذا الأمر على بشير الشهابي لكنه اعتذر، عندئذ كتب إلى والده قائلاً: "لا يمكنني أن أقوم بإدارة البلاد لبُعد الشقة بينها وبين أضنة، ولكثرة أعمالي العسكرية"[3].

ثم عاود الكتابة إلى والده يلحُ عليه بأن يُعين شخصية مرموقة لإدارة بلاد الشام ورأى أن يُكلف لهذه المهمة محمد شريف باشا[4] صهر محمد علي باشا؛ ليكون حاكما على جميع إيالات بر الشام وأمورها المدنية عدا جبل لبنان[5]، وقد جعل محمد شريف باشا مقرهُ في دمشق، وربطت بلاد الشام بالقاهرة بصورة مركزية، ووصف محمد شريف باشا بأنه صاحب خبرة إداريـة واسعة، وناجحة[6]. وكان ينهي الأمور إلى إبراهيم باشا وهذا بدوره كان يرفعها إلى محمد علي باشا، واستمر النظام الإداري على ما هو عليه، ما عدا بعض التعديلات الطفيفة؛ فمثلاً: سُحبت إدارة عكا من صيدا، وأُتبعت لشريف باشا مباشرةً[7]. وكلف شريف باشا بإقامة النظام العام، وإجراء الحق والعدل، ومراعاة العادات والتقاليد، والإنصاف في تحصيل الأموال، وحماية أصحاب الحاجة، وغير

---

(1) فندي أبو فخر، بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا، مجلة دراسات تاريخية، العدد٢٣، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦م)، ص٢٠٠- ٢٠١.

(2) Perrier Ferdinand, La Syrie Sous Le Government De Méhemet Ali Jusquen (Paris: 1842), P52

(3) محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٦، عابدين، بتاريخ ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ونشير هنا إلى أن إبراهيم باشا قام، بعد تثبيت قدميه في بلاد الشام، بفصل مُدن بيروت وصيدا وصور عن دائرة نفوذ بشير الشهابي، وعينَ من قبله مُتسلماً عليها. انظر:
F.O. 78, Vol. 282, From Capmbell To Palmerston, 30 May 1836, P 89.

(4) كان حاكماً للصعيد في مصر العُليا ومُقرباً من محمد علي باشا امتاز طبعه بالقساوة لكنهُ يميلُ إلى الملاطفة والتأدب وعلى الرغم من أنهُ يملكُ ثروةً كبيرة إلا أنهُ كان جشعاً مولعاً بالمال. انظر: Perrier, Op. Cit, P 53.

(5) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٢، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٦، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(6) ميخائيل مشاقة، مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان، (القاهرة: د.ن، ١٩٠٨م)، ص٢٤١.

(7) المصدر نفسه، ص٢٤١.

القادرين، ورفع الأعباء عنهم، والمساواة بين أفراد المجتمع فقيرهم وغنيهم ورفع الأذى والضرر، ومعاقبة المنحرفين وتقويمهم[1].

ووجد إلى جانب الحاكم العام المُتسلم[2] الذي كانت له سلطات واسعة، ويتحكم بالإشراف الإداري الكامل على الموظفين، ويتدخل في دقائق الأمور، ويمارس سلطة القاضي، ويعاونهُ بشكل مباشر، وهو بمثابة محافظ أو حاكم للمقاطعة[3].

وتشير بعض الوثائق العثمانية إلى أسماء بعض متسلمي إيالات بلاد الشام فيشار إلى متسلم طرابلس: بربر زادة مصطفى آغا[4]، ومتسلم صور: حسين آغا، ومتسلم اللاذقية: مصطفى آغا، ثم محمد آغا[5]، ومتسلم يافا: إبراهيم آغا[6]، ومتسلم القدس: شاهين آغا[7]، ومُتسلم قرى شومر: الحاج موسى آغا[8]، ومتسلم غزة: صالح آغا، وأغابو شناق، ومحمد سعيد آغا[9]، ومتسلم قرى جباع: أحمد آغا، ومتسلم قرى شقيف أبازة: خليل آغا[10].

---

(١) صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢) المتسلم: هو الشخص الذي يُسيّر أمور الولاية في حال غياب الوالي وحتى وصوله، وفي العهد المصري اطلقت على حاكم المقاطعة، والمدينة، انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق ص٤٦؛ سامي، قاموس تركي، ص١٢٧٧.

(٣) محافظ عابدين، وثيقة عثمانية رقم ٣١٠، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن وكيل المتسلم كان يعاونه في أعماله، ويقوم مقامه في حال غيابه. انظر: أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، الجزء الأول، (بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، الجامعة الأمريكية،(١٩٣٠-١٩٣٤م)،ص٥٥.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث٧٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٠، صورة المكاتبة رقم ٢٧٤، عابدين، بتاريخ ١٩شوال ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص٤٢٠؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٨٤.

(٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٦) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٧) المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ٨٧، عابدين، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، محافظ الجهادية، المحفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ الأوامر والمكاتبات والبيلوردات (الرسائل)، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، صورة تقرير عربي منقول حرفيا رقم ٣٤، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٨) محافظ الجهادية، محفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٩) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، بتاريخ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ عائدة أبو عياش، متسلمية غزة تحت الحكم المصري ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م)، ص٣١.

(١٠) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ محافظ الجهادية، محفظة رقم٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأول ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. الأوامر والمكاتبات والبيلوردات (الرسائل)، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأربعاء بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. ونشير هنا إلى أن الإدارة المصرية كانت تأخذ رغبة السكان أحياناً في تعيين بعض المتسلمين كما حصل مع متسلم يافا والقدس ومتسلمي قرى شومر وجباع وشقيق. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٤، محفظة رقم٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٢، صورة الوثيقة العربية رقم١٤٧، عابدين، بتاريخ٢٤ شوال١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

وقد أشرك إبراهيم باشا في أمر تعيين المتسلمين في الساحل اللبناني الأميرُ بشير الشهابي الثاني، فقام الأخير بتعيين الأمير ملحم على بيروت، والأمير بشير القاسم على صيدا، والأمير حسن الأسعد على صور[1].

وقد خصصت رواتب لهؤلاء المتسلمين من خزينة الدولة. فقد تقاضى مُتسلم حلب خمسة آلاف قرش، ومتسلم انطاكية ألفين وخمسمائة قرش، ومتسلم دمشق ثمانية آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثين قرش، ومتسلم طرابلس أربعة آلاف وخمسمائة قرش، ومتسلم حمص ألفي قرش، ومتسلم حماة ألفين وخمسمائة قرش، ومتسلم مقاطعة صافتيا ألفين وخمسمائة قرش، ومُتسلم اللاذقية ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش[2].

وكانت الإدارة المصرية تراقب أداء هؤلاء المتسلمين، وعندما كان يثبت فساده فإنه يعزل ويعيّنُ آخَر مكانه؛ فقد حُقِّقَ معَ الشيخ مصطفى متسلم صفد، وعُزل من منصبه؛ لتجاوزِه المهام التي أوكلت إليه؛ حيث كان يأخذ العوائد من الأهالي دون ثمن[3]. وعزل مُتسلم اللاذقية بشكاية أهل اللاذقية منه، ونفذت الإدارة طلبهم وعُين مُتسلم آخر مكانه هو محمد آغا[4]. كما أدين متسلما الناصرة ويافا بتهمة الرشوة[5].

---

(1) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، مكاتبة رقم ٥١، عابدين، ٣ رجب١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(2) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٣٢، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٧، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م؛ محافظ الجهادية، محفظة رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٨٢- ٢٨٣. للمزيد من التفصيل حول أسماء متسلمي إيالات بلاد الشام ورواتبهم خلال فترة الحكم المصري لها. انظر: الملاحق، ص ٢٨٢- ٢٨٤.

(3) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، صحيفة الوقائع المصرية، العدد١، الخميس بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٥٨.

(4) Perrier, Op. Cit, P56

(5) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٤٧، ترجمة التقرير رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ١٨محرم ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، المصدر نفسه، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٧، صورة الوثيقة العربية رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٤٨٢.

وشكا أهالي ناحية بني عبيد[1] الظُلم الذي وقع عليهم من متسلمهم محمد آغا الشوربجي. كما وردت عرائض من أهالي جبل عجلون إلى الإدارة المصرية تتضمن الشكوى عن المُتسلم حسن آغا اليازجي وكاتبه[2].

وقدم أهالي قرايا أمير برق، وسلمة، وملبس، والشيخ يونس التابعة لمتسلمية يافا عريضة إلى الإدارة المصرية يخبرونهم فيها حالهم وتسلط عنبر العبوني متسلم يافا عليهم، طالبين رفع الظُلم عنهم[3]. وتم التحقيق مع متسلم القدس بتهمة أخذه خيولاً من البدو وصدرَ الحكم عليه بإرساله إلى سجن أبي قير في القاهرة ثلاث سنوات[4].

ولم تقتصر المحاسبة على المتسلمين بل امتدت إلى أصحاب المناصب الأخرى، وفرضت بحقهم عقوبات شديدة، ولم يُعفَ أي مسؤول من العقوبة إذا وقع في الظلم فقد أرسل رئيس كتبة مجلس شورى دمشق إلى عكا سجيناً لحصوله على الرشوة[5]. وقد أكد القنصل البريطاني لدى دمشق فارن (Farren) (١٨٣٣– ١٨٣٧م) تقاريره السرية إلى حكومته جاء فيها "إن محاسبة الإدارة المصرية للمرتشين لن تتوقف حتى تسود الاستقامة والطهارة والنزاهة"[6].

---

(١) وهي إحدى نواح قضاء عجلون الإدارية، تقع على المنحدر الشرقي لجبال عجلون، ويحدها شمالاً اربد وغرباً جبل عجلون وشرقاً وجنوباً الأقسام الجنوبية من بني جُهمة، وكانت القرية الرئيسة فيها الحصن، ويقيم الشيخ فيها وتتبع لها قرى حوفا وصمد، وناطفة، والمزار، وهام وجحفية، والصريح، وحبكا، وايدون. انظر: هند أبو الشعر اربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠–١٩٢٨م، (عمان: منشورات بنك الأعمال وجامعة آل البيت، ١٩٩٧م)، ص١٦٩.

(٢) أيمن الشريدة، دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة من خلال المحفوظات الملكية المصرية ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عُمال المطابع التعاونية، ١٩٩٥)، ص٢٣، ٢٧.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ١٢٧، تقرير عسكري من قبل كاتب الجيش المصري العربي يوحنا بحري إلى الخديوي محمد علي باشا، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٤) الأوامر والبيلوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمر منهُ إلى حبيب أفندي، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

(٥) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٢، وثيقة عثمانية رقم٥، صورة الوثيقة العربية رقم ١٣١، عابدين، بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ٦٧، بتاريخ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٧.

(٦) F.O. 78, Vol. 315, From Farren To Palmerston, 21 August 1837; Vol. 342, Colonel Campbell To Palmerston, 14 May 1833; Vol. 283, From Campbell To Palmerston, 13 July 1836; Edward B.B. Barker, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.2, (Newyork: The Princeton University Library, 1973), P204.

ويذكر بيرييه (Perrier) "أن الحكومة المصرية منحت رواتب عالية لتمنع موظفيهـا مـن قبول الارتشاء أو الرشوة[1]. ولم يكتف المصريون بمكافحة الرشوة؛ بل سعوا لإلغاء كل عادة كانت تؤثر على الإدارة، كتقديم الهدايا للولاة، والحكام. إذ عدّها إبراهيم باشا نوعاً من الرشوة والتزلف، ونتج عن ذلك أن خبت نار الرشوة بـين الـضباط، والحكـام إلـى حـد كبيـر ويـرى كامبـل (Campbell) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) القنصل البريطاني العام في الإسكندرية "أن الرشوة أصبحت غير معروفة بسبب العقوبات الصارمة التي وضعت لها"[2].

ثم عمل المصريون على مكافحة اختلاس الأموال العامة الذي كان داء مستشريا، فحـاولوا القضاء عليه بدءاً من المتسلمين، وما دونهم[3]. فقد اختلس متسلم يافا المال العـام فكـشف أمـره وسحبت منهُ سلطته، كما حُقق مع متسلم حيفا لاتهامه باختلاس ألفي كيس(*) من المال العام[4]. وكان الكتبة أكثر موظفي الدولة الذين أتيحت لهم ظروف الاختلاس؛ لتوليهم العمليات الخاصة بالحسابات المالية، والتي تهيئ لهم سُبل الاختلاس بشكلٍ واسع، فكان لا بُد من مراقبتهم مراقبةً شديدة[5].

وقد امتدت يد الإدارة المصرية إلى شيوخ المناطق والقرى، فكانت تثبتهم فـي مناصـبهم وتعزلهم مراعاةً لرغبة السكان؛ فقد عُزل شيخ قرية عقربا في غوطة دمشق سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م

---

(١) Perrier, Op. Cit, P64

(٢) F.O 78, Vol.283, From Campbell To Palmerston, 13 July 1836; Barker; Op. Cit, Vol.2 PP204- 205.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم٢٥، ترجمة الوثيقة رقـم٦، عابـدين، بتـاريخ ٧ مُحرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(*) وحدة نقد متداولة خلال فترة الدراسة كانت تساوي ٥٠٠قرش. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عـن الـشام، ص٥٠٣.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم٢٥، ترجمة الوثيقة رقم٦، عابـدين، بتـاريخ ٧ مُحرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، المصدر نفسه، وثيقة رقم٢٥، عابدين، بتاريخ ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٨م، نعيسة، المرجـع فـي وثائق تاريخية، ص٤٨٢.

(٥) F.O. 78, Vol. 342, From Campbell To Palmerston, 14 May 1838.

بناءً على رغبة أهل القرية في حين قدم أهالي قرية نجران من حوران سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م عريضة إلى القائمقام[1] لتثبيت شيخ القرية[2].

كما أقام المصريون مجالس شورى في المُدن، والقُرى الكبيرة، والحواضر الشامية، ومثلوا فيها أبناء الشعب بفئاته وطوائفه المختلفة حيث ضم مجلس شورى دمشق واحداً وعشرين عضواً كانوا يمثلون كل طوائفها، وكبار تجارها، وأعيانها وكان مجلس شورى بيروت اثني عشر عضواً من كبار أعيانها، وتجارها مناصفةً بين المسلمين، والمسيحيين[3]. لقد كان محمد علي باشا شغوفاً دائماً بأن يقف على أمور الإدارة في بلاد الشام، حيث أمر بإرسال محاضر مجلس دمشق إليه يومياً ليكون على بينة، وكذلك مضابط جلسات مجلس حلب تباعاً[4].

ومن الملحوظ أن إبراهيم باشا كان يرغب في إشراك أبناء بلاد الشام في الحكم حتى لا يكون الحكم المصري استبدادياً ؛ لذلك توزعت المناصب الإدارية على أبناء بلاد الشام حتى يتحملوا مسؤولية الحكم؛ ذلك أنّ أهل البلاد أعرف بأمورهم من غيرهم، فسعى إلى إيجاد إدارة فاعلة تخدم الجميع هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ هناك إجراءات قامت بها هذه الإدارة من حيث معاقبة المذنبين، والمخالفين، وإنزال العقوبة بهم: كالنفي، والسجن، والطرد، والإعفاء من المنصب من أجل

---

(1) كلمة عربية الأصل تعني الشخص الذي ينوب مناب الوالي في حال غيابه. انظر :حسن، آغا العبد، المصدر السابق،ص٢٠

(2) محافظ عابدين، محفظة رقم ١٦٤، صورة الوثيقة العربية رقم٤٤، وثيقة رقم ٦، عابدين، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، المصدر نفسه، محفظة رقم ١٦٤، وثيقة رقم٩، صورة الوثيقة العربية رقم٤٤، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م؛ مع الإشارة هنا إلى أن أهالي قرية جفنا تقدموا بشكوى إلى مُتسلم القدس يحيى بك ذكروا فيها أن الشيخ إسماعيل السمحون متسلط على أهالي القرية المذكورة، ويأخذ محصولاتهم الزراعية من مُدة سنين ويدعي أنه يدفع عنهم المخاطر فصدر الأمر بالتأكد من صحة ادعائهم. انظر: صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الجمعة بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٧.

(3) المصدر نفسه، محفظة رقم٧١، وثيقة عثمانية رقم١٦، مكاتبة رقم١٨٧، عابدين، بتاريخ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ محافظ بحربرا، محفظة رقم١٨، عابدين، بتاريخ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م)، ص٤.

(4) الأوامر والبيلوردات، (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمرٌ منه إلى بوغوص بك، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

تطبيق العدل. وكان الهدف من ذلك إظهار الإدارة المصرية بمظهر أفضل من الحكم العثماني السابق.

موقف الإدارة المصرية من المسيحيين:

منذُ أن وطد محمد علي باشا علاقاته مع بشير الشهابي أخذ يُفكر بكيفية التعامل مع سائر المسيحيين في إيالات بلاد الشام، وسبق أن أعلن محمد علي باشا وهو يُعد لحملته على بلاد الشام لقنصل فرنسا لدى الإسكندرية ميمو (Mimout) (١٨٣٢- ١٨٣٥م) أن نصارى بلاد الشام سينالون من الاستقلال والسعادة ما لم يرونه من قبل وسيقرعون أجراسهم متى شاؤوا، أكدوا لحكومتكم ولمواطنيكم سعيي في تطبيق هذه الأمور[١].

وعومل المسيحيون معاملة المسلمين، فأجيز لهم ارتداء الملابس التي يلبسها المسلمون، فالمسيحيون، باستثناء الذين يقطنون لبنان، كان محظوراً عليهم لبس الحرير بالعمائم البيضاء، أو الخضراء، أو الحمراء، وانتعال الأحذية من هذه الألوان، وحرّم عليهم ركوب الخيل، والسير في الطريق إلى يمين المُسلم خصوصا في المُدن الداخلية البعيدة عن لبنان كحمص وحماة[٢].

وقد ساعد التدخل المصري في بلاد الشام على خلق المناخ المُناسب لنمو الإرساليات التبشيرية المسيحية. وتشير إحدى الوثائق العثمانية أن الإدارة المصرية قامت برفع القيود عن المسيحيين، واليهود المقيمين في فلسطين، وعن الزوار الأجانب كذلك[٣].

ووردت الأوامر لجميع المسلمين القاطنين بإيالة صيدا، وألوية القُدس الشريف، ونابلس، وجنين برفع الغفارات[*] من جميع الطرقات، والمنازل بوجه العموم حيث أن الأديرة، والكنائس

---

(١) هلا سليمان، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣٠- ١٨٤٠م ولاية طرابلس نموذجاً، (طرابلس:المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠١م)، ص٢٥٨.

(٢) جراد، المرجع السابق، ص٢٠٢، إبراهيم أبو سمراء، المصريون في لبنان وسوريا، مجلة المشرق، العدد ٣٠، (بيروت: ١٩٣٢)، ص٥٠١.

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، مكاتبة رقم٥٦، عابدين، بتاريخ ١١ رجب ١٢٤٧هـ/١٨٣١.

الكائنة بمدينة القدس هي مقر للرهبان، والقسيسين، وبها يتلون الإنجيل، ويؤدون فرائض اعتقاداتهم، وطقوسهم ولذلك صدرت الأوامر من قبل محمد علي باشا برفع جميع المرتبات التي كانت مفروضة على المعابد والأديرة لجميع طوائف النصارى الكائنة بالقُدس الشريف من إفرنج، وروم، وأرمن، وقبط، ورفعت العوائد المرتبة على الملة الموسوية (اليهود)[1].

وكان محمد علي باشا يُدرك ما للمسيحيين في إيالات بلاد الشام من أهمية على الأصعدة الاجتماعية؛ فمنهم: كتّاب الدواوين، وموظفو الدوائر المالية، وذوو العلاقات الوثيقة بالدول الأوروبية وقناصلها في بلدانهم؛ فقد مُنح حنا البحري[2] لقب بك[3] فكان أول مسيحي يأخذ هذا اللقب في عهد الدولة العثمانية، إضافة إلى منح لقب البكوية إلى رجُل من آل نكد واثنين من آل عماد[4].

ويتضح مما سبق أن الإدارة المصرية كانت تهدف من وراء هذه المعاملة إلى كسب ود الدول الأوروبية إلى جانبها في وقتٍ هي بحاجة إلى هذا الود والدعم، ليكون موقفها قوياً إزاء السلطان العثماني. كما أن الإدارة المصرية كانت تريد الانفتاح على كافة فئات الشعب، وإعطاءهم قدراً من الحرية، وتحقيق أكبر قدر ممكن من التعاون في ما بين هذه الفئات مسلمين ومسيحيين، كما فتحت المجال أمام الطائفة المسيحية للمشاركة في إدارة شؤون البلاد الإدارية والاجتماعية، فعينت منهم مُتسلمين وأعضاء في مجلس الشورى فضلاً عن الإشراف على الشؤون المالية.

(*) مفردها غفير وهم رجال الدولة من الدرك الذين يرافقون المساجين في حال نقلهم من مكان إلى آخر، والغفير: الحارس. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٧٩.

(١) الأوامر والمكاتبات والبيلوردات (الرسائل)، محفظة رقم ٢٣١، المجلد الأول، مكاتبة رقم٥٦، ترجمة المكاتبة رقم٥٦، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس بتاريخ١١ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٩٥.

(٢) مسيحي حمصي الأصل سافر مع إخوته إلى مصر عندما لجأ إليها يوسف باشا كنج حيثُ كانوا من أتباعه. وقد أعجب محمد علي باشا بقدرته ومرونته فقربه إليه واعتمد عليه. انظر: Perrier, Op. Cit, P54.

(٣) لقب عثماني يُعلي نبيل كان يُطلق على الباشوات وضباط الجيش الكبار والمبعوثين السياسيين. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٣٣١.

(٤) أسدرستم، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨- ١٩٤٨م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠)، ص١١٣.

الجهاز العسكري والقضائي في بلاد الشام

أولاً- الجهاز العسكري.

كانت المؤسسة العسكرية بمثابة العمود الفقري لحكم محمد علي باشا في بلاد الشام، وإحدى أهم المؤسسات القادرة على قمع حوادث الشغب والاضطرابات، وإخضاع الأهلين من جهة، وعلى صد جيش السلطان العثماني ومنعه من القيام بأي عمل عسكري إذا حاول استعادتها بالقوة من جهة أخرى[١].

وكان تأثير هذه المؤسسة واضحا وعميقا في حماية البلاد خلال سنوات خضوعها لحكم محمد علي باشا، حتى أصبح الحكم عسكرياً بشكله ومضمونه؛ ففي كُل مدينة وضعت حاميةً عسكرية فيها لفرض الأمن، وقمع أي اضطراب أو تمرد قد يظهر، وذلك لتثبيت سلطة الحكم وفرض هيبته[٢].

وقد وجدت في بلاد الشام بعد التدخل المصري فيها قوات عسكرية تألفت من عشر الآيات[*] مشاة، و١٢ الآي فرسان ومدفعية و ٥٠٠٠ من وحدات مساعدة، و٢٠٠٠ من البدو، حيث وصل مجموعها حوالي ٥٠,٠٠٠ ألف مُقاتل تقريباً[٣]. وقد دعت الحاجة إلى إسكان هؤلاء الجنود في بداية الحكم المصري لبلاد الشام داخل البلاد في الوكالات والخانات، وفي بيوت الأهالي مما أدى إلى

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٠، صورة الوثيقة رقم ٢٠/٣٧٩، عابدين، بتاريخ١٧ شوال ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

(٢) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٢.

(*) جمع آلاي وتعني لواء وقائده أمير آلاي وهي كلمة عثمانية وتعني احتفالاً أو موكباً ثم أصبحت تطلق على وحدة عسكرية وآلاي يتكون من ٣ إلى ٦ أورط (سرايا) ويتراوح عدد آلاي ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ جندي. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٤٩٥.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ١٩، ترجمة الوثيقة رقم ١٨١،عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. ونشير هنا إلى أن القوات المصرية كانت موزعة ما بين دمشق الشام وحمص وحماه وحلب وكليس وصحراء بقاع وعينتاب وأدنه (أضنه) ومرعش وأورفة. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٨٣، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. لمزيد من التوضيح حول توزيع القوات المصرية في بلاد الشام انظر: الملاحق، ص ٢٨٧- ٢٨٩.

التضييق على الأهالي فاضطرت الإدارة العثمانية إلى بناء ثكنات عسكرية بقصد دفع الضيق عن الأهالي، وتوفير أسباب الراحة لهم وتنظيم أمور العسكر(١).

وكان إبراهيم باشا القائد العام للجيش، ثم يأتي بعدهُ مباشرةً رئيس هيئة الأركان العامة الجنرال سيف (Seve)(٢) الضابط الفرنسي المشهور(٣). أما قيادة الجيش العامة فكانت مكونةً من: كبار الضباط، وحكام الولايات مثل: أحمد مينكلي حاكم أدنة (أضنة)، وقائد حرس الفرسان، ومحمد شريف باشا حاكم إيالات بلاد الشام، وقائد إحدى الفرق العسكرية، وإسماعيل بك حاكم حلب، وسليم باشا قائد حرس المُشاة(٤).

وكان للجهاز العسكري دور في المحافظة على الأمن، والنظام داخل إيالات بلاد الشام، وملاحقة اللصوص، وقطاع الطرق. فقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية إلى أن محمد شريف باشا وجه خطاباً إلى السرعسكر(٥) باشا جاء فيه "إن عرب السّلوط(*) يقومون بارتكاب أفعال إجرامية مثل: قطع الطريق على أبناء السبيل، وسلب مواشيهم، واغتصاب قطعان الغنم، والمعز، فبينما كان بعض الأشخاص من قرية دير عطية ذاهبين إلى مدينة نابلس في شهر رمضان من سنة

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ٦٧، عابدين، بتاريخ ٤ صفر الخير ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص٢٣.وأيضاً: F.O.78, Vol. 282, From Campbell To Palmerston, 5 May 1836, P86.

(٢) سيف: أطلق عليه اسم سليمان باشا الفرنساوي، وهو من بقايا جنود الحملة الفرنسية على مصر. اعتنق الدين الإسلامي. كان له دور في تدريب الجيش المصري على النظام الفرنسي. وهو أحد قواد الحملة المصرية على بلاد الشام. انظر: جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م)، ص٨٨.

(٣) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٣.

(٤) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سورية، (بيروت، المطبعة العلمية، ١٩٢٩م)، ص ١٣٣.

(٥) السر عسكر: لفظة تتألف من مفردتين هما: سر وهي فارسية تعني القائد وعسكر تعني الجيش، وبالتالي فهو لقب كان يعطى لقائد الجيش العثماني أو لقادة الجيوش العثمانية في الولايات العثمانية. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٧١٧.

(*) إحدى القبائل البدوية التي كانت تقوم بالإغارة على السكان في نابلس والمناطق القريبة منها، وتكررت اعتداءاتهم عليها وكان شيخهم فالح دويش. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٨، مكاتبة رقم٢٤٦، عابدين، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

١٢٥٥هـ/١٨٣٩م خرج عليهم عشرة أنفار من الفرسان بين منطقة سعسع، وخان الشيخ، وسلبوا منهم ٦٤٠٠ قرشاً وبعد التحقيق معهم تبين أن هؤلاء اللصوص من عرب السلّوط[١].

كما تم القبض على عشرةِ أشخاص من قطاع الطرق في اللاذقية وأودعوا السجن ريثما يُستردُ منهم ما نهبوه من مواشٍ في اللاذقية والسويدية. وقد أودع في سجن قلعة طرابلس ثوار عكا، وصافيتا، وطرابلس. وبلغ عددهم اثنين وثلاثين قاطعاً للطريق وأُعدم هؤلاء تنفيذاً لأمر صدر من قبل محمد علي باشا نظراً لعدم وجود من يصلح منهم للجهادية[٢].

وكان إبراهيم باشا قد أصدر حكماً بإعدام قطاع الطرق في يافا ممن عاثوا فساداً في إيالات بلاد الشام[٣].

وكان لضباط الجهاز العسكري سلطة عسكرية، فقد عزلَ البكباشي[*] سليمان آغا مشايخ ثلاث حارات في يافا، ولم يُعين بدلاً منهم قائلاً: أن هؤلاء المشايخ لا حاجة لهم، ويكفي أن يمُرَّ رجالي دون أن يرافقهم أحدٌ من الأهالي"[٤].

ورغم الميزات التي كان يتمتع بها أفراد الجهاز العسكري وضباطه، فقد أُقيمت عقوبات على المخالفين العسكريين فمنهم من خفضت رتبتهُ العسكرية، ومنهم من قتل رمياً بالرصاص،

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٨، مكاتبة رقم ٢٤٦، عابدين، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٢) المصدر نفسه ، محفظة رقم ٢٥٠ ترجمة الوثيقة العربية رقم ٤٠٦، عابدين، بتاريخ٢٨ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص٢٠٠، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٢، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٥، عابدين، بتاريخ٢٤ ذي القعدة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، ص٢٤.

(*) بكباشي: مكونة من بيك (نبيل) وباشي: رئيس ومعناها قائد الألف. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٠٠.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٣١، ترجمة الوثيقة رقم ١١٦، تقرير عسكري، عابدين، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

ليكون عبرةً لغيره، ومنهم من حكم عليه بالحبس بالثكنة مُقيداً بالسلاسل، أو بقاؤه في محله برتبته العسكرية[1].

ولا بُدَ من الإشارة إلى أن أفراد الجهاز العسكري قد خصصت لهم رواتب؛ كلٌ بحسب رتبته العسكرية، فقد تقاضى مير لواء (أمير لواء) ما قيمتهُ مائتان وخمسين كيساً في السنة، والميرالاي (عميد) مائتا كيسٍ في السنة، والقائمقام (عقيد) اثنين وسبعين كيساً في السنة، والصاغ قول أغاسي (رائد) ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً في الشهر، واليوزباشي (نقيب) خمسمائة قرشاً في الشهر، والملازم أول ثلاثمائة وستين قرشاً في السنة، والملازم ثاني ثلاثمائة قرشاً في الشهر، والباش جاويش (رقيب) أربعين قرشاً في الشهر، والأمباشي (عريف) خمسةً وعشرين قرشاً في الشهر، والجندي النفر خمسة عشر قرشاً في الشهر[2].

ومن الملحوظ أن الجهاز العسكري المصري في بلاد الشام كان قوياً، قصد من ورائه المحافظة على الأمن والنظام في كافة مناطق بلاد الشام منعاً لوقوع الاضطرابات والانتفاضات وإخضاع السكان من جهة، وعلى صد جيش السلطان العثماني إذا ما هاجمه من جهة أخرى. ورغم الاحتياطات الأمنية من جانب الإدارة المصرية فقد انتشرت الفوضى وقامت الثورات ضد الحكم المصري في كافة أنحاء بلاد الشام، بفعل تدخلات القناصل الأوروبيين وساهمت في إنهاء الوجود المصري في بلاد الشام كما سنرى لاحقاً.

ثانياً- الجهاز القضائي

حاولت حكومة محمد علي باشا تنظيم القضاء على أسس حديثةٍ مُستمدة من نمط القضاء الفرنسي، فجعلت من القاهرة مرجعاً أعلى للسلطات القضائية في بلاد الشام، حيث كانت تُرسل

---

(1) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، عابدين، بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٤٥٢.

(2) محمد محمود السروجي، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م) ص٣٠٠ للمزيد من التوضيح حول رواتب أفراد الجهاز العسكري المصري في بلاد الشام ذلك انظر: الملاحق، ص ٢٩٠.

الدعاوى، عند ضرورة تمييزها، إلى القاهرة؛ لإعادة النظر فيها والبت النهائي بأمرها، وهذا ما يُشير إلى إضفاء طابع الحكم المركزي على كُل مؤسسات دولة محمد علي باشا في بلاد الشام وإخضاعها لمركز الحكم في مصر[1].

ولم يُقدم إبراهيم باشا على اتخاذ أي إجراء من شأنه إلغاء القضاء الشرعي، لأنهُ يعدُ مظهراً من مظاهر الحياة الدينية لمعظم المواطنين في بلاد الشام، مراعياً بذلك مشاعر المسلمين خشية إثارة الرأي العام الديني ضدهُ. وحاول أن يجعل الطوائف المختلفة في البلاد سواسيةً أمام القضاء المدني لا فرق بينهم، ولا تفضيل لطائفةٍ دينية على أخرى، فألغى الفروق بين المسلمين وغيرهم من الناحية الشكلية دون المساس بجوهر الفوارق الاجتماعية[2].

ولوضع حدٍ للرشوة والفساد في السلك القضائي، عمد إبراهيم باشا إلى معاقبة المرتشين عقوباتٍ رادعةٍ، ومنح العاملين في القضاء رواتب ثابتة كبقية الموظفين، بعد أن كانت رسوم الدعاوى مصدر رزقهم، وقد تم توزيع الإختصاصات القضائية بين سلطات متعددة أهمها[3]:

١- قاضٍ في كل مدينة، وكانت مهمته؛ البت في المنازعات التي تنشأ بين الأهالي، والنظر في القضايا الجزائية وتصديق عقود البيع والشراء والهبة[4].

٢- محكمة مؤلفة من قاض وعضوين؛ لتسجيل محاضر جلساتها وأحكامها سُميت بالمحكمة العُليا؛ لأنّ مهمتها البت في القضايا الكبرى؛ كالقضايا الجنائية التي تحتاج إلى الدقة والخبرة[5].

٣- قاض للقضاة، وكان بمثابة محكمة الاستئناف، ولهُ حق النظر في الدعاوى المستأنف عليها. وكان كُلٌ من مجلسي دمشق وعكا مخولين بالبت في القضايا المستأنفة من مجالس المدن

---

(١) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨.

(٢) رستم، الأصول العربية، ج٥، ص٤٨؛ فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٥٠.

(٣) العطار، ج١، المرجع السابق، ص١٦٨؛ أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٥٠.

(٤) بريجيت مارينو وتوموكي أوكاوارا، دليل سجلات المحاكم الشرعية العثمانية، (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٩٩م)، ص١٩.

(٥) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص١٤٢؛ العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨.

الصغيرة. وتشير إحدى وثائق سجلات المحكمة الشرعية في دمشق إلى أن قاضي القضاة فيها هو محمد رفعت(١).

وقد بقيت وظيفة القاضي الشرعي على حالها خلال فترة الحكم المصري للاستمرار في البت في القضايا المقدمة إليه الدينية، الشخصية، حيث بقي السُلطان العثماني صاحب الحق في تعيين قضاة الشرع الشريف، ومن أسماء القضاة الشرعيين في مدينة دمشق القاضي عبد الحميد أفندي(٢).

وقد لجأ أبناء الطائفتين المسيحية، واليهودية خلال فترة الحكم المصري إلى تسجيل دعاويهم في المحاكم الشرعية فتشير بعض الوثائق العثمانية أن المعلم لطفي ولد المدعو جرجس الذمي النصراني قد اشترى من المدعو مخائيل ولد المدعو حنا صوريا الذمي النصراني في سلام وطواعية واختيار، من غير إكراه ولا إجبار بيتاً وقطعة أرض، على أن تنتقل إلى المُباع إليه في الحارة الجوانية في دمشق المشتملة على مساكن ومنافع"(٣).

وكانت مجالس المُدن تبت في قضايا الإدارة البلدية، وفي مختلف شكاوى المواطنين. وكذلك فقد كان للمُتسلم في المدينة الحق في البت في القضايا العامة، وتحويل بعض القضايا للمحاكم المختصة. كما قام صغار المأموريين، وشيوخ القرى باتخاذ الجزاء التأديبي لبعض السكان كضربهم بالعصي(٤).

ويتضح مما سبق أن صلاحيات القضاء، أيامَ حُكم محمد علي باشا لبلاد الشام، كانت موزعةً بين جهات عدة لم تُحدد صلاحياتها بشكل واضح، وبالتالي فإنّ من الصعب على المواطن العادي معرفة الجهات المسؤولة، والمختصة لتقديم شكواهُ إليها، مما ساعد على إضاعة الكثير من

---

(١) سجل محكمة شرعية دمشق، ١٢٤٩- ١٢٥١هـ/ ١٨٣٣- ١٨٣٥م، رقم ٣٣٣، وثيقة عثمانية رقم ٢٦٨، (دمشق: مركز الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٨ ربيع الأخر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٥٧.

(٢) المصدر نفسه، سجل رقم٣٣٣، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٣، (دمشق: بتاريخ غزة ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٤.

(٣) المصدر نفسه، سجل رقم ٣٢٩، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، ص ٢٤، ١٦٩؛ جريدة الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، يوم الاثنين بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٤) فخر أبو فلدي، سوريا والصراعات الدولية، ص٥١.

الحقوق. كما حاولت الإدارة المصرية وضع حد لتجاوزات المرتشين والقضاء على سلوكهم ومنحت رواتب عالية للقضاة ليتسنى لهم تطبيق العدل حفاظاً على الصالح العام مما جعل أبناء الطائفة المسيحية واليهودية يسجلون دعاويهم لدى المحاكم الشرعية لإصدار الحكم فيها.

التنظيم الاقتصادي للحكم المصري في بلاد الشام:

لم تنحصر اهتمامات حكومة محمد علي باشا في بلاد الشام بتنظيم الجهاز الأداري للدولة فحسب؛ بل شملت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية كالزراعة، والتجارة، وذلك لرفد خزينة الدولة بالأموال اللازمة، وتقوية الاقتصاد الذي ترتكز عايه الدولة، فهو يشكل إحدى ركائز الحكم؛ وذلك ليصبح قادراً على تغطية نفقات الجيش المتزايدة، وتأمين مستلزمات، مؤسسات الدولة ونفقاتها، واحتياجات الحكم العامة(1).

وقد أدت إجراءات إبراهيم باشا في بلاد الشام: كفرض الأمن، والاستقرار وكف اعتداءات البدو عن النشاط الزراعي، وتنظيم الضرائب، وتحسين بعض أنواع المزروعات، وتقديم المساعدات المالية للفلاحين كالقروض إلى تقدم ملحوظ في الناحية الاقتصادية بشكل عام والزراعة بشكل خاص غير أن هذا التقدم ما لبث أن أخذ في التراجع بعد تطبيق محمد علي باشا لسياسته الاحتكارية(2) ودفع ضريبة الفردة(*) وتطبيقة التجنيد الاجباري(3).

أولاً: الزراعة

بدأ محمد علي باشا حكمهُ بتطبيق تنظيماته الإدارية، والاقتصادية هادفاً من وراء ذلك إلى تنظيم الزراعة بما يُحقق، لخزينة الدولة، موارد مالية كبيرة، فعملَ على إعادة تنظيم إشراف الدولة

---

(1) فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٧٣.

(2) استخدم مصطلح الاحتكار للدلالة على السيطرة الخالصة على عرض سلعة أو خدمة ما في سوق معلومة أو على الامتياز الخالص للشراء أو البيع في سوق معلومة. وقد تمنحه الدولة لأغراض معينة مثل مزاولة التجارة فيما وراء البحار أو إنشاء مواصلات أو توفير مياه الشرب في منطقة معينة أو توليد الكهرباء. انظر: راشد البراوي، الموسوعة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م)، ص٢٨.

(*) الفردة: وهي ضريبة مالية تفرض على رؤوس الرجال سواءً أكانوا مسلمين أو أهل ذمة فقراء أم أغنياء. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٢٧٥.

(3) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٦-٥٧.

على الأراضي الزراعية دون المساس بجوهر نظام الاستغلال الذي كان قائماً، حيث بقي الفلاح منتفعاً بالأرض مقابل دفع الضرائب، وظلت الدولة هي صاحبة الحق في الرقابة على الأرض، واستمرت طبيعة العلاقة الناظمة: كجباية الضرائب من الفلاحين على حالتها، واستمر الفلاحون يعملون، ويقدمون ثمرات عملهم للحكومة، ولا يحصلون إلا على النزر اليسير مما تنتجهُ أيديهم، لتغطية الحد الأدنى من نفقات قوتهم اليومي، ويتحملون ضرائب تزيد عن طاقتهم، ودخلهم الناتج عن عملهم في الأراضي الزراعية[1].

لقد عدّ محمد علي باشا نفسهُ مالكاً لبلاد الشام بحق السيف والاحتلال، حيث استمر في جباية الضرائب بعد تنظيمها من جديد، وإلغاء قسم منها في بداية حُكمه، ثم وضع حداً لابتزاز الإقطاعيين للفلاحين، وقام بإعفاء الأرض الزراعية البكرة (غير المزروعة) من دفع الضرائب لمُدة ثلاث سنوات، مما أشعر الفلاح ببعضٍ الاهتمام بمصالحه، فساد شعورٌ بالارتياح النسبي لكنهُ ما لبث أن تبدد بعد فترةٍ قصيرة، بسبب عدم تبدل جوهر العلاقة بينهُ وبين أسيادهِ من الحكام والموظفين[2]. كما عمل على إحياء الأراضي الزراعية الموات في البلاد، وبادر إلى تنقية المياه الجارية في النهر الصغير بين عينتاب، وحلب، وتنظيمها لزيادة المساحة المزروعة على أساس نظام الري. واهتم بتجفيف المستنقعات في سهول الإسكندرونة ودمشق بسبب قذارتها، وكونها موطناً لتصدير الأوبئة والأمراض للسكان، في الوقت الذي شجعَ البدو على التوطن، والاستقرار في القُرى التي عُمِرت، لزراعة أراضيها، والاهتمام بها[3].

---

(1) فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية ، ص٧٣.

(2) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٤٦٠، عابدين، بتاريخ ٢٥ شوال ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(3) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٨، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٤٣، عابدين، بتاريخ ٩ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٥٢.

نتيجة لانتشار الأمن فقد عُمرت القرى وتمت دعوة الأهالي إليها وحرثها وعمارتها كما هو الحال مع أراضي الميدان، شرقي حمص، وأراضي في أضنة وطرطوس، وعمّرت حوالي ثماني عشرة قرية في مقاطعتي إربد وعجلون(١).

وقد عملت الحكومة المصرية سنة ١٨٣٥م على غرس سبع وثلاثين ألف شجرة توت على الساحل السوري، وشجعت الفلاحين على الإكثار من تربية دودة القز، وغرست أشجار الصنوبر في حرش بيروت، وبادرت إلى غرس أربع عشرة ألف غرسة من العنب في السهول القريبة من حلب(٢).

ومن بوادر الاهتمام بالزراعة أن إبراهيم باشا قام بتأسيس المصرف الزراعي، لإقراض صغار الفلاحين، والملاكين في كلٍ من: دمشق، وحلب، وعينتاب. بالإضافة إلى استقدام الخبراء الزراعيين، للاستفادة منهم في تطعيم الأشجار، واستيراد بعض أنواع النباتات ، والأشجار، وإدخال زراعات جديدة في كافة أنحاء بلاد الشام مثل: البطاطا، وقصب السكر، والنيلة، وشجرة البُن(٣).

ورغم هذه الإجراءات الداعمة لقطاع الزراعة فإنها لم تُعطِ ثمارها ليس بسبب قصر فترة الحُكم المصري فحسب؛ بل لزيادة الضرائب التي فرضت على الفلاحين، والتجنيد الإجباري، ونزع السلاح من السكان، وتسخيرهم في أعمال الدولة(٤).

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٥، محفظة رقم٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم٤١٠، عابدين، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٨٤.للمزيد من التوضيح حول القرى التي تم إعمارها في حلب على سبيل المثال انظر: الملاحق، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) جرجي يني، تاريخ سوريا، (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٨٨١م)، ص٤٤٤، رستم، الأصول العربية، ج٣، ص٨٠. نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٥٥٥-٥٥٦، العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٨؛ فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٧٨.

(٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٧؛ فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٧٨.

(٤) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٦١. مع الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة القرى المهجورة بعد أن عُمّرت مما أدى بالفلاحين إلى تركها، حيث تحولت أراضيها إلى بور. انظر: العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٧٠.

كما أن هجرة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة ساهم في تأخر الزراعة على حساب تقدمها، فضلاً عن سلب الأملاك، والأراضي الزراعية من أيدي المنتفعين بها كل ذلك أدى إلى تأزّم المسألة الزراعية، وزادَ من بؤس الفلاحين وفقرهم. فقد تنازل أهل قرى الغوطة عنها للأفندية بسبب الديون التي أثقلت كاهلهم وخرجتْ من أيدي مالكيها[1]. لقد كانت هذه الإجراءات تحيل القُرى المعمورة إلى قُرى مهجورة، وتضيق دائرة الأراضي الزراعية، وتُودي بالفلاحين إلى ترك هذه الأراضي[2].

ويلحظ أن الزراعة قد ازدهرت في بداية الحكم المصري لبلاد الشام بفعل الإجراءات الأمنية، وإحياء الأرض الموات، وتشجيع عودة السكان لزراعة أرضهم، وتمت مساعدتهم بقروض لزيادة تنمية الزراعة وتقدمها. لكنها كانت غير فعالة بسبب كثرة الضرائب التي فرضت على الفلاحين، والتجنيد الإجباري، وقصر فترة الحكم المصري، وهجرة الأيدي العاملة في قطاع الزراعة، وبالتالي تأخرت الزراعة، وهجرت القرى العامرة، وتحولت إلى قرى مهجورة، وأصبحت الأرض بوراً، كل هذه الأسباب دعت الفلاح إلى ترك العمل بالزراعة نهائياً.

ثانياً- التجارة

استفادت حركة التجارة المحلية، والعالمية من إجراءات حُكم محمد علي باشا في بلاد الشام، بسبب قيامه بتنظيم طُرق المواصلات، وحفظ أمنها، وضرب القبائل البدوية(*) التي كانت تهدد سلامة القوافل التجارية، وكف اعتداءات قطاع الطرق، واللصوص عنها، ومن ثم إقامة أبراج المراقبة على هذه الطُرق لتأمين سلامتها[3]. وقد أدت العناية بالزراعة إلى زيادة نشاط التجارة،

---

(1) صفوح خير، غوطة دمشق، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م)، ص٣٢٨.

(2) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٧٠.

(*) كان السلطان العثماني يرسل الصرة إلى أمراء البيت الحرام في موسم الحج بمكة ويطلق على حاملها: الصرة أميني (أمين الصرة)، كما أرسل الصرة إلى شيوخ القبائل البدوية على طريق الحج قبل خروج قافلة الحج؛ لضمان عدم اعتدائهم عليها، وكثيراً ما كان أمين الصرة والولاة لا يوصلون صرة الأموال إلى أصحابها؛ مما دفع بعضاً من هذه القبائل إلى مهاجمة قافلة الحج ونهبها وردم آبار المياه وتلويثها. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص١٢٩.

(3) سكينة نعمة، أثر الفتح المصري في الاقتصاد السوري ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبد الكريم غرايبة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٥٥-١٩٥٦م) ص٣٧؛ أبو عز الدين، المرجع السابق، ص٣٣.

وتأثرت التجارة الداخلية، والخارجية بهذه الزيادة، وأصبحت دمشق مركزاً للتجارة مع بغداد، والبصرة، وفارس، والبلاد المجاورة لها(١).

ومن جهة أخرى نشطت الصادرات الشامية إلى مصر، واشتملت على الفواكه المجففة، والتفاحيات، والأحذية، والدخان، والفحم، والحرير، والأخشاب، والصابون، والزيتون، وزيت الزيتون، والصوف، بينما استوردت بلاد الشام من مصر الكتان، والنيلة، والحناء، وجوز الهند، والأصبغة، والجُلود، والأرز، والسكر، والبلح، وتم استيراد البُن اليمني، الذي منع استيراده من بغداد، وأُرسل ألفا قنطار(٢) منه إلى موانئ يافا، وبيروت، وطرابلس، واللاذقية(٣).

وكان الفلاح يقوم بتسويق إنتاجه الزراعي في السوق المحلي، الذي كان يُعقد أسبوعياً، و يقامُ داخل البلدات والقرى أو خارجها، فيبيع إنتاجهُ مقايضةً، ويشتري ما يحتاج إليه من مواد غذائية من: حبوبٍ، وكساءٍ، وحاجيات أخرى، ولذلك كانت المقايضة هي الوسيلة الرائجة التي تجري بها الصفقات التجارية، وتم التبادل دون المرور بالقيم النقدية(٤).

---

(١) نعمة، المرجع السابق، ص٣٨.

(٢) وحدة قياس للوزن كانت تختلف وزنها في دمشق عنه في مصر ففي دمشق كان يعادل ٢٥٦,٥ كيلوغرام أي مائة رطل بينما في مصر تعادل ٤٤,٩٢٨ كيلوغرام. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٣١، وثيقة عثمانية رقم١١٢، عابدين، بتاريخ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٨٣.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٤٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٥، عابدين، بتاريخ ٥ربيع الأول ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م). وتجدر الإشارة هنا إلى أن التجارة في حلب قد ازدادت وتقدمت هي الأخرى سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م عن السنوات السابقة؛ ففي سنة ١٨٣٠م كانت قيمة عائدات التجارة ٧٤٢٦,٠٠٠ قرشاً، ارتفعت سنة ١٨٣١م إلى ٨١٥١٠٠٠ قرشاً، ثم ازدادت سنة ١٨٣٢م حوالي ١٢٢٧٧٠٠٠ قرشاً، وسنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م ٩٢٢١٠٠٠ قرشاً، وسنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م حوالي ١٦٩٨٥٠٠٠ قرشاً. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص٣٨.

(٤) Perrier, Op. Cit, P90؛ أنيس فريحة، القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال، (طرابلس: جروس بروس، ١٩٨٩)، ص٣٢-٣١.

ونظراً لزيادة الطلب على الحرير، فقد ارتفعت أسعاره حيث ارتبط بتجار، ووسطاء، وسماسرة ومرابين يقومون بشراء الإنتاج من الفلاح مباشرة، ثم يقومون بتسويقه في الداخل، أو بتصديره إلى الخارج[1].

وارتفع سعر أقة الحرير سنة ١٨٢٧م من ٨٥ قرشاً إلى ١٢٥ قرشاً سنة ١٨٢٩م أما أسعار شرانق (غشاء واق من خيوط دقيقة تنسجه حولها بعض الحشرات كدودة القز) الحرير الطازجة ١٨ قرشاً للأقة سنة ١٨٣٩م[2].

وتشير إحدى الوثائق العثمانية أنه كان يتم شراء الحرير من جبل لبنان، وصدر أمر من قبل محمد علي باشا بشراء ١٢١ ألف أقة[3] بمبلغ ألفي كيس[4].

وقد اتسمت التجارة الخارجية لبلاد الشام في القرن التاسع عشر بالتنافس مع الدول الأوروبية على إيجاد قواعد ومحطات تجارية، وعملاء محليين يروجون لها منتجاتها الزراعية والصناعية؛ في بلاد الشام بغية السيطرة على أكبر عدد من الأسواق، ولم تكن هناك دولة واحدة تُكرس هيمنتها على الأسواق المشرقية؛ بل كانت الظروف والتطورات السياسية داخل القارة الأوروبية تقدم دولة على أخرى لفترة محدودة، ثم لا تلبث أن تتبدل الأدوار فتتراجع[5].

---

(١) دومنيك، شوفالية، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبدالله عاقوري، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤)، ص٤٠٠- ٤٠١.

(٢) رياض غنام، مقاطعات جبل لبنان في القرن التاسع عشر، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م)، ص٣٤٨.

(٣) جمع أوقة وهي وحدة وزن عثماني تزن ٤٠٠ درهم من دراهم استانبول وكُل درهم يساوي ٣,٢٠٧غم ويساوي ١,٢٨٢٨ كغم. انظر: محمود عامر، المكاييل والأوزان والنقود، (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٧م)، ص٦٣.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤٧، صورة الوثيقة العربية رقم ١١١، تقرير رقم ٢٤٩، عابدين بتاريخ ١٠ ذي الحجة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٨٨، عابدين بتاريخ ٣ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٥٤.

(٥) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠م، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م)،ص٤٨. ونشير هنا إلى أن حركة التجارة شملت معظم المدن في بلاد الشام، وزاد حجم تبادلها التجاري مع الدول الأوروبية كبريطانيا وفرنسا والنمسا واليونان وتضاعفت تجارتها بمقدار عشر مرات خلال بضع سنوات. انظر: ريجنكوف وسيميليا نسكايا، إيرينا، سورية ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة، وتقارير علمية واقتصادية، ووثائق قنصلية وسياسية وعسكرية، ترجمة يوسف عطاالله، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣م)، ص٧٣.

وقد زادت مخاطر التجارة الأوروبية على التجارة المحلية في بلاد الشام في ثلاثينات القرن التاسع عشر وكان من الممكن تعويض المضار الاقتصادية التي عادت على مصر وبلاد الشام من جراء منافسة التجارة الأوروبية، والشرقية إلى حدٍ ما من الناحية المادية، فيما لو كان التجار المصريون والتجار في بلاد الشام قد شاركوا فيها بنصيب كبير[١].

وقد أخذت مدينة بيروت تشهد ازدهاراً نسبياً ملحوظاً، وتوسعاً عمرانياً، وظهرت المستودعات الكبيرة لخزن البضائع، وقامت إلى جانبها الأكواخ المُعدة لذلك، واستفاد قسمٌ من سكانها من هذا الازدهار فتبدلت أحوالهم المادية نحو الأفضل[٢].

وكان ميناء بيروت من أكثر الموانيء قدرةً على إرساء السفن فيه في حين أن المُدن الساحلية الأخرى، والتي ليس لها ميزة ميناء بيروت التجاري مثل: صيدا، وطرابلس بدأت تشهد هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها. ومع محاولة الإدارة المصرية إصلاح ميناء طرابلس، ونهوض تجارة هذا الميناء من كبوته إلا إن حبل التجارة فيه قد اضطرب بسبب الثورات التي قامت ضد الحكم المصري والتي أثرت على التجارة ككل[٣].

ولا بد من التنويه هُنا إلى خدمة البريد، ونقلهِ بين إيالات بلاد الشام ومصر خلال فترة الحكم المصري، حيث رُتب البريد من قبل الحكومة المصرية بين دمشق الشام، وحلب مرةً في الأسبوع، وبريد بين دمشق، وبيروت مرتين في الأسبوع، آخرُ جديد بين دمشق، ومصر، على أن يقوم بين الطرفين مرةً في خمسة عشر يوماً لنقل خطابات (رسائل) التجار، وغيرهم، مما أدى إلى ارتياح التجار بعد الإجراءات الجديدة لأنها أسرع من بريدهم القائم ويخدمهم بشكل أكبر[٤]. وقد عينت الإدارة المصرية سُعاة للبريد في كُلْ محطة من المحطات الكائنة بين منطقتي سودة واللاذقية

---

(١) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٨.

(٢) فخر ابو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

(٣) انظر: كتافاكو، المصدر السابق، ص٤٠، هلا سليمان، المرجع السابق، ص٢٥٦؛ وأيضاً: Khalaf, Op. Cit, P50.

(٤) محافظ عابدين، الابحاث، رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٤٦، عابدين، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص٢، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٩- ٢٢٠.

فضلاً عن تعيين كاتب في كُل من هذه المحطات؛ لتسجيل الداخل، والخارج من البريد[1]. كما عين ناظر للبوستة (البريد) في بعض المناطق، كما هو الحال في ساحل لبنان، حيثُ كان ناظر البوستة فيها هو الشيخ علي[2].

وحاولت الإدارة المصرية تطوير حركة نقل البريد بين مصر، وإيالات بلاد الشام، واستخدمت ساعات لضبط حركات البريد. وقد تم إرسال خمس ساعات فضية لهذا الغرض، حيث ضبطت فوجدت أنها غير صالحة للاستعمال بعد تجريبها، فتبين أن بعضها تقدمت ثلاث ساعات، وبعضها الآخر تأخر ثلاث، أو أربع ساعات فكان لا بُدّ من إرسالها إما إلى بيروت، أو صيدا من أجل تصليحها[3].

ورغم إجراءات الأمن، فقد تعرض سُعاة البريد إلى المخاطر، والمصاعب، والمشاق، فقد غرق ساعي البريد في نهر عصفور القريب من طرابلس، بسبب فيضان النهر في موسم الشتاء، وضاع البريد الذي كان يحمله[4]. وقامت مجموعة بمهاجمة البريد قرب صيدا، وأخذوا منه البوستة والكديش[5] وقاموا بتصفيد ساعي البريد ولذلك لزم الأمر وضع غفارات في البلد، وعلى الطريق الوارد إليها[6].

---

(1) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، مكاتبة دون رقم، عابدين، ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(2) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٨/٢٩، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٨.

(3) الأوامر والمكاتبات والبيلوردات، المجلد الأول، وقائع المصلحة بطرف كاتبه يوحنا بحري إلى سعادة حبيب أفندي مأمور ديوان خديوي، رقم ٤٧، عابدين، بتاريخ ١٨ رمضان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧١.

(4) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، المحفظة رقم ٢٥٨، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٢٥، عابدين، ذو القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص١، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٥.

(5) كانت ركوبته الكديش وهو حيوان هجين من فرس وحمار. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(6) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العربية رقم ١٤٨/ ٢٩، عابدين، ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٤، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٨.

ومجمل القول: إن التجارة في بلاد الشام خلال فترة الحكم المصري قد نشطت خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وبخاصة تجارة حلب، ودمشق، وبيروت، مع مصر. وقد شملت صادراتها التجارية الفواكه المجففة، والفحم، والحرير، والأخشاب، والصابون، وزيت الزيتون، وفي المقابل استوردت من مصر الكتان، والنيلة، والحناء، وجوز الهند، والأصبغة والجلود وغيرها. كما ازداد حجم التجارة الخارجية مع أوروبا، وخاصة بريطانيا، وفرنسا، وأوجد الأوروبيون محطات تجارية لهم في بيروت، ودمشق، وحلب، وطرابلس.

ثالثاً- الصناعة:

كانت سياسة محمد علي باشا الصناعية في بلاد الشام قد اتخذت طابعاً آخر؛ فلم تستم الاستفادة من تجربة مصر الصناعية، والعمل على بناء صناعة حديثة فيها؛ ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها: عدم استقرار الحُكم في بلاد الشام، وقيام الاضطرابات والانتفاضات المتعددة ضده، وكذلك جعل بلاد الشام مصدراً للحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة في مصر، والرغبة في بقاء أسواقها مفتوحة لاستهلاك السلع، والمنتجات المصدرة إليها من مصر بالإضافة إلى عدم وجود ميل أو رغبة لدى الحكم المصري فيها لحماية الصناعة المحلية، أو تطويرها[1].

تمثل ذلك بفتح أبواب بلاد الشام على مصراعيها أمام طوفان السلع الأوروبية الذي كان له دور تخريبي في إطار الصناعة المحلية، عندما عجزت الطوائف الحرفية، والصناعات اليدوية المختلفة عن منافسة السلع الأوروبية، مما أدى إلى تراجع الصناعة المحلية، وتردي الحياة المعيشية للعاملين فيها[2].

ولم يعبأ حكم محمد علي باشا برسم سياسة جمركية سليمة تؤمن الحماية للصناعات المحلية ومنتجاتها، فقد كانت هذه الطوائف الحرفية تشكل مظهراً حضارياً متقدماً نسبياً؛ سواء أكان ذلك من

---

(1) فخر ابو فندي، سوريا والصراعات، ص٨٩.

(2) بدر الدين السباعي، اضواء على قاموس الصناعات الشامية، (دمشق: مطبعة العلم، ١٩٧٧م)،ص١٣-١٤.

حيث جودة منتجاتها، أم من حيث حُسن تنظيماتها بيد أن هؤلاء الحرفيين أخذوا بالتراجع والتلاشي شيئاً فشيئاً[1].

وقد فَقدَ حوالي عشرة آلاف عامل عملهم سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بعد تدفق الأقمشة البريطانية على مدن بلاد الشام: كدمشق، وحلب، وبيروت، وطرابلس، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الحرفيين، وإلى استحالة تصنيع الحرير محلياً على أثر التناقص الكبير في عدد أنوال النسيج المستخدمة حيث شاع تصديره إلى الخارج كمواد خام، ونجم عن ذلك ازدياد بؤس مزارعي أشجار التوت، ومُربي دودة القز، ثم أخذ الإفلاس يظهر شيئاً فشيئاً على مصانع حلب، ودمشق، وطرابلس، وحماة، وبيروت التي كانت تنتج المنسوجات الحريرية[2].

وعملت الإدارة المصرية على استخراج الفحم الحجري، والحديد من جبل الدروز، وشرعت بإنشاء أفران لصهر الحديد، ومنجم للفحم، وقد أشارت إحدى الوثائق العثمانية إلى أن كمية الفحم الحجري المستخرج من جبل الشوف التابع لإيالة صيدا، والمُرسل إلى بيروت بلغ حوالي ألفين وثلاثة قناطير، وأُرسل قسمٌ منها إلى بيروت، والقسم الآخر نُقلَ إلى مصر[3]. وبذلت الإدارة جهوداً لتحقيق مشروع تعدين الحديد، والفحم الموجود في جبل الدروز وأعطت العُمال الأدوات اللازمة لإصلاح الطرق إلى جبل الدروز[4].

وكان من البديهي أن ترتبط مسألة تطوير الصناعة باحتياطات الجيش والسوق الداخلية، والرغبة في تطوير الحياة الاقتصادية، بيد أن جهود محمد علي باشا في هذا الإطار انصبّت على قيام صناعة كبرى في مصر، وربط بلاد الشام بهذه الصناعة لكنّ ذلك لم يمنع من انهيار تجربته في

---

(١) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص١٤٧، فخر أبو فندي، سوريا والصراعات، ص٨٩.

(٢) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٩.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية رقم ٢٤٢٧٤، عابدين، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م؛ المصدر نفسه، رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة المرفق العربي للوثيقة رقم ١٧٩، عابدين، بتاريخ ١٠ رمضان ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٢١٦.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ٣ ربيع الأخر، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

مصر، لعدم ارتباطها بشكل وثيق بمتطلبات الحياة الاقتصادية، وعدم استقلالها عن هيمنة الرأسمالية الأوروبية، التي أخذت تسعى للسيطرة على ثروات العالم وأسواقه، وتُعيد صياغة العالم وفق مصالحها. وإذا كانت بلاد الشام لا تشكل سوى مورد للمال، والمواد الأولية في سياسة محمد علي باشا الصناعية، فقد كان لزاماً أن تتراجع صناعاتها الحرفية بفعل انعكاس هذه السياسة الخطرة عليها، بالإضافة إلى خضوعها للمؤثرات الأوروبية التي ساهمت في تعطيل آليات التطور الداخلي للصناعات المحلية في بلاد الشام، ومن ثم تدميرها تماما[١].

من الملحوظ أن الصناعة في بلاد الشام كانت تهدف إلى مد الصناعة المصرية بالمواد الخام الأولية، التي وجدت بكميات كبيرة كالفحم، والحديد، وفي مقابل ذلك لتكون سوقاً لترويج الصناعة المصرية التي أصبحت بحاجة إلى أسواق خارجية الأمر الذي أثر سلباً على الصناعة في بلاد الشام خلال تلك الفترة، ولذلك لم تشهد تطوراً؛ بل اقتصرت على صناعات يدوية واستهلاكية محلية تلبي حاجات السوق المحلي.

التنظيم المالي والضريبي:

أولت الإدارة المصرية في بلاد الشام الجانب المالي كل الاهتمام والرعاية، حيث أنشأت في مصر قلماً خاصاً بمصالح بلاد الشام للإشراف على شؤونها المالية، وتدقيق سجلاتها[٢].

وكان لا بد من وجود رجل ذي خبرة كبيرة: على قمتها، فكُلف حنا البحري بإدارة مالية بلاد الشام، وبدأ بتنظيم الإدارة المالية، والإشراف على كل ما يتعلق بها؛ كتدقيق قرارات مجالس المشورة في المدن، وضبط أموال الخزينة فيها، ثم أنشأ قلماً خاصاً يهتم بمصالح البلاد، ويقوم بتدقيق الأوراق، والسجلات المالية قبل إرسالها إلى مصر[٣].

---

(١) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٩١.

(٢) المرجع نفسه، ص٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص٩١.

وقد قام المصريون بتطبيق ما لديهم من أنظمة مالية في بلاد الشام كأوراق الإيصال المختومة من قبل المسؤول المالي، حتى لا يظهر التزوير والاختلاس في الإيصال المالي[1]. وقد اعتمد المصريون على العنصر الشامي في الإدارة المالية كما قاموا بتدريب الصيارفة والمُعلمين على أداء مهامهم وخاصةً الكتبة والمُلمين بالحسابات؛ لوجود نقص في هذه الكفاءات الإدارية والمالية[2].

كما وضُع في كل مركز مدينةٍ موظف يُدعى بالمباشر أو الصراف[3]، ومُهمتهُ الإشراف على أموال الخزينة، وتنظيمها. وكان هذا الموظف بمثابة مدير المالية فيها، وممن شغل هذه الوظيفة الخواجة[*] شكري، مباشر خزينة حلب، والخواجا حنا مُباشر خزينة عينتاب. وعندما أصبحت حلب مديرية رابعة عُينَ الخواجا جرمانوس البحري شقيق حنا البحري مُديراً لماليتها[4].

ومن أجل مراقبة الأداء المالي والحفاظ عليه، فقد تم ترتيب مفتشين في الإيالات، وتعيين معاونين، وكُتاب في معيتهم، وكذلك تعيين صيارفة أخصائيين، وإرسالهم إلى القُرى لتدريب الصيارفة، والمعلمين على أداء مهمتهم[5].

وقد تم التداول بالعملة النقدية خلال تلك الفترة، حيث وجد القرش، وأحيانا يشار اليه في الوثائق العثمانية بالغرش، ويساوي أربعين بارة[*]، وكل ٥٠٠ قرش تساوي كيس[1].

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٦٦، عابدين، د.ت، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥١.

(٢) محافظ، بحر برا، محفظة رقم ١٨، وثيقة عثمانية رقم٤، عابدين، بتاريخ جمادى الأخرة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧٠.

(٣) الخواجه: هو المكلف بتنظيم حسابات الولاية المالية من خلال ضبط الإيرادات والنفقات ودفع الأموال المستحقة لخزينة الدولة. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٧٩.

(*) لفظ فارسي معناه ثري أو تاجر أو كبير أطلق على كبار التجار ثم أصبح يطلق كلقب من ألقاب التشريف على النصارى أو كبارهم. انظر: عبدالكريم الخطيب، المرجع السابق، ص١٦٨.

(٤) محافظ عابدين، محفظة رقم٧١، مكاتبة رقم ١٨٧، عابدين، بتاريخ ١٤جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٩٢. وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P54.

(٥) الأوامر والمكاتبات والبيلوردات، المجلد الثاني، مكاتبةً من محمد شريف باشا إلى حسين باشا رقم ١٨٧، عابدين، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٨، محفظة رقم ٢٥٧، عابدين، بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص١٧٠-١٧١.

كما ضربت النقود الذهبية: الجهادي، والرباعي، والفندقلي الذهبي(*)، والمحمودي(نسبة للسلطان محمود الثاني)، والخيرية (نسبة إلى دار ضربها خيرية استنبولي)، والمضروب في مصر سُمي خيرية مصري، وكذلك عملة النقد العدلي الذهب(٢).

وضربت في عهد السلطان عبد المجيد الثاني(١٢٥٥- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩- ١٨٦٠م) الليرة المجيدية، وعُملة الطُبة، وتساوي ثلاث مجيديات، والمخمسة، وتعادل خمس ذهبات مجيدية، وضُربت قطعةً تسمى ذهبة، وتساوي ١٠٠ قرش صاغ(٣). كما يشار إلى العملة المصرية الفضية، والى الدراهم الأسدية، والى غرش الفضة صاغ(٤)، والى الفضة الصحيحة صاغ(٥).

لقد كان الجهاز الإداري يُفكر بكل الطُرق الممكنة لتحصيل المال من السكان؛ تنفيذاً لرغبة محمد علي باشا نفسه الذي كان يعتبر جُهود موظفيه في جمع المال مقياساً لمدى إخلاصهم لحكمه وحاول حنا البحري أن يقوم بأعمال من شأنها إرضاء سيده، فتقدم بمشروعٍ لإصلاح التنظيم المالي في بلاد الشام على الشكل الآتي(٦):

(*) البارة: وحدة نقد عثمانية فضية كانت تزن ١/٥٢ قيراطاً وكل عشر بارات تساوي قرشاً. انظر: عامر، المرجع السابق، ص١٨٦.

(١) سجل محكمة شرعية دمشق، رقم ٣٢٩، دمشق: مديرية الوثائق التاريخية، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م ص٢٤؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م، ص٢١، المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١٨٩، دمشق بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٤٣، وثيقة رقم ٧١، دمشق، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص١٢٣.

(*) قام السلطان العثماني أحمد الثالث (١١١٥- ١١٤٣هـ/ ١٧٠٣- ١٧٣٠م) بسك نوعين من النقود أو طرازين الأول الجنزرلي ثم أمر بإيقاف ضربه لأسباب غير معروفة والطراز الثاني الفندقلي تكريماً لزوجته بندقية الأصل وحرفت الكلمة من بندقلي إلى فندقلي. وفندق ربعيه تساوي ٣ قروش. انظر: عامر، المرجع السابق، ص١٧٢- ١٧٣.

(٢) محافظ عابدين الأبحاث رقم ٧٩، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ٣٠٢، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م؛ حكمات العبد الرحمن، النقود العثمانية في سورية (دراسة تاريخية اقتصادية اجتماعية سياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة، اشراف محمد علي عامر، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٧)، ص٨٣-٨٤،

(٣) حكمات العبد الرحمن، النقود العثمانية في سورية ، ص٨٦.

(٤) الصاغ: كلمة عثمانية تعني صحيح. انظر: سامي، قاموس تركي، ص٨٠٥.

(٥) سجل محكمة شرعية دمشق، رقم ٣٤١، وثيقة رقم ٤٩، دمشق، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، ص١٧؛ المصدر نفسه، سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم١، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م، ص١٥.

(٦) أسعد الخياط، صوت من لبنان نقلها عن الانجليزية وعلق عليه مخائيل صوايا، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م)، ص١٨.

١- تحديد المبالغ المطلوبة من كُل قريةٍ ومدينة ومديرية، وتسجيلها بوضوح في دفاتر مُعينة، وطبع نسخة عنها للمحاسبة لتدقيقها[1].

٢- مراقبة القرى وحمايتها من جُور التجار ومن اعتداء أصحاب القوة والنفوذ، ومن شذوذ الموظفين، واستخفافهم بالقانون[2].

٣- إعداد دفاتر خاصة تُرقم بأرقام متسلسلة، وتُمهر بخاتم ديوان الحكومة، وتوزع على الجهات المعنية لاستخدامها[3].

٤- ضبط المكاييل، والموازيين، وإلغاء ما كان مختلاً منها، ومن الأوزان والمكاييل التي استخدمت خلال فترة الدراسة الرطل[4]، والقنطار، والأذرة[5]، والأوقة، والاواق[6]، والشنبل الحلبي[7]، والأردب المصري[*] الذي كان مخصصاً لكيل الحبوب ويزن ٧٣,١٢٥ كغم[8] والغرارة[1].

---

(١) رستم، الأصول العربية، ج٣، ص٨٣-٨٤؛ فخر أبو فندي، سوريا والصراعات، ص٩٢ وأيضاً: Perrier, Op Cit, P54.

(٢) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٥٥؛ فخر أبو فندي، سوريا والصراعات، ص٩٣.

(٣) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات، ص٩٣.

(٤) الرطل: وحدة وزن كانت تعادل في دمشق ١٢ أوقية و ١/١٠٠ من القنطار فإذا كانت الأوقية تساوي ٤٠ درهماً فالرطل يساوي ٤٨٠ درهماً= ١,٥ كغم. انظر: سجل محكمة شرعية دمشق رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢١٧، (دمشق: بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٠، حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٢٠.

(٥) الأذرة: وحدة وزن عثمانية استخدمت في الأناضول بمعدل وزني قدرهُ ١/٢٤٠ من الدينار أو الدرهم وتساوي ٢٥ حبة خردل. محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٣٥، عابدين، بتاريخ ٢٧ جمادى الأخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ عامر، المرجع السابق، ص٤٢.

(٦) الشنبل: جمع أوقية وهي وحدة وزن تزن ١/١٢ من الرطل، انظر: سجل محكمة شرعية دمشق رقم ٣٣٣، وثيقةرقم٢١٧، (دمشق: بتاريخ ١٨ ربيع أول، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م)، ص١٣٠؛ عامر، المرجع السابق، ص٦٤.

(٧) وحدة وزن تعادل أربعة وعشرين رطلاً، ويزن فيها الحنطة. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٥٠٦.

(*) لم يعرف العثمانيون الأردب قبل سيطرتهم على البلاد العربية لكنهم أخذوه عن مصر وكان مخصصاً لكيل الحبوب والتسمية مشتقة من الآرامية أردبا أو ارطبا ويزن الواحد ١٢٥ و٧٣ كغم. انظر: عامر، المرجع السابق، ص٢٨، ٥٨.

(٨) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جُمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، ص٤١ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، ص٢٥.

٥- جرد النقود الموجودة بحوزة الصيارفة في أوقات مفاجئة، وفحص حساباتهم وتدقيقها[٢].

واستمرت إدارة محمد علي باشا بناءً على تعليماته في تكثيف سياستها المالية، وزيادة ضرائبها، فلم تترك مرفقاً اقتصادياً إلا أحسنت استخدامه لجمع المال[٣].

وقد تم جباية العديد من الضرائب: كضريبة الإعانة التي فرضت على الرجال، وتبلغ قيمتها ما بين خمس عشرة ومائة قرش[٤]، وضريبة الفردة[٥] التي فرضت على الرجال ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥-٦٠ سنة وقيمتها خمسمائة قرش[٦].

كما فرضت ضريبة الشونة وهي مواد تموينية تقدم عيناً للجنود، وضريبة العشر على الغلات الزراعية بنسبة ١٠%، وضريبة الفريضة على الفلاحين، ومقدارها من ٢٠-٣٢ قرشاً، وضريبة الطواحين بنسبة ٤,٥% من إنتاج الطاحونة الواحدة[٧]. وتقاضت الدولة رسوماً جمركية

---

(١) الأوامر والمكاتبات والبيلوردات، المجلد الأول، محفظة رقم ٢٣١، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٩، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢) فخر أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٩٣.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٣.

(٤) المرجع نفسه، ص٦٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن صعوبة ظهرت في تحصيل ضريبة الإعانة في دمشق سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية السائدة آنذاك بعد أن زادت الشكوى من الأهالي، وكان مجموع ما ترتب على دمشق من ضريبة الإعانة لهذه السنة ما مقدارهُ ١٨٢,٨٧٨ قرشاً، ونقص من المبلغ الإجمالي البالغ ٦٢,٦٠٠٠ قرش، ورفع الأمر إلى محمد علي باشا للموافقة عليه. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة الوثيقة العربية المترجمة رقم ٢٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٢٧.

(٥) كان عدد الذين دفعوا الفردة في دمشق سنة ١٨٣٤م حوالي ١٨,٥٠٠، وفي العام التالي نقص العدد إلى ١٤,٥٠٠، وفي العام الذي يليه ١٢,٨٤٠، وبلغ مُعدل الفرد ١٠٠ قرش في دمشق، و٨٨ قرشاً في حلب، و ٨٠ قرشاً في طرابلس ٩٠ قرشاً في بيروت. أما الأمير بشير الشهابي فقد قرر مبلغاً ثابتاً، وجبى الضريبة بمعدل ٥٠ قرشاً انظر: F.O.78, Vol. 262 From Campbell To Palmerston, 30 June 1835; Tibawi, A Modern History, P72

(٦) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٨، صورة الوثيقة العربية المترجمة رقم ٢٦٥، عابدين؛ د. ت، وأيضاً: F .O.78, Vol. 262, From Campbell To Palmerston, 30 June 1835

(٧) غيز، المصدر السابق،ج٢، ص١٨٤، ونشير هنا إلى أنهُ تم فرض ضرائب مختلفة على الحيوانات، والأشجار: كالزيتون، والرُمان، والعنب، والقطن، والمتاجر، والبيوت. انظر: Perrier, Op. Cit, P94; Tibawi, Amodern History, P77.

على البضائع، ورسوم التسريح على البضائع المنقولة مقابل السماح بنقلها من بلد إلى آخر، ورسوم دخولية على بعض الحيوانات التي تدخل المدينة كالبقر وقدرت بـ ١٣-٢١ قرشاً إضافةً إلى الرسوم القضائية على الدعاوى العامة بنسبة تتراوح قيمتها ما بين واحد إلى خمسة بالمئة من قيمة المادة التي هي موضوع الدعوى[١].

ولم يلتزم موظفو الحكومة ومتسلموها باستيفاء الضرائب التي كانت تقُرها الدولة؛ بل كثيراً ما كانوا يتجاوزن النسبة المحددة. فكان ابتزازهم للسكان يضاعف أيضاً من وطأة الضرائب فيودع السجن كل من يتخلف عن دفع الضرائب المطلوبة منه[٢].

ونتيجة لذلك تفاقمت الأوضاع المعيشية لدى الأهالي، وارتفعت الأسعار في طرابلس وملحقاتها إذ أصبحت أسعار الحنطة عالية وكان سعر أردب القمح الواحد المباع من المزارعين يتراوح بين ٧٠ و٩٠ قرشاً، وسعر صنف العدس الأبيض ٨٨ قرشاً، وسعر صنف العدس الأحمر ٤٥ قرشاً[٣]. كما ارتفعت أسعار الأراضي، والعقارات في كل مكانٍ في المدينة وفي الريف في أنحاء بلاد الشام[٤].

---

(١) داوود بركات، المرجع السابق، ص١٢٤- ١٢٥. كما يحسن التنويه هنا إلى أن الإدارة المصرية قامت بجمع مال الجزية في إيالات بلاد الشام، ففي طرابلس بلغت ١٨,٣١٥ قرشاً، وفي حلب ٢٥,٥٠٠ قرشاً، وفي القدس الشريف ١٤٦,٩٧٠ قرشاً، وفي أذنة (أضنه) ١٤٥,٢٦٠ قرشاً، وفي بيسانه ١٠٩,٢٤٠ قرشاً. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام، ص٧٤.

(٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة المترجمة رقم ٣٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٢٠؛ وأيضاً: Samir Khalaf, Persistence And Change In 19 The Century Lebanon, (Beirut: American University Of Beirut, 1979), P48

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٢٤.

(٤) Perrier, Op. Cit, P 80

ومُجمل القول: إن موارد الحكومة المصرية في بلاد الشام كانت تتكون من الميري، والجزية التي تؤخذ من النصارى واليهود، ومن الضرائب المفروضة، ومن الجمارك، ورسوم الدخول، أو المكس[1]، والاحتكار، أو الاستغلال[2].

ومن الملحوظ أن الإدارة المصرية قد اهتمت بالتنظيم المالي، وضبطه، وتدقيقه، والمحافظة عليه من أيدي العابثين والمفسدين، فعينت مفتشين لمراقبة الأداء المالي؛ لمعرفة كيف يصرف هذا المال. وقد جبيت ضرائب من أهالي بلاد الشام مما أثقل كاهلهم، وتفاقمت أوضاعهم المعيشية، وارتفعت الأسعار، وتداولوا عملة متعددة؛ كالقرش، والنقود الذهبية، الجهادي والرباعي والفندقلي والمحمودي والخيرية والمصرية، والمجيدة ،والريال أبو مدفع وغيرها.

الناحية الصحية:

قدمت الإدارة المصرية خدمات في مجال الصحة للسكان في بلاد الشام، حيث اهتمت بنظافة المُدن والقُرى، وأنشأت المستشفيات لمعالجة المرضى، والمصابين في المعارك وأنشئ مستشفى في يافا سنة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ومستشفى في حيفا، وفي طرابلس الشام، وفي عكا سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٥م، وتم تأمين حاجة هذه المستشفيات من الأطباء، والممرضين، والصيادلة، والأدوية، والورق، وزيت القنديل[3].

---

(١) المكس: هي ضريبة حددتَ على البضائع التجارية عند بيعها أو عند إدخالها المدن. انظر: نوفل، كشف اللثام، ص٢٠٣.

(٢) Perrier, Op. Cit, P 95

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٣ وثيقة رقم ٦٧/ ٢٣، عابدين، بتاريخ ١٢ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م؛ المصدر نفسه رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٤١، وثيقة عثمانية رقم ٦٠، عابدين، بتاريخ ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٩٨.

ورغم الإجراءات التي قامت بها الإدارة المصرية، فقد انتشرت الأمراض في بلاد الشام: كالطاعون، والجدري، والهواء الأصفر، والبرداء، والخناق، والسل، والتيفوس، وكان بعضها على جانب كبير من الخطورة حيث قضت على العشرات من المواطنين(١).

ومما رصدته الوثائق العثمانية انتشار مرض الزُهري بين بعض الجنود المصريين، ووجد حوالي مائة جندي مصابين بهذا المرض، إضافةً إلى مرض الجرب الذي أصاب ثلاثمائة وعشرون جندياً(٢).

وكان مرض الطاعون من أشد الأمراض فتكاً، فقد انتقل من شمال سوريا، ثم إلى حلب، وقضى على نصف السكان في جهات حلب، ومنها انتقل إلى حمص، وحماة، ودمشق، والبقاع، ومنها إلى جبل لبنان، وساحل بيروت، ودير القمر، وبيصور، وعين دارة، وبعلشمية، والنبطية، ثم ما لبث إلى أن انتشر في أغلب قرى الجبل، وخصوصاً عرمون، وعينتاب، وبشامون، وعين عنوب، ودير قوبل، وشارون، والشويفات(٣). وقد امتد هذا الوباء إلى حوران، وجيدور، وإربد، وعجلون، وانتقلت العدوى إلى قرى هذه المقاطعات، وإلى قرى جبل الدروز، وبين عرب اللجأة كما انتقل إلى فلسطين. وأشار متسلم عكا "أن المرض قد ظهر في ناحية بلاد حارثة من نواحي متسلمية نابلس، فقتل أكثر من خمسين نفساً لكنهُ أخذ يخفُ، ثم ظهر في مقاطعة شفا عمرو، ومقاطعات شقيف وبلاد بشارة(٤).

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، المصدر نفسه، محفظة رقم٢٣١، صورة المكاتبة العربية رقم١٢٠، عابدين، بتاريخ١٩ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠٣.

(٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ١٤٦، عابدين، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، ص٢. ونشير هنا إلى أن اثنين وخمسين نفراً من عساكر آلاي العاشر والثاني عشر بلواء أمير اللواء أحمد بك أصيبوا بداء الزهري وكان من غير الممكن معالجتهم؛ لذلك يجب إرسالهم على السفن إلى مستشفى أبي زعبل في القاهرة. انظر: الأوامر والمكاتبات والبيلوردات، المجلد الأول، تقرير الوقائع اليومية للجيش المصري في طريقه إلى الشام من مصر، عابدين، الخميس بتاريخ٢١ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٤٠.

(٣) صحيفة الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الأحد ١٦ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٢٥، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م؛ نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٢٦، ٢٤٣.

وقد أولى المصريون اهتماماً خاصاً لمكافحة الأمراض الوبائية، وأنشأوا المحاجر الصحية؛ للحد من انتشار هذه الأوبئة وقطع أسباب العدوى، وانتقال الأمراض، وطبقوا ذلك على الجميع(1).

وذكر القنصل الفرنسي لدى بيروت بوريه (Bouree) (١٨٤٠- ١٨٤١م) "أن الطاعون الذي أخذت حدتهُ تتناقص في دمشق لكنهُ بدأ يجتاح القرى الواقعة بين صور، وصيدا، وفي بيروت رغم حجرها الصحي"(2).

وتطورت الحياة الطبية في جبل لبنان بعد دخوله دائرة الحكم المصري ابتداءً من سنة ١٨٣٢م، وأصبح باستطاعة بعض الأهالي إرسال أبنائهم إلى العاصمة العثمانية استانبول أو إلى مصر لدراسة العلوم الطبية، وحيازة شهادتها القانونية(3).

ويتضح مما سبق أن الإدارة المصرية اهتمت بالناحية الصحية وبذلت جهوداً كبيرة لمكافحة الأمراض الوبائية التي انتشرت في أغلب مناطق بلاد الشام وخاصة الطاعون الذي أخذ يفتك بأعداد كبيرة من السكان ولذلك أنشئت المستشفيات الصحية والمحاجر لمنع انتشار هذا المرض وانتقاله إلى مناطق أخرى في بلاد الشام.

الحياة التعليمية

بدأت دورة الحياة التعليمية في المدارس الأولية (الكتاتيب) لتعليم أطفال المسلمين مبادئ القراءة والكتابة والقرآن الكريم ذكوراً، وإناثاً وكان ذلك في المساجد والزوايا، وقام الأئمة بمهمة التدريس وغيرها(4).

---

(1) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣٢، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة رقم ٢٩/١٨، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، ص٣. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سكان بلاد الشام قاموا بالانعزال داخل بيوتهم وقراهم مما تسبب في تعطل الطرقات وانعدام التجارة ورافق ذلك غلاء شديد في الأسعار. انظر: أمين الجميل، الطب في البلاد من مئة سنة، مجلة المشرق، العدد٢٧، (بيروت: ١٩٣٠م)، ص٣٦٠.

(2) Ismail, Document Commercial, 1836- 1844, Tome22, N°11, Fos 461, Bouree Au Thiers, (Beyrouth: Le L^{er} Juin 1840), P255.

(3) الخوري، المصدر السابق، ص٩١.

(4) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

وقد سعى إبراهيم باشا إلى إجراء إصلاحات جذرية في التعليم، حيث أسّس العديد من المدارس في دمشق، أُطلق عليها اسم المدارس الجهادية لإمداد الجيش، والإدارة بالكوادر اللازمة[١].

وفي ظل سياسة الحُكم التعليمية الجديدة شعر السكان بضرورة الاهتمام بالتعليم المدني، وبادروا إلى افتتاح مدارس خاصة لمنع أبنائهم الدخول في مدارس الحكومة ذات الطابع العسكري الإجباري[٢].

وبدأت منذ سنة ١٨٣٥م وضع خطةً خاصةً بإنشاء مدارس حكومية في المدن الرئيسة وفقاً للنظام المُتبع في مصر وانتدب الميرالاي مختار بك ناظر المحاسبة لفتح المدارس في بلاد الشام[٣].

وهدفت الإدارة المصرية إلى إعداد الشباب للأغراض الحربية، ولكنها وجدت في بعض الأحيان العوائق، إذ رأى فيها الأهالي السبيل لإلحاق أولادهم بالسلك العسكري، وتخوفهم من التجنيد الإجباري وحاولوا إخفاء أولادهم عن عيون الحكومة لكن ذلك لم يمنع أن تثبت تلك المدارس نجاحاً ملحوظاً[٤].

وأنشئت مدرسة نظامية في دمشق احتوت على ستمائة طالب مُسلم يتعلمون فيها اللغة العثمانية، وكان يُصرف لهم الزي الرسمي، ومكافأة شهرية تُقدر بـ ١٥ قرشاً ووجبات يومية، وكان معظم الطلبة من المُدن[٥].

وقد تم إرسال الطلبة إلى مصر للالتحاق بمدارسها، حيث بلغ عددهم في صيف سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ١٠٢ من الطلبة، ثم قام سامي بك بإلحاق أولاد من نفي من بلاد الشام إلى

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م. وبعث إبراهيم باشا برسالة إلى سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا جاء فيها "سأغادر عكا قاصداً إلى دمشق الشام وفيها نحو أربعمائة تلميذ في مدرسة دمشق وسأنتقي منهم المتعلمين المناسبين لتعيينهم ضباطاً في الآلايات ثم أغادر دمشق قاصداً إلى حماة وانطاكية بالتدريج لأكون قريباً من ميدان المعركة المحتملة". انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٧٦، المحفظة رقم٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين، بتاريخ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٩٦.

(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٢٦٢.

(٤) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٠٨.

(٥) المرجع نفسه، ص٢٠٨.

مصر بالمدارس، وبلغ من اهتمام إبراهيم باشا بالتعليم أن أمر بتعميم القراءة، والكتابة بين أفراد جيشه، ووضع قانوناً يقضي بعدم ترقية ضباط الصف إلا بعد أن يُلموا بالقراءة، والكتابة، ومن يتأخر فعليه أن يُلم بصنعة من الصناعات[1].

وقد أدخل إلى هذه المدارس العلوم الحديثة، والحساب، والهندسة إلى جانب اللغة العثمانية، والمنطق، والتاريخ، والجغرافيا، والفلسفة. ومن الكتب الجديدة التي دُرست في مدرسة المدفعية في بلاد الشام في العلوم الهندسية/ الجزء الأول من مجموعة العلوم الرياضية الشامل لعلم الحساب، وعلم الجبر، وعلم الهندسة لمؤلفه الحاج حافظ إسحاق أفندي رئيسي مدرستي (رئيس المدرسة). أما الجزء الثاني من مجموعة العلوم لرياضة الشامل للمثلثات المستوية، والعمليات الهندسية، وتطبيق الجبر على الهندسة وعلم قطوع المخروطيات، والحساب التفاضلي، والتمامي لنفس المؤلف[2].

ورغم الدعوة المصرية إلى التعليم، والتحصيل العلمي إلا إنها لم تُقرن بالوسائل العملية الكفيلة بتنفيذها. إذ لم يرافقها إنشاء المعاهد، والمدارس الكافية وإعداد المعلمين، والمُدرسين، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع الأمنية غير المُستقرة التي سادت بلاد الشام، وانتشار الفتن، والثورات في كثيرٍ من المناطق الشامية، مما جعل المصريين يصرفون النظر عن الاهتمام بالشؤون التربوية، والاجتماعية، والإنمائية، وجعلوا جُل اهتمامهم بالأوضاع السياسية؛ لوضع حد لانتفاضات السكان والأهالي وقمع ثوراتهم، وفتنهم[3]. وقد ازداد النشاط التبشيري الديني للإرساليات الأوروبية بين السكان خاصةً في لبنان في ظل الحكم الجديد[4].

وقد أنشأ المبشرون العازاريون سنة ١٨٣٤م مدرسة عينطورة في لبنان، ثم أقام القس وليم طوموسون (William Tomson) أحد المبشرين الأمريكيين مدرسة أخرى في بيروت سنة

---

(1) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٤٥/ ٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٣٠٢.

(2) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص١٨٧- ١٨٨.

(3) أبو عز الدين، المرجع السابق، ص٣١٥

(4) علي محافظة، الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، (بيروت: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)، ص١٩٨.

١٨٣٥م. وقامت زوجة القس الأميركي ضودج (Dodge) بتأسيس مدرسة للبنات المسلمات من الطائفة الدرزية لتمتين الحواجز التي كانوا يقيمونها بين الأهلين، وربطهم بفكر انعزالي متخلف[1] وقد أعاد الآباء العازاريون سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م افتتاح كليتهم الخاصة بالذكور في عينطورة، ونقلت البعثة التبشيرية الأمريكية مطبعتها من مالطة إلى بيروت، كذلك قام إبراهيم باشا بتطبيق برنامج واسع للتعليم الإبتدائي للذكور على نمط النظام الذي أقرهُ محمد علي باشا في مصر[2].

ويلحظ أن الناحية التعليمية أثناء فترة الحكم المصري كانت تتوزع ما بين الكتاتيب والمدارس الحكومية التي هدفت إلى إمداد الجيش المصري بكوادر متعلمة للانخراط في الجيش حيث أسست هذه المدارس في دمشق وحلب وأنطاكية ودرست العلوم؛ كالحساب والهندسة والمنطق والتاريخ والفلسفة والجبر إضافة إلى هذه المدارس أنشأ المبشرون مدارس دينية خاصة بهم ومن أشهرها مدرسة عينطورة في لبنان وغيرها.

(١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيروت: دار الفكر للملايين، ١٩٤٥م)، ص١٠٠.

(٢) أنطونيوس، المرجع السابق، ص١٠٠.

الفصل الثاني

الموقف البريطاني- الفرنسي منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام حتى محاولة محمد علي باشا الاستقلال سنة ١٨٣٤م.

- موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري.
  - الموقف البريطاني
  - الموقف الفرنسي
- الموقف البريطاني والفرنسي من هزيمة جيش السلطان العثماني في معركة قونية ١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م.
- الموقف البريطاني والفرنسي في أعقاب معركة كوتاهية ٢ شباط سنة ١٨٣٣م.
- موقف بريطانيا وفرنسا من توقيع اتفاقية (هنكيار إسكله سي) بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز سنة ١٨٣٣م.
- تطور الموقف البريطاني والفرنسي من التدخل المصري في بلاد الشام بعد توقيع اتفاقية هنكيار اسكله سي.
- الموقف البريطاني والفرنسي من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م.
  - الموقف البريطاني
  - الموقف الفرنسي

– موقف بريطانيا وفرنسا منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام

١- الموقف البريطاني

كانت حرية المواصلات مع الهند عبر الأراضي العثمانية حجر الأساس في الأهمية التي تعلقها بريطانيا على هذه المنطقة؛ ولذا كان عليها أن توفر أكبر قدر من الأمان لهذه الطريق المارة عبر سوريا[١]. وقد عملت بريطانيا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر على تعزيز موقفها في مناطق أخرى من الشرق، ولا سيما في الخليج العربي، والعراق، والجزيرة العربية، واعتبر نشاطها هذا دلالةً على اهتمامها في حماية الطريق المؤدية إلى الهند[٢].

وكان لبريطانيا مصالح اقتصادية في أراضي الدولة العثمانية وأصبحت سوقاً هامة للصادرات البريطانية وهذه المزايا سوف تفقد في حال تدخل محمد علي باشا في بلاد الشام. وتطبيقه النظام الاحتكاري على التجارة الخارجية، وبرنامجه الخاص بالتصنيع؛ ولذلك فإن كل مشروعات الاستقلال الاقتصادي المصري ستتضارب بشكل مباشر مع المصالح البريطانية[٣].

وخلال الفترة التي بدأ بها التدخل المصري في بلاد الشام، ومع تقدم القوات المصرية فيها لم تكن بريطانيا قد أعلنت موقفها بعد؛ لانشغالها بأوضاعها الداخلية، ورغم ذلك فقد أوضح القنصل البريطاني في الإسكندرية باركر (Barker) (١٨٢٥- ١٨٣٣م) منذ بداية سنة ١٨٣٢م، "أن هذه الحملة هي بداية حرب ستحمل إبراهيم باشا إلى استانبول، وأن غرضهُ المباشر توطيد سلطته في

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص١٠٠. مع الإشارة هنا إلى أن بريطانيا حاولت سنة ١١١٠هـ/١٦٩٨م إقامة طريق تجاري يوصل تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى البحر المتوسط، لكن محاولتها هذه باءت بالفشل بسبب رفض الدولة العثمانية السماح للبواخر التابعة لدول مسيحية بالإبحار في البحر الأحمر إلى أبعد من ميناء جدة؛ خشية امتداد نفوذهم إلى المدن المقدسة. ويبدو أن لهذا المنع دافعاً اقتصادياً؛ لأن ما كان يجبى من ضرائب في جدة يعود إلى خزينة الدولة العثمانية، في حين أن ما يجبى في الجمارك المصرية يعود إلى جيوب المماليك، وأن الاهتمام بطريق البحر الأحمر سيقضي على الطريق البري عبر العراق ثم سوريا. انظر: بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط، ترجمة: حسن السلمان، (بغداد: د.ن، ١٩٥٧م) ص٢٧.

(٢) مالكولم ياب، نشوء الشرق الأدنى الحديث ١٧٩٢- ١٩٢٣م، ترجمة خالد الجبيلي، (دمشق: دار الأهالي للنشر،١٩٩٨م)، ص٨٩.

(٣) رنوفان بيير، تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، الجزء الأول (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م)، ص١٢٩.

ولايتي عكا ودمشق، ومدها فيما بعد إلى حلب، وبغداد عبر كُل الولايات التي تتكلم اللغة العربيــة. وهي القسم العربي من الإمبراطورية العثمانية، وسيحتاج إلى ثلاث سنوات لتوطيد فتوحاته"[1].

ورغم أن بريطانيا لم تعلن موقفها من الأزمة، فقد كان لها مصلحة كبيرة في المحافظة على الإمبراطورية العثمانية، وترسيخ الأمن والسلام فيها سيساهم في زيادة قوتها، ويشكل سداً منيعاً أمام الأطماع الروسية فيها[2].

ولم يتلق باركر تعليمات إيجابية من حكومته بشأن دعم مشروع محمد علي باشا التوســعي في بلاد الشام رغم معارضته له، في حين أخبر باركر محمد علي باشا أن فكــرة خلــع الــسلطان العثماني عن عرشه هي بمثابة وهم بعيد التحقق[3].

وكانت بلاد الشام تشكل أهمية لبريطانيا؛ بوصفها طريق اتصال حيــوي بــين بريطانيــا وممتلكاتها في الشرق؛ لذلك تريد حماية هذه المنطقة من مشاريع التوسع الروسي، وضرورة إيقاف هذا التوسع عند بحر قزوين؛ بحيث لا يتعداهُ إلى المناطق الآسيوية الــشرقية مــن الإمبراطوريــة العثمانية، فتبقى البلاد التي يحكمها محمد علي باشا ضمن منطقة النفوذ البريطاني الخاص المحظور على أي دولة الاقتراب منها[4].

وكان باركر قد أعلنَ عن دهشته لانتصارات إبراهيم باشا، ورفض الذهاب لزيارة محمــد علي باشا وتهنئته بسقوط عكا بيد قواته. وكان هذا التصرف الشخصي من جانبه قد أثــار حفيظــة

---

(1) F.O. 78, Vol. 214, From Barker To Palmerston, 8 January 1832 كان باركر يرى أن الجيش المصري قد بدأ فعلاً مهمة تحرير الشعوب العربية وتوحيدها في إمبراطورية عربية فالهدف من هذه الحرب إذن خلع السلطان وإعادة توحيد السلطة العثمانية تحت سلطة محمد علي باشا. انظر: حجار، المرجع السابق، ص ١٥٨؛ رينيه، المرجع الــسابق، ص٤٦٤.

(2) Barker, Op. Cit, Vol.2, P 178.

(3) Ibid, Vol.2, P 192

(4) Vernon John Puryear, International Economics And Diplomacy In The Near East, Astudy Of British Commercial Policy In The Levant (1834- 1853), (London: 1935), P 23؛ للمزيــد مــن المعلومات حول مشاريع التوسع الروسي في المنطقة الجنوبية والوصول إلى المياه الدافئة. انظر علي حسون، العثمانيون والروس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م)، ص٤٦- ٤٧.

وزارة الخارجية البريطانية، مما جعل وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون أن يبعث رسالة إلى باركر بتاريخ ١٣ حزيران سنة ١٨٣٢م، يوبخهُ فيها لاجترائه على تعجيل خطة الحكومة البريطانية نحو محمد علي باشا، والاندفاع من تلقاء نفسه في سياسة لم يُقرها رؤساؤه[١].

وكانت السياسة البريطانية أمام التقدم المصري في بلاد الشام غير واضحة، وأمامها سبيلان لا ثالث لهما: إما أن تدع محمد علي باشا يؤسس دولة عربية قوية، للوقوف ضد الأطماع الروسية في المنطقة، وإما الاحتفاظ بالدولة العثمانية لتظل الحاجز بينما تهدم الامبراطورية المصرية الناشئة[٢].

وكان هذا التردد يساور وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون فيما إذا كان قيام دولة فتية، في مصر وبلاد الشام، أقرب لمصالح دولته من الاستبقاء على الدولة العثمانية بكاملها أم لا[٣]. وفي حقيقة الأمر فإن الحكومة البريطانية لم تدرك خطورة الوضع في بلاد الشام والأناضول رغم التحذيرات المتكررة من السفير البريطاني لدى الأستانة ستراتفورد كانتج(Stratford Canning)[٤] التي أوضحت أن هُناك إمكانيةً لحدوث تحالف روسي عثماني؛ لاحتواء خطر التوسع المصري[٥].

---

(١) F.O. 78, Vol. 214, From Barker To Palmerston, 13 June 1832; Vol.214, From Palmerston To Barker, 3 Octobrer 1832.؛ هنري دودويل: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبدالخالق وعلي أحمد شكري، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت)، ص١٢٦.

(٢) F.O. 78, Vol. 226, From Palmerston To Campbell, 7 January 1833

(٣) أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز، القسم الأول، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦م). ص٥٩؛ يانج، المرجع السابق، ص١٤٦.

(٤) ستراتفورد كاننج (١٧٨٦– ١٨٨٠م) دبلوماسي بريطاني مشهور بنفوذه في الشؤون العثمانية. وُلد في لندن في الرابع من تشرين الثاني سنة ١٧٨٦م، وهو الابن الرابع لستراتفورد كانينغ التاجر. عُيِّنَ سنة ١٨٢٤م سفيراً لبلاده لدى استانبول، شارك في تسوية مسائل الحدود لأمريكا الشمالية في سانت بتسبيرغ، كما شارك في المفاوضات المتعلقة باليونان في مؤتمر بوروس (Poros) لتوسعة حدودها. كان له تأثير واضح في الشؤون العثمانية أثناء فترة التدخل المصري في بلاد الشام انظر: Benton, Op. Cit. Vol. 21, P 299 لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين البريطانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص ٢٧٧.

(٥) محمد عبد الستار البدري، المواجهة المصرية والأوروبية في عهد محمد علي، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١م)، ص١٠٥؛ انظر: Hoskins, Op. Cit, P145 ونشير هنا إلى أن قائد الجيش العثماني حسين باشا سبق أن استدعى الجواسيس للاستفسار عن الجيش المصري منذ خروجه من بور سعيد المصري حتى دخوله عكا، وتقدمه باتجاه بلاد الشام، ثم وصوله حلب، والإجراءات التي يجب اتخاذها في ضوء التقدم الكاسح للجيش المصري. انظر: خط همايون، ملف ٣٤٧، وثيقة رقم ١٩٧٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/ ١٥ أيلول ١٨٣٢م.

وفي بداية سنة ١٨٣٢م استنجد السلطان العثماني بالقوى الأوروبية العظمى، في حين سارع القيصر الروسي نيكولا الأول (Nichola First) (١٨٢٥- ١٨٥٥م) بعرض المساعدة، لكن قبول المساعدة من جانب روسيا وحدها يُعد مخاطرة شديدة مع حاجة الدولة العثمانية لهذه المساعدة[١].

وكان السلطان العثماني قد طلب من بالميرستون الدعم والمساندة ضد باشا مصر محمد علي، بعد الهزيمة التي لحقت به في بلاد الشام، لكن بالميرستون كان حذراً في ذلك؛ رغم تعاطفه مع آراء كانينغ، ولم يكن مستعداً للمخاطرة بذلك بسبب وجود خلاف بين فرنسا وروسيا[٢]. إضافةً إلى ذلك فإنّ كثيراً من البريطانيين شعروا بأن الموقف العثماني كان خاسراً أمام قوات محمد علي باشا. ورغم هذه العقبات فقد كان السلطان يفضل المساعدة من جانب بريطانيا[٣].

وكان السلطان العثماني يدرك مآرب الدول الأوروبية، لكنه كان مضطراً لقبول مساعدتها له فأخذ يبحث عن حليف للانتصار على جيشه الرابض قريباً من الأستانة، وكان السلطان يتجه بأنظاره نحو بريطانيا وروسيا، طالما أن فرنسا كانت تنصح الطرفين باللجوء إلى الحل السلمي؛ لذا أرسل مبعوثه نامق باشا[٤] إلى بريطانيا للاتفاق معها في هذا الحلف إلا إنها رفضت تقييد نفسها بأي اتفاق خطي مع الدولة العثمانية، فعاد مبعوث السلطان العثماني بعد فشل مهمته[٥].

---

(١) Marriott, The Eastern Question, A Historical Study In European Diplomacy, (Oxford: At Th .Larendon Press, 1940), P232

(٢) Ibid, P233

(٣) خوري، المرجع السابق، ص٩٣- ٩٤. اتخذت الدولة العثمانية إجراءات لوقف تقدم القوات المصرية باتجاه حلب التي اعتدت على الكثير من المحلات والقرى المجاورة لها، وتم استعراض الموقف العسكري للقوات العثمانية، واستعداد قائد عسكر بلاد العرب محمد باشا ووالي حلب لوقف هذا الزحف، بيد أنها لم تستطيع ردها عن تقدمها. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٥٣، وثيقة رقم ١٩٨٠، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/١٩ كانون الثاني ١٨٣٢م.

(٤) أحد القادة العسكريين في الدولة العثمانية كانت لديه دراية واسعة في الشؤون العسكرية حصل على رتبة فريق في الجيش العثماني. وكان مسؤولاً عن التموين والمناورات العسكرية على السواحل إضافةً إلى مسؤوليته عن الدواوين في السلطنة. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٥) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

ومن ناحية أخرى اجتمع السلطان العثماني مع مستشاريه لبحث الوسيلة التي توقف إبراهيم باشا عن تقدمه باتجاه الأناضول، وأمر بعودة نامق باشا إلى العاصمة استانبول برفقة السفن الحربية، والجنود من سواحل البحر المتوسط لحمايتها، وكان لا بد من مشاركة الدول العظمى في المحافظة على الوضع القائم، ومنع قوات إبراهيم باشا من دخول العاصمة العثمانية وتهديدها[1].

وسبق أن وجه الباب العالي[*] مذكرة إلى البعثات الدبلوماسية الأوروبية المعتمدة لدى استانبول، اتهم فيها محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا بالخيانة؛ لذلك أصدر أمراً بعزلهما من منصبيهما، ودعا الدول الأوروبية الصديقة إلى قطع كل العلاقات مع ولايتيهما[2].

وكانت الدول الأوروبية تأخرت في سحب قناصلها من الاسكندرية تلبية لدعوة السلطان لكن بروسيا استجابت فوراً لهذا المطلب عندما وجهت لدى استانبول مذكرة صريحة لقناصلها المعتمدين في المشرق طلبوا فيها من الرعايا البروسيين أن يبقوا مخلصين للسلطان وأن يتجنبوا كل تواطؤ وذلك لمصلحة الحكومة العثمانية فالعلاقة والصداقة والتفاهم بين بروسيا والدولة العثمانية تقضي بأن لا يشكو السلطان من تصرف الرعايا البروسيين في هذه الظروف الراهنة[3].

وفي هذه الأثناء أرسل القيصر الروسي نيكولا الأول الجنرال مورافييف(Muravieff)[4] مبعوثاً خاصاً إلى استانبول وكانت المهمة التي كلف بها تتلخص في دعم السلطان محمود الثاني عند الضرورة؛ لإرغام محمد علي باشا على العمليات العسكرية ضد السلطان، والدخول معه في مفاوضات سلمية. وكان هدف روسيا الحفاظ على السلطنة العثمانية بعد الهزائم التي لحقت بها في

---

(1) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة دون رقم، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(*) كان يطلق عليه في البداية اسم باب الوزير "وزير قابيسي" ثم الباب الأصفي "باب أصفي" ثم باب الباشا "باشا. قابيسي" حتى تغير إلى اسم الباب العالي على عهد السلطان عبدالحميد الأول (١١٨٧- ١٢٠٣هـ/١٧٧٣- ١٧٨٩م) وهو المكان الرسمي للصدر الأعظم. انظر: نجاتي، المصدر السابق، ص١٤.

(2) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(3) حجار، المرجع السابق، ص٦٠.

(4) مورافيف (١٧٧٤- ١٨٦٦م) دبلوماسي وشخصية عسكرية ساهم في الحرب الروسية والفارسية (١٨٢٦-١٨٢٨م) وفي الحرب الروسية والعثمانية سنتي ١٨٢٨- ١٨٢٩م. قاد في سنة ١٨٣٣م الفصيلة الروسية التي أرسلت إلى السلطان لمساعدته ضد محمد علي باشا. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص١٣٣.

بلاد الشام[١].وأمر مورافييف بالتوجه من استانبول إلى الاسكندرية والتقى محمد علي باشا، واتفقا على وقف العمليات العسكرية مبدئياً. لكن مهمة المبعوث انحصرت في مطالبة محمد علي باشا بالانسحاب من بلاد الشام وتسليم أسطوله للسلطان وتخفيض جيشه إلى عشرين ألف مقاتل، وبعد مباحثات بين الجانبين أذعن محمد علي باشا لأوامر السلطان العثماني حيث أوقف القتال كدليل على حُسن نيته تجاه السلطان[٢].

وسبق أن أعلنت روسيا على لسان سفيرها لدى استانبول بوتنييف (Boutenieff)[٣] أنها ستكون مضطرة إلى الاشتراك في القتال إلى جانب الدولة العثمانية إذا أصر محمد علي باشا على موقفه، وتحركه شمالاً باتجاه العاصمة العثمانية استانبول[٤].

وكانت روسيا تراقب زحف القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا نحو الأناضول وإمكانية مهاجمة استانبول واحتمالية قدوم الجيش الروسي إلى استانبول؛ لحمايتها، ووقف زحف القوات المصرية[٥].

وكرر محمد علي باشا على مسامع القنصل الروسي لدى الاسكندرية ادوارد لافيزون (Edward Lavison) (١٨٣٢- ١٨٣٩م) أنه لا يريد انتهاك سلطة السلطان العثماني، وذلك بعد انتصاراته الأخيرة التي فتحت الطريق أمامه إلى استانبول وأن محمد علي باشا سيعطي تعليمات جديدة لابنه إبراهيم باشا عندما يسيطر على أضنة بأن يتوقف هناك، ووعد بأن لا يسير بجيشه إلى استانبول إلا بناءً على قرار يتخذه سائر علماء المدن المقدسة في الإمبراطورية العثمانية[٦]. عند ذلك

---

(١) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٥.

(٢) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٠. وأيضاً: F.O.78, Vol.231, From Barker To Palmerston, 17 January 1833.

(٣) بوتنييف (١٧٨٧- ١٨٦٦م) ديبلوماسي روسي عمل بين سنة ١٨١٦- ١٨٢١م سكرتيراً في السفارة الروسية لدى استانبول. اشترك في الحرب الروسية العثمانية بين سنتي ١٨٢٨- ١٨٢٩م. في سنة ١٨٣٠م أصبح سفيراً لبلاده لدى استانبول. بين سنة ١٨٤٣م حتى سنة ١٨٥٦م عُين سفيراً لبلاده في روما، ثم سفيراً لبلاده لدى استانبول فيما بعد حتى سنة ١٨٥٨م. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ص ١٣٤- ١٣٥.

(٤) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٥) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٦) قطاوي، رينيه، وقطاوي، جورج، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م)، ص٥٣١- ٥٣٢؛ حجار، المرجع السابق، ص٦٤.

قامت الحكومة البريطانية بإرسال وفد رسمي إلى السلطان العثماني؛ للتعبير عن مساندتها له معلنة أن سفنها الحربية قد تحركت نحو البحر المتوسط، وأن هناك مزيداً من الوقت للمصالحة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية(١).

وعملت الدولة العثمانية على إخلاء مضيق كولك، والمناطق القريبة منها، ومدينة قيصرية، وسيوس، وإبقاء أضنة في الخلف للمحافظة عليها وذلك لقطع خطوط إمداد القوات المصرية(٢).

وبدت رغبة السلطان العثماني بالاستناد إلى دولة قوية، لرد خطر محمد علي باشا، لكنه في الوقت نفسه كان يخشى مطامع روسيا وبريطانيا في مضائق الدردنيل، والبوسفور، ورغم ذلك كله فقد كلف الباب العالي ناظر الخارجية محمد رشيد باشا بمقابلة السفير البريطاني لدى الأستانة سترانفورد كاننج في ١١ آب سنة ١٨٣٢م، وأبلغهُ رغبة الباب العالي بالمساعدة المعنوية والعسكرية ضد محمد علي باشا(٣).

وكان السلطان العثماني بعد الخسائر التي مُني بها في بلاد الشام قد توجه بطلب المساعدة إلى بريطانيا وفرنسا لكن طلبه لم يسفر عن نتيجة تذكر في حين أبدت روسيا استعدادها لتقديم مساعدة للسلطان فكانت لا ترغب في سقوط الحكومة العثمانية في هذه الأثناء وحلول سلطة محمد علي باشا مكانها لكن السلطان رفض قبول المساعدة واحتفظ لنفسه بحق الاستفادة منها(٤).

وفي هذه الأثناء أصدر السلطان العثماني فرماناً نعت فيه محمد علي باشا بالعاصي، والمتمرد على السلطان، وأنه سبب الغوغاء في مصر، في الوقت الذي كلف فيه رئيس الديوان وناظر خارجيته محمد رشيد باشا أن يجتمعا مع سفيري بريطانيا وفرنسا دون علم أحد، ومن خلال

(١) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة عثمانية رقم ١٩٨١٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢) إرادة داخلية، وثيقة دون رقم، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٣) العطار، المرجع السابق، ج١، ص١٦٤.

(٤) بازيلي، المصدر السابق، ص١٣٨.

المباحثات تبين أن لكل دولة منهما مصالح خاصة لا تعلمها الأخرى، ولكنهما اتفقا معاً على إخراج السفن الروسية من المنطقة مهما كانت الأسباب(1).

وقد أصدر السلطان العثماني أمراً إلى القادة العسكريين بأن يقوموا بجولة في المناطق التي يتوقع أن تنشب الحرب فيها وإقامة الاستحكامات العسكرية، ولا سيما في مناطق سيواس وكولك وقونية، وإلى جانب ذلك قامت السفن الحربية العثمانية بجولة على السواحل في آزميـر ويـسام وساقز؛ لتكون قريبة من العاصمة العثمانية استانبول لحمايتها. وفي قونية تم حشد الجنود ووضعت الاستحكامات والطرق الحربية(2).

وفي ٤ تشرين الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م وصل إلى استانبول مبعوث روسي من قبل القيصر الروسي نيكولا الأول، واستقبل بحفاوة من قبل السلطان العثماني الذي أبدى تقديره لمواقف الحكومة الروسية الداعمة للدولة العثمانية(3).

وفي ٣ تشرين الثاني سنة١٢٤٨هـ/١٨٣٢م أمر السلطانُ العثمانيُّ ماورو باني (١٨٣٢-١٨٣٩م) سفيرَ الدولة العثمانية لدى فيينا بالتوجه إلى لندن، حاملاً معه اقتراحات الباب العالي إلى الحكومة البريطانية بخصوص المساعدة، ومنح بريطانيا جميع الامتيازات التجارية التي تريدها مقابل وقوفها ضد محمد علي باشا، فأجابت الحكومة البريطانية بأنها لا تستطيع الرد العاجل على مقترحات الباب العالي(4).

---

(1) خط همايون، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(2) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(3) Ismail, Document Diplmaticques (1836- 1844) Tome 22, N°37, Varenne Au M-Mimaut, Le 4 October 1832

(4) البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٦. لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين العثمانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص٢٧٩.

وفي محاولة أخرى من جانب الدولة العثمانية بعثت نامق باشا مسؤول الدواوين في الدولة العثمانية إلى لندن في ١٣ كانون الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م حاملاً معه مقترحات السلطان العثماني بطلب المساعدة، فردت بريطانيا أنها لا تستطيع الاشتراك في عمل عسكري حالياً، وأنها تفضل الانتظار، ورات أن ترسل أسطولاً حربياً إلى مياه الدردنيل بقيادة الإميرال ماندفيل (Mandeville) بعد معركة قونية المرتقبة[١].

وفي ١٩ كانون الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م ألحّ وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون على حكومته بضرورة إرسال مساعدة عسكرية بريطانية إلى الدولة العثمانية؛ لحماية المصالح البريطانية فيها، وطريق مواصلاتها إلى الهند، وحصولها على مكانة متميزة لدى السلطان العثماني[٢].

ولقد سعت بريطانيا للإبقاء على سلامة الدولة العثمانية لسببين أولهما: معرفة نوايا روسيا من تحالفها مع الدولة العثمانية، وثانيهما: المحافظة على تجارتها ومصالحها في الهند[٣].

ويلحظ أن بريطانيا لم تتخذ موقفاً حيالَ التدخل المصري في بلاد الشام؛ بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها واهتمامها بها كما تريد خلال تلك الفترة التريث حتى ترى ماذا ينجلي عنهُ الموقف، ثم تتخذ المناسب لموقفها، وفي المقابل كانت مصلحتها تقتضي بأن تبقى الدولة العثمانية ضعيفةً؛ ليتسنى لها المحافظة على مصالحها في بلاد الشام وطريق مواصلاتها إلى الهند من أن تتعرض للخطر من جانب محمد علي باشا أو أي دولة أخرى.

ومن الممكن أن بريطانيا قد غضت الطرف عن محمد علي باشا؛ لاستدراجه إلى مصيدة بلاد الشام، خاصةً أنها تُعدُّ خطاً أحمر لبريطانيا؛ فهي تريد توريطهُ في بلاد الشام، لتأتي الفرصة المواتية للقضاء عليه، وعلى طموحاته فيها بحجة حماية الدولة العثمانية، والدفاع عنها. كما اعتذرت

---

(١) إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٢) الغنام، المرجع السابق، ص٩١.

(٣) Tibawi, A Modern History, P69

في الوقت ذاته عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية؛ لأنها كانت تفضل أن تكون ضعيفةً هزيلةً لا تقوى على مواجهة الأخطار التي تعترضها.

الموقف الفرنسي:

أبدى القنصل الفرنسي في بيروت جوريل دروغمان (Jorelle Drogman) (١٨٣٢- ١٨٣٧م) قد أبدى سروره بإعلان محمد علي باشا الحرب في سوريا، وإلغائه الرسوم التي كان يدفعها الحجاج الأوروبيون والرُهبان إلى الدولة العثمانية من قبل(١).

كانت فرنسا تؤيد محمد علي باشا في مشروعه التوسعي في بلاد الشام منذ بداية التدخل، وقد أكد ذلك القنصل الفرنسي لدى الإسكندرية ميمو في رسالة بعث بها إلى حكومته بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٨٣٢م مفادها أن محمد علي باشا يعرف تماماً أننا مؤيدون ومناصرون له، آملين أن لا تجلب الحملة على بلاد الشام النزاع بينه وبين الباب العالي التي لم يعلن الحصار عليها بعد(٢). وكان ميمو يتردد باستمرار على محمد علي باشا ويغالي في التودد مخفياً قصده في الاطلاع على نواياه. ولذا كان يتوقع أن تجني التجارة الفرنسية فوائد جمة من امتداد السلطة المصرية على بلاد الشام ففي رسالةٍ بعث بها إلى حكومته في ٢٩ أيار سنة ١٨٣٢م جاء فيها أنه ليس من صلاحيته تحديد شروط لعقد صلح يرمي إلى أمرين: تحديد حركة توسع القوة المصرية وتوحيد بلاد الشام ومصر في تنظيم سياسي منفصل فعلاً عن الامبراطورية العثمانية لكنه تابع لها على غرار العلاقة التي تربط الجزائر بفرنسا غير أنه من الواضح الآن وما يسهل تبيانه هو أن أي انفصام في هذا النظام أو في أي نظام آخر لن يأتي إلا بالفوائد على التجارة الفرنسية(٣).

---

(١) Ismail, Documents Commerciale, (1831- 1835) Tome21, P255; Tome22, P177; Tome23, P245.

(٢) Ibid, Documents Diplomatiques, Tome23, N° 5, Fos98- 99, Le4 Janvier 1832, P245; Tome22, P63; Douin, Op. Cit, P P138- 139.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص٦٢.

ورغم ذلك فقد عملت الدبلوماسية الفرنسية على احتواء الأزمة بين السلطان العثماني والوالي المصري محمد علي باشا مستغلة نفوذها التقليدي مع مصر. وكانت تخشى من عواقب

استيلاء محمد علي باشا على بلاد الشام، والتوغل في الأناضول، وهذا سيهدد الكيان العثماني ويفتح المجال أمام التدخل الروسي في شؤون الباب العالي، غير أن تدخلها لنصرة مصر، قد يمثل تهديداً للدولة العثمانية، ومبعثاً للاختلال الأمني في القارة الأوروبية، وأنه في حال انتصار مصر فسيؤدي ذلك إلى التدخل الروسي لصالح الدولة العثمانية، وهنا ستضطر فرنسا للتدخل لحماية حليفتها مصر؛ مما قد يضعها في المواجهة العسكرية مع روسيا[١].

وفي أثناء ذلك علم وزير الشؤون الخارجية الفرنسي الدوق دي بروجلي (Duc De Broglie) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) أنه قد تم تقديم عرض روسي لمساعدة السلطان العثماني من قبل بوتنييف في حين قدم دي تاليران (De Talleyrand) (١٨٣٢- ١٨٣٣م) السفير الفرنسي لدى لندن خطاباً أعلن فيه أن مسألة التدخل المشترك في الأزمة ينبغي عرضها على الحكومة البريطانية، إلا أن الأخيرة رفضت من جانبها هذا الاقتراح، مما حدا بفرنسا إلى التخلي عن هذا المشروع[٢].

وكانت كل الخيارات أمام فرنسا شديدة التعقيد، إضافةً إلى أن خيار الحرب ضد روسيا لم يكن مستبعداً، لكن بقي هناك توجه واحد؛ وهو محاولة إنهاء الأزمة في أسرع وقت ممكن، عبر الوساطة السريعة مع الدولة العثمانية. وفي واقع الأمر فإن فرنسا لم يكن لديها مانع حقيقي من قيام مصر بضم بلاد الشام لحكمها؛ إذ إنّ العلاقة بين فرنسا ومصر وطيدة تتناسب مع الأهداف الفرنسية في البحر المتوسط. أما الوجود العثماني فهو في نهاية الأمر ضرورة تفرضها الظروف

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٢) Rodkey, Op. Cit, P20

لمزيد من التوضيح حول أسماء الدبلوماسيين الفرنسيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام. انظر: الملاحق، ص٢٧٨.

الاستراتيجية الأوروبية، ومن هذا المنطلق باتت على فرنسا التوفيق بين هذين الموقفين، حماية للدولة العثمانية من ناحية، ومساندة حليفها من ناحية أخرى[1].

وأطلقت شائعات في بلاد الشام لم يعرف مصدرها تتهم فرنسا بأنها قد شجعت مشروع محمد علي باشا في حملته على بلاد الشام والعمل على نجاحه سراً بأي طريقة كانت، ويقولون الشيء نفسه عن بريطانيا، وأن الباب العالي كان يشكك بذكاء محمد علي باشا وقدراته لولا وجود دعم من جهة فرنسا[2].

وكان العامل الأساسي الذي شجع فرنسا على مساندة محمد علي باشا ما خلصت إليه من أن محمد علي باشا لم يكن هدفه وراثة الدولة العثمانية، ولكن الاحتفاظ ببلاد الشام فقط، فإذا لم يقنع الوالي المصري ببلاد الشام دون التوغل في الدولة العثمانية؛ فإن ذلك سيسمح لها بالتوسط لإنهاء الحرب، على هذا الأساس، أو على أساس منح محمد علي باشا حكماً محدوداً في بلاد الشام[3].

وفي هذه الأثناء أشار القنصل الفرنسي لدى استانبول فارني (Varenne)(١٨٣٢-١٨٣٣م) أن محمد علي باشا لن يكتفي بحكومة في سوريا، لكن لديه رغبة تتمثل في خلع السلطان العثماني، واعتلاء العرش مكانه[4].

وكانت لدى الحكومة البريطانية أسباب جعلتها تخاف من التحالف بين فرنسا ومصر تتمثل بسيطرتها على مدخل البحر المتوسط، مما يزيد الضغط على بريطانيا ويخرجها خارج البحر المتوسط. في حين أعلن الفرنسيون أنهم قصدوا من الوحدة مع مصر تأسيس قوة بحرية جديدة في البحر المتوسط[5].

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص ١٠٦-١٠٧.

(٢) Douin, Op. Cit, PP 138- 139.

(٣) البدري، المرجع السابق، ص ١٠٧.

(٤) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome23, Varenne Au Comte Sebastiani, Le22 Septembre 1832, P51.

(٥) Afaf Lutfi Al- Sayyide Marsot, Egypt, The Reign of Muhammad Ali, (Cambridege Cambridge University Press, 1984), P245

وكان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي سيباستياني (Sebastiani) (١٨٣٢- ١٨٣٣م) قد بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى الاسكندرية ميمو بتاريخ ١٣ أيلول سنة ١٨٣٢م جاء فيها "أن محمد علي باشا لا يطمع بأكثر من سوريا وقد سيطر عليها إن عليه أن يعرف كيف يتوقف في الوقت المناسب وأن يتصرف بنجاحه بحكمة عندئذٍ يستحق مجداً آخر"[١].

لكن في الوقت نفسه، كانت فرنسا ترى السيطرة المصرية على بلاد الشام تحقيقاً لأهدافها في هذه المنطقة، خاصة أنها كانت تقدم لمحمد علي باشا الخبرات الفنية المختلفة، والدعم الدبلوماسي العالمي. وفي مذكرة، بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى قنصلها لدى الإسكندرية ميمو، جاء فيها: وإذا كان محمد علي باشا يعترف أن فرنسا قدمت له خبرات فنية وإدارية وعسكرية فإننا نفخر بأننا ساعدنا على إنشاء دولة، وإنماء قوة جديدة بالتعاون معنا، وستكون الحكومة الفرنسية مستعدة لأن تبرهن لمحمد علي باشا على صداقتها وحُسن نيتها[٢].

وكانت بريطانيا تختلف مع فرنسا في موقفها من محمد علي باشا؛ فالطرفان يجذبانه كل باتجاهه، وإذا ما نجحت فرنسا، وأخفقت بريطانيا في هذه اللعبة فإن الأخيرة لن ترضى بهيمنة فرنسا على بلاد الشام من خلال هيمنتها على محمد علي باشا، ولذا كان على بريطانيا أن تعمل وفق خطين متوازيين هما: سحب السلطان العثماني من تحت مظلة الروس، وسحب محمد علي باشا من تحت مظلة الفرنسيين. ولتحقيق الهدف الأول سعت بريطانيا بالتعاون مع فرنسا عدوة روسيا لإبعاد النفوذ الروسي عن السلطان العثماني، وشاطرتها في ذلك فرنسا؛ لخشيتها من أخطار التدخل الروسي، فعملت بكل قوتها الدبلوماسية لإنهاء حالة الحرب الدائرة بين السلطان، وبين محمد علي باشا، وإحلال السلم بينهما بفرض اتفاق صلح على كل منهما، دون وساطة الدول الأوروبية حتى البريطانية منها لتجنب وقوع السلطان تحت تأثير بريطانيا[٣].

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٦٦.

(٢) فخر أبو فلدي ، الحكم المصري لبلاد الشام، ص ١٣٥؛ وأيضاً: Marsot, Op. Cit, P245

(٣) فخر أبو فلدي، الحكم المصري لبلاد الشام، ص١٣٥.

وأثناء الوضع الحرج الذي كانت تمر به الدولة العثمانية، فقد طلب السلطان العثماني من السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني أن يكتب إلى إبراهيم باشا، طالباً منه وقف زحفه باتجاه العاصمة العثمانية استانبول، وأن ينتظر تسوية النزاع بالطرق السلمية فاستجاب فارني لدعوة السلطان، وكتب رسالة إلى إبراهيم باشا طالباً منه تنفيذ رغبة السلطان العثماني[1]. ومما يُلحظ أن فرنسا، حتى تلك الفترة، كانت تسعى لاستغلال الموقف لصالحها، فهي لم تعارض الحملة المصرية على بلاد الشام، بل كانت تؤيدها، بيد أنها لم تصرح بذلك علانية؛ لتتجنب عداوة السلطان العثماني. فالموقف الفرنسي أثناء تلك الفترة كان دبلوماسياً ما بين الطرفين العثماني والمصري لكن السياسة الفرنسية كانت ترغب بانتصار جيش محمد علي باشا على جيش السلطان، لأنها كانت تنظر لبلاد الشام نظرة خاصة، وترغب في زيادة امتيازاتها فيها لأنها في حالة تنافس مع بريطانيا؛ للسيطرة على هذه المنطقة.

الموقف البريطاني والفرنسي من هزيمة السلطان العثماني في معركة قونية في ١٨ كانون الأول ١٨٣٢م:

معركة قونية:

دخلت الأزمة مرحلة جديدة وخطيرة في نهاية كانون الأول سنة ١٨٣٢م، عندما استطاع الجيش المصري أن يلحق هزيمة بالجيش العثماني في معركة قونية(*)، ثم تقهقر الأخير بقيادة حسين باشا إلى منطقة مجاورة لقونية تاركاً خلفه ذخائر وأسلحة متنوعة، مما أدى إلى خوف السلطان العثماني من التقدم المصري باتجاه العاصمة العثمانية، الأمر الذي اضطره إلى تعيين رشيد

---

(١) Ismail, Document Diplomatiques, (1831- 1834), Tome 23, N°50, Le12 Fevrier 1832, PP 30- 31

(*) اختار إبراهيم باشا مكاناً قريباً من قونية، وجعل قواته تتدرب فيه لتعويدهم على الأرض، وسبق العثمانيين إلى هذا الموقع، ولم يستطع إبراهيم وضع رجاله في أرض ملائمة بسبب وجود الضباب، وحصل إرباك، وفجوة بين الفرسان، والجناح الأيسر للمشاة، وعند ذهاب الضباب تبين لإبراهيم باشا الفائدة التي يمكن أن يجنيها، وقد استفاد منها بشكل مباشر من خلال هجوم قواته مما أحدث اضطراباً وتقهقراً للمشاة العثمانيين، وغنم ستين قطعة مدفعية من أصل ثمانين، وأسر فصيل فرسان وكتيبتين من المشاة. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.2, P190؛ انظر الخرائط المرفقة في نهاية الدراسة.

باشا[1] قائداً للجيش العثماني[2]. وحاول رشيد باشا تجميع شتات قواته بالقرب من قونية التي حدثت فيها معركة، كانت الغلبة فيها منذ البداية للصدر الأعظم[*] رشيد باشا، لكن النصر انقلب إلى هزيمة بسبب هبوب رياح شديدة أدت إلى تساقط الثلوج بغزارة فضلاً عن وقوع الصدر الأعظم في الأسر؛ مما أدى إلى هزيمة الجيش العثماني، وأصبحت الطريق إلى العاصمة العثمانية خالية من أية مقاومة جديدة[3].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الجيش العثماني الذي شارك في معركة قونية بلغ ثمانين ألفاً أي: ثلاثة أضعاف الجيش المصري، ولكن هذا التفوق العددي كانت تنقصه قوة الالتحام، وكل قسم منه يختلف عن الآخر في الكفاءة، والتدريب، والنظام، والقيادة، والتنظيم العسكري أيضاً[4].

وبعد السيطرة المصرية على قونيه تابع إبراهيم باشا تقدمه نحو بروسه، مما دعا السلطان العثماني إلى قبول المساعدة التي عرضت عليه من قبل المبعوث الروسي دي بوتنييف[5].

---

(1) من أصل كورجي كان من عبيد خسرو باشا، تدرجَ في الرتب العسكرية حتى تولى القيادة العسكرية العليا، ثم تولى رئاسة الصدارة العظمى، عُرف بإقدامه وشجاعته وفطنته، شارك في معارك مع الروس والمصريين توفي في ديار بكر. انظر: سامي، قاموس الأعلام، مجلد٣، ص٢٢٨٢.

(2) Barker, Op. Cit, Vol.2, P 189، مع الإشارة هنا إلى أنه بعد عزل حسين باشا من قيادة الجيش العثماني عُهد إلى رؤوف باشا بقيادة الجيش العثماني لحين عودة الصدر الأعظم رشيد باشا الذي كان خارج العاصمة استانبول. انظر: Sir Henry Lytton E. Bulwer, The Life Of Henry John Temple, Viscount Palmerston, Vol. 2, (London: Leipzig Bernhard Tauchnitz, 1871), P 124

(*) كان يطلق عليه سابقاً الوزير ثم الوزير الأول ثم أصبح يعرف بالصدر الأعظم اعتباراً من سنة ١٥٦٥ وأولهم صوقيللي محمد باشا (١٥٦٥- ١٥٧٠م) ويعد الصدر الأعظم ممثل للسلطان ورئيس حكومته فهو السيد المطاع في كل أمر من أمور الدولة فبأمر منه تتم التعيينات في الجيش وفي الإدارتين المركزية والإقليمية ويقود الجيش بنفسه في ساحات القتال إذا اقتضى الحال وكان عليه أيضاً الإشراف على أمن العاصمة. للمزيد انظر: هاملتون جب وهارولد بوين، المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الأول، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، ١٩٩٧م)، ص١٥٨- ١٥٩؛ علي عامر، المرجع السابق، ص٨٢.

(3) عبد الرحمن شرف، تاريخ دولت عثمانية، مجلد١، (استانبول: مطبعة سي، ١٨٩٨م)، ص٣٣٦، وأيضاً:;Barker, Op. Cit, Vol.2, P189.

(4) زكي، المرجع السابق، ص٦٢.

(5) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٥؛ وأيضاً: Douin. Op. Cit, P366; Rodkey, Op. Cit, P18

وكان إبراهيم باشا قد كتب رسالة إلى والده محمد علي باشا في ٢٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م عبر فيها عن نفاد صبره البالغ جاء فيها "ولذا ينبغي علينا أن نتابع السير حتى بروسة على الأقل وأن نحتل المدن الواقعة على شاطيء بحر مرمرة وتحويلها إلى قواعد بحرية نستعملها في تموين جيوشنا وحينئذ نستطيع أن نطلق بسهولة الإشاعات التي قد تؤدي إلى سقوط السلطان وعلى كل حالٍ إن لم ننجح في خلعه فسيكون في وسعنا أن نفرض صلحاً مناسباً يوافق رغباتنا ولولا أوامرك الأخيرة حيث حذرتني صراحة من التقدم لكنت الآن على أبواب استانبول وأتساءل عن سبب هذا التحذير هل هو خشية أوروبا أم امر آخر فأرجوك أن تتفضل وتوضح لي هذا الأمر قبل أن تفوتنا الفرصة المناسبة وأن تبلغني قراراتك النهائية بهذا الشأن"[١].

وفي هذه الأثناء أصدر السلطان العثماني أمراً بضرورة الاتفاق مع بريطانيا وفرنسا لتقديم المساعدة من جانبها، ومراعاة حقوق المواطنين الأجانب، وتقديم التسهيلات اللازمة لهم[٢].

ومع التحرك المصري شمالاً، واحتلال قونية أصبحت الفرصة مناسبة لزيادة التدخل الروسي في دائرة النزاع القائم بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، ولا سيما أن روسيا كانت على استعداد لإرسال قواتها إلى أراضي الدولة العثمانية، وحماية السلطان العثماني، بحجة قطع الطريق على محمد علي باشا، ومنعه من إسقاط السلطان[٣]. فالطريق أمام إبراهيم باشا إلى الأستانة كان مفتوحاً، ومستقبل الدولة العثمانية بات مشكوكاً فيه، ومما زاد من قلق الأطراف الأوروبية كان

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٦٨.

(٢) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م. قام الجنود العثمانيون بالتجوال في العاصمة العثمانية استانبول؛ للمحافظة على الأمن فيها بعد أنباء هزيمة قواتهم في قونية. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٨٣، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

(٣) محمد حبيب صالح، الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٦٧- ٦٨، (دمشق: جامعة دمشق، كانون الثاني- حزيران١٩٩٩)، ص٢١٨- ٢١٩.

عدم إمكانية التنبؤ بالخطوة التالية للجيوش المصرية؛ بحيث بات سقوط الدولة العثمانيـــة وشـــيكاً، وعلى الدول الأوروبية مهمة إنقاذها؛ صيانة للتوازن، وتوزيعات القوة في النظام الأوروبي[١].

ووصل الجنرال مورافييف إلى استانبول في مهمة خاصة من قبل القيصر نيكـــولا الأول. وكان مورافييف مكلفاً بإبلاغ السلطان العثماني أن عواقب مهلكة ستحل بإمبراطوريته من النجـــاح المصري في قونية، وأنه يعرض عليه المساعدة وإمداده بأسطول بحري لحماية العاصمة العثمانية، ولكن السلطان العثماني بقي متردداً في قبول العرض الروسي[٢].

وبعدها قام بزيارة إلى القاهرة للقاء محمد علي باشا حيث حصل على تعهد من قبل الأخير بالامتناع عن أية أعمال عدائية أخرى ضد مولاه السلطان. وكان عليه أن يخضع للسلطان خضوعه لسيده لأنه ليس للعاصي أن يفرض شروطاً على سيده الشرعي. وكان مورافييف يتصرف بصرامة وحزم ساداً على باشا مصر محمد علي كل سبيل إلى حوار دبلوماسي[٣].

عندها بعثت الحكومة البريطانية مذكرة إلى السلطان العثماني، ذكرت فيها أن بريطانيا تتعهد بعدم مساعدة محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية، ومشيرة في الوقت نفسه إلى الاتفاق الذي جرى مؤخراً بين روسيا والدولة العثمانية. وهددت بإلغائه ودعت إلى انسحاب السفن الحربية الروسية من البحر الأبيض، واعترضت على إنشاء محمد علي باشا أسطولاً بحرياً لأنه يشكل خطراً على الدولة العثمانية[٤].

بعث السلطان العثماني خليل باشا إلى القاهرة في مهمة خاصة للقاء محمد علي باشا، الذي استقبله، وتسلم منه رسالة من قبل السلطان. أخبره فيها بضرورة وقف تقدمـــه باتجـــاه العاصـــمة

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٠٩-١١٠.

(٢) Marriott, Op. Cit, P233.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص٦٩، وأيضاً: Rodkey, Op. Cit, P1.

(٤) خط همايون، ملف رقم ٣٦٠، وثيقة عثمانية رقم ٢٠٠٥٧، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتــاريخ ٢٩ ذي الحجــة ١٢٤٨هـــ/١٨٣٢م.

استانبول[1]. وأصبح وجود السفن الروسية الراسية في خليج استانبول، ومسألة انسحابها هما حديث الساعة، ففي مقابلة أجراها أحد الصحفيين مع سفيري بريطانيا وفرنسا لدى الباب العالي اللذين أجمعا على أن انسحاب السفن الروسية من خليج استانبول أمرٌ ضروري للمحافظة على الوضع القائم هناك[2].

كان تفوق المصريين في معركة قونية قد دفع الحكومة الفرنسية إلى أن تكتب إلى قنصلها لدى الإسكندرية ميمو، بتكليف محمد علي باشا بالمبادرة إلى طرح التسوية مع الدولة العثمانية. ففرنسا لا توافق على قيام محمد علي باشا بتغيير الوضع القائم في الدولة العثمانية[3]. وأثناء ذلك تباحث السفيران الفرنسي والروسي في استانبول، وتوصلا إلى اتفاق يلزم محمد علي باشا بالصلح مع الدولة العثمانية، وعند رفضه يجدر بفرنسا وروسيا أن تقفا إلى جانب الدولة العثمانية، وإعادة السفن الروسية إلى البحر الأبيض[4].

ودب القلق لدى الدول الأوروبية مع النشاط الدبلوماسي الروسي، وتدخلها في الأزمة لجانب السلطان العثماني، حيث اتصل السفير الفرنسي لدى لندن تاليران بوزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون ليعمل على إنقاذ الإمبراطورية العثمانية، ويحول دون تدخل روسي منفرد في الأزمة. وحاولت الدبلوماسيتان الفرنسية والبريطانية اقناع السفير النمساوي لدى لندن نيومان (Newman) (١٨٣٢- ١٨٤١م) بوجهتي نظرهما، فتبنتا في ٢٨ كانون الأول سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م مخطط وساطة لحل الأزمة تقوم بها الدول الأربعة (بريطانيا، فرنسا، روسيا،

---

(١) Barker, Op. Cit, Vol.2, PP 194- 195

(٢) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٣) Ismail, Documents Diplomatiques, Tome 23, N°37, De Varenne Au Mimaut, Le22 Octobre 1832, P63. ونود الإشارة هنا إلى أن فرنسا كانت ترى أن العثمانيين لن يتحركوا ويتركوا قونية بمحض إرادتهم، لكنهم كانوا على استعداد لمزاحمة المصريين ومنافستهم على مواقع عبور إلى قونية للدفاع عن أضنة وكوتاهية. انظر: Douin, Op. Cit, P366

(٤) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

النمسا)، غير أن النمسا كانت تشك بموقف فرنسا، وتتهمها بتشجيع توسع مصر، لتجعل منها قوة في البحر المتوسط، لذلك فضلت أن تدعم موقف روسيا الذي كان يقف إلى جانب الدولة العثمانية(١).

وذكر تاليران السفير الفرنسي لدى لندن ذكر في هذه الأثناء أنه يجب أن نخدم الباب العالي رغماً عنه لأن الحفاظ على هذه الامبراطورية من مقومات التوازن في القارة الأوروبية تبعاً لاتفاقيات مؤتمر فيينا(٢).

وكانت بحوزة السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني أخبار عن المعسكر المصري؛ حيث كتب إلى إبراهيم باشا أنه يعرف ما يفكر فيه، وما سينوي محمد علي باشا عمله(٣). وعند ذلك بعث السفير الفرنسي لدى الأستانة دي فارني إلى دي بروجلي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، رسالةً بتاريخ ٢٦ كانون الثاني سنة ١٨٣٣م أشار فيها إلى موضوع المقابلة التي تمت مع محمد رشيد باشا ناظر الخارجية العثماني، والتي تتعلق بالمسألة المصرية، وإحلال السلام بين السلطان العثماني وبين محمد علي باشا(٤). ورد وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي على رسالة السفير الفرنسي لدى الأستانة دي فارني بتاريخ ١٠ شباط سنة ١٨٣٣م تفيد أن مراسلات عن طريق القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو تناولت رغبة محمد علي باشا بأن يكون الفرنسيون حلقة الوصل الأساسية مع الحكومة العثمانية لحل الأزمة(٥). فبعث في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٣م بعث دي بروجلي وزير الشؤون الخارجية الفرنسي رسالة إلى القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو جاء فيها "كنت مقتنعاً على الدوام بأنه سوف يكون من المستحيل علينا أن نحوز في استانبول النفوذ الذي نحوزه في مصر؛ لأننا لم نكن الحليف الأقوى للباب العالي ضد روسيا، ولأن ارتباطنا

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٦٩.

(٣) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome 23, Au Duc De Broglie, Le 26 Janvier 1833, P147

(٤) .Ibid, Tome 23, PP 117, 130, 132; Tome22, P72, 384

(٥) Ibid, Documents Diplomatiques, Tome 23, N°59, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le 1er Janvier 1833, P114

بمحمد علي باشا قد جعلنا مثار شبهات في استانبول، ولذا فإن علينا أن نبحث في استانبول عن نفوذنا الحقيقي في البحر المتوسط، وبأننا إذ ما ضحينا بهذه المصلحة فإنما نضحي بالمصلحة الأكثر واقعية لفرنسا"(١).

ودفع تحرك الأسطول البحري الروسي فرنسا للضغط على محمد علي باشا، لوقف تقدم ابنه إبراهيم باشا، لمنع تدهور الأمور، وحتى لا يعطي الروس ذريعة لاحتلال استانبول(٢).

وفي ٢٦ كانون الثاني سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بعث السفير البريطاني في فيينا فريدريك لامب (Frederick Lamb) (١٨٣٣- ١٨٣٩م) رسالة إلى بالميرستون، ناقلاً فيها شعور مستشار النمسا مترنيخ (Metternich) (١٨١٥- ١٨٤٨م) الذي قال: إن النمسا لن تقبل بحال من الأحوال، أن ترى محمد علي باشا حاكماً في استانبول، وإنها مستعدة حتى إلى الانضمام لروسيا لمنع مثل هذه الكارثة(٣). وتطورت الأمور لدى الباب العالي؛ حيث الخوف والقلق من نوايا إبراهيم باشا، ومن محمد علي باشا إذا حصل أي تقدم من جانب إبراهيم باشا، بما يناوئ السلطنة العثمانية؛ لذا فإن الباب العالي كان مُجبراً على قبول العرض والمساعدة التي تقدمها إليه روسيا(٤).

وقد ردّ إبراهيم باشا على رسالة بعث بها البارون دي فارني السفير الفرنسي لدى استانبول، بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م وضح له فيها أنه ليس من نطاق سلطته أن يوقف سير تقدم قواته؛ كونه قائداً للجيش، ومكلفاً من قبل والده محمد علي باشا بعمليات عسكرية، فهو وحده صاحب الأمر بوقف هذه العمليات(٥).

---

(١) Ibid , Documents Diplomatiques, Tome23, PP 148- 156; Tome 23, P114

(٢) Ismail, Documents Dipomatiques, Tome23, P114

(٣) F.O.78, Vol.226, From Lamb To Palmerston, 26 January 1833

(٤) Ismail, Documents Diplomatiques, (1831- 1834), Tome23, N°70, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le 29 Janvier 1833, P159

(٥) Ibid, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome23, N°68, Ibrahim Pacha Au Baron De Varenne, Le 17 Janvier 1833, P151

ويلاحظ أن بريطانيا وفرنسا كانتا تراقبان التقدم المصري باتجاه الشمال، وخاصة بعد الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا على العثمانيين في موقعة قونية، الأمر الذي اعتبراه خطراً على السلطان العثماني، مما يعطي فرصة جديدة لزيادة التدخل الروسي في الأزمة إلى جانب السلطان، لذلك فقد احتجتا لدى السلطان بقبول المساعدة الروسية التي عُرضت عليه من جانب روسيا، وسارعتا للضغط عليه للعدول عن قبول هذه المعونة. كما تدخلت فرنسا لجانب محمد علي باشا، وطلبت منه التوقف في قونية وعدم التقدم باتجاه كوتاهية، وهددته بالوقوف إلى جانب السلطان إذا ما عاود التقدم باتجاه الشمال.

الموقف البريطاني والفرنسي في أعقاب معركة كوتاهية ٢ شباط ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م:

الموقف البريطاني:

لم تكن قونية المحطة الأخيرة التي توقف بها إبراهيم باشا؛ بل تابع تقدمه حتى دخول كوتاهية؛ فانتصر فيها على الجيش العثماني في ٢ شباط سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م. وكان رأي إبراهيم باشا أن يتابع تقدمه، ويدخل العاصمة استانبول، وينهي حالة الصراع مع السلطان العثماني، لكنه توقف في كوتاهية بناء على طلب والده؛ حتى لا يثير حفيظة الدول الأوروبية ضده[1].

وسارع السلطان العثماني في هذه الأثناء إلى لقاء السفير الروسي لدى استانبول بوتنييف طالباً منه إبلاغ القيصر نيكولا الأول بضرورة إرسال الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود، وفيلق مشاة مكون من خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف جندي لحماية العاصمة العثمانية المهددة[2].

وقد ثارت ثائرة روسيا؛ وأعلنت عن احتجاجها على إجراءات محمد علي باشا العسكرية، ورفضت الاعتراف لهُ بالأمر الواقع؛ وذلك لخشيتها من ضياع نفوذها المتزايد في الأستانة، وكان

---

(١) خوري وآخرون، المرجع السابق، ص٩٧، وأيضاً: Tibawi, A modern History, P82.

(٢) صالح، المرجع السابق، ص٢١٩.

السبب في هذا الحرص على مصالح السُلطان مردهُ إلى خوف روسيا على مصالحها أولاً، وقبل كل شيءٍ على خضوع السلطان، ولذلك بادرت حكومته إلى سحب قنصلها لدى الإسكندرية إدوارد لافيون احتجاجاً على إجراءات محمد علي باشا رغم تأكيدِهِ لقنصلها، في مصر قبل مغادرته، على محافظته على عرش السُلطان العثماني[1].

وبتاريخ ٤ شباط سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية البريطانية بالميرستون رسالة إلى القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية كامبل أشار فيها إلى أن الحكومة البريطانية تعلق أهمية على حماية أملاك الإمبراطورية العثمانية؛ لأنها تعتبر أن سلامة تلك الدولة عنصر أساسي في التوازن الدولي في أوروبا، ومن رأيها أن أي اجتزاء من الأملاك الآسيوية التابعة للسلطان العثماني، سيؤثر في موقفه إزاء الدول المجاورة له كروسيا. وهو ما سيكون له عواقب ضارة، وخطيرة على مصالح أوروبا العامة، لذلك ترى الحكومة البريطانية العمل لتحول دون تمزيق أوصال الإمبراطورية العثمانية، وأن خير حل للمشكلة هو إعطاء سوريا لمحمد علي باشا مقابل شروط خاصة بالحربية والتجنيد، على أن يترك محمد علي باشا موارد الباب العالي كاملة غير منقوصة[2].

طلبت الدولة العثمانية من والي مصر محمد علي باشا أن يرسل ثلث ما تم تحصيله من أموال إلى الباب العالي، والبقية يصرف لرجال الدولة والجيش والترسانة البحرية والساحلية، في إنارة المرافيء ومستلزماتها وعمارتها بالسرعة الممكنة، وحدد المبلغ بعشرين ألف ليرة ذهبية. وأن

---

(١) خوري، المرجع السابق، ص٩٧.

(٢) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٢؛ وأيضاً: F.O.78, Vol. 226, From Palmerston To Campbell, 4 February 1833; وطلب السلطان العثماني في هذه الأثناء من ناظر خارجيته محمد رشيد باشا مقابلة بوتنييف السفير الروسي لدى استانبول للتعجيل بطلب المساعدة البرية والبحرية الروسية لوقف تقدم القوات المصرية باتجاه الشمال انظر: Ismail, Documents Diplomatiques, Tome23, N°73, Le Baron De Varenne Au Duc De Broglie, Le 4 Fevrier 1833, P 167

على محصل الضرائب محمد بك الإسراع بجباية هذا المبلغ من دلتا النيل المصري الأعلى والأوسط والأسفل لكل قطعة، والتي تزرع بالقمح والشعير والعدس[١].

وفي ٨ شباط سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م اقترح ناظر الشؤون الخارجية العثماني محمد رشيد باشا على السلطان العثماني الاستغناء عن المعونة البحرية الروسية نظراً لأن الخطر المباشر الذي يهدد العاصمة العثمانية قد اختفى الآن، والمتمثل بقوات إبراهيم باشا. لكن بوتنييف اعترض على ذلك معتبراً أن مثل هذه الخطوة قد تتخذ فقط عندما يكون السلطان مستعداً للإعلان رسمياً وخطياً بذلك الخصوص[٢]، وكان القيصر الروسي نيكولا الأول قد أسرع بإرسال الجنرال مورافيوف إلى الاسكندرية حاملاً معهُ اقتراحاً إلى محمد علي باشا نص: على تنازل السلطان عن جنوب بلاد الشام لمحمد علي باشا، غير أن الأخير رفض العرض الروسي وبدأ يستعد للإبحار مع أسطوله إلى استانبول لملاقاة ابنه إبراهيم باشا لكن مورافيوف نجح في إقناع محمد علي باشا بقبول التفاوض مع السلطان بعد أن هدده بأنه سيجد القوات الروسية في وجهه إذا فكر بالهجوم على استانبول[٣]. وفي غضون ذلك كان السلطان العثماني قد توصل إلى استنتاج مفاده أن لا شيء سوى المساعدة الروسية يمكن أن تمنع دمار امبراطوريته، طالباً إرسال أسطول بحري إلى البوسفور، إضافة إلى ثلاثة آلاف رجل كقوة بحرية لحماية العاصمة العثمانية[٤].

أشاع ظهور الأسطول البحري الروسي أمام استانبول قلق كل من بريطانيا وفرنسا فحاولتا الضغط على السلطان العثماني لسحب الأسطول الروسي، لكنه رفض ذلك، وربط ذلك بإنسحاب جيش إبراهيم باشا إلى ما وراء جبال طوروس[٥].

(١) مهمة مصر دفتري، ملف رقم ١٣، وثيقة رقم ١٠٣، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ جودت مالية، ملف رقم ١١، وثيقة رقم ٩١٠٧، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

(٢) Rodkey, Op. Cit. P19

(٣) صالح، المرجع السابق، ص ٢١٩.

(٤) Marriott, Op. Cit, P234

(٥) خوري وآخرون، المرجع السابق، ص ١٩٧؛ وأيضاً: Marrriott, Op. Cit, P234

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد بدأت تلزم نفسها بالهدوء فإن بالميرستون أعلم مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا لم تعترض على المساعدة التي منحتها روسيا للدولة العثمانية، ولكن على العكس من ذلك فقد كانت مسرورة من أن الدولة العثمانية كانت قادرة على الحصول على المساعدة من أي طرف كان(١).

اعتبرت بريطانيا أن السياسة الطموحة لمحمد علي باشا تشكل خطورة كبيرة، واحتجت من خلال قنصلها العام لدى الإسكندرية كامبل بأن الباشا المتمرد محمد علي على وشك سحب مطالبته بمقاطعة أضنة، والتنازل عنها(٢).

وقد اتحدت في ظل هذه الظروف، في أعقاب الوجود الروسي في البوسفور، وجهتا النظر البريطانية والفرنسية اتحاداً تاماً، ليس على ضرورة إقصاء ذلك النفوذ الذي ظهر على ضفاف البوسفور فحسب؛ بل وعلى ضرورة وقف زحف قوات إبراهيم باشا، الذي ولّد في قلب الباب العالي ذعراً كبيراً، ومن ثم طلبتا من محمد علي باشا الانسحاب من آسيا الصغرى، وذهبتا إلى أبعد من ذلك؛ حيث هددتاه، في حال عدم الإذعان، بضرب الحصار على الإسكندرية. وبينما كان بالميرستون معارضاً ، كل المعارضة، في أي تغيير في مركز الباشا من حيث تبعيته الصورية للدولة العثمانية، فإن الفرنسيين كانوا على العكس ميالين لمساندته بقضية الاعتراف به حاكماً مستقلاً يوماً ما(٣). ومع تعاظم النفوذ الروسي في الدولة العثمانية الذي أزعج كلاً من بريطانيا وفرنسا تدخلتا لتسوية الأزمة مؤقتاً بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، وأسفر هذا التدخل عن إبرام اتفاقية كوتاهية في ٨ أيار سنة ١٨٣٣م(٤). تضمنت هذه الاتفاقية ١- أن يتخلى المصريون عن إقليم الأناضول، وتنسحب جيوشهم إلى ما وراء جبال طوروس٢- أن تعطى لمحمد علي باشا ولاية مصر مدة حياته، ويتم تعيينه والياً على إيالات بلاد الشام الأربعة، (عكا وطرابلس وحلب ودمشق)

---

(١) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome 23, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le23 Mars 1833, P321

(٢) F.O.78. Vol. 227, From Campbell To Palmerston, 13 April 1833

(٣) Ibid. Vol.227, From Campbell To Palmerston, 19 April 1833

(٤) Marriott, Op. Cit. PP 234-235 كانت اتفاقية كوتاهية هدنة بين الجانبين لمدة سنين معدودة ستجعل الطرفين يستعدان لاستئناف القتال إذا سمحت الظروف بذلك. انظر: زكي، المرجع السابق، ص٨٤.

بالإضافة إلى جزيرة كريت ٣- تعيين إبراهيم باشا والياً على أضنة[1]. وكانت الحكومة البريطانية قد بعثت مذكرة إلى سفيرها لدى استانبول بونسنبي (Ponsonby) (١٨٣٣- ١٨٤١م) اعتذرت فيها عن تقديم المساعدة للدولة العثمانية، وتعهدت بعدم مساعدة محمد علي باشا، طالبة منه إبلاغ الدولة العثمانية بإلغاء اتفاقها مع روسيا، وسحب البوارج البحرية الروسية، ومعترضة، في الوقت نفسه، على إنشاء محمد علي باشا أسطولاً بحرياً، لخطورته على الوضع القائم[2].

وقد طلب السلطان العثماني من ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا أن يجتمع مع سفير كل من بريطانيا وفرنسا لدى استانبول دون أن يعلم أحد بذلك؛ لبحث المسألة المصرية العثمانية، وموقف كل دولة منها، وقد تبين للوزير أن لكل دولة منهم مصالح خاصة لا يعلمها الآخر، واتفق السفيران البريطاني والفرنسي على قرار إخراج السفن الروسية من المنطقة مهما كانت الأسباب والنتائج[3].

ورغم صلح كوتاهية فقد تابعت روسيا دبلوماسيتها الضاغطة على الدولة العثمانية؛ للحصول على مزيد من المكاسب حيث وصل أورلوف (Orloff) المبعوث الروسي من قبل القيصر نيكولا الأول في محاولة منه لإقناع السلطان العثماني بضرورة تمتين العلاقات الروسية- العثمانية، وأن روسيا هي الصديقة الوحيدة للدولة العثمانية من بين كل الدول الأوروبية، وأنها الوحيدة التي قدمت لها العون العسكري[4].

وفي ١٩ أيار سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م استقبل ملك بريطانيا وليم الرابع (William The Fourth) (١٨٣٠- ١٨٣٧م) السفير العثماني لدى لندن ماورو بساني، وتداول معه المسألة المصرية، وتقدم القوات المصرية نحو الأناضول، واحتمال تقدم تلك القوات إلى العاصمة استانبول،

---

(١) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome 23, Au Roussin Au Broglie, Le 5 Mai 1833, P323; Barker, Op. Cit, ;Vol.2, PP 196- 197; Marriott, Op. Cit; PP234- 235؛ طقوش، المرجع السابق، ص ٣٥٩؛ البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٣.

(٢) خط همايون، ملف رقم ٣٦٠، وثيقة رقم ٢٠٠٥٧، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٣) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٤) عبدالرؤوف سنو، العلاقات الروسية العثمانية ١٦١٧- ١٨٧٨م، مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٤- ٧٦، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٨٤م)، ص٥٦.

كما جرى مناقشة إمكانية المساعدة الفرنسية لمحمد علي باشا، وهل من الممكن المصالحة بينه وبين الدولة العثمانية[١].

وقامت الدولة العثمانية بفرض منع التجول في العاصمة العثمانية إستانبول، وأمرت الجنود، ورجال المدفعية بالتجول داخل العاصمة، وشددت الإجراءات الأمنية للمحافظة على الأمن فيها بعد الدعايات المحرضة من قبل أشخاص يعملون لصالح محمد علي باشا، وأنه يجب أخذ الحيطة والحذر[٢].

رغبَ محمد علي باشا بالاحتفاظ بأضنة للمحافظة على قوته؛ لأن سوريا كانت عُرضة للهجوم من تلك الجهة. وصرح في إحدى المرات "أن السكان العرب مهيمنون أيضاً في تلك الناحية، وهم يمتدون حتى جبال طوروس، ويطلبون دعمي، وينشدون دائماً تلبية ندائي، كما نستفيد من أخشابها في بناء السفن"[٣].

وقد تحركت السفن الحربية البريطانية نحو البحر المتوسط بعد أن أخذت الأوامر من قبل بالميرستون، الذي أمر في الوقت نفسه، سفير بلاده لدى الإسكندرية كامبل أن يقابل محمد علي باشا، ويحذره من التقدم باتجاه الشمال، وعصيان السلطان حتى لا يعطي فرصة للجيش الروسي بدخول العاصمة استانبول؛ لأن ذلك يضر بمصالح الدول العظمى، والدولة العثمانية[٤].

وكان بالميرستون يرى أن الخلاف قد ازداد بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا من أجل السيطرة على أضنة، وأن الاتفاق لحل مشكلة أضنة سيكون له نتائج إيجابية بعد أن وصلت الأمور بين فرنسا وبين روسيا ذروتها مما قد يؤدي إلى حرب في أوروبا[٥].

---

(١) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار١٨٣٣م.

(٣) Ismail, Documents Diplomatiques (1831-1834, Tome 23, Le Baron Roussin, Au Broglie Le 12 Mai 1833, P343.

(٤) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٥) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P136 ومما تجدر الإشارة إليه هنا إلى أن الباب العالي قام بتثبيت محمد علي باشا في إيالة مصر وكريت، وأضاف إليه باشويات أضنة ودمشق وحلب وطرابلس والقدس. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.2, PP 196- 197

وقد اطلع المبعوث العثماني إلى لندن نامق باشا السلطان العثماني على محادثاته التي أجراها مؤخراً في لندن مع المسؤولين البريطانيين لإمكانية وقف زحف القوات المصرية، وانسحابها من المناطق التي سيطرت عليها[١].

ودارت مداولات دبلوماسية بين ممثلي الباب العالي في استانبول، وسفراء الدول الأوروبية حول الموقف العسكري والسياسي الحرج للدولة العثمانية، بعد زحف القوات المصرية نحو الأناضول، وإمكانية وصولها إلى استانبول، ومحاولة التأكد من الموقف البريطاني[٢].

الموقف الفرنسي:

كان انتصار قوات محمد علي باشا على العثمانيين في كوتاهية، ووصول الأسطول الروسي إلى مياه العاصمة العثمانية، قد شكل تطوراً خطيراً في نظر الفرنسيين لا يمكن السكوت عنه[٣]. وقد طالب محمد علي باشا في ١٦ شباط سنة ١٨٣٣م بسوريا كاملة وبالمقاطعة المشجرة من أضنة مؤكداً من جديد خضوعه للباب العالي بدفع الضريبة المستحقة عليه[٤].

وقد حاولت فرنسا عن طريق سفيرها لدى استانبول روسين إقناع الباب العالي بضرورة رفض المساعدة العسكرية الروسية، وهدد روسين بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العثمانية في حال رفضها ذلك وتعهد مقابل هذا بإقناع محمد علي باشا بالشروط التي يعرضها خليل باشا مبعوث السلطان العثماني إلى الاسكندرية[٥].

وفي ١٧ شباط سنة ١٨٣٣م وصل الأميرال الفرنسي روسين (Roussin) (١٨٣٣-١٨٣٩م) إلى الأستانة سفيراً لبلاده فيها، وهو اليوم الذي وجه فيه السلطان العثماني مذكرة جديدة

---

(١) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٩ أيار ١٨٣٣م.

(٢) المرجع نفسه، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٣م.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص٧٢.

(٤) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome 23, Le 17 Fevrier 1833, P187; Douin, Op. Cit, P36.

(٥) صالح، المرجع السابق، ص٢١٩.

لحكومتي فرنسا وبريطانيا، يحثهما فيها على التدخل السريع لسحب إبراهيم باشا قواته من كوتاهية، لكن روسين فوجئ فور وصوله بطلب السلطان العثماني المساعدة العسكرية من الـروس. فهـدد بالانسحاب في حال عدم تلبية طلبه ظناً منه أن تهديده هذا سيكلل بالنجاح، وأن مسعاه لم يحل دون وصول الأسطول الروسي بعد ثلاثة أيام من قدومه، رغم أن السلطان العثماني كان قد طلـب مـن السفير الروسي تأجيل قدوم القوات الروسية[1].

وكان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي قد بعث إلى الـسفير الفرنـسي لـدى الأستانة روسين رسالة بتاريخ ١٩ شباط سنة ١٨٣٣م جاء فيها أن الدولة العثمانية سـتمحى مـن الوجود إذا دخل الجيش الروسي أراضيها، وانتشر فيها بحجة رد قوات محمد علي باشا، وإذا أطلقت الحرية للأسطول الروسي أن يخوض مياه الدردنيل والبوسفور، فلن تتمكن الدول الأوروبية الأخرى أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الوضع[2].

ثم بادرت فرنسا بممارسة الضغط على محمد علي باشا، لإرغامه، على الانـسحاب مـن الأناضول، وقبول المفاوضات مع السلطان العثماني، وهددته باستخدام القوة في حال عدم انصياعه لهذا الأمر[3].

وفي ١٩ شباط سنة ١٨٣٣م بعثت الحكومة الفرنسية ضابطاً فرنسياً يدعى أوليفر (Oliver) لإخبار محمد علي باشا أن فرنسا وبريطانيا عازمتان على تنفيذ قبوله شروط السلام التي تتـضمن أربعة باشويات في بلاد الشام هي دمشق الشام وحلب وطرابلس وصيدا بالإضافة إلى أضنة وإيالة مصر[4].

---

(١) أبو فخر، الحكم المصري في الشام، ص١٧٧.

(٢) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome 23, Le 19 Fevrier 1833, P184

(٣) Ibid, Tome23, Le19 Fevrier 1833, P184

(٤) أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص ١٧. Barker, Op. Cit, Vol.2, P196; Rodkey, Op. Cit, P23

وعلمَ السفير الفرنسي لدى استانبول روسين عندما علم بوصول الأسطول الروسي فقام بتحذير الباب العالي أنه في حالة عدم الطلب الفوري من الأدميرال الروسي لازاريف (Lasareff) المغادرة فإنه سيعتبر مهمته منتهية كسفير لبلاده لدى استانبول[١].

وفي ٢٠ شباط سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بلغت الأزمة أوجها حين أبحر الأسطول الروسي في مياه البوسفور، ورابط فيه، وتسارعت الأحداث، وحملت هذه سفير فرنسا لدى الأستانة روسين على القيام بمبادرة يائسة، ففاوض حالاً، الباب العالي في حلٍ يبعد الروس عن استانبول، وأن لا يعترف لمحمد علي باشا إلا بسوريا. ولم يخل هذا الاتفاق الذي عقد في ٢١ شباط سنة ١٨٣٣م من لُبس في صياغته، وخاصة بشأن ملكية ولاية أضنة، وضمن الباب العالي ولاء محمد علي باشا على أن توهب له مقابل هذا الولاء مقاطعات عكا، وطرابلس، وسوريا، والقدس، ونابلس، وعند تأكد السلطان العثماني من ولائه يتعهد بالتخلي عن أي عون أجنبي[٢].

وطلبت الدولة العثمانية في هذه الأثناء من محمد علي باشا عودة جيشه من المناطق التي سيطر عليها، وإبرام السلام مع السلطان، وفي حال تحقيق ذلك تتعهد الدولة بمغادرة الأسطول الروسي من البسفور[٣].

وفي هذه الأثناء عقد روسين لقاءً مع ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا تعهد له بعودة الجيش المصري، وإبرام محمد علي باشا معاهدة سلام مع الدولة العثمانية وفق شروط تقبلها جميع الأطراف، وألزم السفير الفرنسي نفسه بضمان الاستقرار مقابل تعهد ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا بالطلب بمغادرة الأسطول الروسي من البوسفور، لكن السلطان كان غير مستعد بالاعتماد على جهود روسين لكي يبرم لأجله سلام مرضي مع تابعه المتمرد محمد علي باشا[٤].

وقد حاول محمد علي باشا إصلاح زلة ابنه إبراهيم، بإحياء مشروعه القديم وهو تجديد الإمبراطورية، وبعثها من موتها عن طريق الثورة ولم يخطر له أن ينادي باستقلاله عن الدولة

---

(١) Rodkey, Op. Cit, P21

(٢) حجار، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٣) Rodkey, Op. Cit, P21

(٤) Ibid, Op. Cit, P21.

العثمانية؛ بل أكد للقنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية كامبل أن بريطانيا وفرنسا بتقديمهما المساعدة له إنما تؤيدانه في ذلك[1].

وسبق أن قدمت الدولة العثمانية مذكرة إلى الحكومة الروسية بتاريخ ٢٣ شباط سنة ١٨٣٣م طلبت فيها سحب السفن الحربية الروسية رغم ترددها في ذلك، وانسحبت فعلاً هذه السفن بقيادة لازاريف حتى ميناء سيزوبول (Sizopol) قليلاً إلى الشمال من القسطنطينية[2].

وفي مذكرة بعث بها السفير الفرنسي لدى استانبول روسين إلى القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو في ٢٣ آذار سنة ١٨٣٣م ذكر فيها أن الإمدادات والمعونات الروسية ستصل قريباً، وسواءٌ وصلت هذه الإمدادات أم لم تصل فإن السلطان العثماني سيستمر بالإذعان لأوامر القيصر الروسي نيكولا الأول. وفي مقابل ذلك فإن محمد علي باشا ما زال يظهر المزيد من المقاومة لأوامر وإيعازات فرنسا[3]. وصدرت الأوامر الروسية بنقل أربعة عشر ألف رجل كانوا موجودين في أوديسا بناءً على أمر من قبل الجنرال الروسي كيسيليف (Kisselef) إلى استانبول[4].

وصرح محمد علي باشا أمام القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو أنه رجل مسالم لا يرمي إلى غرض آخر سوى تكريس بقية أيامه في سبيل سعادة البلاد التي يحكمها، وهم (الأوروبيون) يطلبون برهاناً على صدق نيته هذه، وهو يقدم لهم البرهان بأن يتوسل إلى أوروبا أن تحمي الدولة العثمانية من أي اعتداء يأتي من ناحيته، وأن تحميه في الوقت نفسه من أي اعتداء يأتي من طرفها[5].

---

(١) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٤، وأيضاً: F.O.78, Vol.227, From Campbell To Palmerston, 31 March 1833.

(٢) Rodkey, Op. Cit, P21

(٣) Ismail Document Diplomatiques (1831- 1834), Tome23, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le23 Mars 1833, P224

(٤) Rodkey, Op. Cit, P23

(٥) F.O.78, Vol. 227, From Campbell To Palmerston, 13 April 1833

وفي هذه الأثناء استقبل مبعوث السلطان العثماني خليل باشا إلى محمد علي باشا قنصلي بريطانيا وفرنسا في القاهرة لبحث وسيلة لحل الأزمة ثم قام بتبليغ ما يحملهُ من تعليمات خاصة من قبل الباب العالي إلى محمد علي باشا وتقضي بتنازل الباب العالي عن الإيالات السورية الأربعة دمشق الشام وطرابلس وحلب وصيدا ومنحه جزيرة كريت محتفظاً فقط بإقليم أضنة مما جعل محمد علي باشا ينهض من مكانه فرحاً. وكان لديه اعتقاد أن هذا التسليم علامة على أن الباب العالي قد اعتراه الضعف وأنه لا بُد من أن يسلم بأضنة بعد قليل من الزمن[1].

الحق كل من فرنسا وبريطانيا والنمسا على محمد علي باشا بضرورة التسليم والإذعان للسلطان العثماني، في حين أعلن محمد علي باشا أنه على أتم استعداد للعدول عن المطالبة بحكم أضنة، وأنه سيقطع على نفسه عهداً أمام كافة الدول العظمى بأن يبقى إلى الأبد الخادم المطيع للباب العالي، وأن لا يعكر مزاج مولاه بشرط أن يعلن الباب العالي أمام مندوبي الدول الأوروبية عدم المطالبة بالمناطق التي سيطر عليها من قبل محمد علي باشا[2].

ووافق محمد علي باشا على الإذعان لمطالب السلطان، والعدول عن المطالبة بحكم أضنة بسبب تدخل فرنسا وأن فرنسا وروسيا تراقبان تحركات القوات المصرية، والاستحكامات التي أقامتها، وعرضت روسيا المساعدة لتأمين المضيق الذي أقيم بين كوتاهية وسيواس والعاصمة من قبل جنود السلطان، لكن هذا العرض كان غير مرغوب فيه من جانب فرنسا[3].

---

(1) دودويل، المرجع السابق، ص١٣٧.

(2) F.O.87, Vol. 227, From Campbell To Palmerston, 17 April 1833; Vol.227, From Campbell To Palmerston, 10 May 1833; Barker, Op. Cit, Vol.2, P203.

(3) خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م.

وفي ١٤ أيار سنة ١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي رسالة إلى سفير بلاده لدى الأستانة روسين أشار فيها أنه بفعل تدخل فرنسا وبريطانيا وضغطهما على محمد علي باشا فقد تنازل عن أضنة لصالح السلطان العثماني[1].

وفي هذه الأثناء اتفقت وجهتا النظر الفرنسية والبريطانية على انسحاب السفن الروسية من خليج استانبول لأن هذا الإجراء من جانب روسيا هو في مصلحتها لحسن الجوار بين الدولتين وتحسين التجارة. لكن السفير الروسي لدى باريس بوزو دي بورغو (Pozzo Di Borgo) بين في مذكرة بعث بها إلى الحكومة الفرنسية أن المعاهدات والاتفاقات بين روسيا والدولة العثمانية ستنفذ رغم معارضة فرنسا لها[2].

اجتمع السفير الروسي لدى استانبول بوتنييف في مكتب وزارة الدفاع العثمانية بمسؤوليين عسكريين لبحث الموافقة على كيفية عبور الأسطول الروسي إلى البوسفور، كما اجتمع معه السفير الفرنسي لدى استانبول روسين، واتفقا معاً على خروج السفن الروسية من البحر الأبيض، ووقّع السفيران على كيفية خروجها مما أغضب القيصر الروسي[3]. واتفق السفيران: الفرنسي والروسي اتفقا معاً أنه إذا لم يلتزم محمد علي باشا بالاتفاق الأخير في كوتاهية، وإذا ما قام بنقض الاتفاق الدولي حول ذلك فإن فرنسا ملزمه بإجبار محمد علي باشا على التوقيع، وعند رفضه فعلى فرنسا وروسيا الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية، وإعادة السفن الروسية إلى البحر الأبيض حيث لم تعد الدولة العثمانية عندئذ بحاجة للسفن الروسية[4]. وكانت المداولات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وسفراء الدول الأوروبية لدى استانبول قد بلغت أوجها بعد الوضع الحرج الذي وصلت له الدولة العثمانية، وتقهقر قواتها أمام الجيش المصري قد جعلت روسيا ترغب بالاشتراك بالحرب لجانب

---

(1) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome23, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, N°60, Le 14 Mai 1833, P334.

(2) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(3) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

(4) خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م.

السلطان، لكن سفيرَيْ فرنسا وبريطانيا رفضا ذلك، وخرج السفير البريطاني محتجاً على حضور روسيا الاجتماع، كما تقرر في الاجتماع إقامة الاستحكامات في المناطق التي سيتوقع فيها الحرب كسيواس وكولك، وقامت السفن الحربية العثمانية بجولة على سواحل أزمير وسيام وساقز بأمر من السلطان العثماني وأمر السلطان أن تكون السفن قريبة من العاصمة استانبول لحمايتها(١).

وفي ٢٠ أيار سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بعث وزير الشؤون الخارجية الروسي نيسلرود (Nesselrod) (١٨٣٢- ١٨٤١م) رسالة إلى السفير الروسي لدى استانبول بضرورة عقد تحالف دفاعي لحماية الدولة العثمانية، والساحل الجنوبي لروسيا من أي حظر خارجي(٢).

وفي ٢٩ أيار سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م أكد القنصل الفرنسي العام لدى الإسكندرية ميمو أنه ليس من صلاحيته عقد صلح بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، يهدف إلى تحديد حركة توسع القوة المصرية، وتوحيد بلاد الشام ومصر في دولة واحدة منفصلة عن الإمبراطورية العثمانية، وأن أي انفصال في هذا النظام أو في أي نظام آخر لن يأتي إلا بالفوائد على تجارتنا(٣).

ويلاحظ إن معاهدة كوتاهية أوقفت القتال بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، لكن القتال تجدد بين الجانبين في معركة نصيبين في ٢٤ تموز سنة ١٨٣٩م.

لقد كان صلح كوتاهية مرحلة توسع جديدة بنظر محمد علي باشا وحليفته فرنسا، ولكن بنظر بريطانيا فقد كانت مرحلة توقف مؤقت عن مواصلة تقدمه نحو استانبول، لا يليه تقدم؛ ولكن تقهقر، وعودة إلى مصر، فوجود سلطنة عثمانية مريضة على طريق الهند كانت أفضل، لمصالح بريطانيا، من قيام قوة في بلاد الشام تحد من مطامع بريطانيا. وهكذا فإن بقاء القديم على قدمه

---

(١) خط همايون، المسألة المصرية، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م. انظر الخرائط المرفقة في نهاية الدراسة.

(٢) Rodkey, Op. Cit, P28

(٣) رينيه، المرجع السابق، ص ٥٠٩- ٥١٠.

مهترئاً وضعيفاً كان أوفق لمصالح بريطانيا؛ و طريق مواصلاتها إلى الهند فتضعف نفوذ بريطانيا وإمبراطوريتها، وفي هذا خدمة لفرنسا وسياستها في المنطقة.

موقف بريطانيا وفرنسا من توقيع اتفاقية هنكيار إسكله سي[*] (Unkiar Skelessi) بين الدولة العثمانية وروسيا في ٨ تموز سنة ١٨٣٣م:

يبدو أن السلطان العثماني لم يوافق على توقيع اتفاقية كوتاهية إلا مُكرهاً، وكان يسعى إلى نقضها إذا سنحت له الفرصة بذلك، وكان لا يزال ممتعضاً من موقف بريطانيا بسبب امتناعها عن مساعدته، واعتبار فرنسا صديقةً لمحمد علي باشا. ولذلك لم يجد السلطان العثماني سوى القيصر الروسي للتحالف معه؛ حيث أثمرت المفاوضات بين الجانبين عن توقيع اتفاقية هنكيار إسكله سي في الثامن من تموز سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م[١].

وتضمنت هذه المعاهدة ١- أن تقوم كل دولة بمساعدة الدول الأخرى إذا ما تعرضت إلى خطر داخلي أو خارجي. ٢- التصدي للنفوذ الفرنسي في استانبول. ٣- الإبقاء على التأييد النمساوي للروس، وتحييد بريطانيا العدو الدائم لروسيا عن طريق تأكيد هدف روسيا وهو المحافظة على الإمبراطورية العثمانية. ٤- احتفاظ روسيا بحق الإنفراد بالعمل، ومقاومة أي اقتراح يقضي بالتدخل المشترك ٥- إبقاء القوات الروسية في استانبول حتى الوصول إلى اتفاقية سلام مع محمد علي باشا.٦- أن تقدم روسيا المساعدة للدولة العثمانية في جميع الأحوال مقابل السماح للسفن الروسية بالدخول من البحر الأبيض إلى الأسود عند الضرورة[٢].

(*) مرفأ على البوسفور لجهة آسيا مقابل طرابيا. انظر: فريد الخازن، مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠- ١٩١٠م، الجزء الأول، (بيروت: دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م)، ص٣٥.

(١) كامل، المصدر السابق، ص١٣٥؛ وأيضاً: Rodkey, Op. Cit, P29.

(٢) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٥؛ كامل المصدر السابق، ص١٣٥؛ أوزتونا، المرجع السابق، م٢، ص١٧. وأيضاً: Charies Swallow, The Sick Man Of Europe Ottoman Empire To Turkish Republic 1789-1923, (London: Ton Bridge, 1973), P40

في هذه الأثناء بعث وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بمذكرة احتجاج إلى السلطان العثماني على التحالف الروسي العثماني. وكان هدف بالميرستون العمل على إفشال المعاهدة الروسية العثمانية والتي اعتبرها ضد مصالح بلاده، وحاول بكل الوسائل المتاحة لديه، إلغاءها[1].

وخشيَّ بالميرستون من الوصاية الروسية على الدولة العثمانية، مشيراً في إحدى تعليقاته إلى أن الاتفاق الثنائي بين الدولة العثمانية وروسيا، وسرية المشاورات بينهما، والمصالح المشتركة التي ستربطهما كلها أمور ستجعل من السفير الروسي لدى استانبول رئيس وزراء السلطان العثماني[2]. وقد اعتبرت بريطانيا أنَّ محمد علي باشا هو السبب الأساس في إلقاء السلطان العثماني في أحضان القيصر الروسي، وهذا ما لا تقبل به بريطانيا؛ فهي تريد المحافظة على مصالحها، وسلامة طريق الهند الذي يمر عبر سوريا، ولذلك فهي تعارض اقتراب روسيا منها، كما تحارب، في الوقت نفسه، السياسة الفرنسية إذا تعارضت مع مصالحها فيها[3].

وقد اعتبر بالميرستون أن معاهدة هنكيار إسكلة سي ضربة موجهة إليه، لكنه لا يكره النظام القيصري؛ وإنما كان يكره مساحة روسيا الشاسعة، وقوتها الضخمة، وموقعها الجغرافي الذي يسمح لها بتهديد الدولة العثمانية وفارس والهند، وزاد في قلقه أن روسيا ستعتمد على النمسا في دعم سياستها حيال المسألة المصرية[4].

وقام بالميرستون بالاتصال بوزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي، وقدما احتجاجاً إلى وزير الشؤون الخارجية الروسي الكونت نسيلرود جاء فيه أن المعاهدة العثمانية الروسية غيرت في علاقات روسيا بالدولة العثمانية، فصبغتها بصبغة جديدة لا يسع بريطانيا وفرنسا إزاءها إلا أن

(1) Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P106

(2) Charles Webster, The Foreign Policy Of Palmerston, (1830- 1841), Vol.1 (London: 1951), P286

(3) العطار، المرجع السابق، ج1، ص41.

(4) طربين، المرجع السابق، ص55.

تضربا صفحاً عنها، وتعملا كما لو كانت هذه المعاهدة غير موجودة، إلا إن نيسلرود أجاب أن المعاهدة دفاعية محضة، وأنه لا يقصد منها إلا الدفاع عن كيان الدولة العثمانية(١).

وقد حاولت بريطانيا وفرنسا الطلب من الدولة العثمانية إعادة النظر باتفاقية هنكيار إسكله سي المعقودة مع روسيا، والبنود المتعلقة بها، والسماح للفرقاطات الحربية الغربية بالمرور في المياه الإقليمية العثمانية(٢).

وبعد توقيع الاتفاقية بأربع سنوات لم يتغير الوضع السياسي الأوروبي بشكل أساسي، لكن القوى الأوروبية بقيت متيقظة تحسباً لأي طارئ يحدث. في حين بقي الاهتمام البريطاني منصباً من أجل المحافظة على طريق الهند. أما محمد علي باشا فكان منشغلاً في تثبيت سيطرته على أقاليمه الجديدة في بلاد الشام، والجزيرة العربية، وتعزيز الانتصارات التي تمت لتحين الفرصة المواتية لاستئناف تقدمه إلى استانبول(٣).

ولم يكن بإمكان الروس التدخل لجانب الدولة العثمانية؛ ما لم يكونوا مدعوبين من قبل السلطان العثماني، ولن يدعوهم؛ ما لم يهاجَمْ مرةً أخرى من قبل محمد علي باشا. كما أن الأخير لا يستطيع إعلان الحرب والتقدم باتجاه العاصمة العثمانية؛ لأن بريطانيا ستمنعهُ من ذلك(٤).

ويمكن القول إن اتفاقية هنكيار إسكلة سي؛ ما بين الدولة العثمانية وروسيا، والتقارب بين الدولتين كان بمثابة دق ناقوس الخطر على بريطانيا، ووجودها في المنطقة على طريق مواصلاتها إلى الهند؛ ولذلك فهي لم تسمح لأية دولة؛ أوروبية كانت أو غيرها أن تشكل خطراً على مصالحها، ولن تتوانى في الدخول في حرب معها مهما بلغت قوتها؛ ولذلك أخذت تعمل مع فرنسا للوقوف ضد

---

(١) رستم، المرجع السابق، ق١، ص١٩٥؛ وأيضاً: Tibawi, A Modern History, P69

(٢) Ismail, Documents Diplomatiques (1831- 1834), Tome23, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le 23 Janvier 1834, P415

(٣) Honskins, Op. Cit, P268 ونشير هنا إلى إن السياسة البريطانية في المشرق آنذاك كانت تتمثل بالاحتفاظ بحالة الهدوء مع الاستعداد لأي طارئ يحدث. انظر: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P159

(٤) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P159

روسيا، وإبعاد خطرها، وقامت بالضغط، دبلوماسياً وسياسياً، على محمد علي باشا والتهديد باستخدام القوة إذا لزم الأمر واعتباره السبب الذي جاء بالروس إلى الدردنيل في الوقت الذي نشطت فيه دبلوماسية الدولتين لإبطال مفعول هذه الاتفاقية والتقرب من الدولة العثمانية.

تطور الموقف البريطاني والفرنسي من التدخل المصري في بلاد الشام بعد توقيع اتفاقية هنكيار إسكلة سي:

الموقف البريطاني:

إن التطورات التي حصلت ما بين الدولة العثمانية وروسيا جعلت بريطانيا تفكرببذل المزيد من الاستعدادات لكبح قوة محمد علي باشا، ومنعه من تهديد الدولة العثمانية مستقبلاً[1].

ورأى السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي ضرورة بسط النفوذ البريطاني على سوريا والعمل على إقصاء كل نفوذ فرنسي أو روسي عن ربوعها. وكان رأيه أن إزالة النفوذ الفرنسي من الشرق لا يمكن أن تكون إلا بالقضاء على محمد علي باشا. وأن تدمير النفوذ الروسي، لدى الباب العالي، رهن بتعطيل أحكام معاهدة هنكيار إسكلة سي، وأن هذا التعطيل لا يمكن تحقيقه إلا بدفع السلطان العثماني لكسر شوكة محمد علي باشا، واحتلال سوريا بإمكانات بريطانيا المادية والعسكرية[2].

وأرسل السلطان العثماني أرسل مبعوثه رشيد باشا إلى لندن ليعقد مع بريطانيا معاهدة دفاعية وهجومية تلغي مفعول معاهدة هنكيار إسكلة سي، لكن رشيد باشا لم ينجح في مهمته مع بالميرستون؛ لأن الأخير رفض أن يرتبط خطياً بأية معاهدة مع الدولة العثمانية، لكنه تعهد بتنظيم الأسطول العثماني. أما الجيش البري العثماني ففضلَ إبقاءه بيد الخبراء البروسيين؛ لأن الظروف الدولية لم تكن تسمح لهُ أن يُغضب بروسيا[3].

---

(1) حجار، المرجع السابق، ص ٩٩.

(2) خوري، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(3) المرجع نفسه، ص١٤١.

وكانت السياسة البريطانية آنذاك تسعى إلى تحقيق غايات ثلاث:

١- القضاء على النفوذ الروسي في الباب العالي.

٢- تدمير جيش السلطان العثماني في حربٍ يشنها على محمد علي باشا فيصبح تحت رحمتها بفعل ضعفهِ وهزيمته.

٣- إقصاء فرنسا عن مصر، والحدّ من نفوذها في سوريا[١].

وقد استعان بالميرستون بسفير بلاده لدى الأستانة بونسنبي لتنفيذ هذه السياسة، فكان بالميرستون يتظاهر من خلال تصريحاته وبياناته أنهُ غير راضٍ عن نشاط هذا السفير، الذي لا تنظر إليه فرنسا وروسيا بعين الرضى، وأنه لا يتقيد بتعليمات حكومته، ويقوم بمبادرات شخصية تتنافى وسياسة بريطانيا العامة القائمة على إنهاء الأزمة، وحلها ضمن النطاق الأوروبي وعلى وجهة ترضي جميع الدول الأوروبية[٢].

ولم يكتب النجاح لمحاولات مترنيخ وبالميرستون في العمل معاً على توحيد الصف الأوروبي ضد محمد علي باشا، وهذا ما جعل بالميرستون يندم ندماً شديداً لعدم مؤازرته السلطان العثماني، وأخذ المسألة المصرية مأخذ الجد. فكتب يُعبر عن ذلك بقوله لم يكن هناك ما أندم عليه منذُ أن توليت المسؤولية مثل الخطأ الفادح للحكومة البريطانية سنة ١٨٣٣م أثناء الحرب العثمانية-المصرية لكنهُ لم يكن خطأي؛ فقد حاولت بقوةٍ أن أقنع مجلس الوزراء البريطاني بإرسال قوة بحرية لمؤازرة السلطان العثماني دون جدوى، ولذلك فإننا لم نفعل شيئاً في أزمةٍ حيوية تمسُ أوروبا كلها حيث كان من الممكن أن تحقق نتائج طيبة بسهولة"[٣].

---

(١) خوري، المرجع السابق، ص١٤١.

(٢) المرجع نفسه ص١٤١.

(٣) صالح، المرجع السابق، ص ٢٢١؛ وأيضاً: Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P107

وكان توقيع اتفاقية مونشنجراتز (Munchengratz) بين روسيا والنمسا في ١٨ أيلول سنة ١٨٣٣م بمثابة إعلان عن سياسة خارجية موحدة للمعسكر الشرقي تجاه الدولة العثمانية[١].

دعت هذه الاتفاقية في جوهرها إلى قيام الدولتين بالعمل معاً على ضمان مستقبل، وبقاء الأسرة العثمانية الحاكمة، وكذلك قيام الدولتين بمواجهةِ أي تهديد داخلي في الدولة العثمانية يكونُ منبعهُ والي مصر محمد علي باشا تحديداً. وهناك مادة سرية من بنود الاتفاقية نصت على العمل المُشترك إذا ما أصبح من المستحيل الإبقاء على الكيان العثماني؛ كي لا يتأثر الأمن، أو التوازن الأوروبي بأية متغيرات داخلية[٢].

وكان بالميرستون أكثر الساسة البريطانيين الذين وعوا خطورة اتفاقية مونشنجراتز؛ فقد عبر لقنصل بلاده لدى الاسكندرية كامبل، عن ذلك بقوله: "نحنُ ضد أية تغييرات جذرية في توزيعات القوة؛ لأن مثل هذه التغييرات إما أنها تأتي نتيجة حربٍ، أو تؤدي إلى حرب"[٣].

لقد سيطر الخطر الروسي على مشاعر كل من بالميرستون وسفير بلاده لدى استانبول بونسنبي حتى بدا لبالميرستون، بالفعل، الاتفاق مع محمد علي باشا، وضرورة استخدامه في صراعه ضد روسيا. فقد أشار بالميرستون في أحد خطاباته أن اتفاقية مونشنجراتز محاولة روسية ونمساوية لاقتسام الدولة العثمانية، وأن بريطانيا وفرنسا ستعارضان هذا المشروع بالتأكيد، ومضيفاً أنه بمساعدة محمد علي باشا، سيتمكن من وضع حد فاصل ضد هذا المشروع، ومؤكداً، في الوقت نفسه، إمكانيةَ العمل البحري المشترك في الدردنيل بالتعاون مع فرنسا، وأنه لن يكون من السهل

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص ١٣٠؛ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P147

(٢) البدري، المرجع السابق، ص١٢٨.

(٣) F.O.78 Vol. 226, From Palmerston To Campbell, 2 October 1833. مع الإشارة هنا إلى أنه لم تكن لدى بالميرستون سياسة محددة لمواجهة الآثار الحقيقية لاتفاقية مونشنجراتز؛ لأن السياسة الخارجية البريطانية إنتابها حالة من الذهول المؤقت، والممزوج بعدم القدرة على اتخاذ موقف، أو سياسة محددة تجاه الوضع الراهن. انظر: البدري، المرجع السابق، ص١٣٤.

التغلب على المضائق العثمانية والاستيلاء عليها إلا بوجود قوات برية بريطانية وفرنسية، ومحمد علي باشا، بالتأكيد، يمكن أن يمنحنا الكثير، وسيكون لديه الاستعداد الكافي للمشاركة معنا[١].

وفي ٣٠ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م بعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى حكومته جاء فيها: "إذا استطاع محمد علي باشا أن يدخل استانبول ويقوض حكم السلطان العثماني لبضع ساعات فسيكون من السهل عليه أن يتخذ التدابير الناجمة لإغلاق البوسفور فعلاً في وجه القوات الروسية"[٢].

لقد أقرّ بالميرستون بصراحة للسفير الروسي لدى لندن الكونت دوليفين في أواسط كانون الأول سنة ١٨٣٣م أنه لا يعترض مطلقاً على اعتلاء محمد علي باشا عرش السلطان العثماني[٣].

– الموقف الفرنسي:

كانت فرنسا تخشى من أخطار التدخل الروسي في الدولة العثمانية، ولذلك فقد عملت بكل قوتها الدبلوماسية على إنهاء حالة الحرب الدائرة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا وإحلال السلم بينهما، وفرض اتفاق بينهما دون وساطة الدول الأوروبية، حتى البريطانية منها، لتجنب السلطان العثماني الوقوع تحت تأثير بريطانيا، ولم ترغب أن ترى السلطان العثماني تابعاً لروسيا وبريطانيا[٤].

---

(١) F.O. 78, Vol. 226, From Palmerston To William Temple, October 1833, Vol.223, From Ponsonby To Palmerston, 3 Novermber 1833 وقد ناقش السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي مع المسؤولين العثمانيين حقيقة بقاء قوات محمد علي باشا في المناطق التي سيطر عليها عندما حاول إسقاط الدولة العثمانية، كما جرى تداول الموقف الفرنسي من ذلك، وشارك في هذا التداول السفير البلجيكي لدى استانبول. انظر: خط همايون، ملف رقم ٣٥١، وثيقة رقم ١٩٨١٦أ، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٣٤م.

(٢) حجار، المرجع السابق، ص٨٧.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٧.

(٤) G.Douin, La Premiere Guerre De Syrie La Paix De Kutahia 1833, (Le Cairo: 1833), PP 104- 105

وفي ١٥ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م كتب السفير الفرنسي لدى بيروت هنري غيز (Henry Gays) (١٨٣٣- ١٨٣٧م) أنهُ بدأ يؤمن بالسلام في سوريا بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، حيث عادت القوات المصرية إلى ثكناتها العسكرية[1].

وبعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي دي بروجلي رسالة إلى السفير الفرنسي لدى استانبول روسين في ١٤ تشرين الأول سنة ١٨٣٤م جاء فيها أن بونسنبي يريد أن يحافظ على السلام الداخلي للإمبراطورية العثمانية، وجهوده مستمرة نحو تحقيق هذا الهدف[2].

وفي رسالةٍ بعث بها البارون روسين؛ السفير الفرنسي لدى استانبول إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي؛ الدوق دي بروجلي بتاريخ ٢١ تشرين الثاني سنة ١٨٣٣م بين له فيها أنه اجتمع بالسلطان العثماني، ومما قالهُ السلطان لهُ: " اعلم بأنه بدلاً أن يكونوا أصدقائي الأوفياء فإن الروس ليسوا فقط أعدائي؛ بل هم أعداء جميع القوميين المنتمين للسلطان، ولا ينتظرون إلا اللحظة المناسبة ليسلبوا فيها كُل شيء لكن الضرورة تحتم علي أن أكون صديقهم في الوقت الراهن؛ لأنهُ في كُل مرةٍ كُنا نحاول بها المقاومة كنا نفشل ونستسلم"[3].

أخبر السفير الفرنسي لدى استانبول روسين ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا أن مصلحة الحكومة الفرنسية هي الحفاظ على بقاء الحكومة العثمانية، وإزدهارها وأنّ رغبتها الشديدة تكمن أيضاً بالحفاظ على استقلالها من أي تهديد خارجي[4].

الموقف البريطاني والفرنسي من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عن الدولة العثمانية.

الموقف البريطاني:

---

(١) Ismail, Documents Diplomatiques, (1831- 1834), Tome22, N°26, Fos 284-289, Henry Guys Au Duc De Broglie, Le 15 Novembre 1833, P 257

(٢) Ibid, Documents Diplomatiques, Tome24,(1834- 1839), De Brogolie Au Roussin, Le 14 Octobre 1834, P27

(٣) Ibid, Tome23, N°153, Le Baron Roussin Au Duc De Broglie, Le 21 Decembre 1833, P 409

(٤) Ibid ,Documents Diplomatiques, Tome23, N°9, Le 20 Novembre 1834, P42

سبقت الإشارة إلى أن من الأسباب غير المباشرة التي دفعت محمد علي باشا إلى ضم بلاد الشام إلى حكمه، رغبته في إنشاء امبراطورية عربية واسعة الأرجاء تضم، بالإضافة إلى مصر، بلاد الشام والسودان والجزيرة العربية[١].

ولقد صرح محمد علي باشا بحديث له سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م مفاده أن السلطنة العثمانية تسير يوماً فيوماً إلى الردى، وأنه ليصعب عليَّ أن أفشلها مما هي فيه فلماذا لا أحاول المستحيل بوسائلي القابلة على أن أقيم على أنقاضها مملكة كبيرة، ولدي كل الوسائل التي تساعدني على الفوز. إنني أستطيع أن أفتح عكا، ودمشق، وبغداد، بكلمة واحدة مني، وبواسطة مقدرتي، وجيوشي، وابني المنصور سيتوجه في أقل من سنة ليحقق مقاصدي على ضفاف دجلة والفرات لأنها حدود ثابتة للدولة التي أريد إنشاءها، وستمكنه شجاعته العظيمة من الفوز[٢]. وكان محمد علي باشا يفكر أن يستخدم سيطرته على بلاد الشام كجسر للوصول يوماً ما هو أو ابنه إلى سدة الخلافة في استانبول[٣].

لكن تحقيق هذه الرغبة كانت تقضي بخلع السلطان العثماني وتمزيق أملاكه، أو قلب الديوان السلطاني في الأستانة رأساً على عقب وإحلال نفوذ محمد علي باشا محل نفوذ خسرو[*] باشا[٤].

---

(١) دودويل، المرجع السابق، ص١٤٠؛ وأيضاً: Hoskins. Op. Cit, P266

(٢) أسد رستم، محمد علي والسلطان العثماني، جريدة المقتطف، مجلد٦٦، الجزء الخامس، (القاهرة:مايو١٩٢٥م)، ص٥٤٣- ٥٤٤.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص٤٥. مع الإشارة أن المفوض النمساوي من قبل مترنيخ بروكش فون أوستن (Von Prokesch Osten) ذكر أنه بعد لقائه محمد علي باشا أن الأخير لا يطمح مطلقاً في الاستيلاء على آسيا الصغرى وأنه لن يتخطى طوروس إذا ما أُعطيَ وعد شرف بأن تضمن له فتوحاته الحالية. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٨٦.

(*) عمل موظفاً في الديوان السلطاني، وتقلد منصب الصدارة العظمى، وترقى إلى المراتب العسكرية العليا. عُرف عنه الكرم والحلم، له تكية ومكتبة تحمل اسمه، توفي سنة١٢٧١هـ/١٨٥٥ م، ودفن في مقبرة أبي أيوب الأنصاري. انظر: سامي، قاموس الأعلام، م٣، ص٢٠٤٤.

(٤) البلخي، الموقف الدولي، ص٢٢٧.

وكان القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل قد وصف حقيقة محمد علي باشا، بأنه تابع للسلطان العثماني من الوجهة القانونية لكنه مستقل عنه في الواقع. ومع أنه لا يفتأ يُعلن أنه تابع للسلطان وخاضع له إلا أن تأكيداته هذه أقنعتني بألاّ يعتقد عنه غير ذلك الاعتقاد(١).

وكان السفير البريطاني لدى الاسكندرية كامبل قد بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي بتاريخ ٢١ تموز ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م يخبره فيها "أن إنشاء خلافة عربية برعاية محمد علي باشا قد يكون أقوى سد يمكن إقامتهُ لصد روسيا؛ بل لعل ذلك يكون أضمن من أية مقاومة يمكن أن يبديها الباب العالي، حتى إن محمد علي باشا، فيما لو اقتضت ظروف ذلك، قد يُقدم مساعدةً عظيمة لإيران إذا افترض أنهُ استولى على بغداد إذا ما اشتبكت الأولى في حروبٍ مع روسيا"(٢).

وأمام المحاولات العثمانية الرامية إلى استعادة سوريا، واغتنام الفرصة المواتية لذلك تسربت أخبار بأن الباب العالي يُعد العدة للحرب على سوريا، مع تسليح الأسطول البحري، وهذا ما أقلق محمد علي باشا إلى درجة أنه فكر بإعلان الاستقلال(٣).

وبتاريخ ٢٤ أيلول سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م تلقى الأميرالات البريطانيون والفرنسيون في البحر المتوسط تعليمات من حكوماتهم تقتضي بأن يتدخلوا، إذا ما استدعى الأمر الأسطولين العثماني والمصري منعاً للاشتباك بينهما(٤).

---

(١) دودويل، المرجع السابق، ص١٤٤؛ وأيضاً: F.O. 78, Vol. 226, From Campbell To Palmerston, 16 August 1834

(٢) Ibid Vol.226, From Campbell To Ponsonby, 21 August 1834, ولقد سبق أن بعث وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون رسالة إلى قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل بتاريخ ٢١ آذار سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م جاء فيها: أن ظهور محمد علي باشا على المسرح السياسي في مصر قد مكنه من وضع يده على طريق السويس، بينما كان وادي الفرات ما يزال تحت سيطرة السلطان العثماني، ولو أنها سيطرة اسمية. وأن بريطانيا تعمل جاهدة في عدم سيطرة محمد علي باشا على هاتين الطريقين، لما لهما من أهمية كبيرة لها. انظر: F.O.78, Vol. 226, From Palmerston To Campbell, 21 March 1834؛ دودويل، المرجع السابق، ص١٥٠.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص٩٦.

(٤) المرجع نفسه، ص٩٦.

وفي ٣ تشرين أول سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م قدم محمد علي باشا مذكرة إلى قنصل بريطانيا العام لدى الاسكندرية كامبل جاء فيها: "أن أول غاية يرمي نائب السلطان إلى تحقيقها هي اقتلاع نفوذ روسيا من الدولة العثمانية وأن ينظم جيشاً لا تنحصر مهمتهُ في حمل روسيا على احترام استقلال تركيا وحدها بل واستقلال إيران أيضاً"، أما الغاية التي كان يرمي إليها نائب السلطان من امتلاك سوريا فقد كان باعثها النية السابقة ولذلك كان يعدُ نفسه بعد معركة قونية أن يحدث انقلاباً في نظام الحكم في الأستانة بحيث يتمكن بمساعدة فرنسا وبريطانيا من التعجيل بإحباط مآرب روسيا ثم استطرد في مذكرته بأن الباشا (محمد علي) سوف يكون لديه قريباً جيشاً قوياً تعداده ١٥٠٠٠٠ كامل العدد وعلى قدم الاستعداد للتعاون مع بريطانيا لتخليص الدول العثمانية من النير الروسي ثم انتهى الباشا بتوجيه خطابه إلى ما عَرفه عن البريطانيين من شيم العدالة وحب الإنصاف إذ كان يصح لهُ في الوقت نفسه أن ينادي باستقلال مصر وهو ما عول على فعله فيما لو استمرت عداوة الباب العالي له[1].

وكان القناصل البريطانيين في الشرق وعلى رأسهم كامبل ميالين في ذلك الوقت إلى تلك الاقتراحات التي قدمها محمد علي باشا ولذلك بعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى كامبل جاء فيها: "إذا كانت روسيا مدفوعة بعوامل الأثرة والأنانية فالمرجو أن تكون قوة محمد علي باشا في الجهة التي تقضي مصلحته باستخدامها فيها أي أن يطرد من آسيا ومن كافة الأراضي العثمانية تلك الدولة التي إذا سمح لها بغرس جذورها لتمكنت قبل مرور وقت طويل من شل مجهودات شعبه المصري والعربي الجديد"[2].

وجاء رد الفعل البريطاني على لسان وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون الذي اعتبرَ أن مشروع محمد علي باشا الاستقلالي لا مُبرر لهُ بل هو عدواني. وطلب من قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل في ٢٦ تشرين الأول سنة١٢٥٠هـ/١٨٣٤م أن ينبه الباشا محمد علي

---

(1) F.O.78, Vol. 246, Pogoch Pik To Campbell, 3 September 1834,
وأيضاً: دودويل، المرجع السابق، ص١٤٥.

(2) F.O.78. Vol. 257, Ponsomby From Campbell,1836

بوضوح بأن عليه أن يتخلى عن مشروعه الاستقلالي الذي لن تسمح الدول الأوروبية بتحقيقه مطلقاً وإذا أصر على محاولته فسيعرض مصيرهُ السياسي للخطر[١].

وقد كُلف القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل من قبل بالميرستون أن يُبلغ محمد علي باشا أسفهُ ودهشتهُ لتلك الاقتراحات التي تتعارض مع مصالح الحكومـة البريطانيـة، وتعهـداتها بالمحافظة على الوضع القائم في الدولة العثمانية، فمحمد علي باشا، في الواقع، يرغب في أن تقرهُ بريطانيا العظمى على اعتدائه على السلطان العثماني، أو أن توافق على محاولته التخلص من ولائه لجلالته، والمناداة بنفسه حاكماً مُستقلاً على البلاد التي يديرها الآن باسم مولاهُ السلطان العثمـاني، فكيف لنا أن نسمح بحدوث مثل هذه الفتنة، وهذا الاعتداء المُباشر على حقوق ملك متـوج تربطـهُ محالفةٍ بمليكنا[٢].

الموقف الفرنسي:

كانت فرنسا تؤيد فكرة محمد علي باشا الاستقلالية عن الدولة العثمانية وتقوي من عزيمتـه الاستقلالية لتحقيق الغاية التي كان يعمل لها؛ وهي إنشاء خلافة عربية تضم المناطق التي سيطر عليها، إضافة إلى مصر[٣].

وفي ٢٢ أيلول سنة ١٢٥٠هـ ١٨٣٤م أشار السفير الفرنسي لدى استانبول دي فارني في رسالة بعث بها إلى السفير الفرنسي في لندن سيباستياني (Sebastiani) أن محمد علي باشـا لـن يكتفي بحكومة في بلاد الشام، ولكن لديه مشاريع يريد عملها، وهو ليس عدواً للسلالة العثمانية لكنه

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٩٦-٩٧.

(٢) دودويل، المرجع السابق، ص١٤٨؛ وأيضاً: F.O.78, Vol. 244, From Palmerston To Campbell, 26 October 1834

(٣) Ibid, Vol. 237, From Campbell To Polnin, 21 August 1833 ذكر كامبل في إحدى تصريحاته أن ما بدا من ناحية الباب العالي أخيراً من التهديدات تجاه محمد علي باشا سوف يقوي عزيمة الأخير ورغبته فـي الحـصول علـى الاستقلال وتحقيق الغاية التي لا شك في أنه يعمل لها ألا وهي إنشاء خلافة عربية وهو شديد الحنين إلى نيـل الـسلطة والمجد طبعاً ويختلف عن بقية المسلمين بأنه مدفوع برغبة شديدة في تخليد اسمه في صفحات التاريخ ولا منـاص مـن الاعتراف بأن النجاح كان على الدوام حليفه. انظر: دودويل، المرجع السابق، ص١٤٤.

أراد أن يخلع السلطان العثماني الذي هو نكبة المسلمين ومن الممكن أن يحكم الإمبراطورية العثمانية وأن يعتلي العرش واحداً من أبنائه[1].

ومن الملاحظ أن محمد علي باشا كانت لديه رغبة بالاستقلال عن الدولة العثمانية ليكـوّن مملكة مستقلة، مستغلاً الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية. لكن محاولته هـذه قـد بـاءت بالفشل بفضل ردة فعل الدول الأوروبية، وفي مقدمتها بريطانيا التي كانـت تـرى أن مثـل هـذا المشروع يشكل خطراً على مصالحها في الشرق، وطريق مواصلاتها إلى الهند. فالمحافظة على هذا الطريق يشكل ركيزة أساسية من ركائز السياسة البريطانية في المنطقة، إضافة إلى ذلك أن بريطانيا كانت لا ترغب أن ترى في هذه المنطقة دولة قوية تشكل خطراً على مصالحها. ولذلك خشي محمد علي باشا من الإقدام على تنفيذ رغبته الاستقلالية عن الدولة العثمانية؛ لأنه سيصطدم مع بريطانيـا بالدرجة الأولى. كما أن الظروف الدولية المحيطة به كانت لا تسمح بذلك فضلاً عن تأجيج مشاعر المسلمين ضده، وهم الذين لا يزالون حتى تلك الفترة ينظرون إلى السلطان العثماني نظـرة دينيـة وأنه خليفة للمسلمين ورمزٌ لوجودهم.

(1) Ismail, Documents Diplomatiques, (1831- 1834), Tome23, Le Baron Varenne Au Comte Sebastiani, N°28, Le 22 Septembre 1832, P51

الفصل الثالث

تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام

*- القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام

- القنصليات البريطانية.
- القنصليات الفرنسية.
- التنظيم الهيكلي للقنصليات.

*- تدخّل القناصل في شؤون الإدارة المصرية

- إساءة نظام الحماية.
- القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأ للهاربين من التجنيد الإجباري
- تحريض القنصليات البريطانية- الفرنسية في الثورة على الحكم المصري في بلاد الشام.

*- موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين

- تذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة المصرية.
- المتسلمين وتدخلات القناصل.
- موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل.

القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام:

القنصليات البريطانية:

نَعِمَ الأجانب أثناء فترة الحكم المصري بالحرية الدينية وحرية التعامل الاقتصادي. الأمر الذي جعل القناصل يطالبون الإدارة المصرية بامتلاك الأراضي، لكن طلبهم رفض مما دعى بوغوص (Boghos) ناظر الخارجية المصرية إلى أن يكتب رسمياً إلى قناصل بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا ليبلغوا دولهم بأنه ليس لهم الحق في امتلاك الأراضي الإسلامية. كما حرم على الأوروبي امتلاك العقارات غير المنقولة(1).

وقد سعت الإدارة المصرية في بلاد الشام إلى اتخاذ مواقف إيجابية من الأجانب؛ رغبةً منها في كسب ودها إلى جانبها، وكان الهدف من وراء ذلك إظهار الحكم المصري بمظهر المتسامح مع الأقليات غير الإسلامية تجنباً للاصطدام مع دولها، وضمان عدم تدخلها في الأزمة، وكسب موقفها إلى جانبها(2). وقد أنشئت في بلاد الشام عدداً من القنصليات البريطانية ومن أهمها:

١. قنصلية دمشق:

بعد أن أصبحت دمشق خاضعة للحكم المصري سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، سمح للقنصل البريطاني فارن (Farren) (١٨٣٣- ١٨٣٧م) بدخولها في ٢١ رمضان سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م في موكب مع مستخدميه، وهو ممتطٍ جواده وبصحبته الخيالة في احتفال كبير واستقبل استقبالاً عسكرياً بعد أن مكث أربع سنوات في بيروت(3).

---

(1) F.O.78. Vol.257, From Campbell To Palmerston, 18 April 1835, P90; Vol 315. From Boghos To Consuls Generals, 19 Mai 1837. مع الإشارة هنا أنه عندما منعت اللحوم عن الرعايا البريطانيين في صفد كتبت الإدارة المصرية إلى متسلمها بضرورة حماية الرعايا البريطانيين، ومساواتهم مع السكان المحليين بالمأكولات ولوازم المعيشة. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، صورة الترجمة العربية للوثيقة العثمانية رقم ١٣٠، عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(2) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٥-٢٦٦.

(3) الخياط، المرجع السابق، ص٤٤٦؛ تيسير الزواهرة، تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق من ١٢٥٥- ١٢٨٢هـ/ ١٨٤٠- ١٨٦٤م، (مؤتة: منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٥م)، ص٣٠.

وشاهد أحد سكان دمشق شاهد القنصل البريطاني فارن راكباً على حصان قوي حسن المنظر مرتدياً قبعة على رأسه مرصعة بالألماس وتعلوها ريشة حمراء وبيضاء وكان في مقدمة مستقبليه إبراهيم باشا وبرفقته عُمر بك أمير اللواء[1].

وقد خرج كل مَنْ في دمشق ليشهدوا مجيء القنصل البريطاني العام فارن الذي كانوا يحسبون أنه سيقتل عندما يبلغ باب المدينة، وكان الموكب كبيراً ضم الانكشارية في الطليعة بلباسهم الباذخ من الحرير والموشح بالذهب يمتطون جياداً عربية أصيلة، والترجمان الثاني، وكان القنصل في بزته الفخمة على صهوة أجمل جوادٍ عربي يتبعه سائر حاشيته وحراسه[2]، وتولى إدارة القنصلية بعد فارن القنصل تورم (Thorm) (١٨٣٧- ١٨٤١م) [3].

وكان إنشاء هذه القنصلية في دمشق يهدف إلى تشجيع التجارة البريطانية فيها، بعد أن وصلت التجارة السورية آنذاك إلى حالة من التردي بسبب الصراعات الدائمة بين الباشوات المحليين وبين مختلف الفئات، مما أفقدها أهميتها التجارية. وعلق القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل: أن تعيين فارن بمثابة خطأ معللاً أن التجارة السورية كانت ميتة بالقياس إلى التجارة الفرنسية. وكذا هو الحال لبريطانيا فإنه لا يعتقد أن تعيين قنصل عام لدى دمشق من شأنه بعث هذه التجارة[4].

وبعد ذلك تتابع وصول قناصل الدول الأجنبية الأخرى إلى دمشق بعدما مُنعوا من دخولها سابقاً[5].

---

(١) رستم، المحفوظات الملكية، ج٢، ص٣٥٩؛ مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص٦٨؛ وأيضاً:
Tibawi, A Modern History, P85

(٢) الخياط، المرجع السابق، ص٤٦؛ الزواهرة، المرجع السابق، ص٣٠.

(٣) ريتيه، المرجع السابق، ص٩٠.

(٤) Barker, Op. Cit, Vol.2, PP107- 108

(٥) قساطلي، المصدر السابق، ص ١٨٩؛ وأيضاً: Ismail, Documents Commercial (1821-1835), Tome 21, Nombré 432, Le 20 Janvier 1833.

٢. القنصلية البريطانية في بيروت:

أنشئت هذه القنصلية سنة١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، وكان أول قنصل بريطاني تم تعينه فيها مور (Moor) (١٨٣٠- ١٨٣٦م)[١].

٣. القنصلية البريطانية في القدس:

تأسست قنصلية بريطانية في القدس سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م. وكان يونغ (Young) (١٨٣٩- ١٨٤٥م) أول قنصل بريطاني فيها حيث قام هذا القنصل برعاية المصالح البريطانية والأمريكية واليهودية والقبطية والحبشية وأشرف على أول اسقفية بريطانية في القدس[٢].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بالميرستون سبق أن بعث رسالة إلى سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي بتاريخ ١١ تشرين الثاني سنة ١٨٣٧م حثه فيها على تعيين قنصل مقيم في القدس الأمر الذي جعل الأخير أن يطلب من كامبل الحصول على موافقة محمد علي باشا كون القدس ضمن أراضي السيطرة المصرية لكن الوالي اشترط موافقته بموافقة السلطان العثماني هذا من جهة ومن جهة أخرى لم ينجح بونسنبي في الحصول على الفرمان المطلوب لتعيين قنصل مقيم في القدس حتى سنة ١٨٣٨م[٣].

وتقاضى يونغ مرتب ٣٠٠ جنيه وسمح له بالانخراط في أعمال تجارية وأن ينقل إلى بالميرستون معلومات مفيدة حول التجارة وطلب منه جعل القدس مكان الإقامة الرئيسة له في فلسطين وأن يعمل على تنمية مشاعر ودية تجاه بريطانيا العظمى بين السكان الأصليين وبذل

(١) Tibawi, A Modern History, P 85

(٢) Barker, Op. Cit, Vol.2, P 171; Albert M. Amson, The British Consulate In Jerusalem In Relation To The Jews Of Palestine (1838-1914) Part 1, (London: Edward Goldston Ltd, 1939), .Pp10, 15, 20,

(٣) A.L. Tibawi, British Interests In Palestine 1800-1901 (Oxford: Oxford University Press, 1961), p31

مساعيه لترويج السلع البريطانية وتوسع العلاقات التجارية بين البلدين[١]. بالإضافة إلى ذلك فإن بريطانيا كانت تهدف من وراء فتح هذه القنصلية إلى منح الحماية البريطانية لجميع اليهود الذين يرفض قناصل دولهم الاعتراف بهم لإظهار عطفها الخاص على اليهود خدمة لهم ويظهر ذلك واضحاً من خلال الرسالة التي بعث بها بالميرستون إلى سفير بلاده لدى الأستانة بونسنبي بتاريخ ١١أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م جاء فيها: "أصبح يوجد هناك من بين اليهود المشتتين عبر أوروبا فكرة قوية تفيد أن الوقت قد حان لعودتهم إلى فلسطين ومن المعروف أن يهود أوروبا يملكون ثروات ضخمة وأن أي بلد قد يختاروا الاستقرار فيه سيحصل على منفعة كبيرة من الثروات التي يجلبونها إليه وسواء قبل محمد علي باشا هذا العرض كون فلسطين تقع تحت سيطرته أو رفضه فسيكون ذو أهمية كبيرة للسلطان أن يشجع اليهود للعودة إلى فلسطين والاستقرار فيها بسبب الثروة التي قد يجلبونها معهم ومن الممكن أن تزيد وتستثمر بما يعود بالفائدة على الدولة العثمانية[٢].

ومن القنصليات الأخرى في بلاد الشام قنصلية صفد وقد أوفد القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية كامبل الخواجه موزية (Mousser) للقيام بأعمال هذه القنصلية[٣]، وفي يافا كان للبريطانيين قنصلية ترعى شؤون جاليتهم فيها[٤]. كما كان لهم في حلب أيضاً قنصلية تقوم بالغرض

---

(١) Tibawi, The British Interests, p32

(٢) F.O.78, Vol. 390, From Palmerston To Ponsonby, 11 August 1840. ومع إصرار المبشرين البريطانيين واهتمامهم في تحويل اليهود إلى مذهبهم المسيحي فقد تم توسيع القنصلية البريطانية في القدس. حيث رحبوا بوصول يونغ إلى القدس وتحدث معهم حول القنصلية ورأوا أن الاهتمام المتزايد في هذه المناطق والاستثمار الكبير لرأس المال البريطاني واحتشاد المسافرين إلى القدس هو مصلحة بريطانية. للمزيد انظر: Tibawi, A Modern History, P85, British Interest, P33

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٥، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة. ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م.

(٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٧، صورة الوثيقة العربية رقم ٧١، ، بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، ص٢٠.

نفسه برئاسة القنصل باركر[1]، وفي اللاذقية كان القنصل البريطاني فيها هو الخواجة إلياس موس فسيحة سنة ١٨٣٩م[2].

- القنصليات الفرنسية:

أنشئت في بلاد الشام عدداً من القنصليات الفرنسية قبل الحكم المصري وبقيت هذه القنصليات ناشطة خلال فترة الحكم المصري لتتولى شؤون جاليتهم فيها من أهمها: قنصلية بيروت، التي أنشئت سنة ١٦٦٣م وشغل منصب القنصل فيها جوريل دروغمان (Jorelle Drogman) [3] (١٨٣٢-١٨٣٧)وهنري غيز[4] (١٨٣٧-١٨٤٠م) والكسندر ديفال (Alexandre Deval)(١٨٣٨)[5] ودي مولوزية (Des Meloizer)(١٨٤٠- ١٨٤١م)[6].

ومن القنصليات الفرنسية الأخرى قنصلية حلب[7] وقنصلية اللاذقيــة[8]. وكــذلك قنــصلية طرابلس وقنصلية صيدا[9].

---

(1) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة رقم ١٩٧، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان، ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

(2) Ismail, Documents Commercial (1836-1844) Tome 22, N°5, Fos 445-447, M. Boureé Au. Thiers, Beyrouth, Le 16 Mars 1840.

(3) Ismail, Documents Diplomatiques, (1831-1834)Tome23, P245; Documents Commercial, Tome 22, N° 149, Du 24 Juillet 1837, P117.

(4) Ibid, Documents Diplomatiques,Tome23, Le 29 Juiller 1834 P334; Documents Diplomatiques, Tome24, PP291- 292; Documents Commercial, Tome22, N°175, Du28 Juin 1837, P163

(5) Ibid, Documents Commercial, Tome 24, Beyrouth, Le2 Aout 1838, P222.

(6) Ibid, Documents Diplomatiques, Tome 25, Beyrouth, Le7 Juiller 1841, P266.

(7) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة نمره ٢٨٢، عابـدين، بتـاريخ ٣ ذي القعـدة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م. كان إنشاء هذه القنصلية سنة ١٥٦٠. انظر: ليلى الصباغ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الثاني (بيروت: مؤسسة الرسـالة، ١٩٨٩م)، ص ٥٨٥.

(8) محافظ عابدين، محفظــة رقــم ٢٥٥، ترجمــة الوثيقــة العثمانيــة رقــم ٢٤٣/٢٥، عابــدين، بتــاريخ ٢ رمــضان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

(9) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٥٨٩. تم إنشاء قنصلية طرابلس سنة ١٦١٢م وقنصلية صيدا سنة ١٦١٦م. انظـر. الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٥٨٩.

ويستنتج أن القناصل الأجانب كانوا ممنوعين من دخول مدينة دمشق قبيل الحكم المصري لبلاد الشام ولكن بعد السيطرة المصرية سمح للأوروبيين بفتح قنصليات لهم فيها وخاصة البريطانيين والفرنسيين كان الهدف منها خدمة مصالح مواطنيهم التجارية، وسرعان ما أصبح لهؤلاء القناصل نفوذ قوي في المناطق التي وجُدوا فيها وبدأ تدخلهم في شؤون الإدارة المصرية واضحاً كما سنبين ذلك لاحقاً.

التنظيم الهيكلي للقنصليات:

القنصليات عبارة عن بيوت دمشقية أجرت لهؤلاء القناصل فرفعوا أعلام بلادهم عليها ووضعوا على أبوابها إشارات للدلالة عليها فعلى سبيل المثال استأجر القنصل البريطاني في دمشق فارن قصر القباقيبي في الصالحية من قبل أخت عبد الرزاق قباقيبي لمدة سنة دون إذن أخيها وتم قبض الأجرة لسنة على أن يقوم بإخلائه بعد ذلك(١).

- القنصل:

رَأس القنصل البريطاني الجالية البريطانية، وممثلها في كل مظهر من مظاهر حياتها، وهو حاميها والمدافع عنها، والقاضي في خصومات أفرادها، بموجب الامتيازات، وقوانين بريطانيا، والعرف. هذا فضلاً عن ضمانة احترام الحقوق التي نالها البريطانيون في الاتفاقيات مع الدولة العثمانية، ومسؤوليته في حفظ النظام بين رجاله، والفصل في الخصومات بينهم. كما طُلب منه الاحتفاظ بالسجلات والأوراق الخاصة بأي رجل بريطاني يموت في حدود قنصليته والتأكد من

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية، رقم ٢٣/٣٠٠، عابدين بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

أن ثروته قد عادت فعلاً إلى ورثته الحقيقيين، إضافة إلى كونه ممثلاً لشركة الليفانت (Levant)(*) وقضاتها، ومراقبة جميع أمورها. وبشكل عام كان القناصل البريطانيون يمثلون حكوماتهم ومصالحها التجارية[1].

وتم تعيين القناصل ووكلائهم في ولايات الدولة العثمانية عن طريق سفارات دولهم في الأستانة؛ حيث كانت تكتب هذه السفارات رسمياً إلى نظارت الخارجية العثمانية ترجمة قصيرة عن حياة القنصل، والأعمال التي قام بها. تم ترفع إلى الباب العالي، مقترحة الموافقة على تعيين القنصل، ويوافق الصدر الأعظم على اقتراح نظارة الخارجية، وتصدر بعد ذلك إرادة السلطان العثماني بالموافقة على تعيين ذلك القنصل ومنحه الامتيازات التي كانت تمنح لغيره من القناصل[2].

أما القنصل الفرنسي فكان مسؤولاً عن الأمن والنظام داخل إقامته، إضافة إلى كونه قاضياً لتجار وطنه في محل إقامته، وباستطاعته الفصل في القضايا المدنية التي لا تتجاوز قيمتها الـ ٣٠٠٠ ليرة، وفي حالة سلوك غير واضح من بعض التجار يحجزهم في بيوتهم ويفرض عليهم غرامات[3].

واجتمعت لدى القنصل بشكل عام شخصية الإداري الحازم، والسياسي الماهر، والتاجر الخبير، وكان يختار معظمهم في فرنسا مثلاً من أُسر ذات خبرة تجارية ومعرفة بعادات البلاد وتقاليدهم أكثر من غيرهم[4].

وعادلَ القنصل في منصبه مرتبة وزير في وطنه، ولم يمنح هذا المنصب إلا لأصحاب الكفاءة، حيث كانت قنصليته بمثابة حكومة مصغرة أنيط بها تأمين مصالح بريطانيا من دمشق إلى

(*) شركة بريطانية أنشئت في ١١ أيلول سنة ٩٥٠هـ/١٥٨١م للتجارة مع سكان الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وأنتخب رئيساً لها أوزبورن (Auzporn) وسمح للشركة باحتكار التجارة البريطانية مع الممتلكات العثمانية للمزيد انظر: الصباغ، ج١، ص١٧٨.

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص٦٠٩- ٦١٠.

(٢) عوض، المرجع السابق، ص٣٢٤- ٣٢٥.

(٣) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٠١.

(٤) المرجع نفسه، ج٢، ص٦٠٥- ٦٠٦.

بغداد، ومن نابلس إلى حلب. وكان عليه تأمين تجارة بريطانيا عبر الصحراء، وتأمين المسافرين البريطانيين، والمبعوثين، والمبشرين المقيمين فيها، وتأمين المدارس التابعة لهم، وحماية رعاياه، كما كان عليه إقامة علاقات جيدة مع بدو الصحراء والدروز في حوران(*) واللجاة(**) وغيرها، ناهيك عن مراقبته والي دمشق العثماني، خاصة أن دمشق فيها مقر قيادة الجيش، وعناصر السلطة الحاكمة(1).

وتقاضى القناصل رواتب ترتفع بارتفاع الأسعار، ويتحملون مصاريفهم الذاتية. كما كانوا يمنحون رسوماً قنصلية بنسبة ٢% من ثمن بضائع شركاتهم الوطنية عند مرورها بالمدن المقيمين بها، أو التابعة لمهام قنصلياتهم(2).

وقد بقي القناصل الأوروبيون ومن بينهم القناصل البريطانيون، يعيشون حياتهم الخاصة مع أسرهم في أماكن محددة من المدينة. ولم يستطيعوا إنشاء أية علاقات، أو المشاركة في الحياة الاجتماعية إلا في حالات نادرة كانت تفرضها عليهم طبيعة عملهم هنالك، منها أنهم كانوا يعملون جواسيس لبلدانهم(3).

(*) كلمة آرامية الأصل مشتقة من حور أو حوريم، وتعني بلد الكهوف حيث اشتهرت بالكهوف والمغاور والأبنية الباطنية والصخور البازلتية السوداء هي السمة المميزة لمبانيها وأرضها، ومن هنا سموها البلد الأسود. وحوران كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة ذات قرى عديدة، ومزارع وحراج، وما زالت منازل للعرب. انظر: صادق يلي، حوران ورحلة إلى بلد الكهوف، مجلة العربي، العدد ٣٠٦، (مايو: ١٩٨٤م)، ص١٠٢.

(**) اسم للحرة السوداء التي بأرض صرخد من نواحي الشام فيها قرى ومزارع وعمارة واسعة، يشملها هذا الاسم وهي منطقة بركانية وعرة شديدة التعقيد. انظر: الحموي، المصدر السابق، ج٣، ص٣٠٠.

(1) نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٢- ٣٥٣.

(2) المرجع نفسه، ج٢، ص٣٥٤. مع الإشارة هنا إلى أنه تم إعفاء جميع أشياء القناصل ووكلائهم، الذين لا يتعاطون التجارة، من رسوم الجمارك، وإعفاء جزء من أشياء القناصل ووكلائهم الذين يتعاطون التجارة بقيمة خمسة وعشرين ألف قرش سنوياً، وعشرين ألف قرش للقناصل، وخمسة عشر ألف قرش بالنسبة لوكلاء القناصل. ومنح القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية باركر علاوة بلغت ٦٥٠ جنيه استرليني، وتقاضى القنصل الفرنسي لدى بيروت هنري غيز راتباً مقداره ٣٠٠٠ فرنك سنوياً. انظر: Ismail, Documents Commerciall (1836- 1844), Tome 22, Nombre 197, Fos 334, Henry Guys Au Comte Mole, Beyrouth, Le 23 Fevrier 1838, PP 103, 208; Barker, Op. Cit, Vol.2, P230;

(3) مجهول، مذكرات تاريخية، ص٦٩.

وأقامَ القنصل البريطاني في دمشق فارن في حي اليهود بالقرب من بيت هارون هـسراري اليهودي؛ الذي يقع بالقرب من زقاق القميم والقميلة، ويصف هذا البيت بأنه عبارة عن بيت دمشقي به فسحة سماوية مزروعة بأشجار الياسمين وعرائش الكرمة وأشجار الليمون والبرتقال، وشـكلت هذه الأشجار مظلة وارفة الظلال للساحة. كما سكن وكيل قنصل فرنسا ثم قنصلها فيما بعد في حي النصارى(١).

ويمكن القول: إن مهمة القناصل كانت منصبة بالدرجة الأولى حتى نهاية القرن الثامن عشر على الجانب التجاري. ثم تغيرت مهمتهم خلال ثلاثينات القرن التاسع عشر حيث أخذوا يسعون إلى تبرير مواقفهم من خلال النشاط السياسي، باذلين وسعهم للتدخل في شؤون المنطقة على أمل تحسين مصالح حكوماتهم، وفي بعض الأحيان، لتحقيق أطماع شخصية ومآرب ذاتية(٢).

ووجد إلى جانب القنصل نائبه الذي كان ينوب عنه أثناء غيابه. ومنع الدستور العثماني من تعيين أحد من الأهالي وكيل قنصل، أو مأمور قنصل لدولة أجنبية، ولا أحد من وكـلاء القناصـل ومأمورياتهم يمكنه من ممارسة مأموريته، دون أن يحصل على موافقة الدولة العثمانية في مأموريته بواسطة سفارة الدولة الأجنبية الكائنة في دار السعادة(٣).

أما الخازن فكان مسؤولاً عن جمع الضرائب، ويصرف المال بموافقة السفير أو القنـصل للإنفاق على الغرامات والبلص(*) والهدايا والرشوات وبقية المصروفات ذات الطابع العام. كما يقوم بدفع أجور خدم القنصلية، إضافة إلى حصوله من التجار على تقرير دوري عن البضائع التي يجب أن تبعث إلى بريطانيا أو تأتي منها. وكان التقرير يبعث دورياً إلى وطنه لتدقيقه(٤).

---

(١) رستم، الأصول العربية، ج٥، ص٥، نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٥.

(٢) ياب، المرجع السابق، ص١٥٢.

(٣) نوفل نعمة الله، الدستور العثماني، مجلد١، (بيروت، المطبعة الأدبية، ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م) ص٥٢٨؛ الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٢٥.

(*) البلص: ضريبة مالية اعتباطية تم فرضها على الرعايا أو على التجار المحليين والأجانب دون وجه حق أو أساس شرعي أو قانوني. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص٨٧.

(٤) Wood, A History Of The Levant Company, (London: 1935) PP 221-222

ومن الكادر الوظيفي للقنصلية التراجمة(**) الذين كانوا بمثابة وسطاء بين الجاليات الأوروبية والسكان المحليين وكان لكل قنصل ترجمانان أو ثلاثة تراجمة، كان يتقاضى الترجمان ٣٠٠جنيه سنوياً، وتميزوا بارتداء الملابس الأنيقة، والأحذية الصفراء في القدمين، وقلبق[١] الفراء على الرأس[٢]. وعمل مع القنصل البريطاني لدى دمشق نعمة الحضيرية، وهو أول ترجمان للأجانب في دمشق، وكان من أصحاب الوجاهة والذكاء والغنى بين المسيحيين[٣].

وقد عمل عدد من الانكشارية كقواصة(***) لدى القناصل وكان وكيل القنصل البريطاني لدى اللاذقية لا يكفيه قواص واحد؛ لذلك طلب من رئيس رجال الجهادية الميرميران (أمير الأمراء) سليمان الفرنساوي أن يسمح له باستخدام قواصان في معيته، لكنه رفض طلبه؛ وذلك لأن قناصل الدول الأوروبية الأخرى كانوا يطمحون في مشاركة قنصل بريطانيا في التسهيلات الممنوحة له في هذا الخصوص[٤].

وتم اختيار هؤلاء القواصة عن طريق القناصل حيث يختارون من يتصف بالأمانة والصيانة والهيئة اللطيفة، حيث إن مهمة عمل القواص حراسة القنصل وأسرته. وإذا ما اضطر القنصل إلى أن يسير في شوارع دمشق لسبب ما، إما راكباً أو ماشياً، كان القواص يتقلد سيفه ويسير أمامه، وإذا

(**) نص الدستور العثماني من خلال نظام الإدارة الخارجية على أن للقنصليات الحق في استخدام أربعة تراجمة؛ إذا كانت القنصلية في مقر الإيالة، وفي استخدام ثلاثة تراجمة إذا كانت القنصلية عامة. ويتم تعيين التراجمة عندما تقوم القنصلية بالكتابة إلى سفارتها لدى الاستانة مُطالبةً بتعيين ترجمانٍ من الأهالي. انظر: نوفل، الدستور العثماني، ج١، ص٥٢٧.

(١) القلبق: هو من ملابس الرأس الطويلة السوداء اللون المصنوعة من جلد الجدي الصغير. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١٣٧.

(٢) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٢٠- ٦٢١.

(٣) قساطلي، المصدر السابق، ص٨٩.

(***) القواصة مفردها قواص أو قواس وهو الشخص الذي يخدم القناصل الأجانب وسواهم؛ كالولاة خدمة خاصة لذاته، كما يرافقه أينما ذهب ويكون متقلداً سيفه، ويستخدمه في مهامه الخاصة. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١٣٣. نص الدستور العثماني على تعيين أربعة قواصة في القنصليات التي في مقرها الإيالة، وثلاثة قواصة في القنصليات العامة. انظر: نوفل، المصدر السابق، ج١، ص٥٢٧.

(٤) محافظ، عابدين، الأبحاث رقم ٧٨، المحفظة رقم ٢٥٤، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٢٤/٢٨٦، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

ما ركب القنصل العربة كان يجلس القواص أمامه في العربة مرتدياً زياً خاصاً به. وبلغ راتبه ثلاثمائة قرش سنوياً. ومن أسماء القواصة عمر آغا بن حسين معدنلي ثم حسين بن محمد الأدرميني[١].

ووجد إلى جانب هؤلاء الموظفين رجل دين؛ للإشراف على الأمور الدينية، وتنظيم العبادات في كل إسكلة[٢] يقيم فيها القنصل وكان يتقاضى راتباً سنوياً بلغ ٢٠٠ جنيه استرليني[٣].

وكذلك وجد مراسل خاص للقنصل كان يسير أمامه في المناسبات والاحتفالات حاملاً عصا نقشت بالفضة[٤].

وضمت القنصلية طبيباً للإشراف على صحة أفراد الجالية، ومعالجتهم من الأمراض والأوبئة التي يصابون بها. ووجد كذلك الخدم، وطباخ، ومساعد له لترتيب المائدة. وكان الهدف من الخدم المحافظة على نظام الترف، والاحتفالات التي كان القناصل حريصين على إظهارها فخمسة أمام العثمانيين لينالوا تقديرهم[٥].

وتم محاكمة أفراد الجالية في محاكم خاصة بهم بحضور قاضٍ بريطاني، ولا يسمح لهذا القاضي باتخاذ قرار إلا إذا حضر السفير من أجل حماية التجارة البريطانية، فلا يجوز أن يسجنوا

---

(١) رستم، الأصول العربية، ج٣-٤، ص٢٤٧، وأيضاً: Isabel, Burton, The Inner Life Of Syria Palestine And The Holy Londres, (London: 1884), P24

(٢) كلمة عثمانية تعني ميناء أو مخزن وهي مكان لشحن البضائع ويقيم فيها الأجانب سواء أكانت موانئ على الساحل أم مدناً في الداخل وكانت محطاً لتجارتهم ونشاطهم وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان اختيار الأوروبيين للموانئ والمدن التي سيقيمونها، ويعملون فيها تخضع لعوامل معينة؛ فهناك العامل التجاري الذي يستدعي أن يكون الميناء المختار صالحاً لشحن البضائع وتفريغها، وقريباً من المدن الداخلية أو المراكز الذي تزوده بالبضائع، وسهل الاتصال معها عبر مواصلات ممهدة وآمنة، ومحمية من قطاع الطرق، إضافة إلى المناخ الصحي الملائم لهم والمساعد على البقاء والعمل، وكل ما يلزم من موارد ضرورية لحياتهم المعيشية. انظر. الصباغ، ج١، ص٢٣٤، ٢٣٦.

(٣) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ٦٣٣; وأيضاً: Wood, Op.Cit, P228

(٤) الصباغ، المرجع السابق، ج٢، ص٦٣٧.

(٥) المرجع نفسه، ج٢، ص٦٣٧.

أو تتعرض بيوتهم للبيع أو للطرد، ويتم محاكمتهم في المحكمة، ويلتقون هناك بالسفير الذي يقوم بدوره بالإجابة عنهم[١].

ووجدَ للقنصليات بريد تجاري يحمل رسائل التجار ومراسلاتهم بين المناطق التي يقيمون فيها تجارتهم ومقر قنصلياتهم؛ لسير حركة التجارة، وخدمة لمصالحهم التجارية فيها. فقد أشار القنصل البريطاني لدى دمشق فارن في حديث له مع حكمدار الشام محمد شريف باشا أن إنشاء بريد من قبل الإدارة المصرية بين دمشق وبيروت يضر بالبريد البريطاني في هاتين المدينتين مما جعل محمد شريف باشا يبعث رسالة إلى إبراهيم باشا بتاريخ ٢٣ ذي الحجة سنة١٢٥٦هـ/١٨٤٠م يخبره فيها بما حصل بينه وبين القنصل البريطاني في دمشق، ورغبته الملحة في إنشاء بريد بين دمشق وبيروت، وأنه ينتظر منه الأمر لاتخاذ القرار بذلك[٢].

ونظمت الإدارة المصرية شؤون البريد بين بلاد الشام والقاهرة، وحددوا نقاطه، والحيوانات اللازمة لنقله، والعناصر التي تقوم بذلك، وأقاموا أبراجاً للمراقبة في الموانئ، وبعض المواقع. كما خصصوا قوات لحماية طرق البريد، والمحافظة عليها من أي اعتداء[٣].

تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين في شؤون الإدارة المصرية في بلاد الشام

- **إساءة نظام الحماية:**

تمتع أصحاب الحمايات المحليون بالحماية الأوروبية، واستطاع هؤلاء، بطريقةٍ أو بأخرى، الحصول على جواز سفرٍ أوروبي، مما وفر لهم التمتع بالعديد من الميزات مثل الإعفاء الضريبي، والتجنيد الإلزامي، والرسوم الجمركية المخفضة. وبتمثيلهم في البعثات الدبلوماسية أمام السُلطات العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين، هذا فضلاً عما يتمتعون به من مزايا يتفوقون فيها على

---

(١) Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P25

(٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٢٩/١١، عابدين، من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. سبق أن طلب محمد شريف باشا إرسال بريده مع بريد الدولة المصرية الذاهب من حلب إلى دمشق فبيروت ثم إلى الاسكندرية، في حين أن البريطانيين يرسلون بريدهم من دمشق إلى بيروت بالأجرة وبأموال البريطانيين. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة رقم ٢٩/١١، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٦٠.

الأجانب مثل اللغة، والصلات المحلية، والخبرة فإنهم غالباً ما أصابوا نجاحاً كبيراً في التجارة والمال[1].

وقد اعتاد القناصل على فرض حمايتهم على الأهالي ممن يطلبها. فقد رفع القنصل البريطاني لدى بيروت مور إلى محافظ المدينة قائمة بأسماء بعض الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت الحماية البريطانية، وضمت هذه القائمة مسيحيين ومُسلمين[2].

وقد مُنع القناصل وموظفو القنصلية من بسط حمايتهم على دكاكين الرعايا العثمانيين، أو أصحابها بأية وسيلةٍ كانت، كما أن اشتغال الأهالي والذين هم تحت الحماية في القنصليات الأجنبية لا يعني منحهم امتيازاً عن غيرهم؛ لأن الحماية هي شخصيةٌ محضة، ومحصورة في خدمتهم فقط[3].

وتنتهي حماية الأشخاص عند انفصالهم من الخدمة، أو وفاتهم، ولا تلحق في مدة حياتهم بأقاربهم، ولا تنتقل إلى أبنائهم من بعدهم. ولا يعفى هؤلاء من الخدمة العسكرية بالذات، أو بدفع بدل عنها[4].

واتسع نطاق الحمايات واستفاد من وراء ذلك القناصل ووكلاؤهم، كما استغل أصحاب الحمايات الظروف، وفتحوا الخمارات، وقدموا المشروبات المسكرة للقوات المصرية في بلاد الشام، مخالفين تعليمات الجيش المصري، لدرجة جعلت القنصل البريطاني في دمشق فارن يشكو منها، مبيناً أن الذين يديرونها يونانيون أصحاب حماية بريطانية، ويجب أن تُقام في الطرق البعيدة لتكون

(1) ليندا، المرجع السابق، ص١٠٥. وسمحت الدولة العثمانية للقناصل في دمشق بتوفير الحماية للرجال الذين كانوا يعملون لديهم فكان لكل قنصل الحق في توفير الحماية من ثمانية أشخاص إلى عشرة أشخاص وهؤلاء الأشخاص يحصلون على البراءات من الدولة العثمانية عن طريق القناصل. انظر: نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٧; رستم، الأصول العربية، ج٣، ص١٠١.

(2) عوض، المرجع السابق، ص٣٢٦.

(3) نوفل، الدستور العثماني، م١، ص٥٢٩؛ عوض، المرجع السابق، ص٣٢٦.

(4) نوفل، الدستور العثماني، م١، ص٥٢٨.

راحةً للمسافرين والأوروبيين[1]. طلبت الإدارة المصرية من المتسلمين في إيالات بلاد الشام ضرورة تحصيل رسوم الالتزام على سائر الخمور والمسكرات لأن الإفرنج[2] لا يدفعون الرسوم الأميرية المستحقة على الخمارات[3].

فقد كان القناصل ومترجميهم والذين في حمايتهم يأتون بمشروبات مثل العرق والعنب والخمر والزبيب من بلاد أخرى ويدّعون أنها خاصة بأنفسهم، والحقيقة أن المشروبات التي يأتون بها ليست خاصة بذاتهم؛ بل إنهم يوردونها للبيع[4].

وحاول أصحاب الزوارق البحرية ما بين يافا واللاذقية الحصول على باسبورتات (جوازات سفر) على أنهم حمايات تابعين لدول أجنبية تهرباً من استخدامهم في مهمات النقل البحري المصري وترميم عكا لأن المسافة التي يقومون بالعمل خلالها طويلة وشاقة[5].

وشكلت هذه الحمايات مصدراً لإيرادات كبيرة للقناصل، ونظراً لأهمية الدخول في الحماية فقد أكد أحد التجار البريطانيين في دمشق أنه يفضل أن يدفع بإرادته ألف جنيه استرليني من أجل أن يكون نائب قنصل، وأن لا يحصل على راتب ليسهل كل صفقاته التجارية[6]. وقد اعتاد القناصل أن يصدروا شهادات بأن البضائع الموجودة في الجمارك العثمانية تابعةً لهم، ومُعفاة من الرسوم، ولا

---

(1) F.O. 78, Vol. 262, From Farren To Chapeaud, 2 February 1835. طلبت الإدارة المصرية في بلاد الشام من المتسلمين ضرورة تبليغ القناصل إقفال هذه الخمارات التي فتحها رعاياهم بعد إمهالهم ثماني ساعات، لكن ذلك لم يتحقق رغم كتابة القناصل البريطانيين في بلاد لشام لرعاياهم فيها بالعمل على وقف بيع الخمور، والالتزام بالرسوم المقررة بسبب أن الدائرة القنصلية كانت شريكة في هذا العمل. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٤١، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، المصدر نفسه، مكاتبة رقم ٢٠٩، عابدين، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(2) الإفرنج: هم من رعايا الدول الأوروبية الذين يعدون من أهل الحرب وليسوا من أهل الذمة، أو الذين اتبعوهم على ديانتهم، خاصة الكاثوليك. انظر: ميخائيل الدمشقي، المصدر السابق، ص١١٣.

(3) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة رقم ٢٠٩، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(4) المصدر نفسه، محفظة رقم٧٠، مكاتبة رقم٢٠٩، عابدين، بتاريخ ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٨.

(5) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ١٣، عابدين، بتاريخ ٥ جُمادى الأولى١٢٤٩هـ/١٨٣٢م.

(6) John Bowring, Report Commercial Statistics Of Syria, (Newyork: Arnopress, 1973) P100

يمكن تفتيشها. مع أن السكان كانوا يعرفون جميعاً بأن القناصل إنما يتسترون على بضائع تابعةً لبعض التجار المحليين(١).

وبعث القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل، بعث تقريراً إلى وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ذكر فيه أن معظم التراجمة الملتحقين بالقنصليات هم من أغنياء التجار ليس في استطاعة أحدهم أن يؤدي للقنصل وظيفة الترجمة؛ لأنهم لا يعرفون لُغةً أخرى غير اللغة العربية. وأن معظم التراجمة في القنصليات، وهم من سكان شرقي البحر المتوسط ليس لهم سوى حظٌ بسيط من التعليم، فضلاً عن أنهم يستقبلون بنفس مظاهر الإكرام كما يُستقبل التراجمة الفرنسيين. لكن التراجمة الأوروبيين كانوا مثقفين يعملون في وظائفهم باسم مليك بلادهم، وهم مُرشحون، مع مرور الزمن، للترقية في السلك القنصلي"(٢). وقد أساء القناصل استعمال الامتيازات التي أعطيت لهم. منها أن القنصل البريطاني لدى بيروت مور كان يحمي شحنة من القمح، تبين فيما بعد أنها ليست له، وأن أحد اليونانيين قد أرسلها إلى آخر(٣).

وقد أجريت التحقيقات من قبل الإدارة المصرية بشأن شرعية الحماية، وكيفية التوصل إليها. وصدر قرار بأن يكون في خدمة وكلاء القناصل بالموانئ ستة أشخاص مُترجم وقواص وطباخ

---

(١) F.O.78, Vol. 244, From Campbell To Palmerston, 19 June 1834; Vol.263 From Farren To Thompson, 24 June 1835, P30.

(٢) Ibid, Vol. 244, From Campbell To Palmerston, 22 November 1835. Vol. 320, From Campbell To Palmerston, 22 September 1837.

(٣) Ibid, Vol. 325, From Campbell To Ponsonby, 19 June 1837 مع الإشارة هنا إلى أن القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل كان مضطراً للإشارة إلى ولع بعض القناصل في انتهاز كافة الأمور التي تحتمل أن تغضب الحكومة البريطانية على نائب السلطان محمد علي باشا، كما أنهم كانوا يتحادثون من آن إلى آخر عن امتيازات لم يكن لها وجود في يوم من الأيام. انظر: F.O. 78, Vol. 284, From Campbell To Ponsonby, 3 December 1836

وخادمان وسائس، وللقناصل المقيمين في حلب مُترجمان وقواصان وثلاثة أو خمسة من الخدم. وإن أولاد العاملين ليس لهم حق التمتع بالحماية، وغير مُصرح لهم بشمول غيرهم فيها[١].

وزاد القناصل في عدد من يوفرون لهم الحماية، واستخدام الامتياز الممنوح لهم استخداماً سيئاً للتهرب من دفع الضرائب للسلطات المصرية، وامتنعوا عن المثول أمام محاكمها. وبلغ عدد الحمايات لكل قنصل ما بين الخمسة عشر إلى الخمسين. شخصاً مما أضر بمصالح الدولة المصرية التي اضطرت إلى تحديد عدد الحمايات لكل قنصل، وقد تمادى القناصل كثيراً في نظام الحماية (الامتياز) الممنوحة لهم، وقاموا بإعطائها، بدورهم لبعض الحرفيين؛ كمُعلمي البناء والنجارة والفواخرية (صانعي الفخار) كما وفروا هذه الحماية لعناصر البريد الذين يحملون بريدهم؛ كي لا يعترض طريقهم أحد[٢].

وتحول أذى أصحاب الحماية إلى الأهالي؛ فرفعت الشكاوي لتصف تلك الأفعال غير اللائقة التي يرتكبها قواصو القنصل البريطاني في دمشق، إذ أدخل في حمايته المشتهرين بالتمرد والشغب، وإن أكثر الأهالي شقاوة في دمشق الشام هم سكان أحياء الميدان، والعقيبة، والصالحية، وإن أغلب المستخدمين عند القنصل منهم[٣].

وتشير بعض الوثائق العثمانية إلى أن القنصل البريطاني في دمشق فارن قد خالف نظام الحماية؛ وذلك عندما أقدم على استخدام أناس أصحاء أقوياء في العسكرية والبريد[٤].

وتمادى أصحاب الحماية في إباحة المحظورات لأنفسهم دون أن تمتد إليهم يد الإدارة المصرية. فحدث أن أقدم احد ذوي الحماية البريطانية على السرقة ولما قُبض عليه تدخلت القنصلية

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية، رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٤ صفر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه؛ محفظة رقم ٢٦٧، وثيقة عثمانية رقم ٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٤م.

(٢) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

(٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة رقم ١٦٧/ ٢٥، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، قام مجموعة من الأشخاص من أصحاب حمايات القناصل قاموا بالاعتداء على إحدى القرى في الغوطة، (قرية بيت السحم) وأخذوا منهم مبلغ ٧٥٠ قرشاً من محصلها وضربوا أهلها. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٢٥، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

لدى السلطات المصرية، وتم الإفراج عنه. وفي الوقت نفسه أشار القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل في رسالةٍ بعثها بتاريخ ١٣ تشرين أول سنة ١٨٣٧م إلى حكومته أن التجار البريطانيين أنفسهم أصبحوا يجدون صعوبة في تحصيل ديونهم من التجار المسيحيين من أصحاب الحماية، ومثلما يدفع هؤلاء للقناصل لحمايتهم فإنهم يُكررون الشيء نفسه ليكون الحكم في صالحهم، وترتب على ذلك أن أصبح القناصل يتعاطون الرشوة، ووقفوا إلى جانب الراشين؛ مما أدى إلى استياء الإدارة المصرية في بلاد الشام من هذه الأفعال[١].

وتجاوز القناصل الفرنسيين مهامهم القنصلية، وتدخلوا في شؤون الإدارة المصرية، وأساءوا نظام الحماية. وبلغ من نفوذ هؤلاء القناصل أن أصبحت لهم إقطاعات. وكانوا وكلاء لبعض قرى الجنود السباهية (الفرسان) المقيمين خارج البلاد التابعة للحكومة المصرية[٢].

وكان القنصل الفرنسي في اللاذقية لوسين جفروا قد التزم من محفوظ سلطان ملتزم مقاطعة المزيرعة في آذار سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م ثمانية قرى مدة تسعة سنين عن كل سنة مائتا قرش وعن كل قرية ألف قرش وأنه صرف من ماله حوالي ثلاثة آلاف ومائة قرشٍ نتيجة بناء ستة بيوت في قرية المشيرفة التابعة للمقاطعة المذكورة وثمن أخشاب لبناء بيوت في قرية مرديدو بمبلغ ألفين وخمسمائة قرش كما أكرم أقارب الملتزم ما قيمتهُ ستمائة قرش[٣].

ووضع تحت حماية القنصل الفرنسي لدى طرابلس الشام بودفيل (Bodvel) مجموعة من الأشخاص معفيون من دفع الجزية(*) والإعانة، ولدى وكيل القنصل الفرنسي في اللاذقية مجموعة أشخاص من أصحاب الحمايات[٤].

(١) F.O.78, Vol. 321, From Campbell To Palmerston, 13 Octobar 1837.

(٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٧، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية، رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ من مُحرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(٣) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٩، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ٢٥/١٦٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(*) الجزية ضريبة الرأس التي يدفعها أهل الذمة مقابل بقائهم على دينهم، وتجب على الرجال الأحرار العقلاء الأصحاء، ذوي المقدرة المالية وأعفي منها الرهبان، وذوو العاهات. انظر: عبدالكريم الخطيب، المرجع السابق، ص١٢٣.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقم ٢٥٦، وثيقة عثمانية رقم ٣٤٣، عابدين، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، ص٢.

وقدم وكيل القنصل الفرنسي لدى بيروت جوريل (Jorelle) (١٨٣٢- ١٨٣٧م)، إلى الإدارة المصرية في بلاد الشام التماساً طلب فيه حفظ الأديرة الموجودة بنواحي القُدس الشريف والناصرة والكرمل، وصيانتها الكامنة تحت حماية الفرنسيين[١].

وأخذ بعض أغنياء التجار المحليين يبحث عن وظائف متواضعة وتطوعية؛ كوظيفة الترجمان في القنصلية الفرنسية، أو المستخدم في مؤسسة تجارية فرنسية بغية التمتع بحق الحماية. وكانت هذه الإجراءات تشكل، أيضاً، لتجار فرنسيين مقيمين في البلاد، فرصة لإنشاء جمعيات مربحة، وبحلول سنة ١٨٤٠م في ظل تطور التجارة وازدياد النشاط الأوروبي، وحالة الإرتياب الداخلية، تكاثرت طلبات الحماية مما آثار قلق كل من السلطات الفرنسية والحكومة العثمانية[٢].

- القنصليات البريطانية والفرنسية ملجأ للهاربين من التجنيد الإجباري:

بدأ تطبيق التجنيد الإجباري سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م لتكوين جيش للحيلولة دون عصيان المناطق المسيطرة عليها وجمع السلطة كلها بيد الدولة المصرية وتجريدها من كل قوة عسكرية[٣].

كانت القنصليات البريطانية والفرنسية في بلاد الشام ملجأ للهاربين من التجنيد الإجباري[*]، خاصة أهالي بيروت الذين لم يكادوا يسمعوا كلمة الخدمة، أو قضاء مصلحة، حتى يسارعوا في اللجوء إلى قنصل من القناصل المقيمين في بيروت، طالبين منهم الحماية، لإعفاءهم من التجنيد الإجباري[٤]. وقد طلب إبراهيم باشا من الإدارة المصرية الوقوف بحزم ضد هذه المعضلة، وأصدر أوامره بأن من يهرب من الخدمة يلقَ العقاب، ويضرب خمسمائة عصا[٥].

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأحد بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٢) دومنيك، المرجع السابق، ص٣٧٣- ٣٧٤.

(٣) ضو، تاريخ الموارنة، ج٥، ص٦٠٣.

(*) كان يؤخذ التجنيد عن طريق حفر تُرعه (حفرة) وينزل اليها من الجبال ثلاثة عشرة أو خمسة عشر ألف شخص للعمل في الحفرة المزعومة، حتى إذا نزلوا جميعاً طوقوا بالجنود، وأخذ منهم من يصلح للجُندية. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم٥٧، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٤) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى، ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٥) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

ومع إقدام الإدارة المصرية على تجنيد بعض المسيحيين في بلاد الشام تذمر القناصل من هذا الإجراء، مما دعى القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل أن يبعث على الفور رسالة إلى وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون، بتاريخ ٢ كانون الثاني سنة ١٨٣٥م طلب فيها إعادة المسيحيين إلى منازلهم، ومعاقبة من أقدم على تجنيدهم[١].

وعندما أصدرت الإدارة المصرية سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م الأمر بدعوة ألف رجل للالتحاق بالجيش فر بعضهم إلى دور القنصليات؛ ليحتموا بحرمها، وجيء بآبائهم لجلدهم بالقُرب من النوافذ على أمل إخراج الفارين من مخابئهم. وأخيراً كُلف مشايخ أقسام المدينة بذكر عدد الرجال الذين يستطيعون جلبهم للالتحاق بالجيش[٢].

وأقدمت الإدارة المصرية على محاصرة القنصليات ووضعَ الحرس عليها؛ لمنع التجاء الأهالي إليها، وانتشرت القوات المصرية في الشوارع والحدائق، ودخلوا بعض الكنائس لاعتقادهم بوجود المتخفين فيها، والفارين من الخدمة الإجبارية وقبضوا على كل من صادفوه دون تمييز بين جنسياتهم، رغم أن التعليمات تقضي إبعاد الأجانب أو المتزيين بملابسهم من قائمة المطلوبين، وأخذ الجميع للمعتقلات ومن بينهم قواصو القناصل فُضرب البعض وجُرح آخرون، لكن تم الإفراجُ عنهم فيما بعد ونال المخطئون جزاءهم[٣].

وفي سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م تكررت هذه الإجراءات وأشباهها، الامر الذي اضطر الإدارة المصرية إلى إلقاء القبض على الذكور اللائقين للخدمة العسكرية، وفي حلب أغلقت المساجد والدكاكين وتأثرت حركة التجارة حتى تعذر الحصول على الخبز واللحم، وغيرهما من المواد

---

(١) F.O 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 2 January 1835 وتواصلت جهود القناصل بشكل مكثف وخاصة البريطانيين؛ للوقوف أمام أية إجراءات من قبل الإدارة المصرية لتجنيد المسيحيين، ومنهم القنصل فارن ووري (Werry) ومور(Moor) لمنع الإقدام على أية خطوة تجاه ذلك، لكنهم لا يستطيعون رفع أعباء الأعمال، والخدمات العامة عن الحرفيين منهم. انظر:
F.O. Vol. 289, 10 July 1836; Vol. 315, Form Farren To Plamerston, 19 October 1837

(٢) F.O.78, Vol. 282, From Campbell To Ponsonby, 18 February 1836

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

الغذائية مدة يومين كاملين، كما أخذ كثيرٌ من الناس يفرون إلى القرى الواقعة في سفح جبال طوروس، بينما لجأ آخرون إلى لبس زي النساء(١).

وقد فتحت القنصليات الأوروبية أبوابها؛ للمعاكسة مما اضطر أربعةً من عناصر القوات المصرية للدخول إلى القنصلية البريطانية في حلب؛ لمطاردة أحد الهاربين من التجنيد الإجباري. كما أن اليهود كانوا يُلبسون المسلمين زيهم حتى لا يُلقى القبض على المطلوبين للتجنيد(٢).

وأصدرت الإدارة المصرية أمراً إلى الجنود المصريين بإلقاء القبض على كل من وجدوه من الشبان والشيوخ لكي ينتخب منهم الأنفار المستجدة المطلوبة المقدار، ووضع أمام بساب كل قنصلية حارس كيلا يلجأ إليها أحد، وانتشر الجنود في شوارع مدينة بيروت وحدائقها وكرومها، وقبضوا على كل من وجدوه دون تمييز بين الترك والرعايا الأجانب، وبين الشاب والشيخ، وساقوهم إلى المعتقل وأوسعوهم ضرباً(٣).

وفي ٩ أيار سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م علم بالميرستون بأن المسيحيين قد جندوا في العسكرية فبعث رسالة من فوره إلى قنصل بلاده لدى الإسكندرية كامبل جاء فيها: إن لأوروبا الحق في أن ترجو إعفاء المسيحيين التابعين للباب العالي من التجنيد وهم ممن يسكنون الولايات التي عهد بها السلطان في الوقت الحاضر إلى حكم محمد علي باشا وقد ظن الأخير أنه يستطيع أن يُرهق السُكان المسلمين الذين عُهد إليه بالمحافظة على مصالحهم والسهر على رخائهم ويُسرهم عن طريق التجنيد(٤).

ويلحظ أن القنصليات البريطانية والفرنسية كانت وكراً للدسائس والمؤامرات التي حيكت ضد الإدارة المصرية؛ لبيان عجزها، وعدم قدرتها على إدارة شؤون البلاد في حكم بلاد الشام. كما

---

(١) F.O.78, Vol. 318, From Campbell To Ponsonby, 8 December 1837.

(٢) Ibid, Vol. 321, From Werry To Campbell, 29 November 1837

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة رقم ٢/٥١٩، عابدين، بتاريخ من محرم إلى ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٥م.

(٤) F.O.78, Vol. 281, From Palmerston To Campbell , 9 May 1836

كانت ملجأ للجواسيس والهاربين من التجنيد الإجباري، الأمـــر الـــذي أدى إلـــى اســـتياء الإدارة المصرية. ولذلك كان القناصل يتمتعون بحق إجراء التحقيق، وإصدار الأحكام مما جعل منهم أشباه دول داخل هذه الدولة. حيث دأب هؤلاء القناصل على التدخل في كل صغيرة وكبيرة مـــن أمـــور الإيالة مما سبب إحراجاً للإدارة المصرية ككل.

- تحريض القنصليات البريطانية والفرنسية في الثورة على الحكم المصري:

لعبَ القناصل دوراً خطيراً منذُ بداية الحكم المصري لبلاد الشام في التعاون مـــع أعدائـــه فسلكوا طريق المؤامرات، وكانوا عوناً للدسائس العثمانية المُحركة للثورات التي استنفذت الكثير من الطاقات المصرية. واستمر النشاط المُعادي للإدارة المصرية، فعملوا على ترويج الإشاعات ضدها ففي رسالة بعث بها إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا سنة ١٨٣٤م، فحواها أن وكـــلاء القناصـــل يعملون على إذاعة أنباء تسيء إلى الإدارة المصرية طالباً العمل على وضع حدٍ لهذه التجاوزات[1].

وبدأت بريطانيا بتحريك بذور الشقاق لدى السكان في بلاد الشام على الحكـــم المـــصري وبعثت وود (Wood) الذي كان يعمل مترجماً في سفارتها لـــدى اســـتانبول إلـــى بيـــروت ســـنة ١٢٥١هـــ/١٨٣٥م. ليلقي بذور الشقاق في قلوب السكان، ويـــوغر صـــدورهم علـــى الحكومـــة المصرية، وجعل مركزه كسروان. وكان هدفهُ بالدرجة الأولى إبعاد بشير الشهابي عن محمد علي باشا، لا سيما أن وقوف الشهابي إلى جانب محمد علي باشا سنة ١٨٣٢م هو الذي سهلّ إخـــضاع بلاد الشام للسيطرة المصرية، وتلقى بشير الشهابي مقترحات وود بتردد لكنه أظهر استعداداً للتعاون مع البريطانيين شرط أن يمدوهُ بالمعونة الكافية فوعده وود بذلك. واستمرت إقامة وود في لبنان سنة

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٦٦، وثيقة عثمانية، رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر ١٢٥٠هـــ/ ١٨٣٤م. كان وكلاء القناصل المقيمين في صيدا وبيروت يذيعون إشاعات مختلفة وأخباراً خارجة عن اختصاصهم؛ بدعوى أنهم رعايا الإفرنج ويخوضون في أحاديث ليست من اختصاصهم حتى إن وكيل القنصل الفرنسي المقيم بصيدا كتب إلـــى قنـــصل أمريكا المقيم في بيروت يخبره بأن آلاي الثامن المشاة الذي نقل قبلاً من صيدا إلى يافا أبيد عن آخره، فلا بد من اتخاذ إجراءات لمنع هؤلاء من التعرض لأحاديث خارجة عن اختصاصهم فيما بعد. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٢٥٠هـــ/ ١٨٣٥م.

قضاها في تشجيع الدروز على بشير وحليفه إبراهيم باشا، إضافةً إلى محاولته العسيرة أبعاد الموارنة عن فرنسا. وكان لهذه السياسة التي اتبعها وود أثرٌ كبير في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري وإثارة القلاقل ضدهُ ومن ثم الثورة عليه سنة ١٨٣٧م[١].

- الثورة على الحكم المصري:

تبدلت سياسة إبراهيم باشا تجاه السكان في بلاد الشام، فبعد أن أظهرت السنوات الأولى من الحكم المصري لبلاد الشام ميلاً للتخفيف عن الأهالي الذين كانوا يعانون من وطأة الضرائب، ووقوع الظلم عليهم، أخذ بفرض مزيداً من الضرائب على السكان فضلاً عن إخضاعهم للتجنيد الإجباري، ونزع السلاح، وأعمال السخرة، والاحتكار[٢].

وقد نجحت سعاية البريطانيين، وأخذت نيران الثورة تشتعل سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م. ولم يكونوا يخفون أيديهم في تحريكها، وهم يعقدون الفتنة في أطراف بلاد الشام، وعملوا جهاراً على أن يقطعوا المواصلات بين مصر وبلاد الشام بواسطة أسطولهم في البحر المتوسط، ونشط السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي في إثارة السكان في بلاد الشام ضد الحكم المصري[٣].

وجمع الأمير بشير الشهابي زُعماء الدروز، وأطلعهم على أمر إبراهيم باشا بتجنيد الشبان من ابن خمس عشرة سنة إلى خمس وعشرين، محاولاً جلبهم إلى حظيرة الطاعة لكنهم أبوا، فتوسط الأمرُ مع إبراهيم باشا، فلم ينجح في مسعاه، مما اضطر الأمير بشير الشهابي لجمع ألف ومائتي

---

(١) Kamal, S. Salibi, The Modern History Of Lebanon, (Newyork: Caravan Books, 1965), PP33- 34

(٢) ضو، تاريخ الموارنة، ج٥، ص٦٠٢. مع الإشارة هنا إلى أن المصريين طبقوا التجنيد الإجباري على أبناء بلاد الشام؛ لحاجتهم للجنود في جبهات القتال، مما ترتب عليه زيادة الصرف الحربي، الأمر الذي دفع المصريين إلى رفع الضرائب وإحداث ضرائب جديدة لسد العجز، وما رافق ذلك من قسوة في تحصيلهم. انظر: نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٦١.

(٣) حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٨٣م)، ص٢٧٧.

شاب من الدروز تم إرسالهم إلى عكا فانتظموا في الجيش المصري، وأرسل بعضهم إلى المدارس الحربية في مصر[1].

ولقد تحددت المعارضة الشعبية ضد الإدارة المصرية في صافيتا وعكار، في الوقت الذي جدد فيه إبراهيم باشا مطالبته بشير الشهابي أن يجند شباناً من الدروز للانضمام في سلك العسكرية[2].

أما في المناطق التي رفضت قوانين التجنيد(*) فقد شكل إبراهيم باشا الدوريات العسكرية التي أمرها بمفاجأة المصلين في المساجد والكنائس؛ لإلقاء القبض على الشباب، وسوقهم للخدمة العسكرية. مما أدى إلى ضجر أهل بلاد الشام من الإدارة المصرية لأن وطأتها ثقيلة عليهم وتسببت في نشوب الثورات في أنحاء بلاد الشام، وكان العثمانيون يشجعون الثوار ويقدمون لهم الدعم المادي والعسكري[3].

وتشددت الإدارة المصرية في أمر التجنيد في بلاد الشام لأن الدولة العثمانية كانت تحشد جنودها على مقربة من حدود سوريا الشمالية بحجة مقاتلة الثوار الأكراد، فاستعدوا لأي طارئ. ولذلك بادر محمد علي باشا إلى تقوية جيشه في سوريا، وإصدار أمر التجنيد فيها[4]. وقد أمر المجلس المخصوص الذي شكل في دمشق في ١٥ حزيران سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بتجنيد أربعة

---

(١) عيسى اسكندر المعلوف، دروز حوران وحرب إبراهيم باشا، جريدة المقتطف، المجلد٦٧، (القاهرة: ١٩٢٥م)، ص٤٩٨.

(٢) المعلوف، المرجع السابق، ص٤٩٨.

(*) كان إبراهيم باشا قد بعث رسالة إلى محمد علي باشا سنة ١٨٣٥م مفادها أن صعوبات جمة تعترض مسألة التجنيد الإجباري فإذا حددت المدة العسكرية بخمس عشرة سنة كان ذلك عزاءً كبيراً للجنود ولأهليهم وأقربائهم على حد سواء، فلا يصعب عليهم حينئذ أن ينخرطوا في سلك الجندية. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٦، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٣) علي يوسف البلخي، ثورات حوران ضد الحكم المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م)، ص٧٤، لقيت الإدارة المصرية صعوبة في عملية تجنيد الشبان مما جعلها تلجأ إلى إلقاء القبض على من تريد تجنيده بالقوة. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٤) أسدرستم، من تاريخ الثورة الدرزية، جريدة المشرق، العدد ٣٥، (بيروت: ١٩٣٧م)، ص٣٧٨.

أفواج من شباب دمشق وضواحيها، وطلبَ إلى أمين المستودعات أن يعد اللباس والسلاح اللازمين لهم[١].

وساهمت الضرائب هي الأخرى في زيادة النقمة على الحكم المصري في بلاد الشام لدرجة أن تذمر القناصل الأجانب من كثرتها[٢].

وكان محمد علي باشا قد بعث رسالة إلى محمد شريف باشا أشار فيها إلى تذمر القنصل الروسي الكولونيل دوهامل (Dohamil) لدى الاسكندرية من كثرة الضرائب في بر الشام، وارتفاع الأسعار فيها، ويسأل هو عن صحة أن الضريبة على الدجاجة الواحدة أربعون بارة[٣].

كل هذا لم يقنع الإدارة المصرية؛ بل قامت بجمع السلاح من مدينة دمشق، حيث جُمعت ثلاثة آلاف وثلاثمائة بندقية[٤] وجُمع من قُرى حلب وبيلان ما مجموعُهُ أربعة آلاف وخمسائة بندقية ومن كليس حوالي ٢١٦٨ بندقية ومن أنطاكيا حوالي ١٨٥١ بندقية[٥].

وتم جمع عدد من الأسلحة من أهالي عينتاب في ثمانية أيام وتم إرسالها إلى حلب، على دواب تحت حراسة خمسين جندياً نظامياً مع ضباطهم، وعشرة فرسان من كليس إلى حلب وشملت هذه الأسلحة البنادق والمسدسات والسكاكين والسيوف والخناجر، وبلغ مجموع ما تم جمعه أربعة آلاف وثلاثمائة وخمسة وسبعون قطعة سلاح. وقام أحمد بك معه ثلاثمائة جندي وثلاثمائة فارس من

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث، رقم ٥٧، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٢) المصدر نفسه، محفظة رقم ٣٥٨، وثيقة عثمانية رقم ٢١٢، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٣) رستم، المحفوظات الملكية، ج٣، ص١٣٣.

(٤) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، عابدين، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م. المصدر نفسه، وثيقة عثمانية رقم ١٩/ ٦٩، عابدين، بتاريخ ٢ ذو الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٥) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٢/١٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٤٩، تلخيص الوثيقة العثمانية رقم ٣٢٠، عابدين، بتاريخ ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

فرسان العرب في الجيش المصري، بالهجوم على ثوار اللاذقية لجمع الأسلحة معه، وأخذ شبان للتجنيد[1].

وامتدت الثورة التي قامت ضد الحكم المصري في بلاد الشام إلى السهل الحوراني[*] بقيادة الشيخ محمود الرفاعي، الذي أجرى اتصالاتٍ مع ثوار جبل عجلون، وجبل حوران، وبدو المعجل، من أجل تشكيل قوة كبيرة لقتال المصريين، كان من أشهرها معاركها: الحراك وبُصرى الحرير وحرب الأبراج والكرك[2].

وتم إحراق قُرى كثيرة في حوران، ووادي التيم، وكان الثوار يأوون إليها، ومن أهم المواقع التي جرت في وادي التيم موقعة وادي لكة، وموقعة شعبة، وموقعة قلعة جندل، وموقعة عين الصفصاف. ولمحاصرة الثوار والتضييق عليهم أصدر محمد علي باشا أمراً بإنشاء قلاعٍ في جوار آبار المياه الموجودة في جهات شقرة وكريم، الواقعة بين مسيحية وقصطل بجوار اللجسان. وفي جهات جباب وتُبنه وقيراطة وشقرة وقرية أزرع وبُصرى حرير ونجران لإخماد ثورة الحورانيين[3].

---

(1) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٢٥٦، عابدين، بتاريخ ٤ شعبان، ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٨٢، عابدين، بتاريخ ١٦ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(*) كان مركز ثورة حوران في جبل يُدعى لجا جبل دروز حوران وفيه زهاء سبعة أو ثمانية آلاف رجل وقد واجهت الجيش المصري عراقيل كثيرة وذلك تبعاً لطبيعة المنطقة الوعرة، وصخورها البركانية السوداء، فضلاً عن هوات ومنفرجات تؤلف خنادق وسراديب يضيعُ فيها الغريب. ولم يحسب الجيش المصري لهذه العراقيل والطبيعة حساباً إلا بعد تكبده خسائر فادحة وانهزامه مراراً. وفي إحدى المواقع قتل أحد الباشاوات واللواء محمد باشا، وجُرِحَ منقلي باشا وصُرِع إميرالان وكثير من الضباط. انظر: Ismail, Documents Diplomatiques, (1834- 1839), Tome24, Le 2 Aout 1833; Tibawi, A Modern History ;P78; Khalaf, Op. Cit, P60؛ كتافاكو، المصدر السابق، ص٥٨-٢٩؛ المعلوف، المرجع السابق، ص ٤٩٩؛ خليل المقداد، حوران عبر التاريخ، (دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م)، ص١٦٦.

(2) البلخي، ثورات حوران، ص ٧٤؛ وأيضاً: Perrier, Op.Cit P362, Tibawi, A Modern History, P73

(3) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٥٧، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٧/٢١٠، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م؛ المعلوف، المرجع السابق، ص ٥٠٣.

وقام أهل جبل عامل بالثورة على الحكم المصري، حيثُ تحالفوا لأول مرةٍ في تاريخهم مع العثمانيين، واستمرت ثورتهم ضد الشهابيين وحلفائهم المصريين ثلاث سنوات (١٨٣٦- ١٨٣٩م) كانوا خلالها يهاجمون مراكز الحكومة، ويطردون عمالها. ولم يتمكن الأمير مجيد الشهابي من إخماد هذه الثورة؛ حيث أخذ يُنكل بأهالي الثوار وأقربائهم مما اضطرّ عدداً من وجهاء الجبل وزعمائه إلى التدخل لوضع حدٍ لتلك الثورة[1].

وقامت ثورة عجلون تباعاً لثورة حوران بقيادة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالرشيد، الذي قادَ جموع فلاحي عجلون ضد قوات إبراهيم باشا فيها. وكانت ثورة عجلون قد أجبرت محمد شريف باشا حكمدار الشام على تجريد حملةٍ بقيادتهِ لإخمادها، لكنه فشل في مهمته. وعاود الكره في تجريد قوة كبيرة لقتال الثوار، والقضاء على الثورة، في حين استمرت دعوة الدولة العثمانية في تحريض أهالي بلاد الشام على متابعة الثورة ضد الحكم المصري[2].

وامتدت الثورة إلى فلسطين؛ حيث اتفقت أسرة طوقان، وأُسرة الجرار من جبال نابلس، مع أُسرة أبي غوش بين القدس ويافا على مقاومة ذلك[3].

ومع فرض الإدارة المصرية التجنيد على الشبان في نابلس اندلعت الثورة في مايو سنة ١٨٣٤م، ففي منطقة السلط رفض أهلها الخروج لأوامر الحكومة، وبقي المطلوبون في قراهم. وفي وادي ساحور أطلق الأهالي الرصاص، وزحفوا على نابلس واقتحموها، ولكن قوبلوا بالشدة، وهرب

---

(١) إبراهيم بيضون، صفحات من تاريخ جبل لبنان، (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩م)، ص٧٣.

(٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، صورة المكاتبة العربية ١٦٩/ ٢٩، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م. ولقد صدرت إرادة من قبل محمد علي باشا بتاريخ غرة رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٦م أن يقوم علي آغا أحمد يوزباشيته الأي مُشاة الغارديا بالسفر إلى عجلون لتأديب الثوار، الذين شقوا عصا الطاعة في تلك الجهات وقام المذكور بالسفر إلى عجلون، وهاجم الثوار، وجمع الأسلحة من قرية كفرنجة والجهات المجاورة لها. انظر: الشريدة، المرجع السابق، ص٦٧.

(٣) بركات، مرجع سابق، ص١٢٧.

زعيمهم، وقبض على أقاربه وأبنائه، وقيدوا بالسلاسل. وفي تقرير متسلم نابلس أوضح فيه: "أنه كلما ظهر مشاغب وضع في الحديد"[١].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثورات التي قامت ضد الحكم المصري في بلاد الشام قد هدأت لبعض الوقت، لكنها تجددت خلال السنوات الأخيرة للحكم المصري في بلاد الشام وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل الخامس.

ونخلص إلى القول: إن هذه القنصليات ساعدت على إثارة الفتنة، وإشعال نار الثورة ضد الحكم المصري، ونجحت في ذلك إلى أبعد الحدود، متفقة في ذلك مع رغبة الدولة العثمانية من أجل شل حركة الإدارة المصرية؛ لعدم قدرتها على وضع حد لهذه القلاقل والفتن، التي أثرت سلباً على الإدارة ككل، وعلى الإدارة المصرية بشكل عام؛ كما أثر التجنيد الإجباري الذي لم يعرفه أهالي بلاد الشام من قبل إضافة إلى الضرائب الأمر الذي ساهم في إنهاء الحكم المصري على بلاد الشام.

موقف الإدارة المصرية من تدخلات القناصل البريطانيين والفرنسيين:

- تذمر القناصل وشكايتهم من تصرفات الإدارة:

أصدر محمد علي باشا أمراً إلى متسلميه في إيالات بلاد الشام بحسن معاملة القناصل الأجانب ووكلائهم، وعدم إبداء أية مخالفة تسيء إلى هذه المعاملة. كما تضمن الأمر دعوة إلى وجوب تسهيل كافة أعمال نائب القنصل البريطاني لدى طرابلس، والتحذير بعدم المساس بالامتيازات العائدة بموجب المعاهدات القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية[٢].

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم٦٦، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ٩ محرم ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٩٧.

(٢) الأوامر والمكاتبات والبيلوردات (الرسائل)، المجلد الأول، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الاثنين بتاريخ ١٥ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م. أصدرت الإدارة المصرية في بلاد الشام توصية إلى متسلم يافا بحسن معاملة الأجانب البريطانيين والرحالة، أثناء ذهابهم عن طريق يافا إلى القدس، وعودتهم منها، وأعطيت الأوامر بأن لا يعترض سبيلهم أحد، ويعاونوا، وتقضى حاجاتهم، وتقدم لهم الرعاية والإكرام. انظر: لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٥.

وقد وضع قناصل الدول المقيمون في بيروت تقريراً بتاريخ ٢ ذو الحجة سنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى الإدارة المصرية، يشكون فيه إهانة جنود مصريين من آلاي الثامن القناصل بمشهد من ضباطهم، وقبضهم على القواصين الذين شاهدوهم في الشوارع أمام أبواب القنصليات الأوروبية، وأخذهم للتجنيد بالقوة، وشتمهم[١].

وقد أبلغ وكيل القنصل الفرنسي لدى اللاذقية القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية دي ليزيز (Des Lesseps) من اعتداء بعض الجنود المصريين على حديقته، وقامت الإدارة المصرية بالتحقيق في الأمر لمعرفة الفاعلين والتحقق من صحة ادعاء وكيل القنصل[٢].

ولما قام مُتسلم بيروت بتجنيد تابعٍ مستخدم في المحجر الصحي قُبضَ عليه في السوق، وإدارة المحجر الصحي في يد القناصل، أعلنوا سخطهم على هذا العمل، ولم يكن محمد شريف باشا يرتاح لهذه السلطات التي شلت إدارته، وبادلهُ القناصل الشعور ذاته[٣].

وقد أرسل إبراهيم باشا رسالةً إلى القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز بخصوص معاملة الفرنسيين كالبريطانيين في رسوم الجمارك، وجاءت هذه الرسائل بعد سلسلة من الإزعاجات والمضايقات التي حصلت بين الإدارة المصرية في بلاد الشام والقناصل البريطانيين[٤].

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥/٥١٩، عابدين، بتاريخ ٢ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٢) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٥/٢٤٣، عابدين، بتاريخ ٢ رمضان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٣) F.O.78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 5 September 1835 قامت الإدارة المصرية بمعاقبة أحد الجنود حيث اعتدى على فرنسي، وإنزال العقوبة اللازمة به؛ ليكون عبرة لغيره. انظر: الأوامر والبيلوردات الصادرة من ولي النعم، المجلد الأول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(٤) Ismail, Documents Commercial, (1836- 1844), Tome22, N°135 Fos63-64, Henry Guys Au Thiers, Beyrouth, Le 11 Juin 1836, P46, Tome22, N°157, Fos 159- 161, Henry Guys Au Comte Mole, Beyrouth, Le31 Decembre 1836 , P100

وفي أوضح إشارة من جانب القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز أن الفرنـسيين فـي بيروت رفضوا دفع الرسوم المستحقة على البضائع المصدرة إليهم سواءً أكانت مصاريف حراسة أم مصاريف خدمة، وهذا شكل عبئاً على مصاريف الإدارة المصرية حيث إن مـصاريف البـضائع والمسافرين والمصاريف العرضية لدوائر الإدارة المصرية توفر حوالي ستين ألف قرش[1].

وكان محمد شريف باشا قد سافر إلى بيروت لإنهاء المسائل المُعلقة، والمتعلقة بـالحقوق، والرسوم التي تطالب بها القنصلية الفرنسية في بيروت، ومعاملة الفرنسيين كالبريطانيين في رسوم الجمارك[2].

وأشار وكيل القنصل الروسي لدى بيروت في أحد تقاريره المؤرخة في ذي الحجـة سـنة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م إلى الإساءة التي لقيها كل من يدخل تحت إمرة القناصل فقد تم الاعتداء علـى قواص القنصل البريطاني وجُرح في أكتافه ورأسه بضربات السيف وضرب بريطانيـان آخـران بالعصا والسيف[3].

---

(١) Ismail, Tome22, N°.75, Fos. 50-52 Henry Guys Au Mimaut, Beyrouth, Le 3 Mai 1836, P29; مـع Tome22, N°1, Fos 173, Henry Guys Au Comte Molé, Beyrouth, Le Février 1837, P106. الإشارة هنا إلى أن من الشكاوى التي أشار إليها القنصل الفرنسي في بيروت بورية (Boureé) أن الإدارة المصرية في بيروت تستوفي رسوم جمارك على البضائع في الوقت الذي كانوا قد استلموا عليها رسوماً في معاملات أخرى مطالبساً بإلغاء هذا المطلب. انظر: Ismail, Documents Commercial. (1839- 1842) Tome25, N°.68, Fos. 460, Bouree Au Thiers, Beyrouth, Le 20 Mai 1840, P254; F.O.78, Vol. 263, From Farren To Thompson, 24 June 1835

(٢) Ismail, Documents Commercial, (1836- 1844), Tome22, N172. Fos239- 240, Henry Guys Au Comte Mole, (Beyrouth: Le Juin 1837), P139.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢/٥١٩، عابدين، بتاريخ من محـرم إلى ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

وذكر القنصل الفرنسي لدى بيروت هنري غيز أن حاكم الشام محمد شريف باشا قد أجبرهُ على إثبات أن شحنة القمح والشعير التي استوردها من الخارج له، وأنه دفع ضريبة عليها بعد أن أعفاهُ إبراهيم باشا من هذا الإجراء[١].

ووردت شكاية من قبل ترجمان القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية زوفقورا (Zoufougora) حيث إن شقيقه المقيم في اللاذقية وهو وكيل التجار الأوروبيين الموجودين في حلب يملك جمالاً، اشتراها لنقل الأمتعة إلى حلب. وأن حاكم طرابلس يتعرض لجماله، وأيد ذلك كتاب ورد من قنصل فرنسا لدى حلب جاء فيه "أن وكيله في اللاذقية الخواجة ردنطورا (Rodantoura) التاجر يملك جمالاً وبغالاً ويلتمس اعطاءه تصريح بعدم التعرض لجماله وبغاله، وأن التوجيهات الصادرة من قبل سليمان باشا رئيس رجال الجهادية أن يُعامل الجمال التابعة لوكلاء القناصل مُعاملة الجمال التابعة للسكان الأصليين[٢].

وبناءً على تلك التصرفات من جانب القناصل ووكلائهم، بدأت العلاقة تسوء بين الإدارة المصرية والقناصل، ومن ذلك أنه لما نشبَ نزاعٌ بين مُتسلم بيروت حسنين أفندي وقناصل الدول الأوروبية في تلك المدينة، رفعوا الأمر إلى إبراهيم باشا، وأجريت التحقيقات بشأن ذلك ثم صدرت تعليمات للمتسلم بأن لا ينازع القناصل[٣].

المتسلمين وتدخلات القناصل:

صدرت الأوامر من قبل محمد علي باشا بالتشديد بشأن حسن معاملة القناصل. فعندما عين وري (Werry) القنصل البريطاني لدى حلب أعطيت التعليمات للمتسلمين أن يحموه ويصونوه، ويعاملونه معاملة الأصدقاء في كل أموره[٤].

---

(١) Ismail, Documents Diplomatiques, (1834- 1839), Tome24, N°108, Fos 271-272, Henry Guys Au Duc De Broglie,(Beyrouth: Le 25 Septembre 1835), P391

(٢) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٠، محفظة رقم ٢٥٦، مكاتبة رقم ٢٨٢، عابدين، بتاريخ ٣ ذي القعدة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٤) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٤.

وحاول إبراهيم باشا، قدر إمكانه، عدم الإساءة للقناصل الأوروبيين في دمشق؛ استرضاء منه لدولهم، وكانت أوامره متواصلة إلى متسلمية ورؤساء عساكره بعدم الإهمال والتقصير في مصالح القنصليات الأوروبية وأغراضها مع حسن المعاملة للإفرنج وكل الرعايا[1].

وكان القناصل يبثون إشاعات تُسيء إلى سمعة الإدارة المصرية. فقد أشار القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل أنه بينما كان يجوب أنحاء سوريا سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م التقى بالترجمان الثاني بالسفارة البريطانية لدى استانبول سابقاً ريتشارد وود؛ صهر القنصل البريطاني في بيروت مور، وقص عليه حكايةً عن فظائع إبراهيم باشا في قمع ثورة كانت قد نشبت حديثاً، وإحراقه ما لا يقل عن ثلاثين قرية لم يبق لها أثر، فسأله كامبل عن أسماء تلك القُرى، فأُرتج الأمر على مور، ولم يحر جواباً، فهل رأى القنصل هذه القرى المحروقة؟ وأصاب كامبل عندما طلب إلى القنصل مور أن يثبت صحة الرواية، ومع أن مور لم يستطع التثبت منها فإن صهرهُ وود أبلغها إلى السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي باعتبارها حقيقةً لا ريب فيها[2].

وكان سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا قد طلب عرض مسألة تدخل القناصل المقيمين في موانيء بلاد الشام على محمد علي باشا وتدخلهم في شؤون البلاد العامة ومنعهم البنائين والحجارين وسائر أهل الصناعات في الاشتغال في أشغال الحكومة بحجة شمول حمايتهم له[3].

لقد رفضَ القنصل فارن على الدوام أن يقدم للسلطة لائحة بأسماء محميه مما أدى إلى استياء الإدارة المصرية التي أنكر عليها حق معرفة الرعايا الذين ترفع عنهم سلطتها ويعطون جنسية أخرى[4].

---

(١) نعيسة مجتمع مدينة دمشق، ج٢، ص٣٥٣.

(٢) F.O. 78, Vol.283, From Moor To Ponsonby, 13 July 1836

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٧ جمادى الأول ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

(٤) حجار، المرجع السابق، ص١٢٠.

وكان القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل قد بعث برسالة إلى بالميرستون في ٩ تشرين الأول سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، ذكر فيها أن القناصل باعوا الأغنياء منصب نائب قنصل، ومعتمدين تجاريين. كما باعوا الحماية القنصلية، ورأى القنصل في هذا التصرف مهانة لكل أوروبي، ومن يحمل لقب قنصل؛ بل تجاوز القناصل هذا الحد فتحالفوا تحت قيادة القنصل البريطاني فارن ليهاجموا باستمرار وانتظام الحقوق الشرعية للحكومة المصرية على رعاياها الخاصين[1].

وقد تذمر حاكم الشام محمد شريف باشا من القنصل البريطاني لدى دمشق فارن، وأرسل إلى كبير معاوني محمد علي باشا سامي بك يُبين له أن الأوضاع السائدة تؤدي إلى انحلال نظام الحكومة المصرية في بلاد الشام، واشتداد المنازعات وتدهور العلاقات بين الطرفين، وحاول محمد علي باشا إصلاح ذات البين بين الطرفين فوصلت منه تعليمات إلى محمد شريف باشا لمراعاة الامتيازات الممنوحة للأجانب[2]. وكان القنصل الفرنسي لدى بيروت غيز لا يتورع عن رفض استقبال متسلم بيروت حسنين أفندي الذي حضر إلى القنصلية الفرنسية للتباحث معهُ بشأن خلاف حيث أحاله إلى ترجمانه لينهي له معاملةً جمركية[3].

وقام شخص من سكان قرية رمية التابعة لمتسلمية طرابلس بالتشاجر مع أحد الأشخاص فقتل أحدهما الآخر، ولجأ القاتل إلى القنصلية الفرنسية لدى طرابلس يطلب حمايته، ولمّا حاولت الإدارة المصرية إلقاء القبض عليه رد القنصل الفرنسي بأن الشخص المطلوب لم يرتكب جريمة القتل، وليس بمقدور القنصلية أن ترده عنها، وأنه لو قتل عمداً، وحمل السلاح لما تم تسليمهُ إلى السلطات المصرية[4].

---

(1) حجار، المرجع السابق، ص ١٢٠.

(2) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢/١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. وأيضاً: F.O. 78, Vol. 315, From Farren To Palmerston, Nomber4, 17 January 1837

(3) Ismail, Document Diplomatiques (1836- 1844), Tome22, N°132, Fos 45- 47, Henry Guys Au M. Thiers, Beyrouth, Le 16 Mai 1836,P. 27

(4) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الآخرة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

ورداً على هذه الشكاوى من جانب المتسلمين، ومسؤولي الإدارة المصرية من تصرفات القناصل، وتدخلاتهم في شؤون الإدارة، فقد بعث القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ١٩/٧/ سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، أثبت فيها شكاوى السلطة المصرية ضد تصرفات القناصل غير القانونية، وخصوصاً البريطانيين غير أنه لا يستطيع إثبات نص هذه الشكاوى[١].

وقد أشاد القنصل البريطاني لدى دمشق فارن برحابة صدر الحكومة المصرية في بلاد الشام، التي تحملت هذه التصرفات، والانتهاكات الصريحة للقانون من جانب القناصل، علماً بأن السلطات المصرية كانت تخشى أن تضع نفسها في مأزق، وأنها لا تستطيع أن تنتهك حُرمة بيوت القناصل الذين يهددون هذه السلطات بتدخل حكوماتهم دون أن ينالهم أي عقاب[٢].

ولذلك كان لا بد من حتمية التصرف تجاههم. كل هذا في الوقت الذي مضى فيه القنصل البريطاني لدى الإسكندرية كامبل يدسُ لمحمد شريف باشا الدسائس لدى محمد علي باشا، فكان يعلن استياءه من تصرفاته تجاه القناصل في بيروت، ويوعز لهم بتقديم شكواهم، كل على حد، لإبراهيم باشا الذي يشكو، هو الآخر، من تصرفاتهم[٣].

ونظراً لكثرة التجاوزات من جانب القناصل، فقد عَزل كامبل القنصل البريطاني العام لدى الإسكندرية فارن قنصل دولته لدى دمشق ونقل إلى بريطانيا، ولقي هذا الأمر استحساناً من قبل حكمدار الشام محمد شريف باشا الذي أكد على احترام جناب القنصل المُتقدم الذكر أكثر من ذي قبل

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٣) F.O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, N°42, 19 July 1837, كان القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية ميمو على علاقة وثيقة بمحمد علي باشا. وكانت الحكومة الفرنسية قد بلغت سفيرها لدى الإسكندرية أن يعرض وساطته بين محمد علي باشا والدولة العثمانية لمصلحة الفريقين، وأن الفرنسيين على استعداد لضمان مركز محمد علي باشا طوال حياته مقابل تخفيض جيشه وأسطوله بمقدار النصف وهذا يجعل الباب العالي يقوم بخطوة مماثلة، وتحذو حذو الباشا. انظر: F.O.78, Vol. 284, From Campbell To Palmerston, 30 October 1836.

طبقاً لأوامر محمد علي باشا وأن يبذل جهداً لئلا يقع منه أدنى تقصير في تقديم الاحترام اللائق بجناب القنصل فارن، وفقاً للأمر العالي[١].

بينما نقل باركر القنصل البريطاني لدى الإسكندرية إلى حلب ثم إلى السويداء. كما عزل بورييه القنصل الفرنسي في بيروت لزيادة تدخله في شؤون الإدارة المصرية وشكاية أهل الإدارة منه[٢].

وتصرف هؤلاء القناصل بدافع العداء تجاه السلطة المصرية، وخولوا لأنفسهم سلطة تنفيذ مطالب كثيرة غير عادلة بالقوة، خاصةً ما يتعلق منها ببعض الرعايا من مسيحيين ويهود، وكثيراً ما مارسوا التهريب بحمايتهم لتجارة غير شرعية، وبيعهم السلاح للثوار بينما كانت الحكومة المصرية تجردهم منه. وفي الواقع أرادوا أن يتصرفوا في بلاد الشام على قدم المساواة مع إبراهيم باشا، رافضين أن ينزعوا قبعاتهم في حضرته تأكيداً لاستقلالهم[٣]. ومن أكثر الأمور التي أدت إلى تذمر الحكومة تدخل القناصل، ومنعهم العمال من العمل في الخدمات العامة منهم؛ فعند طلبهم يبينون أنهم يتمتعون بالحماية الأجنبية، وبالتالي ليسوا مكلفين. وطبق المنع حتى على الدواب؛ لدرجة أنه طلب التحقيق في تحديد ملكية الجمال[٤].

- موقف الإدارة المصرية

كان إبراهيم باشا يبعث تقاريراً إلى محمد علي باشا حول سوء الإدارة المصرية؛ لكنهُ لم يُزعج محمد علي باشا بقدر ما أزعجته التقارير الواردة إليه، والتي مفادها أن بعض قناصل الدول

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م.

(٢) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٩٧/٢٥، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.2, P241; Perrier, Op. Cit. P384

(٣) حجار، المرجع السابق، ص١١٩.

(٤) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٢٦٧.

الأوروبية متعاطفون مع المتذمرين السوريين ضد الضرائب والتجنيد، لذلك فإن إبراهيم باشا كانت تصل له الأوامر ليفعل ما باستطاعته لإرضاء القناصل(١).

وكان إبراهيم باشا يبعث أوامره إلى متسلميه، ورؤساء عساكره بالتواصي والتشدد في عدم الإهمال والاستهتار في مصالح أغراض الأوروبيين، وقضاء حوائجهم(٢).

وقد مضت عيون الإدارة المصرية ترقبهم، وتحد من تصرفاتهم، وحدث أن حجزت أحد الرعايا البريطانيين في صور، بأمر من محمد شريف باشا، ورفضت توجهه إلى بيروت، وعلى الرغم من تدخل القنصل ووكيله، إلا أن حاكم الشام محمد شريف باشا أصرّ على موقفه، وكاد هذا الأمر يُثيرُ مشكلة كبيرة بين الجهات المعنية، خاصة وقد تبعه توقيف بريطاني آخر(٣).

وكان إبراهيم باشا يصرح قائلاً: "بأن القناصل مصدر عذاب لي، إذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي، وليس السلطان العثماني والباب العالي بشيء إذا ما قورنا بحضرة القناصل، إننا مع السلطان العثماني والباب العالي نستطيع أن نتدارك الأمور، وأن نلزم جانب الحذر أما القناصل فلا أستطيع عمل أي شيء حيالهم، إنهم كارثة على البلاد"(٤).

ورغم هذا التدخل السافر من جانب القناصل الأوروبيين فإن إبراهيم باشا لم يكن يريد استعداء الدول الأوروبية عليه، خاصة أنه بحاجة ماسة لظروف مواتية دولية؛ لحسم الموقف مع الدولة العثمانية لصالحه وتحقيق طموحاته في عزلها عن مساندة الدول الأوروبية. فالعواطف لا تحدد طبيعة العلاقات الدولية؛ بل مصالحها الدائمة فكثيراً تضررت مصالح بعض الدول الأوروبية بوجود قوات إبراهيم باشا في بلاد الشام وامتدادها إلى الأناضول، وتهديدها للسلطة العثمانية في

---

(١) Tibawi, A Modern History P81.

(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٣) F.O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, No.42, 19 July 1837.

ذكر القنصل الفرنسي في بيروت غيز أن الإجراءات التي يقوم بها القناصلة العاملون لدى الإسكندرية إجراءات مجحفة وظالمة لحقوقنا دون اعتبار سوريا دولة مختلفة عن مصر. انظر:

Ismail, Documents Commercial (1836- 1844) Tome22, N° 167, Fos 208- 209, Henry Guys Au Comte Molé (Beyrouth, Le 18 Avril 1837), P118.

(٤) مسعود ظاهر، الدولة والمجتمع في المشرق العربي (١٨٤٠-١٩٩٠م)، (بيروت: دار الادب، ١٩٩١م) ص ٢٠.

استانبول. وأن ذلك سيؤدي إلى إقامة دولة عربية مصرية فتية قد تؤثر بدورها على مصالح الدول الأوروبية ومطامحها في الممتلكات العثمانية، ولذا تدخل القناصل في شؤون الإدارة المصرية لتقويض الحكم المصري، مما اضطر إبراهيم باشا إلى مراقبتهم[1].

لقد كان هؤلاء القناصل دولة داخل دولة يتدخلون في كل صغيرة وكبيرة، مما أدى إلى متاعب كثيرة للإدارة المصرية. ولذلك كانت العلاقة بين القناصل ومسؤولي الإدارة المصرية في بلاد الشام يشوبها الشك والريبة، وعدم الثقة بين الجانبين، وخاصةً من جانب القناصل. لكن الإدارة المصرية اتبعت أسلوب اللين والتسامح؛ لأنها كانت ترغب في وقوف دول هؤلاء القناصل إلى جانبها في صراعها مع الدولة العثمانية.

---

(1) نعيسة، مجتمع مدينة دمشق، ج٢ ص٣٥٣- ٣٥٤.

الفصل الرابع

الموقف البريطاني- الفرنسي من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام

- التجارة البريطانية في بلاد الشام.
- رغبة البريطانيين في إنشاء سفن في نهر الفرات خدمة لمصالحهم التجارية.
- التجارة الفرنسية في بلاد الشام.
- سياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار
- موقف بريطانيا من احتكار محمد علي باشا التجارة في بلاد الشام.
- اتفاقية يلطي ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا سنة ١٨٣٨م.
- موقف فرنسا من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام.

التجارة البريطا نية في بلاد الشام:

نتيجة لما حصل عليه الفرنسيون من امتيازات تجارية سنة ١٥٣٥م استطاعت بريطانيا جراء المفاوضات مع الدولة العثمانية، والمراسلات بين السلطان مراد الثالث (٩٥٣- ١٠٠٥هـ/ ١٥٤٦- ١٥٩٥م) وملكة بريطانيا اليزابيث الأولى (Elizabeth The First) (١٥٣٣- ١٦٠٣م) ما بين سنة ٩٤٥هـ/١٥٧٧م و ٩٤٩هـ/ ١٥٨٠م أن تحصل على امتيازات صيغت على شكل اتفاقية سنة ١٥٨٠ حيث تكونت من اثنين وعشرين بنداً، جاء في إحداها: "يسمح للتجار البريطانيين بالقدوم إلى الإمبراطورية العثمانية مع بضائعهم عن طريق البر أو البحر وتحت حماية علمهم الخاص والبيع والشراء من ممتلكات الدولة العثمانية دون عائق، كما يسمح لهم بالعيش في ظل القوانين التابعة لدولتهم. وأعقب ذلك إنشاء شركة الشرق البريطانية "The English Levant Company" في ١١ سبتمبر سنة ٩٥٠هـ/١٥٨١م؛ لتبدأ التجارة الإنجليزية مع الإمبراطورية العثمانية وبقيت هذه الشركة تشرف على التجارة البريطانية وفق قواعد ثابتة وفي ظل امتيازات معينة ليصبح معظم المستشارين والدبلوماسيين البريطانيين في الممالك العثمانية مستخدمين في الشركة إلى أن حلها البرلمان البريطاني في حزيران سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م[١].

وبدأت التجارة البريطانية مع بلاد الشام تزداد منذ منتصف القرن السابع عشر لكنها كانت أقل مقارنة مع التجارة الفرنسية التي كانت أكثر فاعلية ونشاطاً وتأثيراً، ومقامة على قاعدة صلبة ولكن بريطانيا استطاعت في بداية القرن التاسع عشر من عقد اتفاقيات تجارية مع الدولة العثمانية، ففي سنة ١٢٣٤هـ/١٨١٨م عقدت اتفاقية بريطانية عثمانية للتجارة استكملت بفرمان صدر سنة

---

(١) محمد رجائي ريان، مصالح فرنسا الاقتصادية في سورية ١٥٣٥ و ١٩٢٠م، مجلة دراسات تاريخية، السنة الثامنة، العددان ٢٥- ٢٦، (دمشق: جامعة دمشق،١٩٨٧م)، ص٤٠.لمزيد من الاطلاع على نص هذه الاتفاقية انظر:
Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P25

١٢٣٦هـ/١٨٢٠م حددت الرسوم على المستوردات البريطانية إلى إيالات الدولة العثمانية بـ ٣%[١].

إنّ الموقع الجغرافي لبلاد الشام جعلها مركزاً تجارياً منذ القدم إذ كانت أداة اتصال بين الشرق والغرب؛ فمنتجات آسيا تصل عن طريق القوافل إلى مدن بلاد الشام وموانئها، ومنها تنقل إلى دول أوروبا، لذا تأصلت روح التجارة بين أهل بلاد الشام بجميع طبقاتهم، وعليه فقد امتهنت التجارة، وصحبت بالمهارة والنشاط، وأصبحت سمة مميزة لهذا المجتمع[٢].

وكانت حركة التجارة البرية في سوريا بطيئة وتمر عبر الجبال والأنهار والأودية الموحلة والكثبان الرملية ومتوقفة بصورة رئيسية على حالة الأمن التي توفرها الإدارة المصرية ولم تعد قوافل حلب وبغداد ومكة التجارية تتعرض لغارات قبائل البدو. وفي السنة الثانية للحكم المصري بدأ التجار بنقل الذهب من حلب والقدس إلى بيروت دون حراسة[٣].

وشهدت موانئ بلاد الشام نشاطاً تجارياً ملحوظاً في ثلاثينات القرن التاسع عشر نتيجة الحكم المصري لها والمناخ التجاري الذي وفره هذا الحكم. ففي سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وصل أول مركب بريطاني إلى دمشق، ثم ارتفع عدد المراكب التي قدمت إلى ساحل بلاد الشام سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م بحمولة ألفين وتسعمائة وأربعين وسبعين طناً. وكانت حمولتها مؤلفة من تسعة آلاف وأربعمائة وثلاثين سلعة مصنعة ببريطانيا و ألف وخمسمائة وثلاث وخمسين قطعة خشب برازيلي وما قيمته ٨٧,٥٠٠ ليرة من القُطن. ووصلت هذه السلعة إلى أسواق دمشق وحلب واعتبر ميناء بيروت أكثر موانئ بلاد الشام نشاطاً أما الاسكندرون فكان ميناءاً طبيعياً لمدينة حلب[٤].

---

(١) ريان، المرجع السابق، ص١٤٢؛ Paul Cernovodeanu, England's Trade Policy The Levant And Her Exchange Of Goods With The Romanian Countries Under The Latter Stuarts (1660- 1714), (Bucharest: 1972) P24

(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٠.

(٣) رستم، الأصول العربية، ج١، ص٣٥٣.

(٤) Bowring, Op. Cit, P135

وفي سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م أنشئت شركة تجارية من مجموعة من التجار البريطانيين حيث افتتح فارن القنصل البريطاني لدى دمشق بيتاً تجارياً في دمشق. وإلى جانب هذا البيت كان هناك فرع ثانوي لبيت لندن الإغريقي والذي كان هدفهُ شراء السلع للتجار البريطانيين من السكان الأصليين بعمولة. وفي مقابل ذلك كان هناك بيتان آخران في لندن يشتريان السلع بعمولة بناءً على أمر من السكان، وأن نصف الواردات من بريطانيا من هذه البيوت كانت لحساب السكان الأصليين والنصف الآخر من الواردات هنا يأتي إلى البيوت البريطانية الثلاثة(١).

وقد سمح إبراهيم باشا للتجار الأجانب المقيمين في صيدا وعكا وبيروت وطرابلس بإرسال معتمدين لهم إلى دمشق(٢).

وكانت سوريا تعتبر فتحاً جديداً للتجارة البريطانية وتم استيراد بضائع بقيمة سبعة ملايين وخمسمائة ألف قرش سنة ١٢٢٨هـ/١٨٣٢م في حين تراجع استهلاك الفتيل (Twist) بنسبة ٤% تقريباً(٣).

وقد اتسمت التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر بتنافس الدول الأوروبية على إيجاد قواعد، ومحطات تجارية، وعملاء محليين، يروجون لها منتجاتها الزراعية والصناعية، بغية السيطرة على أكبر عدد من الأسواق. ولم تكن هناك دولة واحدة تكرس هيمنتها داخل القارة الأوروبية تقدم دولة على أخرى لفترة محدودة ثم لا تلبث أن تتبدل الأدوار فتتراجع(٤).

---

(١) Bowring, Op. Cit, P88

(٢) كرد علي، المرجع السابق، ج٤، ص٢٤٨. لم يزد إجمالي صادرات بريطانيا من بيروت عن ٢١٨,٣٠٠قرشاً سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م مقابل ٣٢٢٤,٨٠٠ قرشاً لإجمالي الواردات، واضطرت كل سنة إلى سحب كميات طائلة من القروش الإسبانية، والريالات المتداولة في بلاد الشام؛ لتغطية رصيد صادراتها. انظر: شوفالييه، المرجع السابق، ص٣٤٨.

(٣) Bowring, Op. Cit, P88 مع الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن التجارة البريطانية مع دمشق كانت كبيرة لكن لا يوجد في داخلها أية مؤسسة تجارية بريطانية، حيث كان يتم إجراء المعاملات التجارية لحساب البريطانيين من قبل بيوت فرنسية أو إيطالية أو من أهل البلد. انظر: Bowring, Op. Cit, P92

(٤) كوثراني، المرجع السابق، ص٨٢.

وقد أخذت التجارة البريطانية مع بلاد الشام بالنمو وإن كان ذلك بشكل بطيء. ففي سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بلغت قيمة واردات طرابلس واللاذقية واسكندرونة وطرطوس التي كانت تخدم حلب وشمالي سوريا ما قيمته ثلاثة آلاف وخمسمائة واثنا عشر جنيه للواردات و أربعة عشر ألفاً للصادرات ونصيب الفرنسيين ومائة وستة وثلاثون ألف للواردات ومائة وستة وخمسون ألف للصادرات[١].

وكانت بريطانيا تعمل جاهدة لإغراق الأسواق الشامية بمنتجاتها التي لاقت رواجاً؛ لما هو معروف عنها من دقة وإتقان وخاصة الصناعية منها، فكانت توردها بأقل الأسعار حتى تمتص التنافس، وتزيد من البضائع المصدرة لبلاد الشام[٢].

وقد تفوقت التجارة البريطانية على سائر الدول الأخرى (فرنسا وإيطاليا وألمانيا) بين سنتي ١٢٥٢هـ/١٨٣٦و ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م، وبلغت قيمة عائداتها التجارية ١٦٠٦٤٢٥ قرشاً وقسم من هذه البضاعة خاصة بحلب والقسم الآخر كان يرسل إلى أورفة والموصل وبغداد[٣].

وكان الميزان التجاري رابحاً؛ لأن قيمة الصادرات أكثر من قيمة الواردات، حيث كانت بلاد الشام تستورد التنباك والسجاد واللؤلؤ من إيران، وتصدر إليها الجوخ والألبسة الأوروبية والألبسة الحريرية الدمشقية والحلبية. لكن التجارة الشامية تعطلت بسبب وباء سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وطاعون سنة ١٢٥٣هـ/ ١٨٣٧م[٤].

وكانت الصادرات البريطانية إلى سوريا الملابس القطنية وأصبحت تنافس الصناعات المحلية وبحلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م كان البريطانيين قد صدّروا الكثير من السلع إلى حلب عن

---

(١) F.O.78, Vol. 283, Aleppo, 18 September 1836

(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٧.

(٣) نعمة، المرجع السابق، ص٣٨. كان جزءاً كبيراً من الصادرات البريطانية ترسل إلى مرسيليا وليغرن، هي لحساب مستوردي السلع البريطانية، وخلال السنتين الماضيتين تم استيراد بضاعة بحوالي عشرين مليون قرش لكل سنة. انظر: Bowring, Op. Cit, P90

(٤) F.O.78, Vol.283, Aleppo, 18 September 1835؛ كرد علي، المرجع السابق، ج٣، ص ٥٨.

طريق فرنسا. وأصبح القطن البريطاني يُستبدل بقماش حريري في بلاد الشام سنة ١٨٤٠م ونـــتج عن ذلك أن المنسوجات السورية أنتجت حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني في السنة بـــ ٤,٠٠٠ نول خام، وكان التجار البريطانيون بوجه الخصوص هم الذين يصدرون النقود والمعادن الثمينة[١].

وقد أخذ الأوروبيون يُحسنون صناعة الحرير في بلادهم؛ مما مكنهم من نسـيج الأجـواخ والأقمشة الحريرية حيث أخذوا يصدرونها إلى حلب والبلاد الشامية الأخرى[٢].

وقد ساعدت عوامل عدة على ازدهار التجارة البريطانية مع بلاد الشام هي:

١- التشجيع الذي كفلتهُ القوانين الأخيرة الصادرة في بريطانيا لصادرات الغلال في بلاد الشام والذي ساعد على إثراء أهالي البلاد وزاد من قدرتهم على شراء البضائع الأجنبية[٣].

٢- التنافس بين تجار المشرق في لندن الذين يعملون بالتجارة السورية والذي مكنهم من بيـــع السلع البريطانية في سوريا بأسعار متدنية تقترب من أسعارها في بريطانيا[٤].

٣- أن توطيد الأمن شجع التجار الأجانب والمبشرين والحجاج والمسافرين للمجيء إلى بـــلاد الشام بأعداد هائلة، وخاصة دمشق والقدس.

٤- تناقص واردات المصنوعات القطنية السويسرية ويُعزى إلـــى تحـــسين ورخـــص أســـعار مصنوعات مانشستر (Manchister) [٥] من ناحية والسلع الفاخرة الأخرى التي تقـــدمها

---

(١) شوفالييه، المرجع السابق، ص٣٤٧. انظر: Marsot, Op. Cit, P233

(٢) شوقي شعث، حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، الحوليات الأثرية العربية السورية (ندوة دولية حلب وطريق الحرير، المجلد٢٣، دمشق: مديرية الآثار العامة، ١٩٩٩م، ص١٧٣.

(٣) Tibawi, A Modern History, P83

(٤) Ibid, p84

(٥) إحدى المدن البريطانية تقع على ساحل الأطلسي بين سالم وغلو سيستر وهي مركز تجاري للحيوانات الحية والمزارع فيها مصانع للمنسوجات والأحذية والآلات الكهربائية. انظر: Gruyter, Op. Cit, P279

غلاسكو (Glasco) [1] من ناحية أخرى والتي تفوقت على المصنوعات السويسرية بدرجة كبيرة[2]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك حقيقة تم إدراكها منذ سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م؛ وهي أن بريطانيا حلت محل فرنسا كمستورد رئيسي للسلع التي أنتجتها المستعمرات[3].

وكان للبريطانيين مصالح تجارية نافعة في الدولة العثمانية. وكان سر انتشار هذه المتاجر خلو الدولة العثمانية من المصانع، أو معاهد الإنتاج. فكانت لبريطانيا احتكارات قوية وتجارة نافعة لا يكاد ينافسها فيها أحد، فلما أنشأ محمد علي باشا في بلاده المصانع والمعامل استغنى بذلك عن الوارد البريطاني[4].

وكثفت بريطانيا جهودها في عهد الإدارة المصرية لزيادة حجم التجارة الخارجية، وبعد أن كان النشاط التجاري للأجانب مقصوراً على الموانيء سمح بامتداده إلى الداخل، وفتحت دمشق المعاملات التجارية للجميع، وأصبحت التجارة فيها مباشرة بينها وبين أوروبا بدلاً من طريق أزمير والأستانة. ويقول كامبل القنصل البريطاني لدى الاسكندرية أنه حرم على القناصل الذين مارسوا العمل التجاري لسنين طويلة من هذه الامتيازات التي كانوا يزاولونها رسمياً من قبل الدولة العثمانية، وأصبحوا يمقتون الحكومة المصرية[5].

---

(1) تقع على نهر كلايد وهي الميناء الاسكتلندي الرئيسي وهي مشهورة بصناعة السفن الضخمة والكيماويات والسجاد والنسيج والتوباكو والماكنات والمعدات الإلكترونية وغيرها. انظر: Gruyter, Op. Cit, P279.

(2) Tibawi, Amodern History, P86

(3) Ibid, P86 استوردت بريطانيا من حلب مثلاً خيوط قطنية والكسر ودودة القرمن، النيلة، الصوف، البلوط وصدرت بريطانيا المنسوجات والقطن المغزول وبلغت قيمة القطن البريطاني المصدر إلى سوريا ابتداءً من سنة ١٨٣٣م ما قيمته ٦،٢٧٤،٧٠٠ فرنكاً. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص٤٢.

(4) مؤنس، المرجع السابق، ص١٥٦.

(5) F.O.78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 18 April 1835.

وعدد فارن المراكز التجارية البريطانية الجديدة التي انشئت في دمشق وحلب وبعد فترة سيقام مركز تجاري في بغداد على أمل أن يتسع نفوذها التجاري فيشمل البلدان المجاورة الأخرى[1].

وقد لاحظ التحول الملموس والمفيد الذي طرأ على تجارة بلاده مع بلاد الشام. وكانت شهادته هذه رداً مناسباً على نقد زميله باركر القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية، الذي اعتبر أن إنشاء قنصلية في دمشق هفوة. ويعزي ذلك أنه قبل تعيينه لم يصل أي مركب، أو أية بضاعة إلى مرفأ بيروت من بريطانيا مباشرة، ولم يكن في سوريا كلها أي مركز تجاري بريطاني. وكانت موارد بلاد الشام وإمكانياتها ومنتجاتها مجهولة في بريطانيا ومنذ تعيينه تصل مباشرة من الوطن مراكب بريطانية حمولة كل منها من ١٢٠- ١٥٠ طناً حاملة منتجات بريطانية من بريطانيا أو مستعمراتها إلى بلاد الشام[2].

وفي ٢٩ أيار سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م أرسل فارن تقريراً مطولاً إلى وزارة الخارجية البريطانية عن حالة التجارة البريطانية في بلاد الشام والسياسة التي يجب على بريطانيا أن تنتهجها في هذه المنطقة واعتبر أن محمد علي باشا يجب أن ينظر له من منظارين متكاملين: الأول تجاري والآخر سياسي؛ فهو يرى أن محمد علي باشا يشكل خطراً على الامبراطورية العثمانية التي أنقذها التدخل الروسي من الدمار، لكنه يهدد في الوقت نفسه مصالح بريطانيا الحيوية في هذه المنطقة. في حين أن التجارة البريطانية لا تتمتع في أي مكان بمثل ما تتمتع به من امتيازات في الامبراطورية العثمانية، فمساعدة محمد علي باشا في صراعه ضد السلطان العثماني من شأنه أن يجلب الدمار للتجارة البريطانية ذلك أن السياسة البريطانية كانت تميل إلى الحد منها، بقدر ما تسمح بذلك القوانين وهي تسعى إلى منافستها وشلها في مصر[3].

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٢.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٢.

ونظراً لأهمية التجارة مع ميناء بيروت(*) فقد زادت عدد السفن التي ترسو في مرفأ بيروت من خمسة عشر سفينة سنة ١٢٣٨هـ/١٨٢٤م إلى عشرين سفينة في سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م، وإلى ثمانية وعشرين سفينة سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، وإلى مائة وخمسين سفينة سنة ١٨٤٠م. وكانت هذه الزيادة تعني زيادة في حركة التجارة ونشاطها. في حين شكل التصدير إلى الميناء هو الآخر زيادة بشكل تصاعدي حتى وصل سنة ١٨٣٣م إلى ٥,٨٦٨,١٩٠ فرنكاً ووصل إلى قمته العليا وسجل ١٥,٣٦٩,٤٨٩ فرنكاً نهاية الحكم المصري لبلاد الشام[1]. وكانت حلب ودمشق المركزين الأكبرين للتجارة في سوريا، أما بيروت واللاذقية والاسكندرونة فهما الموانيء الأكثر شيوعاً لرسو السفن الأوروبية[2].

ويلاحظ أن ثلاثينات القرن التاسع عشر قد شهدت نشاطاً تجارياً بريطانياً مع بلاد الشام، وخاصة دمشق وحلب وبيروت حيث أقيمت العديد من المخازن التجارية لتلبية الاحتياجات البريطانية، وساهمت الإجراءات الأمنية ما بين هذه المناطق إلى زيادة حركة التجارة التي كانت بطيئة من قبل. ومن جهة أخرى لقيت البضائع البريطانية المصدرة إلى بلاد الشام استحساناً من قبل السكان، لرخصها وجودتها مما زاد في الإقبال عليها.

(*) تحولت بيروت سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م إلى مدينة تجارية مزدهرة وتضاعفت تجارتها المباشرة مع بريطانيا في السنوات الخمس الأخيرة من الحكم المصري لبلاد الشام حتى فاقت واردات المنتوجات البريطانية من بلاد الشام والموانيء الفرنسية والإيطالية. انظر: أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

(١) Khalaf, Op. Cit, P50

(٢) Perrier, Op. Cit, P85 كانت تجارة بريطانيا متقدمة في بيروت ويرجع ذلك إلى موافقة أقمشتها القطنية لأذواق سكان سوريا ورخصها. انظر: نعمة، المرجع السابق، ص ٤١.

- رغبة البريطانيين في إنشاء سفن في نهر الفرات خدمة لمصالحهم التجارية:

كان السير شيزني (Cheseney) [1] منذ سنة ١٢٤٦هـ/١٨٣٠م يقوم بجولة قرب الحدود السورية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلب حيث انطلق إلى نهر الفرات في رحلة حافلة بالمغامرات انتهت به إلى البصرة في نهاية شهر آب من السنة نفسها[2]. وفي أثناء عودة شيزني توقف في دمشق وتداول مع القنصل البريطاني فيها فارن حول أهمية طريق الفرات، وأبلغه فارن أنه وضع، من قبل، خططاً طموحة نحو إرسال البريد الهندي من الخليج العربي عبر الفرات، ومن هناك يرسل في ساحل البحر المتوسط إلى أوروبا. وحث شيزني على متابعة جهوده بفاعلية؛ لاكتشاف الخط الأكثر ملائمة من البحر المتوسط عبر سوريا إلى الفرات[3].

وبعد هذه الرحلة عاد شيزني إلى بريطانيا مع نهاية سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، وباشر بكتابة تقرير إلى الحكومة البريطانية، حبذ فيه طريق الفرات؛ لأنه أسرع من الطريق عبر مصر بستة أيام أو سبعة، وأن كلفة تنفيذه أقل، وأنه صالح للاستخدام طوال السنة وأكثر راحة، كما أن إمكانياته التجارية أكبر. وقد اقتنع وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بهذا المشروع، وتكونت لجنة لبحث الموضوع في مجلس البرلمان[4]. وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أن محمد شريف باشا حاكم الشام قد أرسل أحد معاونيه سامي بك إلى القنصل البريطاني لدى دمشق فارن لإبلاغه بوصول باخرة بريطانية إلى ميناء السويدية التي تحمل الآلات اللازمة للطريق المزمع إنشاؤه بين

---

(١) فرنسيس شيزني (١٧٨٩- ١٨٧٢م) ضابط بريطاني قام سنة ١٢٥٥هـ/١٨٢٩م برحلة إلى الدولة العثمانية ومصر وسوريا، قاد في سنة ١٨٣٩م رحلة بحرية لدراسة ظروف الملاحة في الفرات. انظر: بسازيلي، المصدر السابق، ص٢٨٢

(٢) جون مارلو، تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبدالعظيم رمضان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م)، ص ٤٣.

(٣) Hoskins, Op. Cit, P150

(٤) مارلو، المرجع السابق، ص٤٣، وأيضاً: Hoskins, Op. Cit, P154 قامت الحكومة البريطانية بتعيين اليوت (Elliott) لمساعدة هنري أورمسباي (Henry Ormsby) قبل وصول شيزني إلى الساحل السوري وقد مسحا خرائطياً مرافيء الساحل السوري ودرسا في إبريل/ نيسان سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م وانطلقا من بغداد لمزيد من المسح للمجرى الأسفل للفرات. انظر: Hoskins, Op. Cit, P151.

الهند وأوروبا بواسطة نهر الفرات. وإذا وصلت الباخرة المذكورة سيتم الإخبار بوصولها، ولا يسمح بإنزال حمولتها دون أخذ الإذن من الإدارة المصرية(١).

وكان بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول قد بعث رسالة إلى السلطان العثماني طلب فيها تحقيق رغبة الحكومة البريطانية بتسيير مركبين صغيريين في نهر الفرات بهدف تسهيل التجارة البريطانية وتطلب موافقة السلطان على ذلك(٢). وأصبح الاهتمام البريطاني في إنشاء طريق مختصرة إلى الهند ضرورياً، وقد قرر البرلمان البريطاني في شهر آب سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م صرف حوالي ٢٠,٠٠٠ فرنكاً لتمويل مصروفات اكتشاف نهر الفرات؛ وذلك لموقعه الاستراتيجي، وطريقه الحيوية(٣).

وقامت بعثه بريطانية من ليفربول (Liverpol) (٤) متجهة نحو مالطة(*) فقبرص فخليج إنطاكية على الساحل الشامي في الرابع من شباط سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م ووصلت إلى ميناء السويدية في الثالث من نيسان سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. وفي هذه الأثناء اتصل فارن بالحكمدار محمد شريف باشا راجياً تسهيل عملية البعثة. لكن محمد علي باشا بعث أمراً إلى محمد شريف باشا بالتريث إلى حين موافقة الباب العالي على ذلك ثم طلب من بوغوص ناظر الخارجية المصري أن يزوده بخريطة لنهر الفرات(٥).

ورفض إبراهيم باشا تقديم المساعدة للبريطانيين. وأصدر متسلم حلب عبدالله آغا أمراً طلب فيه من الأهالي عدم تقديم أي مساعدة للبريطانيين، وهدد المخالفين بمصادرة أموالهم وأملاكهم.

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية ٢٠/٥١٨،عابدين بتاريخ ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٢) Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P109

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية ٢٠/٥١٨،عابدين بتاريخ ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٤) تقع شمال غربي بريطانيا على نهر مرسيليا وتعتبر إحدى أعظم الموانيء البريطانية وتعتمد بشكل أساسي على الصادرات الصناعية. انظر: Walter De Gruyter, The International Geographic Encyclopedia And Atlas, (Columbia: Columbia University Press, 1979), P424

(*) جزيرة في البحر المتوسط بين صقلية وليبية، مركزها استراتيجي عاصمتها لافاليتا، اختارها الأمير بشير الشهابي لتكون منفى له. انظر: نوفل، كشف اللثام، ص٣٣٣.

(٥) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية مترجمة رقم ٢٣، عابدين بتاريخ ١١ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٦م.

ورفض متسلم أنطاكية خلف آغا مرور الدواب التي تحمل أمتعة البريطانيين، وأجبرت على العودة، ومُنِعَ الضباط البريطانيون من العبور وحجزت اللوازم الخاصة بهم[1].

وبعث محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا في ١١ نيسان سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م جاء فيها: أن الظروف السياسية تضطره الآن إلى تغيير موقفه من بعثة الفرات، ولذلك لا بُد من السماح للمراكب البريطانية بتفريغ حمولتها إلى البر. ولكن إبراهيم باشا كان يرى أن يتبع سياسة التأجيل فاضطر شيزني أن يهدد برفع شكواه إلى الحكومة البريطانية؛ نظراً لما يحلق به من خسارة إذا طال بقاؤه في ميناء السويدية، مما دعى إبراهيم باشا إلى كتابة رسالة مرة أخرى إلى والده في السابع من أيار سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م جاء فيها: "لنفرض أننا اتفقنا مع الدولة العثمانية، ومنعنا البريطانيين من تنفيذ طلبهم، فماذا يكون حالنا إذا أعلنوا الحرب علينا، واحتلوا جزيرة كريت وقطعوا تجارتنا في البحر المتوسط. وإذا كان غرضهم من إنشاء قلعة على الفرات، وهو تمهيد السبيل للاستيلاء على بغداد، فكيف يمكننا أن نردهم عن بغداد إذا زحفوا عليها بثمانين ألفاً من الهنود. وأما إذا كان الغرض من إنشاء هذه القلعة على الفرات هو المحافظة على سلامة الملاحة في نهر الفرات فلماذا لا نقدم لهم المساعدة، ونتعهد بتأمين مواصلاتهم"[2].

وكان إبراهيم باشا قد وصل إلى بيروت برفقة قاسم آغا مهندس عكا لمشاهدة أماكن الكورنتينا (المحاجر الصحية) التي أقيمت للقضاء على الطاعون وفي أثناء عودته أخبر بأن سفناً محملة بجميع الآلات اللازمة للباخرة وسفينة القرصان وسفينة التجارة الكبيرة التي سينشئها البريطانيين في نهر الفرات قد أبحرت من بيروت إلى ميناء السويدية[3].

---

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٦٥، وثيقة عثمانية رقم١٢، عابدين، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٢) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذو الحجة١٢٥٠هـ/١٨٣٤م؛ المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(٣) المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

وكانت خطة البعثة البريطانية تقوم على تشييد أجزاء سفينتين بخاريتين في بريطانيا، وإرسالها بحراً إلى سلوقية(*) (Selucia) في شمال سوريا، ثم نقلها بطريق البحر من هناك إلى أعلى موقع يمكن بها الملاحة فيه على الفرات، وتم تركيبهما للإبحار إلى البصرة. وفي هذه الأثناء تسلم السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي فرماناً من السلطان العثماني بالسماح لسفينتين بخاريتين بالملاحة في الفرات بالتناوب، واستمرار هذه الملاحة طالما لا يترتب عليها أية متاعب[1].

وكان كامبل السفير البريطاني العام لدى الاسكندرية قد تلقى رسالة من محمد علي باشا بالتعاون، وتقديم المساعدة للبعثة البريطانية. وبعد لقاءات بين كامبل ومحمد علي باشا تمكن كامبل من إقناع الأخير بالسماح للبعثة البريطانية بنقل أمتعتها إلى وادي الفرات، وتقديم المساعدة لها وإجلاء الموظفين المصريين عن بيره جك حتى لا تصل الأمتعة إلى هذين المكانين؛ لأنها في حوزة الحكومة المصرية[2]. عندها بعث محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا لإخبار البريطانيين بالموافقة على إنشاء قلعة على نهر الفرات، وأن الإدارة المصرية ستقوم بحراستها[3]. ثم سارع إبراهيم باشا إلى بعث رسالة إلى محمد علي باشا سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م ذكر فيها أن سفناً

(*) تقع على مصب نهر العاصي. انظر عبدالله الحلو، صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م) ص٢٤١.

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥١، نمرة المكاتبة رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ٧٨، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، وثيقة عثمانية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ١٢٥١هـ/١٨٣٥م؛ المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(٢) F.O.78, Vol.257, From Campbell To Palmerston, 29 June 1835 بذلت بريطانيا جهوداً مضنية من جانبها للحصول على فرمان سلطاني في شهر آذار من سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م نص على احترام الملاحة في الفرات. انظر: F,O.78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, Nomber12, 22 April 1835, P111; Vol.257, From Werry To Campbell, 2 June 1835

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م. F.O.78, Vol.257, From Palmerston To Campbell, 15 April 1835, P5.

بريطانية تحمل الآلات اللازمة للباخرة، وأن سفينة تجارية بريطانية قد أبحرت من بيروت إلى ميناء السويدية[1].

وقد سُمح للبعثة البريطانية برئاسة شيزني بالمرور، ومعهُ الآلات اللازمة التي أحضرها معه إلى نهر الفرات. بالإضافة إلى الجمال والبغال لحمل هذه الآلات. ورغم هذه الموافقة فقد بعث محمد شريف باشا حاكم الشام إلى سامي بك كبير معاوني محمد علي باشا رسالة سنة ١٨٣٤م جاء فيها: أن فارن القنصل البريطاني لدى دمشق أخبره أنه ستصل إلى ميناء السويدية باخرة تحمل الآلات اللازمة للطريق الموصل بين الهند وأوروبا المزمع إنشاؤه بواسطة نهر الفرات وإذا وصلت الباخرة المذكورة وأخبرت بوصولها فلن يسمح بإنزالها إلى البر ويجب عرض الأمر على محمد علي باشا لإجراء اللازم[2].

وفي مقابل ذلك بعث شيزني رسالة إلى الإدارة المصرية طالباً فيها ترميم الطريق بين ميناء السويدية وأنطاكيا حيث صدرت إرادة من قبل محمد علي باشا بالموافقة على ذلك، واستخدم المهندس الفرنسي جرمان (Jerman) في ترميم الطريق بين أنطاكية وجسر الحديد. وتم تقديم الثيران اللازمة لجر العربيات والحراس؛ ليتولوا حراسة البعثة إلى حدود حلب[3].

ورغم قبول الإدارة المصرية بتسهيل المهمة فقد بعث رئيس البعثة البريطانية شيزبي برسالة سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م يشكو فيها من المعاملة التي يلاقيها رجاله، ويقول: "إن رجاله لما وصلوا إلى جهات عينتاب لشراء الأخشاب الكبيرة، وكل الأشياء اللازمة لمصلحة البعثة، قام متسلم عينتاب

---

(1) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

(2) المصدر نفسه، الأبحاث رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية، رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م، ص٢٠، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.2, P216. مع الإشارة هنا إلى أن بوغوص ناظر الخارجية المصري قد تسلم نسخة من الفرمان الصادر من قبل السلطان العثماني بالموافقة على تسيير مركبين إلى نهر الفرات. انظر: F.O.78, Vol.257, From Campbell To Palmerston, 18 April 1885.

(3) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ١/٨٧، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

عارف آغا وحكام تلك الجهات بدلاً من تقديم المساعدة. بالطلب منهم إبراز تصريح لشراء الأشياء اللازمة لتسهيل المهمة التي أرسلوا من أجلها"(١).

وفي سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م سيطر محمد علي باشا على جهة الدير قرب الفرات. وكان يرمي من وراء ذلك إلى مراقبة بعثة شيزني مراقبة فعلية. وكانت حجته من هذه السيطرة أن القبائل المتنقلة في تلك الجهات تقوم بالإغارة على الأراضي التابعة لسيطرته(٢).

وقد وجهت بريطانيا تحذيراً إلى محمد علي باشا؛ بأن لا يحاول الاقتراب من إيالة بغداد، ومهما كانت نيات محمد علي باشا فإن مدينتي بغداد والبصرة في نظر البريطانيين لهما أهمية خاصة. ولهذا بادر بالميرستون إلى بعث رسالة إلى كامبل بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م أشار فيها إلى أن لمصالحها مساساً مباشراً بحياتها، وتعدُّ هيبة السلطان العثماني في بغداد أو العبث بها يشكل خطراً على مصالحها في المنطقة، معرّضاً في رسالته أن أية حركة عسكرية موجهة إلى بغداد لا يسع بريطانيا أمامها الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء تنفيذ مثل هذه المآرب(٣).

ولم تسترح بريطانيا للوجود المصري، وجاهدت لإقصائه، والوقوف في وجهه، ولا سيما حينما تحكم في مفتاح الطرق التجارية، سواءً في طريق الفرات والخليج العربي، أو البحر الأحمر، وأصبح باستطاعته تهديد طريقها إلى الهند. ولذلك بعث القنصل البريطاني لدى حلب وري (Werry) رسالة بتاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م إلى كامبل القنصل البريطاني

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥١، مكاتبة رقم ٢٠٦، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م.

(٢) F.O.78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 21 December 1835.

(٣) Vol. 257, From Palmerston To Campbell, 23- 25 December 1837

لدى الاسكندرية بين له فيها أن إبراهيم باشا يفكر في إنشاء ثلاثين مركباً على بحيرة أنطاكية لينزلها نهر الفرات لغزو بغداد[1].

بعدها بعث كامبل رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ١ تشرين أول سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م شارحاً فيها خطورة الموقف، ومؤكداً أن محمد علي باشا يسعى؛ لبناء إمبراطورية تشمل مصر والنوبة وسنار ودارفور وكردفان في إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، واليمن، والخليج، والفرات، وسوريا؛ بل يفكر بالخلافة، وإعادة مجد الإسلام[2].

ومما يُلحظ أن بريطانيا قد بذلت جهداً كبيراً، وسعت في محاولاتٍ كثيرةٍ لإقناع السلطان العثماني بضرورة إنشاء مراكب لها في نهر الفرات؛ لحمايته من مطامع محمد علي باشا. فوصول محمد علي باشا إلى سوريا قد يدفع به إلى احتلال بغداد، وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا، ويشكل خطراً على مصالحها في المنطقة، وطريق مواصلاتها إلى الهند.

- التجارة الفرنسية:

تعود الامتيازات التجارية التي حصل عليها الفرنسيون إلى سنة ٩٤١هـ/١٥٣٥م حيث صيغت في ستة عشر بنداً نصت في جملتها على أنه يجوز لرعايا الطرفين المتعاقدين أو تابعيهم السفر بحراً بمراكب مسلحة، أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار حسب رغبتهم بكامل الحرية بدون أدنى تعدٍ عليهم أو على متاجرهم ويجوز لرعايا الطرفين وتابعيهم البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع مع دفع الفوائد والضرائب المقيدة قديماً وقد بقيت هذه المعاهدة حجر الزاوية في سياسة فرنسا الاقتصادية نحو الدولة العثمانية[3].

---

(١) F.O.78, 78, Vol. 284, From Werry To Campbell, 2 December 1836

(٢) Ibid. 78, Vol. 343, From Campbell To Palmerston, 1 October 1838

(٣) ريان، المرجع السابق، ص٣٥- ٣٦.

كان التدخل المصري في بلاد الشام قد سبب بعض الاضطراب في العلاقات الرسمية بين القناصل الأجانب في بلاد الشام. ولكن الامتيازات التي كانت ممنوحة للتجار الفرنسيين من قبل بقيت محفوظة ومضمونة لهم، حيث توصل القناصل الفرنسيون إلى استمرارية هذه الامتيازات بروح معتدلة وبإجراءات حكيمة للحصول على رضا الحكومة المصرية(١).

وخلال سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م كانت هناك ثمانية رحلات تجارية اثنتان لحركة الملاحة البحرية، وستة لحركة التجارة البرية؛ حيث تشكلت في بيروت مؤسسات تجارية فرنسية مشابه للمؤسسات التجارية الفرنسية لدى الاسكندرية. وكان من الممكن أن يوقف حركة التجارة البحرية للعرب، والتي سيتركونها مقابل الفوائد والامتيازات المقدمة لهم في فرنسا حيث يجدون في هذه المؤسسات التجارية إمكانية اختيار البضائع، والقيام بالعمليات التجارية كلما سنحت الفرصة لهم(٢).

وكانت التجارة الفرنسية قد تضررت بسبب المنافسة البريطانية والمرسيلية(*) والتي قدرت قيمتها ١٥٠٠٠٠,٠٠ فرنك تقريباً لبيروت تحت حماية تجارتهم لكنها لم تكن تحت السلطة الفرنسية، وكان أكثر المفاوضين المرسيليين للتجارة بشكل عام هم من اليهود والعرب(٣).

---

(١) Ismail, Documents Commercial (1831- 1834) Tome22, N°48, Fos 206- 207, Le Comte Molé Au Henry Guys, Paris, Le Mai 1833. أخذت التجارة الفرنسية مع الدولة العثمانية تفقد وزنها وخاصة في بلاد الشام بعد دخول بريطانيا كمنافس لفرنسا في هذه التجارة. انظر. Ismail, Documents Commercial (1831- 1834) Tom21, N°15, Fos 151- 154, M.Jorelle, Beyrouth, Le 15 Mai 1832, P262

(٢) Ibid, Documents Commercial (1836- 1844), Tome 22, N° 45, Fos29- 35, Henry Guys Au Duc De Broglie, Beyrouth, Le20 Mars 1834, P302 تراجعت التجارة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر مما أدى إلى انخفاض المنافسة على الشحنات المتجهة إلى حلب ودمشق ومصر في فترة ندرت فيها الواردات من فارس. انظر: شوفالييه، المرجع السابق، ص٤٠٢.

(*) تقع على شاطئ البحر المتوسط إلى الجنوب من تركيا وهي عاصمة لمقاطعة أسيل فيها خط لسكة الحديد وميناء بحري تصدر القطن والكرمة والمنتجات الزراعية. انظر Gruyter, Op. Cit, P472

(٣) Ismail, Documents Commercial (1831- 1835), Tome 21, N° 100, Fos228- 233, M. Henry Guys Au Duc De Broglie, Beyrouth, Le20 Juiller 1835, P383. كانت رسوم الصادرات والواردات الفرنسية بنسبة ٥% بحسب اتفاق سنة ١٥٣٥م. وفي سنة ١٦٧٣م و ١٧٤٠م خفضت إلى ٣% وفي سنة ١٨٣٨م رفعت رسوم الصادرات إلى ١٢% مع إعفائها من كل الرسوم الداخلية. انظر: محمد عبدالباري، الامتيازات الأجنبية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٤م) ص٣٠.

ومع ازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية إبان الحكم المصري لبلاد الشام ازدادت أهمية بيروت مثلاً كمدينة مفتوحة على التأثيرات الأوروبية المختلفة من ثقافية ودينية واقتصادية باعتبارها مدينة ساحلية تشكل منفذاً لبلاد الشام الجنوبية على البحر المتوسط ليربطها بالعالم الخارجي، فتزايد عدد التجار الأجانب فيها، وأخذت السفن التجارية الأوروبية الكبرى المحملة بمختلف السلع تتجه إلى مينائها الذي أخذ ينمو بسرعة[١].

وقد أخذت مدينة بيروت تشهد ازدهاراً نسبياً ملحوظاً، وتوسعاً عمرانيــاً، ووجــدت فيهــا المستودعات الكبيرة لخزن البضائع، ووجد إلى جانبها الأكواخ المعدة لإيواء القادمين إليها لأغراض تجارية؛ حيث ازدهرت الحياة الاقتصادية فيها، واستفاد قسم من سكانها من الواقع الجديد، والــذي أخذ يتطور شيئاً فشيئاً، فتبدلت أحوالهم المادية نحو الأفضل[٢].

وبدءا ميناءي صيدا وطرابلس يشهدان هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها، ومــع محاولة الإدارة المصرية إصلاح ميناء طرابلس، ونهوض تجارة هذا الميناء من كبوته إلا أن حبل التجارة فيه قد اضطرب بسبب الثورات التي قامت ضد الحكم المصري، والتي أثرت على التجارة ككل[٣].

وقد أشار القنصل الفرنسي في بيروت غيز أن التجارة الفرنسية ما تزال قادرة على الوقوف قوية من الناحية الاقتصادية رغم المنافسة البريطانية والمرسيلية، علماً بأن الواردات من مارســيليا إلى فرنسا سنة ١٢٤١هـ/١٨٢٥م بلغت ما قيمته ٥,٩٠٧,٨٧٣ فرنك، أما الصادرات إلى الخارج فكانت ٣,٩٩٥,٦٤٥ فرنك، وسنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م بلغت قيمة الواردات إلى فرنسا ٢,٨١٢,٣٤٠ فرنك، والصادرات ٢,٠٠٠,٥٦٥ فرنــك، وســنة ١٢٤٣هـــ/١٨٢٧م كانــت قيمــة الــواردات

---

(١) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص٨٤.

(٢) المرجع نفسه، ص٨٤.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٢٩٥، وأيضاً:Khalaf, Op. Cit, P50

٥,٠٦٨,١٦٢ فرنك، والصادرات ٣,٣٢١,٢١٥ فرنك، وسنة ١٨٣٣م بلغت قيمة الواردات ٥,٨٦٨,١٩٠ فرنك، والصادرات ١١,١٨٥,٥٢٤ فرنك[١].

وكانت فرنسا أكثر الدول الأوروبية التي تبادلت أوسع أعمالها التجارية مع بلاد الشام، وانحصرت صادراتها إليها في خمسة أصناف هي الأجواخ والأصباغ والنيلة والسكر وقهوة الأنتيل والأواني المنزلية والحديد الصلب، وصفائح من الرصاص، وبعض أنواع من الصابون، في حين كانت فرنسا تستورد من بلاد الشام القطن الخام والمغزول وجوز العفص والنحاس والصوف والزعفران والسمسم والصودا والكتان وغيرها[٢].

سياسة محمد علي باشا التجارية في بلاد الشام القائمة على الاحتكار:

أراد محمد علي باشا أن يطبق سياسته الاحتكارية المتبعة في مصر على بلاد الشام؛ وذلك بأن تقوم الدولة بشراء المنتجات بالسعر الذي تحدده وتتولى تصريفها بالثمن الذي تراه مناسباً لها[٣].

وهذا الاحتكار الذي طبق كان يحول دون تزاحم التجار والسماسرة على المشتري (الدولة) فتحرم الملاك والفلاح من الحصول على ثمن عالٍ لمحصولاته وتثبيط عزائم المنتجسين وتحرم السماسرة من الانتفاع برسوم السمسرة عما يشترون[٤].

وصدر أمر من قبل محمد علي باشا بشراء خمسين ألف أوقة حرير اللازمة لمصلحة الحرير بمصر، لكن عدم توفر النقود للكمية المراد شراؤها سيصرف النظر عن ذلك، كما أن موسم الحرير قد حل، وتجار أوروبا وضعوا أيديهم على شرائه بواسطة عملائهم، ونظراً لذلك فإن الإدارة المصرية لا تستطيع إجبار الفلاحين على عدم البيع للتجار إذا تأخر ورود المال علماً أن سعر

---

(١) Ismail, Document Commercial (1834- 1841), Tome22, Henry Guys Au Comte De Rigny, Beyrouth, Le11 Fevier 1833, P303

(٢) Ibid, Documents Commercial (1836- 1844), Tome 22, Fos 206- 207, N°48, Le Comte Mole Au M. Henry Guys, Paris, Le 1 Mai 1837, P117; Perrier, Op. Cit, P92.

(٣) نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٥٧.

(٤) نعمة، المرجع السابق، ص٤٨.

الرطل الواحد في هذه السنة ١٨٠- ١٨٥ غرشاً (قرشاً)[1]. وتم تطبيق هذا النظام الاحتكاري في بلاد الشام بعد سنة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م، وفرض محمد علي باشا ضرائب جمركية ثقيلة على التجارة الأجنبية، وخرق بذلك نصوص اتفاقيات الامتيازات(*) التي تحمي هذه التجارة. وكان هذا مخالفاً لسياسة بريطانيا الاستعمارية في تطبيق التجارة الحرة، التي التزم بها صانعو القرار البريطاني طوال القرن التاسع عشر، وقد اقتضى نمو الصناعة البريطانية ربط السياسة البريطانية، بهذا النمو واستلزم ذلك فتح البلدان النامية للتجارة الخارجية البريطانية وبالتالي كسر نظام الاحتكارات في هذه البلدان بقوة السلاح[2]. وتدخلت الإدارة المصرية في المعاملات التجارية، حيث قللت من ضغط الأهالي على التجار الأجانب، وذلك بإطالتها الفترة الزمنية التي يحل فيها استحقاق البيع النهائي[3]. وقد وضع محمد علي باشا نصب عينيه احتكار الحرير، ومحصول القطن، وجرت محاولات لاحتكار الصوف رغم النتائج العكسية المترتبة على ذلك[4].

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

(*) صدر الأمر السلطاني سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، إلى والي حلب علي باشا بمعاملة التجار الأجانب معاملة خاصة حيث يخضعون لحماية الدولة العثمانية ما مضمونه أن التجار الأجانب من دول أوروبا والعجم والهند المرخص لهم مزاولة التجارة الدولية في أراضي المملكة العلية العثمانية، والذين يحملون براءات شريفة منحت لهم بموجب البروتوكول المعقود فيما بين المملكة العلية العثمانية ودولهم، والقاضي بحمايتهم وصيانة أموالهم. انظر: الأوامر السلطانية لولاية حلب صادر عن محمود الثاني، سجل رقم ٤٥، مرسوم سلطاني رقم ٣٧٨، استانبول، أواخر شعبان ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م.

(٢) خوري، المرجع السابق، ص٩٥.

(٣) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص١٨٢. جنى محمد علي باشا من احتكار النيلة في سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م وحدها ما قيمته ٦٥٣٨ كيساً أي ما يعادل ٣٢,٩٦٠ جنيهاً، وذلك بسبب شدة الحاجة إليها في صبغ ملابس الفقراء والفلاحين، مما جعل مقدار المستهلك منهما عظيماً بلغ في العام الواحد حوالي ٨٦ ألف أقة. انظر: أحمد محمد الدماصي، الاقتصادر المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، (١٨٠٠- ١٨٤٠م) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م)، ص٢٥٢.

(٤) F.O.78, Vol. 283, Aleppo, 18 September 1835; Ismail, Document Commercial (1834- 1841), N°78, Fos 156-159, Tome 22, Henry Guys Au Comte De Rigny, Beyrouth, Le 13 Janvier 1835. P356; F.O.78, Vol258, From Campbell To Palmerston, 5 October 1835, P3 بسبب هذا الاحتكار ارتفعت أسعار الحرير؛ فبعد أن كان سعر رطل الحرير سنة ١٢٤٥هـ/١٨٢٩م ١٢٥ قرشاً ارتفعت سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م إلى ١٨٥ قرشاً للرطل الواحد. انظر: محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٧٥، محفظة رقم ٢٤٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

إن مجمل التدابير التي اتخذتها الإدارة المصرية، وخاصة بالنسبة للتجار الأجانب كانت تهدف من ورائها إلى تخليص التجار الوطنيين من سيطرة التجار الأوروبيين الذين كانت لهم أيضاً صفة المرابين، والذين كانوا يسلفون الفلاح في هذه المناطق على محصوله ثم يشترونه منه بالأسعار التي توافقهم[١].

وكان محمد شريف باشا قد بعث رسالة سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م إلى سامي بك أحد معاوني محمد علي باشا، تفيد أن مجلس الشورى في بيروت قد قرر، في إحدى جلساته، إنذار روسيا وبريطانيا وفرنسا والنمسا بوجوب التنبيه على رعاياهم أن يمتنعوا عن تصدير بضائع غيرهم من التجار الأوروبيين والمحليين الذين قد يحاولون التهرب من دفع الرسوم الجمركية بتصدير بضاعتهم باسم تجار الدول الأربع ويجب عرض هذا القرار على محمد علي باشا وأن يوعز إلى قناصل الدول المختصة الموجودين لدى الاسكندرية بالكتابة إلى قناصل بيروت بالمعنى نفسه[٢].

ولم يقتصر الاحتكار على الحرير بل ضم القطن والقمح، وأصبح القطن يورد إلى خزينة الدولة سنوياً وجرت محاولات لاحتكار الصوف، وحظر على التجار الأجانب شراء صوف الأغنام، وكذلك احتكار القلو الذي يدخل في صناعة الصابون، ودخل قشر العنب تحت الاحتكار، ومنع تصديره، وجرت محاولة بشأن احتكار البيتومين "الاسفلت" ولكنها باءت بالفشل[٣].

موقف بريطانيا من احتكار محمد علي باشا للتجارة في بلاد الشام:

وتولت بريطانيا مهمة ضرب سياسة الاحتكار التي اتبعها محمد علي باشا عندما تيقنت أن الأخير يقدم على تلك الإجراءات من أجل الوقوف أمام مصالحها؛ سواءً بتوحيد ممتلكاته سياسياً، أو اقتصادياً، ولذلك بذلت بريطانيا جهوداً مكثفة لكسر سياسته. فكان الضغط من كامبل القنصل البريطاني العام لدى الاسكندرية على محمد علي باشا بشأن وقف احتكار الحرير وجعل تداوله حراً

(١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، ص١٤٣.

(٣) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص ١٧٧- ١٧٨.

في المناطق التابعة لسيطرته[1]. وقد أدى الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا إلى كساد التجارة الأوروبية بفضل الضرائب الجمركية العالية التي فرضت على تجارة الوارد حتى يحمي الصناعة المحلية[2].

وأخذ التجار الأوروبيين يمارسون ضغوطاً على الإدارة المصرية مدعومين من قبل قناصل بلدانهم حيث عمد القنصل البريطاني لدى بيروت مور (Moor) إلى تصدير القطن عنوة. مما إضطر الإدارة المصرية لكي لا تفسد علاقاتها بالدول الأجنبية إلى إفساح مجالات التصدير متيحة بذلك للسفن التجارية الأوروبية إمكانيات النقل البحري من مرافئ طرابلس واللاذقية وبيروت وإليها[3].

ومع اتباع محمد علي باشا لنظام الاحتكار قررت الدولة العثمانية أن تتبع سياسة أكثر حزماً، وتشدداً تجاه محمد علي الذي احتكر محصولات مصر، ولم يمكن أحداً من المزارعين أو الأهالي أو التجار ببيع شيء منها؛ بل يبيعهُ ويصرفه بمعرفة وكلائه، وديوان تجارته، ومن هنا تحركت الدولة العثمانية لعقد معاهدات تجارية مع الدول الأوروبية(*) لتحرير التجارة العثمانية في مختلف إيالاتها من قيود الاحتكار، قاصدةً باشا مصر محمد علي ومستهدفةً احتكاراته[4].

---

(1) F.O.78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 18 April, 1835

(2) نعمة، المرجع السابق، ص٤١.

(3) هلا سليمان، المرجع السابق،ص٢٥٧.

(*) استمرت المفاوضات الجارية بين بريطانيا والدولة العثمانية حول التجارة، واحتكار محمد علي باشا لها حتى تمخض عنها اتفاقية بلطي ليمان سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م. للمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية، انظر: ص١٨١.

(4) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ١٢٠، ١٨٣٤م بطغراء السلطان محمود خان، المصدر نفسه، الأبحاث رقم ١٢٠، ترجمة الفرمان رقم ٣٧، صادر في أوائل شهر رمضان المبارك ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م بطغراء السلطان محمود خان. كانت الدولة العثمانية قد حظرت تصدير الحرير سنة ١٢٤٢هـ/١٨٢٦م بحجة أن المصانع العثمانية بحاجة إلى المواد الخام، لكن الدولة تراجعت عن هذا الإجراء مع بداية التدخل المصري لبلاد الشام. وبعد سنة من بداية التدخل المصري أدرك محمد علي أهمية الدخل الذي فقده بسبب تساهله مع سكان جبل لبنان، بعد أن قدم لهم خدمات كبيرة، ففكر بإعادة احتكار الحرير. انظر: سميليا نسكايا، المرجع السابق، ص٣٥٩.

وكانت السياسة التي اتبعها محمد علي باشا في نظام الاحتكار ضربة للامتيازات الأجنبية التي تمتع بها الأجانب، وخاصة العاملين منهم في التجارة، حيث أعلن التجار البريطانيون احتجاجاتهم، ورفعوا شكواهم إلى قناصلهم في حلب لنقلها إلى كامبل مبينين في شكواهم أن مشتري صوف الأغنام، وحرير بيروت التي أُجريَ الحظر عليها منعوا من أن تمد أيديهم إليها. وأن اتجاه الحكومة المصرية هو احتكار جميع منتجات البلاد ما لم يقدم على منعها بتدخلات رسمية وأن الاحتكار، حتى ولو لمادة واحدة، فإنه يشكل ظلماً وأذى للتجارة، ويلحق بها ضرراً كبيراً. ونحن (القناصل) لنا الحق في شكوانا من هذا النظام الضار[1].

وقدم السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي كان قد قدم تقريراً إلى الباب العالي بما يعانيه التجار البريطانيين في بيروت من اعتراض موظفي الإدارة المصرية لتسلمهم الحرير ونقله إلى السفن ومن وضع تجارة الحرير في يد واحدة[2].

ومن جهة أخرى وجه القنصل البريطاني في بيروت (Moor) نداءاً إلى حكومته بسرعة التحرك، مصوراً لها خطورة الموقف، مبيناً أن باشا مصر لا ينوي احتكار الحرير فقط؛ بل أعطى لنفسه حق التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين، الذين تحميهم الامتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا العظمى[3].

ونجحت بريطانيا بإصدار فرمان سلطاني في تشرين الثاني سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م بإلغاء الاحتكار في بلاد الشام بناء على التقرير الذي قدمه السفير مبيناً فيه العوائق أمام التجارة البريطانية. كما أن جمرك بيروت منع التجار البريطانيين من شحن الحرير إلى أوروبا وهذا يخالف ما حصل عليه البريطانيين من امتيازات، وكرر نفس التقرير مطالباً بإصدار فرمان سلطاني يلغي الرسوم المستحدثة التي فرضت على التجار البريطانيين، وأصدر السلطان أمراً إلى محمد علي باشا

---

(١) F.O.78, Vol. 283, Aleppo, 18 September 1835

(٢) رستم، المحفوظات الملكية، ج٢، ص٩٠.

(٣) F.O78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 5 October, 1835

بعدم مداخلته في المعاملات التجارية التي يقوم بها رعايا بريطانيا في جميع الإيالات المفوضة لمحمد علي باشا[1].

واستطاع بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول الحصول على فرمان من السلطان العثماني في ٢٤ كانون الأول من سنة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م يأمر فيه الباشا المصري محمد علي بترك الحرية الكاملة للبريطانيين بالاتجار بالحرير في سوريا. وفي ١٣ كانون الثاني سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م حملت بارجة بريطانية نص الفرمان إلى كامبل فأسرع هذا من الاسكندرية إلى القاهرة حاملاً الفرمان إلى محمد علي باشا[2]. وتسلم الأخير الفرمان في أواسط شهر جمادى الأولى سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م الذي أبلغ فيه أن احتكار الحرير مناف لأصول المعاهدات المعقودة بينه وبين الدول الأوروبية ويجب منعه نظراً لروابط السلم والمعافاة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية[3].

وفي ١٠ ايار سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م أعلن القنصل الروسي لدى الاسكندرية دوهامل (Duhamel) أن الفرمان الجديد المتعلق بحرية تصدير الحرير يؤيد اتجاه السياسة البريطانية الجديدة تجاه محمد علي باشا، لكنه لا يعتقد أن الحكومة البريطانية تريد تطبق بنود هذا الفرمان في مصر نفسها، مع أنه يعدل كثيراً من بني مصر الاقتصادية ذلك أن هذا الفرمان كان موجهاً إلى وضع سوريا المحلي[4].

وأدركت السياسة البريطانية الدور الذي يمكن أن تلعبه سياسات محمد علي باشا بتطويق وإفشال أهدافها الاقتصادية والسياسية في بلاد الشام لهذا نلحظ أنه بالرغم من كافة محاولات محمد

---

(١) محافظ عابدين، وثيقة عثمانية رقم ٢٦، عابدين بتاريخ ١ رمضان ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، وأيضاً:
F.O.78, Vol. 283, From Ponsonby To Farrenes, 1835

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ترجمة الفرمان، رقم٣٣، عابدين، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(٤) Ismail, Document Commercial, (1836- 1844), Tome 22, Henry Guys Au M. Thiers, N°126, Beyrouth, Le 28 Mars1836, P17

علي باشا للتقرب من بريطانيا، والسماح لها بإرسال أول قنصل بريطاني إلى دمشق سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، إلا أن الأخير رفع تقريراً إلى حكومته بتاريخ ٢٩ آيار سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م حول الأوضاع في سوريا، والسياسة المطلوبة من بريطانيا العظمى جاء فيها: "أن باشا مصر قد برهن بأن السياسة التي تحكم نظرته التجارية توجهها أهدافاً طموحة، وشديدة التعقيد وإذا كان من الصحيح القول بأنه لم يخرق حقوقنا الراهنة، فإنه قد حددها بطريقة دقيقة جداً لم تعرفها هذه البلاد من قبل لذا فإن نظامه التجاري إذا وضع موضع التنفيذ فإنه سوف يوجه ضربة جدية لتجارتنا دون أن يخرق الاتفاقات أننا نجد في محمد علي باشا اقتصادياً يقوم نظامه التجاري على مبادئ مقيدة وغير ليبرالية لهذا فإن صادراتنا، ومنتوجاتنا المصنعة تجد فيه منافساً قوياً"[١]. وقد كثفت بريطانيا جهودها لتطبيق الفرمان وكانت تعلم مدى عناد محمد علي باشا، ولذلك كتب سفيرها لدى الأستانة بونسنبي يقول: "لقد وضع هذا الفرمان الباشا في مأزق حرج لم يقم بتنفيذه، وأصبح السلطان العثماني عاجزاً عن فرضه عليه فيجب على حكومة صاحب الجلالة أن تجبر هذا التأثر على الخضوع لينتقم للشرف البريطاني"[٢].

وكانت مصلحة بريطانيا أولاً وأخيراً هي التي أملت عليها مواقفها الاقتصادية المختلفة من انتهاج سياسة التجاريين، أو الاحتكار، أو الحرية الاقتصادية، أيهما أنفع؟ فبريطانيا يهمها أن تبقى مصر متخلفة، لكي لا تنافسها في ميادين الصناعة وأسواقها هي أو أية دولة أخرى[٣].

وكان تحديد الرسوم الجمركية للبضائع الواردة والصادرة، ضمن نطاق ممتلكات محمد علي باشا والدولة العثمانية تخضع للتثمين بالسعر المتداول في السوق، وتحددت الرسوم عليها بنسبة ٣%

---

(١) حسن الضيقة، دولة محمد علي والغرب، (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٢م)، ص١٩٦- ١٩٧.

(٢) لطيفة، سالم، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(٣) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٦٥- ٣٦٦. ويحسن التنويه هنا إلى أن القنصل البريطاني لدى دمشق فارن آثار أن التجار الوطنيين يستوردون منتجاتنا الصناعية ومنتجات مستعمراتنا مباشرة من بريطانيا وتبعاً لذلك ازدادت الرسوم الجمركية هذا العام حوالي ٤٠٠ كيس. انظر: F.O.78, Vol.315, From Farrens To Palmerston, 16 March 1837

كما أعطى التسهيل للتجار بإمكانية الدفع من البضائع نفسها بمعدل القيمة دون تحصيل الرسوم عليها[1].

لقد كان احتكار محمد علي باشا لتجارة الحرير قد أثر على التجارة الأوروبية ككل، والتجارة البريطانية بشكل خاص، مما جعلها تتحرك بسرعة لكسر حالة الاحتكار وبيان خطورة ذلك على تجارتها، واستطاعت الحصول على فرمان سلطاني لكسر الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية البريطانية، والتي توجت بمعاهدة يلطي ليمان سنة ١٨٣٨م.

اتفاقية يلطي ليمان بين الدولة العثمانية وبريطانيا سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م:

بدأت المفاوضات التي قام بها وزير الشؤون الخارجية البريطاني بالميرستون بواسطة سفير بلاده لدى استانبول بونسنبي لمراجعة قواعد التجارة البريطانية داخل الإمبراطورية العثمانية وأثمرت من عقد اتفاقية يلطي ليمان سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م[2].

واتخذت الدولة العثمانية من عقد الاتفاقية سلاحاً خطيراً ضد محمد علي باشا إذ أنه يجعل من مصر وسوريا وطرابلس الشام وسائر الإيالات تابعة للامبراطورية العثمانية، حيث جاءت

(١) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ٢٢، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م. مع الإشارة هنا إلى أنه تم إلغاء جمارك حماة وحمص ودمشق ونابلس والخليل وابقيت جمارك الموانئ وحلب. وكانت تستوفي منها الرسوم للبضائع الواردة من اللاذقية والاسكندرية وبغداد والأناضول والتي لا تحمل تذاكر تخليص جمركي. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية رقم٢٢، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

(٢) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٤٨؛ العظمة، المرجع السابق، ص٢٩٨. ونص البند الأول من الاتفاقية على أن جميع الحقوق والامتيازات، والاعفاءات التي أعطيت للتجار البريطانيين، والسفن البريطانية في الامتيازات والمعاهدات السابقة تؤكد؛ الآن وتستمر إلى الأبد، وتضمنت بنود المعاهدة أيضاً حرية الرعايا البريطانيين ومن في خدمتهم في شراء أي نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة على أن يتعهد الباب العالي بإلغاء الترخيصات التي يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع، ونقلها من مكان إلى آخر، وتحديد الرسوم على الاستيراد بمقدار ٥%، والتصدير بمقدار ١٢% من قيمة البضاعة. كما أباحت هذه الاتفاقية للبريطانيين حرية التجارة في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية. انظر: F.O.78, Vol. 342, From Ponsonby To Campbell, 20 May 1838؛ ريان، المرجع السابق، ص٤٢، أوغلي، المرجع السابق، ج١، ص٦٨٩- ٦٩٠، الدماصي، المرجع السابق، ج١ ص٣٦٥.

لصالح بريطانيا بالدرجة الأولى كما جاءت لصالح فرنسا والنمسا، وهدفت إلى تخفيف العقبات الناجمة عن نظام اقتصادي قائم على المركزية والامتياز[١].

وقد هدفت هذه الاتفاقية إلى تخفيض التعرفة الجمركية على البضائع وتسهيل تغلغل بريطانيا التجاري وكانت باكورة هذه الاتفاقية رفع جميع الاحتكارات التجارية والسماح للتجار البريطانيين لشراء البضائع من أي بقعة كانت من الامبراطورية العثمانية وما لبثت أن انضمت إليها دول أوروبية أخرى[٢]. وهدف البريطانيين من هذه المعاهدة فتح الأسواق في بلاد السلطنة العثمانية أمام تجارتهم ومن ثم تحطيم علاقات الإنتاج التي أسسها إبراهيم باشا في بلاد الشام إذ نجم عنها انخفاض عدد أنوال الحرير في الفترة الممتدة بين عامي ١٨١٢- ١٨٤١م على مئتين نول بينما كان عددها ألفين، وتعطلت الأيدي العاملة[٣].

وقد ألغت هذه الاتفاقية كل الاحتكارات، وكل الرسوم الجمركية الداخلية في الامبراطورية العثمانية، وأحلت محلها عوائد جمركية بنسبة ٩% على الصادرات و٢% على الواردات، وكشفت هذه الاتفاقية عن فكرة سياسية معادية لمحمد علي باشا، وتميزت بنفوذ خارجي جعل العثمانيين يسعون إلى كسب تأييد الدول الأوروبية، وزيادة غضبها على الأخير. في حين بين السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي أن إلغاء الاحتكار التجاري في الدولة العثمانية سيترتب عليه تقويض الدعائم المالية لمحمد علي باشا ونضوب أهم منهل لموارده؛ لأنه اعتمد على أسس نظام الاحتكار في بلاده، وأصبح هو المشتري الوحيد والبائع الوحيد وكان يصدر دون سواه جميع السلع إلى أوروبا[٤].

ومهدت هذه المعاهدة إلى تحويل الامبراطورية العثمانية إلى مُصدّر إلى الدول الأوروبية تزودها بالمواد الأولية، وألغت احتكار الخزينة العثمانية لتجارة مختلف أنواع المواد الأولية مقابل

---

(١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٣٤٨.

(٢) ليندا، المرجع السابق، ص٨١، وأيضاً: Bullard, Op. Cit, P36.

(٣) البلخي، الموقف الدولي، ص٨٢.

(٤) Hurewitz, Vol.I, Op. Cit, P110; Marriott, Op. Cit, PP 237- 238؛ العظمة، المرجع السابق، ص ٢٩٨؛ رينيه، المرجع السابق، ص١٢٧.

رفع بعض الرسوم الجمركية، وأتاحت للتجار البريطانيين بصورة خاصة إمكانية شراء المواد الأولية بأثمان منخفضة من المنتجين مباشرة، أو بواسطة وكلائهم بدون تدخل الخزينة العثمانية[١].

إن هذه المعاهدة التفضيلية قد ضمنت الحماية للصناعات الأجنبية، حيث أن بعض الدول الأوروبية كبريطانيا مثلاً قد كسبت الحصول على ثلاثة سنتات لضرائب الجمرك، أما البضاعة التي كانت تأتي حتى للسلطان العثماني يؤخذ عليها ١٠ سنتات، وفي أفضل حالات الخصم ٧ سنتات[٢].

ولم يكن لدى محمد علي باشا القدرة على منافسة التجارة البريطانية وحالة الأمن التي كانت تحظى بها هذه التجارة وطرقها؛ بسبب الدعم الذي كانت تتلقاه من قبل الحكومة المصرية، ونمت صناعة المنسوجات بسرعة كبيرة، وتمت السيطرة على الأسواق الخارجية من جانب بريطانيا[٣].

فبالإضافة إلى ما ترتب على الاتفاقية من مكاسب تجارية هائلة؛ فقد تضاعفت الواردات البريطانية لميناء استانبول وحده خلال أقل من عقدين قادمين عشرة أضعاف، مما كانت عليه قبلها إشارة واضحة للروس؛ بأنه ليس من حقهم، وبالتالي لن يكون في إمكانهم الاستمرار في الهيمنة على الدولة العثمانية، والتمتع بامتيازات لا يتمتع بها الآخرون[٤]. ونتائج هذه الاتفاقية ليست اقتصادية تجارية فحسب؛ بل ربما أن مضامينها السياسية أبعد أثراً، وأشد خطورة من ذلك، فهي خطوة إيجابية من قبل بريطانيا لإضعاف محمد علي باشا تمهيداً لضربه وتحديداً صريحاً لموقفها النهائي من الأزمة المصرية العثمانية[٥].

ومع اقتراب موعد تاريخ إنفاذ المعاهدة البريطانية- العثمانية في ١٣ آذار سنة ١٨٣٩م بدأ محمد علي باشا موافقاً على ضرورة تنفيذ شروطها، رغبة منه في كسب تأييد الأوروبيين له أثناء صراعه الدائر مع السلطان العثماني. وفي ٢٤ آذار سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م صرح محمد علي باشا

---

(١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٣٤٩.

(٢) Khalaf, Op. Cit, P576

(٣) Marsot, Op. Cit, P57 رفض محمد علي باشا المعاهدة التجارية بين بريطانيا والدولة العثمانية، وأنه لا يعترف بها ولا يجيزها في ولايته، مما جعل بريطانيا تنتهز الفرصة إلى الاستيلاء على عدن سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م. انظر: العظمة، المرجع السابق، ص ٢٩٨.

(٤) الغنام، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٨.

للقنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل أنه سينفذ المعاهدة بين بريطانيا العظمى والباب العـالي بإخلاص وأمانة، حالما يتلقاها من الباب العالي مع الفرمان السلطاني اللازم، وَوَضَعَ شرطاً واحـداً هو أن لا يقدم التجار الأجانب دفعات مقدماً للزرع لشراء المحصول قبل حصاده؛ بل بوسـعهم أن يشترونه بمجرد أن يحصده من الأرض، وأن يكون للزراع مطلق الحرية في إحضار محاصـيلهم إلى السوق وتصريفها كيفما ولمن شاؤوا[1].

ولم يصل الفرمان إلى مصر بسبب الحروب التي قامت بين جيش السلطان العثماني والجيش المصري في معركة نصيبين سنة ١٨٣٩م والتي أسفرت عن هزيمة جيش السلطان مما أخر تنفيـذ شروط المعاهدة على أن محمد علي باشا احترم معاهدة الامتيازات الأجنبية أثناء الـصراع لكنـه صرح أنه لا يمكنه تنفيذ المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والدولة العثمانية قبل تسوية خلافاته مع الباب العالي بشكل نهائي وقدم تنازلات للتجار الأجانب وسمح لهم بالتعامل مباشرة مع الفلاحـين لكنـه احتفظ لنفسه حق تحديد سعر المحصول والاحتفاظ بحق شراء المحصول بالسعر الذي حدده إن لـم يشتريه أحد غيره[2].وقد حاول محمد علي باشا جاهداً تشجيع الصداقة مع بريطانيا، وقطع وعـوداً على نفسه بتقديم كل مساعدة يستطيعها للتجارة البريطانية والمحافظة عليها. وأنـه يحـسن علـى بريطانيا أن تعتمد عليه لا أن تحاربه[3].

ويمكن القول أن بريطانيا كانت تهدف من وراء عقد هذه الاتفاقية إلى تضييق الخناق علـى محمد علي باشا كما تسعى في الوقت نفسه إلى مزيد من الامتيازات لتجارتها داخل أراضي الدولة العثمانية بعد لجوء محمد علي باشا مؤخراً إلى سياسته الاحتكارية التـي أثـرت علـى التجـارة البريطانية. وساهمت هذه الاتفاقية في البدء لمرحلة جديدة من العلاقات العثمانية البريطانية.

---

(1) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص٣٤٩؛ كلوت بك، المرجع السابق، ج٢، ص٥٠٣.

(2) المرجع نفسه، ج٢، ص٥٠٣.

(3) Marsot, Op. Cit, P237

موقف فرنسا من احتكار محمد علي باشا للتجارة:

كان النظام الاحتكاري الذي طبقهُ محمد علي باشا في بلاد الشام قد لقيّ اهتماماً كبيراً من جانب فرنسا فهو من ناحية يتفق ونظام التقييد والحماية الذي تنتهجه فرنسا آنئذٍ، ثم يعود عليها بالنفع للعلاقات الخاصة بين البلدين، وما يترتب عليها من تبادل تجاري وفني. وهو من ناحية ثانية يحقق القوة المادية للباشا، ويكفل له تجهيز جيش قوي يقف حائلاً دون توغل الأطماع البريطانية في مصر[1].

وكان محمد علي باشا يهدف من وراء نظام الاحتكار إلى إيجاد بنية ونظام جديد يستطيع من خلاله تعقب وملاحقة النشاطات الأوروبية التجارية لضمان أن أوروبا قد تتعامل مع أقاليمه من خلال ليس فقط كحاكم ولكن أيضاً كتجاري شخصي ووسيط وسمسار رئيسي بين الأسواق الأوروبية والمزارع القروي[2].

وقد سايرت فرنسا نظام الباشا الاحتكاري، وحرصت على تعميق الصلة به عندما كانت مصلحتها تقتضي ذلك. فصدرت إليه الورق والرصاص والبضائع الحديدية والنبيذ والمشروبات المسكرة والقرمز[3] والتوابل والطرابيش، وقضبان الحديد وغيرها. واستوردت منه القطن وسن الفيل والبخور والصمغ والأصداف والسنامكي[*] والتمر الهندي والجلود والأرز والأخشاب[4].

وأياً كان الأمر فقد حرصت كل من فرنسا ومحمد علي باشا على التقارب من بعضهما البعض لارتباط مصالحهما وأهدافهما في كثير من الميادين وليقفا معاً في مواجهة بريطانيا عدوتهما

---

(1) الدماصي، المرجع السابق، ج1، ص٣٦٨؛ شكري، المرجع السابق، ص٥٠٦.

(2) Bullard, Op. Cit, P36.

(3) صبغ لونه أحمر قان يقال أنه عصير نوع من الديدان الصخرية ويقال لون قرمزي. انظر: إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص٧٣٠.

(*) نبات من جنس كاسيا من الفصيلة القرنية وهو أعشاب أو شجيرات أو أشجار واسعة الانتشار في المناطق الدافئة تستعمل الأوراق الجافة للسنامكي الاسكندراني والسنامكي الهندي في الطب. انظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)، ص١٠١٨.

(4) شكري، المرجع السابق، ص٥٠٦. كلف محمد علي باشا بوغوص (Boghos) ناظر الخارجية بالكتابة إلى التاجر الفرنسي الخواجة باستري (Pastre) لإرسال عينة من الآلات الحربية التي اخترعت حديثاً في فرنسا. انظر: محافظ عابدين، الجهادية، محفظة رقم ١٧، ملف رقم ٥، أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

اللدود على أن تقارب النظامين قد تم وفقاً لمصلحة وظروف كليهما. وبعد فترةٍ من فقدان الثقة بينهما أخذت فرنسا تشك في قدرة محمد علي باشا على مواجهة ما يعترضه من صعوبات ولا تتوخى منه الكفاءة لإقامة حكومة موطدة الأركان في مصر ولا تتوقع استمراره في الحكم طويلاً[1].

ويلاحظ أن فرنسا كانت تحرص على زيادة تبادلاتها التجارية مع محمد علــي باشــا لأن مصالحها وأهدافها كانت متفقة إلى أبعد الحدود مع مصالحه لذلك سايرت مــشروعه الاحتكــاري وحرصت على تعميق الصلة به نكاية ببريطانيا التي تتنافس معها للسيطرة على هذه المنطقة.

(1) الدماصي، المرجع السابق، ج١، ص ٣٧٠- ٣٧١.

الفصل الخامس: تطور الموقف البريطاني- الفرنسي منذ إعلان محمد علي باشا رغبته في الاستقلال سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

❖ موقف بريطانيا وفرنسا من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية سنة ١٨٣٧- ١٨٣٩م.

- الموقف البريطاني.
- الموقف الفرنسي.

❖ موقف بريطانيا وفرنسا من هزيمة جيش السلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

- معركة نصيبين.
- الموقف البريطاني.
- الموقف الفرنسي.

❖ دور بريطانيا في عقد معاهدة لندن سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

❖ تجدد الثورات ضد الحكم المصري في بلاد الشام.

❖ الموقف البريطاني والفرنسي بعد التوقيع على معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

- موقف بريطانيا وفرنسا من فكرة محمد علي باشا الاستقلالية ١٨٣٧- ١٨٣٩م.

- الموقف البريطاني:

بدأ الرأي العام البريطاني يشحن حكومته ضد روسيا، وشرعت الصحافة البريطانية تحذر من روسيا، وسياستها تجاه الدولة العثمانية، والمضائق العثمانية، التي اعتبرتها العديد من الصحف البريطانية المفتاح الحقيقي لأوروبا(١).

وتمشياً مع هذه التعبئة المعنوية في دعم الدولة العثمانية أرسل بالميرستون بعثة بريطانية برئاسة دايفيد أوركهاردت (David Urquahrt) لدراسة أفضل سبل التعاون بين الدولة العثمانية وبريطانيا، واستمالة القوى العثمانية المؤيدة لروسيا إلى جانب بريطانيا(٢).

وفي هذه الأثناء اعترف القنصل البريطاني في دمشق تورم (Thorm) أن حكومة بلاده حزمت أمرها على إعادة محمد علي باشا إلى تبعية الباب العالي المطلقة، وذلك عن طريق إرغامه على تقليص جيشه وأسطوله، وانتزاع سوريا منه إذا لزم الأمر(٣).

وكان بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول قد دعا الباب العالي إلى تأييد سياسة بريطانيا التي تعمل على إضعاف مصر واستنزافها، حتى يصل محمد علي باشا إلى قناعة نهائية، بأنه لا يستطيع الاستسلام لروسيا بأمان وثقة، وأن لا يأمل خيراً وفائدة من النفوذ الفرنسي(٤).

وفي ١٠ تشرين الأول سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م أرسل الباب العالي مذكرة سرية إلى السفير العثماني لدى لندن، مفادها أن بريطانيا هي القوة الوحيدة التي تستطيع مواجهة محمد علي باشا بمنطلق القوة والحزم(٥).

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٢) David Urquhart, The Spirit Of The East, Vol.1 (London: 1838), P172

(٣) رينيه، المرجع السابق، ص٩٠- ٩١.

(٤) حجار، المرجع السابق، ص١٠٦.

(٥) المرجع نفسه، ص١٠٦.

وفي ١٩ حزيران سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م اقترح مترنيخ على بالميرستون أن تتفق الدول الأربع (بريطانيا وروسياوالنمسا وفرنسا) على أفضل التدابير كي تحول دون إعلان محمد علي باشا مشروعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية[1]. وقد أعرب السلطان العثماني عن غضبه من جرأة محمد علي باشا الاستقلالية، ويأمل في عدم نجاح مبعوثيه بترو أفندي، وواصف أفندي في مفاوضاتهما الجارية معه في مصر[2].

واستطاع بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول أن يكسب ثقة السلطان محمود الثاني، ويحد تدريجياً من تأثير بوتنييف السفير الروسي عليه لكنه لم يستطع أن يمنع كراهية السلطان الشديدة لمحمد علي باشا، ورغبته الملحة في الانتقام منه، واعتقاده الراسخ أنه يستطيع توظيف علاقته مع بريطانيا لخدمة هذا الهدف[3].

وقد أدرك بالميرستون أن أي حرب أخرى بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا ستسفر عن هزيمة عثمانية، وسيرجع بذلك سيناريو الحرب المصرية العثمانية مرة أخرى، لكن هذه المرة، يمكن أن يتدهور الوضع في النظام الأوروبي باستيلاء روسيا على جزء من الدولة العثمانية، بينما تحتل مصر الجزء الآخر، أو أن تكون هذه الحرب بداية لحرب واسعة النطاق بين روسيا والدول الأوروبية الغربية، ولذلك ركز بالميرستون جهده لمنع الدولة العثمانية من الدخول في أي حرب ضد مصر. وفي مقابل ذلك بعث بالميرستون رسالة إلى بونسنبي سفير بلاده لدى استانبول، أكد له فيها أنه في حال اندلاع حرب مصرية عثمانية فإن الحكومة البريطانية لن يكون أمامها خيارات، وستضطر للتحرك لجانب الدولة العثمانية[4].

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٢) Ismail, Document Diplomatiques, (1834- 1839), Tome 24, N°5, Le Mars 1837, P135

(٣) البدري، المرجع السابق، ص١٤٠.

(٤) المرجع نفسه، ص١٤١.

وكانت لدى بالميرستون فكرة مفادها أنه لو أعيدت الحدود المصرية العثمانية إلى سابق عهدها وإعادة سوريا للدولة العثمانية، فإن المسألة المصرية ستحسم نهائياً، وستكون سوريا بمثابة منطقة عازلة بين السلطان العثماني ومصر، وذلك ما سيضمن السلام في المنطقة. وفي مقابل ذلك بعث كامبل القنصل البريطاني لدى الاسكندرية رسالة إلى بالميرستون في ٢١ كانون أول سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م جاء فيها: "إنه لا يسعه في هذه الأثناء إلا إشعار محمد علي باشا بالأمان على نفسه ضد أي اعتداء من جانب السلطان العثماني، وإذا ما اضطر إلى تخفيض جيشه وأسطوله إلى حد معين، وتخلى عن التجنيد الإجباري في المناطق التابعة لحكمه، فإن هذا الإجراء من جانبه سيكون له الأثر الحسن في حل الأزمة في كافة أنحاء البلاد"[١].

وكانت الاعتبارات السياسية لها خطورة مزعجة على بريطانيا؛ ذلك لأن نشوب الحرب بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا نذير بظهور الروس من جديد على المسرح السياسي، وتعزيز نفوذهم في الأستانة، طبقاً لنصوص معاهدة هنكيار اسكله سي، ولم يكن أمام بريطانيا إلا أحد أمرين: إما السكوت، على أن يكون لروسيا التفوق في مضيقي البوسفور والدردنيل، وإما أن تلجأ إلى السلاح لتهدم ذلك التفوق، وتقضي عليه[٢].

ومع نهاية سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م اضطر كامبل أن يبين في رسالة بعث بها إلى بالميرستون أن الدول العظمى لن تسمح لمحمد علي باشا بالاحتفاظ بقواته التي لن تكون لها نتيجة سوى وقوعه في إشكال مع السلطان العثماني، وبعدها فإنه يتعذر نشر السلام في ربوع الشرق[٣].

وطلب بالميرستون من كامبل أن يلفت نظر الباشا محمد علي إلى العواقب الوخيمة التي ستحدث إذا ما عاود الاعتداء على أي قطر من الأقطار التابعة للسلطان العثماني، وعليك تبليغ الباشا

---

(١) F.O.78, Vol. 321, From Campbell To Palmerston, 21 December 1837;

(٢) Ibid, Vol. 351, From Campbell To Palmerston, 12 December 1837

(٣) Ibid, Vol. 351, From Campbell To Palmerston 12 December, 1837

أن تطبيقه نظام التجنيد الإجباري في المناطق المسيطر عليها، إضافة إلى تأهباته العسكرية، وحشده الإجباري للجنود في سوريا، كل ذلك كفيل بإثارة الريب من جانب الباب العالي تجاهه(١).

وقد بدأت روسيا تسعى لتفتيت المعسكر الغربي بمحاولة إبعاد فرنسا عن بريطانيا، ولم يحاول نسلروود وزير الشؤون الخارجية الروسي إخفاء أهدافه هذه، فخلال زيارته التي قام بها إلى النمسا في ٣ حزيران سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م أكد للسفير البريطاني لدى فيينا فريدريك لامب (Fredreck Lamb) (١٨٣٣-١٨٣٩م) ضرورة فتح قنوات الحوار بين روسيا وبريطانيا، مشيراً إلى إمكانية تحسن العلاقات تلقائياً بين الدولتين إذا ما تقرب بالميرستون أكثر من روسيا وأقل مع فرنسا(٢).

وفي ظل هذه الظروف أراد محمد علي باشا استغلال حالة الخلاف بين المعسكريين، وتدهور العلاقة الروسية والفرنسية، عساه يحقق حلمه بالاستقلال عن الدولة العثمانية، في الوقت الذي تباينت فيه المواقف البريطانية والفرنسية إزاء كل هذه الخلافات فقد حاولت فرنسا حماية محمد علي باشا من أي هجوم عثماني محتمل، ودعم موقفه السياسي في الدولة العثمانية فاتخذت بريطانيا موقفاً معارضاً له(٣). وحذر بالميرستون محمد علي باشا من خلال قنصل بلاده لدى الاسكندرية كامبل من مهاجمة الأراضي العثمانية وطلب منه تفسيراً لاستعداداته الحربية الشاملة(٤).

وكان محمد علي باشا قد جمع أعوانه والمقربين إليه في شباط سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وطرح عليهم فكرة إعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية، غير أن ناظر الخارجية المصري

---

(١) F.O.78, Vol. 342, From Palmerston To Campbell, 6 February 1838

(٢) Ibid, Vol.286, From Lamb To Palmerston, 3 July 1838

(٣) البدري، المرجع السابق، ص١٤٣. حث أن بونسنبي السلطان العثماني على رفض مطالب محمد علي باشا الاستقلالية، وطلب السلطان من محمد علي باشا الانسحاب من سوريا، والعودة إلى حدود إيالة عكا. انظر: الرافعي، المرجع السابق، ص ٢٧٠؛ البدري، المرجع السابق، ص١٤٣- ١٤٤.

(٤) Hoskins, Op. Cit, P272. طلب السلطان العثماني في هذه الأثناء مساعدة بروسيا في إعادة تنظيم جيشه، وعُهد إلى الضابط الشاب هيلموت فون مولتك (Helmuth Von Moltke) للقيام بهذه المُهمة. انظر: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P222.

بوغوص يوسف باشا عارض هذه الفكرة، مؤكداً أن أية محاولة لإعلان الاستقلال سينظر إليها من قبل القوى الأوروبية على أنها إضعاف للدولة العثمانية، مما سيكون له نتائج قد لا تُحمد عقباها[1].

وفي ٢٥ أيار سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م جمع محمد علي باشا القنصلين البريطاني والفرنسي لدى الاسكندرية وأبلغهما عزمه إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية، موضحاً لهما أنه يرغب في أن يجعل الحكم في مصر وراثياً لعائلته من بعده[2].

وأثار محمد علي باشا في إعلانه هذا قلقاً لدى الأوروبيين، وفي اليوم نفسه الذي أعلن فيه محمد علي باشا قراره بالاستقلال أعلم القنصل البريطاني لدى الاسكندرية كامبل بالميرستون بالأمر في حين أرجأ القنصل الروسي لدى الاسكندرية دي ميدم (De Medem) (١٨٣٢- ١٨٣٩م) والمصاب بوعكة صحية وضع تقريره في ٣٠ أيار سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م، وضمنه تفاصيل تصريح محمد علي باشا الشفوي[3].

وقد رفضت كل الدول الأوروبية على اختلاف توجهاتها نية استقلال مصر وخروجها عن الدولة العثمانية واتفقت جميعاً على خطورة هذه الخطوة على الأمن الأوروبي حتى فرنسا أدركت محاذير هذه الخطوة وما قد تأتي به من آثار سلبية فحذرت محمد علي باشا من الإقدام على هذه الخطوة[4].

وقابل قناصل كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا محمد علي باشا، وأعلنوا له رفض بلادهم لهذه الخطوة، ثم تبعه القنصل الروسي دي ميدم، ثم القنصل النمساوي ونقل كوشيليه (Cochelez) (١٨٣٩- ١٨٤١م) القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية لمحمد علي باشا تحذيراً فرنسياً

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٤٤؛ حجار، المرجع السابق، ص١٣٥ وأيضاً: Marsot, Op. Cit, P237.

(٢) البدري، المرجع السابق، ص١٤٤.

(٣) Ismail, Document Dipomatiques (1834- 1838), Tome 24, N°68, Le Baron Roussin Au Comte Mole, Le31, Mai 1838, P148; حجار، المرجع السابق،ص١٣٦- ١٣٧.

(٤) البدري، المرجع السابق، ص١٤٥.

حاد اللهجة إذا قرر إعلان استقلاله فإنه سيقترف بذلك خطأً عظيماً، وأن فرنسا وبريطانيا لن تترددا في استخدام الوسائل المناسبة لمنعه من الإقدام على مثل هذا الأمر[1].

وقد طمأنت بريطانيا الدولة العثمانية أن رأيها مطابق لرأي فرنسا وروسيا والنمسا حول نية محمد علي باشا الاستقلال عن الدولة العثمانية ولا يمكن السماح باتخاذ مثل هذه الخطوة[2].

وفي ٨ حزيران سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م بعث بالميرستون رسالة إلى القنصل الفرنسي لدى لندن جرانفيل (Granville) أشار له فيها "ان مجلس الوزراء البريطاني قد قرر المضي قدماً بعدم جعل محمد علي باشا يعلن نفسه مستقلاً ليفصل مصر وسوريا عن الامبراطورية العثمانية وفي مثل هذا الإجراء من جانب محمد علي باشا سيجعل الروس يتدخلون لجانب السلطان العثماني ويحتلون الأستانة، وجزر الدردنيل، ولن يتخلوا عنها أبداً[3].

وقد وردت رسالة إلى جرانفيل القنصل الفرنسي لدى لندن من قبل بالميرستون بتاريخ ٥ حزيران سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م مفادها أنه يجب عليه أن يعرض موضوع استقلال محمد علي باشا، من جانب واحد، على مجلس الوزراء البريطاني، وأن رأيه الشخصي العمل على مساندة السلطان بكل ما أوتي من قوة وعزم مع فرنسا إذا كانت جادة في العمل معنا، وبدونها قد ينهار السلطان العثماني. وفي محاولة من جانب كامبل قدم في ٢٥ حزيران سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م رجاءً إلى محمد علي باشا باتخاذ قرار حكيم، ويتراجع عن فكرته الاستقلالية التي أقدم عليها[4].

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٤٦- ١٤٧.

(٢) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P236.

(٣) F.O.78, Vol.386, From Palmerston To Granville, 8 June 1838; Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P234

(٤) Ibid, Vol.386, From Palmerston To Granville, 5 June 1838; Vol. 329, From Campbell To Ponsonby, 25 June 1838.

وكانت فرنسا قد أيدت التوجه البريطاني التي قد ينتج عنه نشوب حرب بين محمد علي باشا وبين السلطان العثماني، فتتدخل روسيا، وقد يتطور الأمر إلى صراعٍ بين كلٍ من بريطانيا وفرنسا من جهة، وروسيا من جهة أخرى(١).

وأمام الضغوطات البريطانية والفرنسية أقدم محمد علي باشا في أواخر حزيران سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م إلى إرجاء إعلان الاستقلال، دون أن يتخلى عنه، وأنه له الحق الشرعي في توطيد اعتقاده، وإن لم يعلن استقلاله في هذا العالم فسيعلنه في الآخرة(٢).

وفي مطلع آب سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م أصدر بالميرستون أوامره لقيادة البحرية البريطانية للقيام بمناورات بحرية بريطانية وعثمانية، حيث أدت هذه المناورات المشتركة بين أسطوليهما إلى ردة فعل من جانب روسيا، حيث أمرت أسطولها في البحر الأسود بمغادرة سيباستوبول (Sebastopol)، والتحرك باتجاه شواطيء الدولة العثمانية. أما فرنسا فبقيت على الحياد حتى لا تورط نفسها تجاه محمد علي باشا وتلا تلك المناورة تعاون بريطاني عثماني في ميدان التدريب التقني، وأرسل الأميرال البحري ستوبفورد الكابتن ووكر(Wueker)(٣) إلى استانبول ليكون ضابط اتصال(٤).

وفي ١٥ كانون الأول سنة ١٨٣٨م عينت القيادة البحرية البريطانية ثلاثة ضباط لمساعدة ووكر، هم: ليغارو (Legarou)، وماسيك (Mask) برتبة مقدم، وثالث برتبة ملازم يدعى فوت(Vote)؛ كمدربين في المدرسة الحربية العثمانية(٥).

---

(١) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P237.

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٣) ووكر (١٨١٢ – ١٨٧٦) أميرال بريطاني خدم في الأسطول العثماني سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م، لكنه ترك الخدمة في الأسطول، وعاد إلى بريطانيا سنة ١٨٥٤م. انظر: بازيلي، المصدر السابق، ١٧٦.

(٤) حجار، المرجع السابق، ص١١٠.

(٥) المرجع نفسه، ص١١٠- ١١١.

وعقد السلطان العثماني العزم بما تبقى من حياته على هزيمة تابعه محمد علي باشا، وحشد جيشه على الحدود السورية تمهيداً لخوض حرب مع محمد علي باشا، بإشراف بريطانيا، وبمساعدة ضمنية من حلفائها الأوروبيين، ولذلك أرسل ناظر خارجيته محمد رشيد باشا إلى لندن في أوائل كانون الثاني سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م لتوقيع اتفاق تحالفي مع بريطانيا[١].

وبحلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م كانت القوات المصرية قد أخضعت عملياً كل الجزيرة العربية، والشاطيء الشرقي للبحر الأحمر لسيطرتها، وكذلك المراكز التجارية المهمة فيها كمكة المكرمة، وجدة. ونظراً لوجود القوات المصرية بالقرب من عدن فقد أثر في قرار السلطات البريطانية بالاستيلاء عليها[٢].

وقد أنذر محمد علي باشا من قبل السلطان بالعمل على تفكيك أسطوله وتقليص جيشه كونه يشكل تهديداً مستمراً لسيادته، الأمر الذي لا يمكن التساهل فيه من جانبه لكن محمد علي باشا رفض القيام بذلك معلناً أنه لن يدفع الضريبة المستحقة عليه بعد الآن للدولة العثمانية[٣].

- الموقف الفرنسي:

كان التحول الذي حدث في السياسة البريطانية والعثمانية تجاه محمد علي باشا قد اشترك فيه السفير الفرنسي لدى استانبول روسين ففي تقرير بعث إلى حكومته بتاريخ ١٠ أيار سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م جاء فيه أن هذا التحول السياسي سيوضع موضع التنفيذ عاجلاً أم آجلاً. ومن جهته كان محمد علي باشا يتابع هذا التحول عن كثب، وشكا منه أمام دي ليزيبز (Des Lesseps)

---

(١) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P255

(٢) Hoskins, Op. Cit, P269

(٣) Barker, Op. Cit, Vol.2, P235

(١٨٣٦-١٨٣٩ م) القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية مما أدى إلى تقرب محمد علي باشا من روسيا(١).

وفي ١٨ أيار سنة ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م بعثت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى روسين سفيرها لدى استانبول أكدت له فيها أن أوروبا كلها تريد المحافظة على الوضع القائم في الشرق(٢).

وقد أدرك محمد علي باشا حقيقة هذا التغير في السياسة الفرنسية، ورد على ذلك بإعادة النظر في تحالفه مع فرنسا، وسعى إلى التقرب من روسيا ليتمكن من خرق الجبهة الفرنسية التي كانت تعمل على عرقلة إجراء أي تفاوض، أو إتفاق مباشر مع الباب العالي، مع علمه أن الدبلوماسية الروسية كانت تحرص حرص فرنسا وبريطانيا على أن لا يقوم مثل هذا الاتفاق الثنائي، وحتى النمسا التي كانت تحارب مشروع محمد علي باشا الاستقلالي تحالفت هي الأخرى مع باقي الدول الأوروبية ضد إرادة محمد علي باشا الاستقلالية(٣).

وتحدث السفير الفرنسي لدى الاسكندرية دي ليزيبز مع المبعوث العثماني ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا إلى محمد علي باشا لدى استقباله له أنه ينبغي على الباب العالي تغيير خطته العدوانية تجاه محمد علي باشا، ويجب حل الأزمة بالطرق السلمية. وكان الباب العالي يتظاهر بتنفيذ رغبة فرنسا دون كشف نوايا الباب العالي التي تخفي أن بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها من قبل الدولة العثمانية لحل الأزمة(٤).

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص١٠٥. مع الإشارة هنا إلى أن روسيا كان من الممكن أن تجبر السلطان العثماني على رمي نفسه بين ذراعي فرنسا وبريطانيا إن حاولت التقرب من محمد علي باشا حيث إن هاتين الدولتين مستعدتان لإنقاذه؛ لكن روسيا كانت تفضل التمسك بموقفها الحالي ودعم السلطان. Ismail, Document Diplomatiques, Tome 24, Le Mars 1836, P78.

(٢) Ismail, Document Diplomatiques (1834- 1839), Tome 23, Le Roussin, Du 18 May1836

(٣) حجار، المرجع السابق، ص١٣٣.

(٤) F.O.78, Vol. 284, 20 December 1836

ونصح سفير فرنسا لدى استانبول روسين حكومته بضرورة الطلب من محمد علي باشا بنزع الأسلحة حالاً من المناطق المتاخمة للجيشين؛ العثماني والمصري، كما يجب إرسال مفتشين للتأكد من ذلك من قبل فرنسا وبريطانيا[1].

وسبق أن أبلغ محمد علي باشا قناصل الدول الأوروبية المعتمدين لدى الاسكندرية بضرورة استقلاله عن الدولة العثمانية، فاقتنع كوشيليه القنصل الفرنسي الجديد لدى الاسكندرية بصحة آرائه[2].

لكن كوشيليه في لقاء تال مع محمد علي باشا ألمح له أن فرنسا قد تتدخل بحرياً لمنع هذه الخطوة. وكان هذا الموقف مستغرباً من جانب فرنسا خاصة وأن محمد علي باشا كان ينظر لها على أنها حليفته التقليدية، وسندهُ داخل النظام الأوروبي[3].

وبدأت فرنسا تفكر بإرسال مُدرعة للاشتراك مع الأسطول البريطاني في مظاهرة بحرية مشتركة في مواجهة الاسكندرية، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا الإجراء بعد أن حذرت محمد علي باشا من التطلع شطر الخليج العربي؛ حيث كانت البواخر المصرية راسية هناك[4].

وفي ٦ حزيران سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م أرسل الكونت موليه (Comte Molé) (١٨٣٧-١٨٣٨م) وزير الشؤون الخارجية الفرنسي تعليماته الصريحة إلى كوشيليه لإبلاغها الوالي محمد علي باشا فوراً، ويؤكد له أن الوسائل التي قد تتخذها حكومتا باريس ولندن ستكون أكثر فاعلية من التدابير التي قد تتوفر له لتحقيق مراميه الطموحة وأن هذه التدابير ستحمله على الندم على سلوكه ولن يجد فيها سوى الخطر والتخريب[5].

---

(١) Ismail, Documents Diplomatiques, (1835- 1839), Tome24, Du 5 Octobre 1836, P113

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٣٥ وأيضاً: Hoskins, Op. Cit, PP 276- 277.

(٣) البدري، المرجع السابق، ص١٠٢.

(٤) حجار، المرجع السابق، ص١٣٨.

(٥) المرجع نفسه، ص١٣٨.

وفي ٢٦ آب سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٨م أشار كوشيليه أن محمد علي باشا لن يكتفي حالياً بالمطالبة بحق الوراثة لأسرته ولكن إذا لجأت الدولة العثمانية إلى القوة لحل القضية فهو عندئذ لن يكتفي بحق الوراثة؛ لأسرته؛ بل سيطالب بالاستقلال[١].

وها هنا كانت فرنسا ما تزال منهمكة في محاولة حمل محمد علي باشا على الكف عن الأعمال العدائية ضد الدولة العثمانية، مقابل إتفاقه مع السلطان العثماني لضمان بقاء سلالته في حكم مصر مستقبلاً لكن هذا الاقتراح لم يلق قبولاً من جانب بالميرستون، ما لم يوافق محمد علي باشا على التنازل عن الجزء الأكبر من بلاد الشام[٢].

ودافع القنصل الفرنسي لدى الاسكندرية كوشيليه دافع عن حق أسرة الوالي محمد علي في الوراثة، وحث حكومته على إنقاذ مستقبل مصر، الذي رآها تنهك قواها في الإعداد للحرب ودعا حكومته لكسب جانبها خشية أن تنتزع بريطانيا منها هذه البلاد[٣].

وفي ١٢ نيسان سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وجه كوشيليه نداءً من أجل حل المسألة المصرية العثمانية، مناقضاً بذلك سياسة بونسنبي السفير البريطاني لدى استانبول، التي كانت تَعتبرْ أن مصالحة السلطان العثماني ومحمد علي باشا ضربة موجعة للمصالح البريطانية، مؤكداً أن هذا الصراع المستمر بين السلطان ومحمد علي باشا يستنفد موارد البلاد كافة ويقضي على التجارة فيها، وسينتهي هذا الوضع القائم بين الجانبين إلى معركة، الأمر الذي سيترتب عليه الضعف والدمار للفريقين كليهما، وإذا ما جرت مصالحة بين الجانبين سينعكس إيجاباً عليهما. وقد حان الوقت لإنقاذ مصر من الدمار والحيلولة دون تقلُبها في أحضان دولة أجنبية، تجعل منها أفضل جميع مستعمراتها وأغناها[٤].

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص١٣٩.

(٢) Ismail, Documents Diplomatiques (1836- 1839), Tome 24, N°580, Le 15 Janver 1839; F.O.78, Vol.380, From Palmerston To Pouvel, 28 February 1839

(٣) Ismail, Documents Diplomatiques, Tome24, N°580, Le Granvell 1839; P108

(٤) Ibid, Document Diplomatiques (1839- 1841) Tome 25, N°47, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le 7 Juiller 1839, P303

ويلاحظ أن محمد علي باشا فشل للمرة الثانية في محاولته الاستقلالية عن الدولة العثمانية وسيفشل إذا ما حاول ذلك مستقبلاً؛ لأن الدول الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، وحتى فرنسا لا تسمح بمثل هذه المغامرة من جانب محمد علي باشا، وهو ما سيؤثر على مصالحها مع الدولة العثمانية وسيهدد الوضع القائم داخل السلطنة العثمانية، وهذا ما لا ترغب الدول الأوروبية بتحقيقه؛ بل تريد الإبقاء على الوضع الراهن. ويستنتج مما سبق محمد علي باشا كان يطمح في مساعدة فرنسا لمشروعه الاستقلالي، وتحقيق حلمه، لكنه جوبه بمعارضتها، وهو مما جعله يتراجع عن هذه الفكرة؛ لتبقى مجرد أحلام في ذاكرته، وآمالاً يذكرها ما بقي حياً.

***- موقف بريطانيا وفرنسا من هزيمة جيش السلطان العثماني في أعقاب معركة نصيبين(*) في ٢٤ حزيران سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.**

- معركة نصيبين:

كان السلطان العثماني محمود الثاني قد اطمأن إلى مواقف الدول الأوروبية حياله، وقوي أملهُ في حمايته ومساعدتها له فيما لو دارت عليه الدوائر، واستقر رأيه على إشعال نار الحرب الذي كان يُعد عدتها منذ زمن طويل. ولعب السفير الروسي لدى استانبول بوتنييف الدور الأكبر في تحريض السلطان العثماني على إعلان الحرب على أمل أن تدور دائرتها على العثمانيين؛ فيلجأوا إلى طلب العون والمساعدة العسكرية من روسيا[1].

(*) سهل فسيح الرحاب بين براجيك وعين تاب. يقع إلى الجنوب الغربي من بيره جك انظر: ابكاريوس، المصدر السابق، ص١١٧، انظر الخريطة التي تمثل معركة نصيبين في نهاية الدراسة.

(١) F.O.78, Vol. 354, From Ponsonby To Palmerston, 27 January 1839. ونشير هنا إلى أن السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي علم أن السلطان محمود الثاني قد عزم على الحرب في الربيع وصرح القبطان حافظ باشا أن الأسطول العثماني بإمكانه سحق الأسطول المصري ومُلحاً في الوقت نفسه، على السلطان ليعطي أمراً بالهجوم على الجيش المصري. انظر: F.O.78, Vol. 354, From Ponsonboy To Palmerston, 14 February 1839; Vol.355, From Ponsonby To Palmerston, 7 Mars 1839; Vol. 355, From Ponsonby To Palmerston, 19 Mars 1839.

وقد فشلت جهود الدول الأوروبية (بريطانيا، وفرنسا، والنمسا، وروسيا، وبروسيا) في إبقاء الوضع على ما هو عليه بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا، بعد أن كان السلطان يعد العُدة من أجل إعلان الحرب على محمد علي باشا وطرده من ولايته واستعادة بلاد الشام منه[1]. وفي ٢١ نيسان سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م أتم الجيش العثماني استعداداته الحربية بقيادة حافظ باشا الذي عبر نهر الفرات بالقرب من قرية بير (Bir)، لكن محمد علي باشا كان متأثراً باحتجاجات قناصل الدول الأوروبية ضد الحرب، وحذراً من السماح لإبراهيم باشا بقبول التحدي العثماني له، ومحاولة طردهم[2].

وكان السلطان العثماني قد بدأ استعداده الفعلي لشن هجومه المنتظر على الجيش المصري، بمجرد أن أيقن أن كل مؤشرات التأييد الأوروبي في صالحه، واستقر رأيه على إيفاد محمد رشيد باشا ناظر الخارجية، وأحد أعوانه المقربين إليه، في جولة لحشد المساندة الأوروبية لمشروعه الهجومي وشملت بريطانيا وفرنسا والنمسا[3].

وقد أخذت الكراهية للحكم المصري تتجلى عند أغلب سكان بلاد الشام، وكانت دمشق، وطرابلس الشام، وحلب، ونابلس، وفلسطين بأسرها تنتظر بفارغ الصبر، أول خبر عن هجوم جيش السلطان، على قوات إبراهيم باشا في المعركة المرتقبة[4].

وفي هذه الأثناء قام طلعت باشا مبعوث السلطان العثماني بزيارة إلى فرنسا، وتم استقباله من قبل المسؤولين الفرنسيين، وتم التباحث بين الجانبين حول المسألة المصرية، وضرورة حلها بالطرق السلمية بين الأطراف المتنازعة[5].

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٥٦.

(٢) Rodkey, Op. Cit, P83

(٣) البدري، المرجع السابق، ص١٥٩؛

(٤) بازيلي، المصدر السابق، ص١٨٤.

(٥) إرادة خارجية، جودت خارجية، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم ٥٢٢، استانبول، بتاريخ ٢٣محرم ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

وكان المبعوث العثماني من قبل السلطان إلى لندن قد اقترح على الحكومة البريطانية إبرام معاهدة دفاع مشترك إلا أن بالميرستون أدرك الأهداف الخفية وراء مطلب السلطان العثماني، وبالتالي رفض ربط بلاده باتفاقية قد توحي للسلطان على أنه ضوء أخضر للشروع في حرب مع مصر غير أن معضلة بالميرستون كانت تقتضي بأن عدم التوقيع على مثل هذه الاتفاقية قد يفهم منه تخلي بريطانيا عن السلطان وهي رسالة خاطئة قد تجعل الدولة العثمانية ترمي نفسها مرة أخرى في أحضان روسيا، في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تعمل على إبطال اتفاقية هنكيار اسكله سي وبالتالي أثر بالميرستون اتباع موقف وسط؛ هو الموافقة على قيام الأسطولين البريطاني والعثماني بإجراء مناورات مشتركة في البحر المتوسط دون الخوض في اتفاقية دفاع مشترك في هذه الفترة[١].

وقد أتم السلطان العثماني استعداداته العسكرية. وكان تعداد جيشه قرابة ٧٠ ألف جندي، وبحوزته ٣٠٠ قطعة مدفعية، وتم نشر الجيش في الأقاليم الجنوبية مثل ديار بكر وملاطيا؛ استعداداً لعبور الفرات، والاشتباك مع الجيش المصري، عندما تصدر الأوامر إليه[٢].

وكانت التحركات العثمانية غير خافية على عين محمد علي باشا، مدركاً ما كان ينويه السلطان تجاهه، ولذلك أصدر أمراً إلى ابنه إبراهيم باشا؛ بأخذ الحيطة والحذر لحماية بلاد الشام، دون المجازفة باتخاذ أي خطوة من شأنها إشعال الحرب، وتهديد الدولة العثمانية مرة أخرى؛ كما حدث سنة ١٢٤٩هـ/١٨٣٣م، ولذلك آثر محمد علي باشا في هذه المرحلة عدم الاشتباك مع الجيش العثماني[٣].

---

(١) البدري، المرجع السابق،ص١٥٩.

(٢) Barker, Op. Cit, Vol.2, P235

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ربيع الأول ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

وقد أمر إبراهيم باشا جنوده بعدم الاقتراب، من الحدود مسافة تزيد عن خمس ساعات وعدم إثارة الجنود العثمانيين أو إطلاق النار عليهم[١].

وكانت الخطوة التالية من جانب محمد علي باشا جمع قناصل الدول الأوروبية لدى الاسكندرية، وإبلاغهم بالتحركات العثمانية والنية العدوانية للسلطان في الوقت الذي اتخذ فيه السلطان العثماني قراره الحاسم بالحرب، وأمر حافظ باشا قائد الجيش العثماني بعبور الفرات لملاقاة الجيش المصري وهزيمته[٢].

وفي ١٦ أيار سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م تعهد محمد علي باشا في رسالة بعث بها إلى القناصل العامون لدى الاسكندرية لإبلاغها إلى حكوماتهم أنه في حالة انسحاب قوات السلطان، والتي عبرت للتو الفرات إلى الطرف الآخر من النهر فإنه قد يأمر قواته بتنفيذ حركة تقهقرية، وقد يستدعي ابنه إبراهيم باشا إلى دمشق[٣]. وحاول الباب العالي بذل جهودٍ كبيرة؛ لحمل بريطانيا على التدخل عسكرياً إلى جانبه، ولكن السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي كان يتهرب من كل ارتباط، ومفضلاً التمهل إلى أن ينجلي الأمر في الميدان[٤].

وبعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى بالميرستون بتاريخ ٢٠ نيسان سنة١٢٥٥هـ/١٨٣٩م بين فيها أن السلطان العثماني قد اتخذ قراره بالحرب، وسيسعى إلى محاربة واليه المتمرد، ويفضل الموت أو الولاء لروسيا على أن لا يمنعهُ شيء عن تحقيق هذا الهدف، أما

(١) Marsot, Op. Cit, P240 مع الإشارة هنا إلى أن المارشال سولت (Marchal Soult) قد خلف موليه (Molé) كوزير للشؤون الخارجية الفرنسي حيث كلف من قبل حكومته بالعمل على الاتفاق مع بريطانيا حول الإجراء التي سيتم اتباعه لحل الأزمة العثمانية المصرية. انظر: Rodkey, Op. Cit, P82

(٢) محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٧، عابدين، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٣) Rodkey, Op. Cit, P83

(٤) خوري، المرجع السابق، ص١٥١.

كبار رجال دولته فهم مجمعون على رأيهم أنه في حالة الهزيمة فإنهم واثقون من نجدة روسيا لهم[١].

وفي هذه الأثناء اقترحت فرنسا عقد مؤتمر أوروبي في فيينا تشترك فيه بروسيا، محاولة في ذلك جذب برلين إلى جانبها، وتجميد التحالف البريطاني الروسي الذي كثيراً ما شد عزم الباب العالي على الهجوم[٢].

وفي غضون ذلك كان الباب العالي يواصل، بنشاط، تجهيزاته للحرب، وأجاب المسؤولون العثمانيون على الاستفسارات التي قدمها ممثلو الدول الأوروبية لدى استانبول مؤكدين لهم أن قوات السلطان العثماني لن تهاجم القوات المصرية، لكن النشاطات العسكرية العثمانية حول استانبول وفي مناطق أخرى من الامبراطورية العثمانية، كانت تقول غير ذلك[٣].

وطلب السلطان العثماني في ظل هذه الظروف من محمد علي باشا تخفيض قواته العسكرية إلى عدد ينسجم مع وضعه كتابع للسلطان، وفضلاً عن ذلك أرسل أوامره إلى قواته في آسيا الصغرى للتقدم إلى الأمام، وبالتالي أظهر تصميمه على متابعة تهديداته، وتحضيراته الحربية[٤]. وقد أعلن محمد علي باشا أن ابنه إبراهيم باشا سينسحب إلى مواقعه بمجرد عودة الجيش العثماني إلى ما وراء الفرات بعد تقديم ضمانات من جانب الدول الأوروبية العظمى، بعدم مهاجمة القوات العثمانية قواته، سيسحب بعض جنوده من سوريا نهائياً في حال تلبية رغبته بأن يكون الحكم وراثياً في أسرته [٥].

---

(١) F.O.78, Vol.356, From Ponsonby To Palmerston, 20 May 1839

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٤٤.

(٣) Rodkey, Op. Cit, P82

(٤) Ibid, P83

(٥) F.O.78, Vol. 383, From Campbell To Palmerston, 7 May 1839.

وقامت الدولة العثمانية ببث دعاية ضد محمد علي باشا، واصفة إياه بالكذب والتضليل لتحقيق أغراضه وطموحاته، ومبينة أن جميع الدول الأوروبية ومن بينها فرنسا ستقف ضده وأنه يتظاهر بخضوعه للسلطان، وطلب العفو منه للإيقاع بينه وبين الدول الأوروبية، ويجب أخذ الحيطة والحذر منه، وعدم تصديقه. ومن جانب آخر قام والي بغداد رضا بك بتقديم تقرير عن الأوضاع في الفرات الأعلى مبيناً في تقريره أن فرقة من الجيش المصري قوامها خمسمائة جندي وعدداً من الضباط قد جاوزوا نهر الفرات باتجاه حلب[١].

حاول قائد الجيش العثماني حافظ باشا مناورة الجيش المصري والاشتباك معه، لكنه اضطر إلى نقل قواته إلى نصيبين بعد إغلاق إبراهيم باشا الممرات الاستراتيجية التي تربط ما بين بلاد الشام والأناضول[٢]. وبعثت فرنسا برسالة إلى السلطان العثماني بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م طلبت فيها تجنب الأعمال العدوانية معلنة له فيها بوجوب انسحاب حافظ باشا إلى ما وراء الفرات، وإذا لم يستجب لطلبها يعتبر هو المعتدي. وطلبت في الوقت نفسه من محمد علي باشا سحب قواته إلى الأماكن التي كان متمركزاً فيها[٣].

وفي ٢٤ حزيران سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وقعت معركة نصيبين، وهاجم الجيش العثماني القوات المصرية لكن الجبهة العثمانية انهارت، وانهزم الجيش العثماني، وقدرت خسارته قرابة الخمسة آلاف ما بين قتيل وجريح، إضافة إلى خمسة عشر ألف أسير[٤].

---

(١) إرادة ممتازة، ملف دون رقم، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ ١٢٥٥هـ ١٨٣٩م؛ المصدر نفسه، تصنيف المسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

(٢) البدري، المرجع السابق، ص١٦٠- ١٦١، وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.2., P237

(٣) F.O.78, Vol. 356, From Ponsonby To Palmerston, 16 June 1839

(٤) Barker, Op. Cit, Vol.2, P237; Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P257 توقعت من بريطانيا وفرنسا توقعت هزيمة جيش السلطان العثماني وكانوا يخشون قدوم الأسطول الروسي مباشرة إلى استانبول، وحاولوا إقناع السلطان بعدم دخول الحرب والتوصل إلى اتفاق مع محمد علي باشا لكن دون فائدة. انظر: Barker, Op. Cit, Vol.2, P236

وقد فتحت هذه المعركة الطريق أمام إبراهيم باشا للسير نحو الأستانة، وانهار الدفاع العثماني انهياراً تاماً، وتابع سيره في آسيا الصغرى باتجاه البوسفور، لكن رسالة وصلت إليه من والده لوقف تقدمه عن المتابعة، فوقف في مرعش، وأعلن أنه لن يتجاوز جبال طوروس(١).

وتوفيَّ السلطان محمود الثاني قبل سماع خبر الهزيمة التي لحقت بجيشه، وتولى عرش السلطنة ابنه عبدالمجيد الثاني (١٢٥٥- ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٩- ١٨٦٠م) وهو دون السابع عشرة، وتحت وصاية خسرو باشا(٢).

- **الموقف البريطاني:**

كانت هزيمة الجيش العثماني أمام القوات المصرية فرصة مناسبة للتدخل البريطاني؛ حيث تعزز الاعتقاد لدى بالميرستون أن الخطر على المصالح البريطانية ليس مصدره إلا القوة المصرية، فواصل اتصالاته بالحكومة الفرنسية، لكنه في الوقت نفسه أمعن في ازدواجيته، فأرسل إلى الأميرال ستوبفورد قائد الأسطول البريطاني شرقي البحر المتوسط تعليمات سرية يأمره فيها صراحة أن لا يحرك ساكناً إلا إذا وصله خبر دخول الأسطول الروسي إلى البوسفور، ونزول الجيش الروسي في الأستانة وأن لا يهتم بالروس إلا بعد تصفية الأسطول المصري، وشل حركة إبراهيم باشا(٣).

وأدركت الدول الأوروبية بعد انتصارات إبراهيم باشا الخاطفة ووصوله إلى قلب الأناضول، حقيقة الخطر على العرش العثماني فحاولت بريطانيا وفرنسا العمل على إصلاح الأمر بين السلطان ومحمد علي باشا، أما روسيا والنمسا وبروسيا فكانت تخشى تطور الموقف وانتشار حركات العصيان والثورات، وترى في حركة محمد علي باشا خروجاً على السطان العثماني، وانتصاراً لسياسة فرنسا ومصالحها في الشرق(٤).

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٦٥، أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص١٧٠؛ وأيضاً :
Ismail, Document Diplomatiques (1839- 1841), Tome25, N°24, Le Marcheal Soult Au Baron Roussin, Paris, Le17 Juin 1839, P252;

(٢) طقوش، المرجع السابق، ص٣٦٣؛ الرافعي، المرجع السابق، ص٣١٥؛ وأيضاً: Barker, Op. Cit, Vol.2, P236.

(٣) Ibid, Documents Diplomatiques (1839- 1841), Tome25, N°41, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le30 Juin 1839, P282.

(٤) Bullard, Op. Cit, P35

وقد لخص بالميرستون موقف بلاده عقب معركة نصيبين في إحدى خطاباته لسفير بلاده لدى فيينا لامب بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م تضمن صورة واضحة لما يفكر فيه فيما يتعلق بالتسوية بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا مضيفاً أن القوى الكبرى لها الحق في التدخل في هذه المسائل بين السلطان ومحمد علي باشا لأن المنافسة القائمة بينهما من شأنها خلق مخاطر كبيرة وفورية لمصالح القوى الأوروبية والسلام العام في أوروبا وأن الحفاظ على الامبراطورية العثمانية يعد الهدف الأساسي للقوى الأوروبية في هذه المرحلة وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بوضع حد لفرص التصادم بين السلطان ومحمد علي باشا ولكن طالما استمر محمد علي باشا في احتلال بلاد الشام فإن فرص الصدام ستستمر ولكن بشرط أن يوافق محمد علي باشا على منح سوريا للسلطان العثماني إلا إذا منحت بعض الميزات لأسرته في مصر منها الحكم الوراثي [١].

وبينما كان السكان يتبادلون الأحاديث بانتصار إبراهيم باشا ووفاة السلطان محمود الثاني إذا بالأسطول العثماني يظهر فجأة في مياه الاسكندرية ليعلن قائده أحمد مشير انضمام أسطوله إلى محمد علي باشا، وضم هذا الأسطول عدداً من مراكب النقل الشراعية وشاهد محمد علي باشا الأسطول العثماني يدخل ميناء الاسكندرية[٢].

ومع تسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا أصبحت له الكلمة العليا، وأن يفعل ما يشاء، ولم يخامر السفير البريطاني لدى الأستانة بونسنبي أي شك في أن قلاع الدردنيل لن تصمد لمقاومة الأسطولين بالهمة المطلوبة، وأن الأمر سيؤدي إلى تشكيل حكومة جديدة في العاصمة العثمانية، يكون لأصدقاء محمد علي باشا الرأي الأعلى في كيفية إدارتها[٣].

---

(١) F.O.78, Vol.357, From Palmerston To Lord Privy Seal, 30 June 1839؛ إرادة داخلية، ملف رقم ١، استانبول بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٢) F.O.78, Vol. 356, From Ponsonby To Palmerston, 8 July 1839; Vol. 374, From Campbell To Palmerston, 11 July 1839; Vol. 375, From Campbell To Ponsonby, 17 July 1839.

(٣) F.O.78, Vol.374, From Ponsonby To Palmerston, 8 July 1839; Vol. 374, From Campbell To Palmerston, 11 July 1839;

وفي هذه الأثناء عقد اجتماع بين مستشار الخارجية العثمانية، ورئيس قسم السفارات نوري أفندي ومسؤولين عثمانيين لمناقشة الإنذار السلطاني بانسحاب محمد علي باشا من بلاد الشام إضافة إلى بحث الإنذار الموجه إليه من الدول الأوروبية، وتم بحث أمر احتمال شن حرب عليه، وحضر الاجتماع أحد قادة الجيش الهمايوني(*) المشير عزت باشا، إضافة إلى كاتب الباب العالي عاكف أفندي[1]. وفي اليوم الثاني لوصول أحمد مشير قائد الأسطول العثماني إلى الاسكندرية أرسل خسرو باشا مندوباً خاصاً إلى محمد علي باشا يحمل خطاباً رسمياً بارتقاء السلطان عبدالمجيد الثاني عرش السلطنة. وكانت لهجة الخطاب ودية، وفيه صفح من قبل السلطان الجديد عن سلوك الباشا محمد علي باشا نحو أبيه الراحل السلطان محمود الثاني، وواعداً بأن يغدق عليه النعم، وأن يوليه ملك مصر وملحقاتها؛ على أن يكون ذلك ميراثاً بين افراد أسرته، ومناشداً الباشا بالمساعدة على ترقية الامبراطورية العثمانية، وزيادة رخائها ويُسرها[2].

وكان رد الحكومة البريطانية على أمر تسليم الأسطول العثماني إلى محمد علي باشا قد جاء على لسان بالميرستون الذي طلب من الأخير أن يرد الأسطول العثماني إلى السلطان العثماني[3].

وفي ٢٨ تموز سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، اجتمع سفراء كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا وبروسيا لدى استانبول، ووجهوا مذكرة موقعة منهم إلى السلطان العثماني طلبوا منه بموجبها أن لا يقر شيئاً في أمر المسألة المصرية إلا باطّلاعهم عليه. وقبل السلطان والباب العالي مذكرة سفراء الدول الأوروبية[4]. وتطور الموقف البريطاني بعد مذكرة تموز سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م، وعمل بالميرستون على توسيع هوة الشقاق بين محمد علي باشا وفرنسا، وطالب الحكومة الفرنسية بضرورة القيام بعمل مشترك بريطاني وفرنسي، وحصار أسطول محمد

(*) فارسية الأصل تعني: مبارك، مقدس، حسن الخط. انظر: حسن آغا العبد، المصدر السابق، ص٨.

(1) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٢، استانبول، بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١١ تموز ١٨٣٩م، المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٣، استانبول، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/١٢ تموز ١٨٣٩م.

(2) F.O.78, Vol. 374, From Campbell To Palmerston, 11 July 1839

(3) F.O.78, Vol.374, From Campbell To Palmerston, 11 July 1839

(4) Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P113

علي باشا في الشواطيء المصرية، واستخدام القوة ضده لإرغامه على إعادة الأسطول العثماني إلى السلطان[1]. وأصدر بالميرستون توجيهاته إلى قائد الأسطول البريطـاني فـي البحـر المتوسـط ستوبفورد للعمل على مناوشة البحرية المصرية؛ للتأثير على خطوط الاتصالات البحرية بين القيادة والجيش المصري في بلاد الشام دون الدخول في حرب[2].

وعقد السفير العثماني لدى فيينا رأفت بك اجتماعاً مع مستشار النمسا مترنيخ، وجرى فيـه مناقشة انسحاب القوات المصرية من المناطق المسيطرة عليها، وقضية إعادة الأسطول المـصري، وحل الأزمة سلمياً[3].

وكانت رغبة بريطانيا وروسيا في التقارب حول القضية المشرقية، وبعثت روسيا مبعوثهـا الخاص برينيور (Brinnur) إلى لندن في ١٦ آب سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م لتعزيز هذا التقـارب. وهذا ما أقلق الحكومة الفرنسية والنمساوية، ولذلك اضطرت فرنسا إلى تغيير سفيرها لـدى لنـدن دوبوركيني (De Bourqueney)، وحل مكانه سيباستياني الذي التقى بالميرستون حيث أوضح له أن الحكومة البريطانية مصرة على استخدام وسائل الضغط والقوة ضد محمد علي باشا[4].

وفي ١٧ أيلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م رد بالميرستون على السفير الفرنسي لـدى لنـدن سيباستياني أن روسيا قد تخلت تلقائياً عن تفردها بحماية استانبول الأمر الذي يُعدُّ مفتاحاً للقـضية العثمانية برمتها[5]. وقدم الروسي نيكولا الأول مقترحات لبالميرستون من خلال مبعوثه برينيـور؛ بضرورة إغلاق المضائق أمام كل السفن الحربية، وتقييد محمد علي باشا في الحكم الوراثي لمصر وأن روسيا تسير يداً بيد مع بريطانيا لحل نهائي للمسألة في الشرق الأدنى[6].

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٧٨.

(٢) المرجع نفسه، ص١٧٩.

(٣) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٦، استانبول، بتاريخ ١ جمادى الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٢ آب١٨٣٩م.

(٤) حجار، المرجع السابق، ص١٧٣- ١٧٤.

(٥) المرجع نفسه، ص١٧٥.

(٦) Marriott, Op. Cit, P239

وتدهورت العلاقة بين بالميرستون ووزير الشؤون الخارجية الفرنسي سول (Saul) (١٨٣٩-١٨٤٠م) ، وبعث بالميرستون رسالة إلى سفير بلاده لدى باريس موضحاً له الموقف البريطاني، وشارحاً أبعاده على الجبهة العثمانية المصرية[١]. كما وجه بالميرستون رسالة إلى سول أثناء مفاوضاته مع المبعوث الروسي برينيور حثه فيها على الدخول في العمل الجماعي الأوروبي المتوقع إقامته. وتزامن هذا مع الرسالة التي بعث بها إلى سفارة بلاده لدى باريس في ٢٤ أيلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م موضحاً له فيها أن اتجاه مجلس الوزراء البريطاني هو الموافقة على العمل المشترك مع القوى الثلاث (روسيا والنمسا وبروسيا) سواء انضمت فرنسا أم أبت[٢]. ومن جهة أخرى تشاور بالميرستون مع نظرائه الأوروبيين حول مستقبل التحالف، وسبل تدخله لتسوية المسألة المصرية، فأوضح لمستشار النمسا مترنيخ أن بريطانيا لن تقبل قيام روسيا باستخدام أساطيلها الحربية في الدولة العثمانية دون موافقة بريطانيا، ونقل مترنيخ بدوره هذا الأمر إلى برينيور الذي كان في زيارة للنمسا، وأبدى المبعوث الروسي استعداداً لقبول بلاده المتساوي لأساطيل الدول الثلاث في المضائق العثمانية[٣].

وفي ضوء هذا التقدم المحرز على الصعيد الروسي والنمساوي قرر بالميرستون أن الوقت قد حان لبناء التحالف الأوروبي ضد مصر رسمياً، وبالتالي فيما يجب إعطاؤه لمحمد علي باشا حيث أبدى سفيرا بريطانيا والنمسا لدى استانبول ضرورة إرجاع بلاد الشام للدولة العثمانية وعارضهم في هذا الرأي سفيرا فرنسا وروسيا، وطلبا أن يمنح محمد علي باشا مصر مع إيالات بلاد الشام الأربع (دمشق وحلب وطرابلس وصيدا) وانحاز سفير بروسيا كونيغسمارك إلى الرأي

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٨٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٨٦- ١٨٧.

(٣) Webster, Op. Cit, P658

الأول، وفي هذه الأثناء اقترح مترنيخ مستشار النمسا عقد مؤتمر دولي في فيينا أو لندن؛ لإتمام المحادثات حول المسألة المصرية[1].

وفي هذه الأثناء تم دعوة سفراء دول كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا والمجر إلى مائدة طعام؛ حيث ألقى ممثل السلطان العثماني كلمة شكر فيها الدول التي ستقوم بمساعدته، وأن السلطان على ثقة أن جميع الدول ستلتزم بهذه المساعدة دون التدخل في شؤون الدولة الداخلية، وسيبذل قصارى جهده لراحة المواطنين، وتحسين معيشتهم، والنظر في أمورهم، وأنه قد يتجاوز عن أخطاء محمد علي باشا ويسامحه؛ شريطة أن يقدم فروض الطاعة للسلطان العثماني[2].

وبتاريخ ٢٩ أيلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م جرت محادثات بين بريطانيا وفرنسا حول المسألة المصرية واشتركت روسيا فيها. وكان رأي بريطانيا القضاء على محمد علي باشا أما فرنسا فكانت ترى بقاء محمد علي باشا في حكم مصر تحت وصاية الدولة العثمانية، وجرى تبليغ الدولة العثمانية بفحوى المباحثات[3].

وحدثت مشاورات بين السفير العثماني في فيينا رأفت بك مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي أوتونفالي حول الانسحاب المصري من المناطق المسيطر عليها من قبل المصريين، وتكررت هذه المشاورات والمحادثات بشكل دوري[4].

---

(١) البلخي، الموقف الدولي، ص٢١٠.

(٢) إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م. مع الإشارة هنا إلى أنه في هذه الأثناء اجتمع السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي مع المسؤولين العثمانيين، لبحث علاقة الدولة العثمانية مع بريطانيا، وموقف الأخيرة من والي مصر محمد علي باشا لمنع تكرار ما حدث مستقبلاً. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٨، استانبول، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢٥ آب ١٨٣٩م.

(٣) إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

(٤) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم١٣، استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م، المصدر نفسه، وثيقة رقم١٥، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٤ أيلول ١٨٣٩م.

وفي ١٩ تشرين الأول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م عقد اجتماع في لندن بين مستشار السفارة الروسية ومبعوث الخارجية الروسية مع بالميرستون وتم بحث الموقف الحقيقي للحكومة المصرية والأماكن التي سيطرت عليها مؤخراً[١].

وفي ٣١ تشرين الأول سنة ١٨٣٩م تبادل سفراء الدول الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والنمسا) مع مسؤولين عثمانيين الحديث حول وضع نهاية للمسألة المصرية، وضرورة عقد مؤتمر خاص بهذه المسألة لدراسة الإجراءات والتنبيهات الواجب اتخاذها حيال هذه المسألة، وان وجود القوات المصرية في المناطق المسيطر عليها قد تجاوزت كل الأسباب لبقاءها في الإيسالات العثمانية، ويجب أن يكون هناك قرار رسمي، أو توجيه إنذار رسمي للقوات المصرية بالانسحاب منها[٢].

وكان سفراء الدولة العثمانية لدى عواصم الدول الأوروبية قد عقدوا مشاورات دبلوماسية مع حكومات بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا لبحث الجهود الحقيقية لحل المسألة المصرية، وعلى ضرورة تبادل الآراء، وتوجيه إنذار لمحمد علي باشا بسحب قواته من المناطق المسيطر عليها[٣].

وكان بالميرستون قد أقال الكولونيل كامبل من منصبه كقنصل بريطاني عام لبلاده لدى الاسكندرية بسبب صداقته لمحمد علي باشا، وعين مكانه الكولونيل جورج لويد هودجيز (G. Lioyd Hodges) (١٨٣٩- ١٨٤١م) الذي كان أكثر تعاطفاً مع القضية العثمانية[٤].

---

(١) إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم٢٠، استانبول، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/١٩ تشرين أول ١٨٣٩م. ويحسن التنويه هنا إلى أنه من أجل تعزيز الاجتماع التي عقد في لندن مؤخراً اجتمع سفراء كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا لدى استانبول وخرجوا بمجموعة اقتراحات حول المسألة المصرية وكيفية التعامل معها. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم١، ملف رقم٢١، استانبول، بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/٢٧تشرين الأول ١٨٣٩م.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٢٢، استانبول، بتاريخ٢٤ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٩م.

(٣) إراده ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٣٠، استانبول، بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٩م.

(٤) F.O.78, Vol. 375, From Palmerston To Campbell, 18 December 1839; Hoskins, Op. Cit, P287

وحتى ذلك الوقت كان محمد علي باشا قد شعر بالثقة لعدم القيام بعمل عسكري ضده، لكنه رغم ذلك كان مضطرباً من الوضع الراهن، ولذلك استدعى أربعة آلاف رجل من الحجاز إلى مصر، وعزز دفاعاته فيها لمواجهة أي طارئ[1].

وفي ٢٢ كانون الأول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وافق القيصر الروسي نيكولا الأول على التخلي عن الموقف التفضيلي لروسيا بمساعدة الدولة العثمانية كما حددته اتفاقية هنكيار إسكله سي من خلال الموافقة على شروط بالميرستون الذي طالب بالسماح لأساطيل روسيا، والقوى البحرية الأوروبية بدخول متزامن إلى بحر مرمرة كإجراء استثنائي في حالة الحاجة إلى الدفاع عن وحدة أراضي الامبراطورية العثمانية وبدوره قبل بالميرستون الشرط الروسي على أن تعمل القوى الأوروبية بإنسجام في النزاع المصري والعثماني[2].

وفي ٣١ كانون الأول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م وجهت بريطانيا الدعوة إلى كل من النمسا وروسيا وبروسيا لإرسال من ينوب عنهم في التفاوض، من أجل التوصل إلى صيغة للتعاون المشترك بين الأطراف المختلفة لتسوية المسألة المصرية، فيما عرف باجتماعات برودلاند (Broadland) ووجهت الدعوة إلى فرنسا للمشاركة فيها؛ لأن كلاً من بالميرستون ومترنيخ كانا حريصين على ضم فرنسا للتحالف بأي شكل؛ لتفادي قيامها بعرقلة العمل الأوروبي مستقبلاً[3].

جاء في هذه الاجتماعات ١- أن أية تسوية تتم بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا يجب أن تكون في إطار مساندة الدول الأوروبية للسلطان، نظراً لما يمثله محمد علي باشا من خطر على

---

(١) Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P271; Hoskins, Op. Cit, P287.

(٢) Ibid, Vol.2, P271; Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P116 مع الإشارة هنا إلى أن الحكومة البريطانية والنمساوية قد اتفقتا تماماً حول حل للمسألة المصرية العثمانية للوقوف إلى جانب السلطان وذلك تحسباً لتطورات جديدة فيها. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٢٥٥هـ/ ٢١ كانون الأول سنة ١٨٣٩م.

(٣) Ismail, Documents Dipomatiques (1839- 1841), Tome25, Le Comte De Pontois, Le 31 Decembre 1839, P122 مع الإشارة هنا إلى أن مقابلةً تمت بين العميد البحري البريطاني لالاند (La Land) واللواء البحري العثماني عثمان بيه من أجل بحث الوسائل المتعلقة بالمساعدة البريطانية للدولة العثمانية. انظر: البدري، المرجع السابق، ص ١٨٩.

أمن النظام الأوروبي. ٢- يمكن للتحالف أن يمنح محمد علي باشا الحكم الوراثي في مصر شريطة أن يقبل سيادة الدولة العثمانية.٣- على محمد علي باشا أن يسلم الأسطول العثماني فوراً، وأن ينسحب من سوريا. ٤- إذا ما رفض محمد علي باشا هذه الشروط فسيتم استخدام القوة ضده على النحو الآتي: أ- سحب القناصل الأوروبيين من مصر على الفور ب- قيام الأسطولين البريطاني والفرنسي إذا ما انضمت فرنسا إلى الحلف بمحاصرة الاسكندرية وجزيرة كريت. ج- إذا ما قرر إبراهيم باشا المضي قدماً نحو الأستانة فسيتم إنزال القوات الروسية في الأناضول لحمايتها. د- ألا يكون هناك أي اتصال أو تماس بين أساطيل الدول المتحالفة خلال هذه العمليات(١).

الموقف الفرنسي:

سبق أن قام بالميرستون بمتابعة اتصالاته بالفرنسيين على أثر ورود أخبار عن هزيمة الجيش العثماني في نصيبين، طالباً منهم الضغط على محمد علي باشا لمنع جيشه من التقدم باتجاه الأستانة(٢) وفي ٣٠ حزيران سنة ١٨٣٩م تلقى ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا رسالة من السفير الفرنسي لدى استانبول روسين، تتعلق برغبة فرنسا بالمساعدة لحل الأزمة، وإذا دعت الحاجة الوقوف إلى جانب الحلفاء لوقف تقدم القوات المصرية(٣).

وكانت الدولة العثمانية راغبة في استمالة فرنسا إلى جانبها في هذه الفترة، ولذلك كثفت من عقد اجتماعات بين ناظر الخارجية محمد رشيد باشا والسفير العثماني لدى باريس فتحي باشا؛ لمناقشة المسألة المصرية بصورتها الحقيقية للضغط على محمد علي باشا للانسحاب من المناطق المسيطر عليها(٤). وفي ٧ تموز سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩ عقد اجتماع بين السفير العثماني لدى فيينا رافت بك مع السفير الفرنسي في فيينا البارون أوانافلي، تناول الإجراءات والمداولات الدبلوماسية

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٨٧- ١٨٨.

(٢) أبو فخر، سوريا والصراعات الدولية، ص١٧١.

(٣) Ismail, Document Diplomatiques, (1839- 1841), Tome 25, N°41, Le Baron Roussin Au Marechal Soult, Le30 Juin 1839, P282

(٤) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم٤، استانبول، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.

التي كانت تجريها الدولة العثمانية لإجبار القوات المصرية على الانسحاب من الإيالات العثمانية في بلاد الشام، كما تم مناقشة المدة الزمنية التي يمكن أن تنسحب خلالها القوات المصرية[1]. وفي ٢ أيلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م عقد اجتماع في العاصمة النمساوية فيينا بين السفير العثماني رأفت بك والبارون أوتونفالي بشأن المسألة المصرية، وحضر هذا الاجتماع السفير الفرنسي لدى فيينا اوانافلي وذلك لتداول مسألة انسحاب القوات المصرية من الإيالات العثمانية، وتحديد الموقف المصري من ذلك[2]. وفي ٢٠ أيلول سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م اقترحت فرنسا على بريطانيا إعطاء محمد علي باشا سوريا الجنوبية محددة بخط من بيروت إلى دمشق فردت بريطانيا على هذا الاقتراح بأنه يشكل خطاً موازياً لمعاهدة كوتاهية، وبقيت متمسكة بموقفها السابق القائل بوجوب تجريد محمد علي باشا من جميع ممتلكاته وإزاحته عن طريق مصالحها في شرقي البحر المتوسط وطريق الهند حتى إذا اضطر الأمر لاستخدام القوة ضده[3].

دور بريطانيا في عقد معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م:

بدأت الظروف السياسية في النظام الأوروبي خاصة في فرنسا تتغير إلى حد كبير لصالح الفريق الأوروبي الذي يتزعمهُ بالميرستون، وهو مما فتح المجال أمام مترنيخ لإعادة النظر في سياسته تجاه المسألة المصرية[4]. وفي ١٧ كانون الثاني سنة ١٨٤٠م تسربت معلومات تفيد بأن الدولة العثمانية قد وجهت مذكرة إلى قناصل الدول الأوروبية لدى البلاط السلطاني، وأنه إذا لم يتم إيقاف التعاون ما بين فرنسا ومحمد علي باشا في فترة محددة فإنها سترى نفسها مجبرة على استدعاء شروط معاهدة هنكيار إسكله سي وطلب النجدة من روسيا[5].

---

(١) إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٧ تموز ١٨٣٩م.

(٢) المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقة رقم٩، استانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٣٩١.

(٤) البدري، المرجع السابق، ص١٩٤.

(٥) Ismail, Document Diplomatiques (1839- 1841), Tome25, N° 21, Le Comte De Pontois Au Marechal Soult, Le17 Fevrier 1840, P157. قامت فرنسا من جانبها في هذه الأثناء ببعث مذكرة إلى الدولة العثمانية عن طريق سفيرها لدى الأستانة سول (Soul) مبينة فيها ضرورة توطيد علاقات الصداقة، والتحالف بين فرنسا والدولة العثمانية أكثر، خاصة أن لهذه العلاقة جذوراً تمتد لأكثر من ثلاثة قرون. انظر: Ismail, Documents Diplomatiques (1839- 1841), Tome25, N°31, Du 17 Avril 1840, P212

وفي شباط سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م سقطت الحكومة الفرنسية بسبب مشكلات داخلية وسقط معها سول (Saul) كوزير للشؤون الخارجية وخلفهُ تيير جـويزو (Thiers Quizot) (١٨٤٠-١٨٤١م). وكانت هذه الحكومة أكثر ضعفاً من سابقتها فكانت سياسة تيير غير واضحة وتكاد تكون متخبطة فلم يستطيع بالميرستون ردع نسلروود وزير الشؤون الخارجية الروسـي لا سـيما بعـد الاضطرابات التي واجهت وزارته داخلياً وهو ما مهد الطريق أمام الدول الأوروبية لقراءة حقيقـة الموقف الفرنسي، والذي غالباً ما سيجنح للسلم في مواجهة التحالف الأوروبي ضد مصر[(١)].

ولم يبق أمام التحالف الأوروبي لحل المسألة المصرية سوى التوقيع على اتفاقية دولية فـي سياق نمط آلية توازن القوة الأوروبية لجمع شمل التحالف وإعلانه رسمياً ووجهت الدعوة من قبـل بريطانيا إلى نوري أفندي في آذار سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م الذي حمل معهُ تفويـضاً كـاملاً مـن السلطان العثماني للتوقيع على اية اتفاقية مع الدول الأوروبية المتحالفة. وبدأت المباحثات الجاريـة بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا والدولة العثمانية لصياغة معاهدة لندن لإنهـاء التهديـدات المصرية على الدولة العثمانية وبمشاركة فرنسا إذا ما رغبت في ذلك أو بالمضي قدماً دونها إذا ما رفضت المشاركة[(٢)].

وكان لدى البريطانيين انطباع كبير بأن الفرنسيين ليس بإمكانهم الذهاب للحرب من أجـل محمد علي باشا لأنه ليس بمقدورهم ذلك كما أن البحرية البريطانية تتفوق على البحرية الفرنسية[(٣)].

وقدم نوري أفندي في هذه الأثناء إلى ممثلي القوى العظمى الخمسة ملاحظات أخبرهم أنـه كانت لدى السلطان العثماني القوة لعقد معاهدة لتسوية المسألة المصرية وهذه المعاهدة يمكن وصفها

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص ١٧٨؛ البدري، المرجع السابق، ص١٩٤. تحدث السفير العثماني لدى باريس نوري أفندي في هذه الأثناء عن الموقف البريطاني حيال المسألة المصرية والقاضي بضرورة انسحاب القوات المصرية من المناطق التي سيطرت عليها مقابل اعطاء محمد علي باشا إيالة مصر. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٢، وثيقة رقم ٣٦، استانبول، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

(٢) F.O.78, Vol.390, From Beauvale To Palmerston, 6 April 1840.

(٣) Ibid, Vol.406, From Palmerston To Granville, 1 March 1840.

على أساس العرض الذي قدمه السلطان العثماني لمنح محمد علي باشا حكماً وراثياً في مصر، بشرط إعادة الأسطول العثماني المحتجز لديه وإخلاء كل الإيالات الأخرى[1].

وقد حاولت الحكومة الفرنسية برئاسة تيير أن تسير في خط سياسي متعاطف مع مصر ومعارض للتحالف البريطاني الروسي الذي تدور في فلكه بروسيا والنمسا[2].

وعرض سول موقفه إلى تيير من تطور الأزمة الشرقية مؤكداً نوايا الحكومة الفرنسية تجاه الاجتماع الأوروبي الذي تَكونَ بمعزل عنها بسبب موقفها من محمد علي باشا. وكان الخلاف الأساسي بين باريس ولندن يدور حول المسألة المصرية والعثمانية بالذات فكان بالميرستون يُصرُ على حصر قوة الباشا محمد علي ضمن إطار إقليم وادي النيل، بينما كانت فرنسا تؤيد استعادة الباب العالي سيطرته على كريت وأضنة وشبه الجزيرة العربية لكنها في الوقت نفسه كانت تدعم حق محمد علي في امتلاك بلاد الشام ومصر وجعلها وراثية في أسرته[3].

وفي ١٧ نيسان سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بعثت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى قنصلها لدى الاسكندرية كوشيليه ليبلغها إلى محمد علي باشا جاء فيها: "أن محمد علي باشا يقنع نفسه عبثاً أنه يبهر أوروبا باستعداداته الحربية، ويخفي عنها وضعهُ الحقيقي المرتبك أنهم يعرفون كل شيء، ولا أحد يجهل أن بلاد الشام التي يغمرها إستياء صامت لم تسكت إلاّ تحت وطأة القوات المصرية وأن الثورة قد تندلع فيها في أية لحظة[4]. وفي هذه الأثناء ظهرت بوادر سياسة الباب العالي تجاه محمد

---

(١) Rodkey, Op. Cit, P141

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٨٦، وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P272 كان تيير شديد العداء لبريطانيا، وكانت باكورة أعماله استئناف المفاوضات المنفردة مع الباب العالي، وباشا مصر بواسطة بونتوا (Pontois)سفير بلاده لدى استانبول أملاً منه أن يواجه بريطانيا العظمى وروسيا بتسوية لا يسعهما أن يجدا سبباً معقولاً لنقضها أو تبديلها. انظر: دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٥.

(٣) حجار، المرجع السابق، ص١٨٣.

(٤) Ismail, Documents Diplomatiques (1839- 1841), Tome 25, N°36, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le17 Mai 1840, P218

علي باشا للتقرب منه ومصالحته. وكان هذا طموح محمد رشيد باشا الذي رغب بالتخلص من أولئك الذين استطاعوا إثارة الشبهات حوله وموقفه من الأزمة(١).

وفي ٢ أيار سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حاول القنصلان النمساوي والبروسي لدى باريس القيام بالوساطة مع غيزو وزير الشؤون الخارجية لاقتسام بلاد الشام بين الباب العالي ومحمد علي باشا مما يعطي بريطانيا وفرنسا سبباً كافياً للوصول إلى حل وسط يرضي الأطراف كلها(٢).

وكانت الآراء داخل الحكومة البريطانية من التضارب بمكان يكفي بوقوع أي حادث ليغير رأي الحكومة الرسمي، وهذا ما توقع نيومان سفير النمسا لدى لندن حدوثه في تقرير سري أرسله إلى مترنيخ في ٢ أيار سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م جاء فيه: "إن حدث أن حل أحدُ أعضاء الحكومة المعارضين لبالميرستون، مثل اللورد لارندون (Lord Landron) محل الأخير اتخذت الأزمة طابعاً فرنسياً مصرياً، فإن مصالح السلطان العثماني ستتعرض للخطر(٣).

وحيثما استمرت الأزمة بين بريطانيا وفرنسا داخل التحالف الأوروبي، استمرت معارضة مجلس الوزراء البريطاني للعمل الأوروبي المشترك والمبني أساساً على تحالف روسي وبريطاني. وكان بالميرستون يسعى لدى رئيس الوزراء البريطاني فيكونت ملبورن (Vicount Melbourne) (١٨٣٥- ١٨٤١م) لضمان موافقته، وبيان الصيغة النهائية للمعاهدة التي تمت صياغتها، ولكن محاولته باءت بالفشل مما دفعهُ إلى المغامرة بتاريخه ومستقبله السياسي، وذلك بتقديم استقالته من منصبه كوزيرٍ للشؤون الخارجية(٤).

وقد شكلت استقالة بالميرستون ضغطاً كبيراً على مجلس الوزراء البريطاني، الذي اضطر في النهاية لإقرار العمل الأوروبي المشترك، والمضي قدماً في التحالف مع روسيا والنمسا وبروسيا

---

(١) Ibid, Document Diplomatiques, (1839- 1841), Tome25, N° 37, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le 17 Mai 1840, P222

(٢) حجار، المرجع السابق، ص١٩١.

(٣) المرجع نفسه، ص١٩١.

(٤) المرجع نفسه، ص١٩١.

بالرغم من معارضة فرنسا وأعطيت الثقة لبالميرستون كوزير للشؤون الخارجية، ومنحــه جميــع الصلاحيات لإنهاء الأزمة بين السلطان العثماني ومحمد علي باشا. ثم بدأت المباحثات المكثفة بــين المفوضين الأوروبيين وبالميرستون من أجل وضع الصيغة النهائية لمعاهدة لندن، التي تــم علــى أساسها تسوية الخلافات بين مصر والدولة العثمانية(١). وفي هذه الأثناء حدثت اتصالات دبلوماسية بين حكومتي بريطانيا وفرنسا حول إمكانية سحب القوات المصرية من المناطق المسيطر عليها لكنه لم يتم التوصل إلى نتيجة تذكر حول ذلك(٢).

وفي ٢٨ حزيران سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، ونظراً لخطورة الموقــف، والمــشاعر التــي تحركت من أجل مصلحة الامبراطورية العثمانية فقد حضر السفير الفرنسي لدى استانبول بونتــوا (Pontois) الاجتماع الذي عقد في استانبول حول الخطر المحدق بالدولة العثمانية وطلب منه بعض التوضيحات والنصائح(٣).

وقرر محمد علي باشا إرسال سكرتيره الخاص سامي بك إلى استانبول في مهمة خاصــة كان الغرض الظاهر منها الرغبة في رفع التهاني بمناسبة ذكرى ميلاد كريمة السلطان، وتقديم هدية تذكر في هذه المناسبة، وهي إعادة الأسطول العثماني(٤). وفي هذه الأثناء طلبت فرنسا إبقاء سوريا كلها تحت ولاية محمد علي باشا وعارضتها بريطانيا التي أصرت على أن لا يعطــى إلا نــصف سوريا الجنوبي، بشرط أن تكون له مدة حياته فقط ولا ينتقل إلى ذريته بل يعود بعد موته إلى الدولة

---

(١) البدري، المرجع السابق، ص١٩٨؛ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P258- 259

(٢) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٨-٤١٠.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٧. وازدادت أعمال التمرد قد عنفاً واتساعاً، حيث انتخب المتمردون فرنسيس أبي نادر الخازن، ولقبوه سر عسكر النصارى، وتوجهوا إلى صيدا والبقاع والمتن وكسروان. في حين كان أبو سمرا غــانم يطوف قرى مقاطعة طرابلس محرضاً إياهم على الثورة، وقطع الطريق على القوات المصرية القادمة من حلب. انظر: هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٠٦.

(٤) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ٢١ رمضان١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

العثمانية، وجارتها في ذلك روسيا والنمسا وبروسيا فلم يحصل وفاق بين الدول[١]. وعلى الرغم من معارضة فرنسا فقد وقع الحلفاء الأوروبيون على معاهدة لندن(*) في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠م[٢].

وتضمنت هذه المعاهدة عدداً من المواد هي: ١- إلزام محمد علي باشا برد البلاد التي سيطر عليها من الدولة العثمانية ويبقي لنفسه القسم الجنوبي من سوريا ما عدا عكا. ٢-أن يكون لبريطانيا والنمسا الحق في محاصرة موانئ سوريا بمساعدة كل من أراد من سكان سوريا خلع طاعة المصريين، ويريد الرجوع إلى تبعية الدولة العثمانية. ٣- أن يكون لمراكب روسيا وبريطانيا والنمسا حق الدخول معاً إلى البوسفور لحماية الأستانة إذا تقدمت إليها العساكر المصرية. ٤- أن لا يكون لإحدى الدول الحق بإدخال مراكبها إلى البوسفور ما دامت الأستانة غير مهددة. ٥- أن يلزم مندوبو الدول التوقيع على هذه المعاهدة في مدة لا تزيد عن شهرين[٣].

وقضت هذه الاتفاقية بمنح محمد علي باشا باشوية مصر وعكا وراثياً مدى حياته فإذا مضت عشرة أيام ولم يقبل الباشا هذا العرض فإنه يفقد حقه في حكم عكا، وإذا مضت عشرة أيام، فإنه يعطى مهلة عشرة أيام أخرى لحكم مصر وراثياً فإذا انتهت تلك المدة دون أن يعلن قبوله لذلك سقط تماماً حتى في حكم مصر نفسها[٤]. وقد اتفقت الأطراف التي شاركت في الاجتماع على مساندة السلطان العثماني ومساعدته عند الحاجة إذا لم يقبل محمد علي باشا بالشروط المفروضة عليه[٥].

---

(١) يوسف الدبس، تاريخ سوريا الديني والدنيوي، الجزء الثامن، (بيروت: ١٩٠٥م)، ص ١٧٦، دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٦. تحركت قطع من الأسطول البحري البريطاني باتجاه سواحل بيروت، طلب محمد علي باشا من عباس باشا اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمواجهة. انظر: الأوامر والبيلوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، أمر صادر منه إلى عباس باشا، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١١ تموز ١٨٤٠م.

(٢) أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص٣٦.

(٣) أوزتونا، المرجع السابق، ج٢، ص٣٦، الدبس، المصدر السابق، ج٨، ص١٧٦، خوري، المرجع السابق، ص٢٤٠؛ وأيضاً: Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P120.

(٤) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٩، حجار، المرجع السابق، ص٢٠٢، الغنام، المرجع السابق، ص١١٦.

(٥) شرف، المصدر السابق، م١، ص٤٠٩-٤١٠.

وبدأت الدول الأوروبية الموقعة على معاهدة لندن في إتمام التجهيزات الخاصة بها دون انتظار رد محمد علي باشا على شروط المعاهدة واكتنفت هذه الجهود العديد من المصاعب المتعلقة بتنظيم القوة العسكرية الأوروبية ضد مصر، والتي تم تذليلها بجهود شخصية من قبل بالميرستون، الذي استطاع التوصل إلى صيغة مناسبة لمشاركة القوات المختلفة في هذا التحالف(١).

ومرت عشرة أيام دون رد رسمي من جانب محمد علي، ولمّا أوشكت مدة العشرين يوماً أن تنقضي عرض محمد علي قبول العرض الثاني؛ وهو حكم مصر هو وأسرته، لكنه أبى أن يؤكد موافقتهُ على الحل المذكور بإطلاق سراح الأسطول العثماني(٢). وأرسل بالميرستون رسالة إلى سفير بلاده لدى فيينا بوفيل (Beauvale) بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أكد له فيها "أن بريطانيا لديها قوات بحرية كبيرة في البحر المتوسط، وأنه سيتم تحريكها لخدمة أغراض التحالف، في الوقت الذي تمتلك فيه روسيا قوة لا بأس بها في البحر الأسود على أهبة الاستعداد، على أن يقتصر الدور النمساوي على تقديم بعض الفرقاطات البحرية"(٣).

وفي ١٨ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حسمت النمسا مشاركتها العسكرية لجانب الحلفاء، لكن مترنيخ لم يتخل عن سياسته التقليدية؛ فعمل على فتح قنوات الاتصال مع فرنسا(٤).

وأمام هذا الوضع أخذ محمد علي باشا يتحسب للأمر، ورأى أن الحرب بينه وبين الدولة العثمانية وحلفائها واقعة لا محالة، فعمد إلى تقوية جيشه ورفع عدده إلى أربعمائة ألف مقاتل. وكتب في الوقت نفسه إلى إبراهيم باشا يدعوه إلى الاستعداد للدفاع عن سائر الممتلكات المصرية، وجمع

---

(١) Khalaf, Op. Cit, Pp 62- 63

(٢) دودويل، المرجع السابق، ص٢٠٩.

(٣) F.O.78, Vol.391, From Palmerston To Beauvale, 16 July 1840

(٤) البدري، المرجع السابق، ص٢٠٦.

السلاح الذي كان قد وزعه بواسطة الأمير بشير الشهابي على مسيحيّي جبل لبنان أثناء الثورة الدرزية[1].

ويستنتج مما سبق أن بريطانيا قد كسبت كل من روسيا وبروسيا والنمسا إلى جانبها إضافة إلى الدولة العثمانية لعقد مؤتمر في لندن لبحث المسألة المصرية، وبيان موقفها من محمد علي باشا؛ لإجباره على الانصياع لمقررات مؤتمر لندن، وأمهلته مدة عشرة أيام لبيان موقفه لكنه رفض ذلك معتمداً على دعم فرنسا ومساندتها له التي رفضت هي الأخرى هذه المقررات.

- تجدد الثورات ضد الحكم المصري في بلاد الشام

في هذه الأثناء تعاظمت أعمال التمرد والعصيان في سائر المدن اللبنانية، وانتقلت منها إلى دمشق وفلسطين. وارسل إبراهيم باشا مجموعة من قواته إلى بعلبك ليشرف على تحركات المتمردين، وأصدر أوامره المشددة بجمع السلاح، وضريبة الفردة عن سبع سنوات مرة واحدة. ولكن الجيش المصري لم يعد قادراً على فرض سلطته بالقوة، مما أدى إلى تعاظم أعمال التمرد في طرابلس الشام وسائر المدن الأخرى[2].

وفي ١٠ حزيران سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أرسل بشير الشهابي ابنه الأمير أمين للاتصال بالمتمردين ومحاولة إقناعهم بالعدول عن عصيانهم، لكنهم أجابوه أنه لا عودة عن التمرد والعصيان؛ الأمر الذي حمل بشير الشهابي أن يكتب إلى محمد علي باشا رسالة جاء فيها: "إن تدخل الأجانب في شؤون البلاد هو الذي يحرض الثائرين مشيراً إلى ضرورة اللجوء إلى القسوة لوضع حد لتصرفاتهم[3]. وفي ٢٤ حزيران سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وصل عثمان نور الدين باشا بمجموعة من الجيش المصري إلى بعلبك ثم توجه إلى زحلة، وعسكر هناك، لكن المتمردين هاجموه في ظهر

---

(١) هلا سليمان، المرجع السباق، ص٤٠٤.

(٢) F.O.78, Vol.390, From Palmerston To Melbourne, 5 July1840.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص ٤٠٥، وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P369 وردت شكاية من قبل محافظ بيروت إلى سليمان باشا الفرنساوي بوجوب القيام بالتحقق فيمن يقوم بإعطاء بارود ورصاص للعصاة، وبتحريضهم على العصيان. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم١٧، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

البيدر، فشتت شملهم في محلة المكلّس شرقي بيروت، والمنصورية، وفي بيت مربي، ووادي شحرور، كما تغلب المصريون على جموع المتمردين، ثم بدأت نار العصيان تهدأ تدريجياً بعدما شملت البلاد بأسرها[١].

كان العملاء البريطانيون في هذه الأثناء، وفي طليعتهم ريتشارد وود، وسائر عملاء الدول الأوروبية يطوفون في كل المناطق من طرابلس إلى صيدا حتى البقاع زاعمين أنهم تجار حرير، وأعطوا المال إلى كل من اتصل بهم، وحرضوهم على الثورة، وترافقت هذه الأعمال مع مبادرة الأمير بشير الشهابي في جمع السلاح، وضريبة الفردة[٢]. وقام أحد التجار البريطانيين بالدعاية للفتنة، وطاف كثيراً في جهة الزوق في جبل الدروز تحقيقاً لهذه المهمة التي انتدب لها، إضافة إلى تحريض البريطانيين لباقي السكان على الانضمام إلى الثوار عن طريق شائعاتهم[٣].

وبثت إشاعة في دمشق تفيد أن عكا قد سقطت بيد العثمانيين، وقام السكان بالثورة، وقتلوا حنا بحري بك، وركب حكمدار الشام محمد شريف باشا جواده وهرب مع ثلاثة من مماليكه إلى مقر عمر باشا السرعسكر، ونجا بنفسه، كما نهبوا دار محمد شريف باشا[٤].

وكان أهالي جبل لبنان وسوريا قد رفعوا عريضة إلى السلطان العثماني في جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ تموز سنة ١٨٤٠م. هاجموا فيها محمد علي باشا، واتهموه بالخيانة للسلطان، وشيوع الظلم في عهده، إضافة إلى استبداده في الحكم، والتمسوا في هذه العريضة الحنان والرأفة والإمهال[٥].

---

(١) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتاريخ ١٥ ربيع الثاني١٢٥٦هـ/١٤ حزيران١٨٤٠م.

(٢) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٩، صورة المكاتبة العربية ٢٩/١٦٩، عابدين، بتاريخ٢٥ ربيع الأول١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، ص٦. مع الإشارة هنا إلى أن بعض العملاء البريطانيين كانوا يمدون الثوار بالبارود والرصاص والطعام، والمعلومات عن تواجد القوات المصرية لاستمرار العصيان ضد الإدارة المصرية. انظر: محافظ عابدين، محفظة رقم٢٥٦، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم٢٩/٢٤٠، عابدين، بتاريخ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٣) المصدر نفسه، محفظة رقم٢٥٩، وثيقة رقم٦/١٥٨، عابدين، بتاريخ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

(٤) المصدر نفسه، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٥) المصدر نفسه، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة رقم٣١٥، عابدين، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

ومن الملاحظ أن للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا دوراً في اندلاع الثورة من جديد على الحكم المصري التي كانت امتداداً للثورة التي قامت سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م والتي انتشرت في بعض أنحاء بلاد الشام، وأثرت على الحكم المصري؛ فانتشرت الاضطرابات، واختل حبل الأمن مع سعاية البريطانيين والعثمانيين في زيادة امتدادها؛ لتساهم في نهاية المطاف في إنهاء الحكم المصري لبلاد الشام.

وفي ٢١ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وجه تيير مذكرة إلى بالميرستون أبدى له فيها استغرابه لادعاء بريطانيا بأنها تريد إحلال السلام في الشرق؛ بينما هي في الواقع تعمل على إثارة القلاقل في المنطقة عن طريق إمداد أهالي لبنان بالمال والسلاح؛ للتمرد على الحكم المصري(١).

الموقف البريطاني والفرنسي بعد التوقيع على معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م حتى خروج المصريين من بلاد الشام سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م:

كان القنصل الفرنسي لدى لندن دي بوركيني قد بعث إلى بالميرستون مذكرة في ٢٤ تموز سنة١٢٥٦هـ/١٨٤٠م جاء فيها: "أن فرنسا قد رغبت دائماً أن تسير بالاتفاق مع بريطانيا العظمى والنمسا وبروسيا وروسيا في المسألة الشرقية، لكنها لم تستحسن كل المشاريع المقصود بها أن تنزع بالقوة من يد محمد علي باشا أقسام السلطنة العثمانية التي يحتلها الآن ففرنسا لا ترى ذلك موافقاً للسلطان؛ لأنه يؤول إلى إعطائه ما لا يستطيع تولي إدارته أو حفظه، وأن فرنسا لا تعده موافقاً للدولة العثمانية بوجه عام لحفظ التوازن الأوروبي خاصةً؛ إذ يضعف دون فائدة للسلطان أميراً تابعاً يمكنه أن يساعد كثيراً في الدفاع عن السلطنة"(٢).

وبعث محمد رشيد باشا رفعت بك مندوباً عن السلطان العثماني في مهمة إلى الاسكندرية لعرض اتفاقية لندن التي عقدت مؤخراً واستقبله محمد علي باشا في ١٦ آب سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م. ثم عقد محمد علي باشا اجتماعاً آخر في اليوم التالي مع قناصل الدول

(١) حجار، المرجع السابق، ص١٩٩.

(٢) الخازن، المصدر السابق، ج١، ص١٤.

الأوروبية العامين لدى الاسكندرية أعلن رفضه ثانية لشروط معاهدة لندن، وعدم إذعانه لرغبة التحالف الأوروبي وتلا ذلك قيام القناصل الأوروبيين الأعضاء في التحالف بتقديم مذكرة مشتركة يحثونه فيها على قبول شروط المعاهدة[١].

وقد أتم محمد علي باشا استعداداته الحربية، ووزعت القوات على السواحل في بعلبك وطرابلس وبيروت وصيدا، واستدعيت قوات من اليمن والحجاز وأرسلت إمدادات إلى عكا، وأقيمت استحكامات على السواحل المصرية، وتم العمل على إغراء الأمراء، ومنهم بشير الشهابي حتى لا ينضمّ إلى أعدائه، وعملت نياشين له ولأحفاده وأرسلت ٢٦١ كيساً لتوزيعها على رؤساء الدروز يستمليهم إليه[٢].

ولعب بالميرستون دوراً مهماً في تقسيم الأعباء العسكرية بين التحالف الأوروبي، وخاصة مع النمسا لكن كان مترنيخ كثير الشكوى من فكرة إرسال قوة في ضوء النوايا الفرنسية غير الواضحة تجاه بلاده، مؤكداً أن ممتلكات بلاده في شمال إيطاليا تمنع النمسا من المساهمة العسكرية في هذا التحالف ولو بمجرد فصيلة واحدة في سوريا[٣]. وفي هذه الأثناء أصدر محمد علي باشا بياناً دعا فيه إلى تهدئة الوضع في بلاد الشام وأمر بتوزيعه، ووزعه على الأهالي في كافة أنحاء بلاد الشام ودعاهم إلى أخذ الحيطة والحذر والتزام الهدوء[٤].

---

(١) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم ٧٣، استانبول، بتاريخ ٩ جمادى الثاني/ ٨ آب ١٨٤٠م، المصدر نفسه، ملف رقم٣، وثيقة رقم٧٦، بتاريخ١٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٧ آب ١٨٤٠م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٧٨، استانبول، بتاريخ٣ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٠ آب ١٨٤٠م. ,Ismail, Documents Diplomatiques (1839- 1841) Tome 25, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le 27 Aout 1840, P373

(٢) لطيفة سالم، المرجع السابق، ص٥٠-٥١. مع الإشارة هنا إلى أن بونسنبي سر برفض محمد علي باشا، مقتنعاً أن الفرنسيين لن يقدموا على الحرب، وبذلك يصبح بالإمكان انتزاع سوريا من محمد علي باشا، وحرمانه حتى من حق الوراثة على مصر. انظر: حِجار، المرجع السابق، ص٢٠٣.

(٣) F.O.78, Vol.391, From Beauvale To Palmerston, 28 August 1840.

(٤) إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م ذكرت الدولة العثمانية من خلال استخباراتها العسكرية أن المصريين يقومون ببث إشاعة عن حرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الوقت الذي كانت تجوب فيه سفن مصرية سواحل بلاد الشام وقبرص بقيادة سليمان باشا الفرنساوي، وإقامة الاستحكامات العسكرية في أضنة وغيرها من المناطق الحدودية. انظر: إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

وفي ١٣ آب سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أرسل الكومودور نـابيير (Commoder Napier) إلى محمود بك محافظ بيروت مذكرة جاء فيها: "أن الدول العظمى قررت إعادة بلاد الشام إلى الدولة العثمانية، وطالبه بتسليم بيروت؛ حقناً للدماء[1].ووزع بياناً دعا فيه أهالي بيروت إلى خلع نير الحكومة المصرية وتحريض العساكر المصرية على شق عصا الطاعة للحكومة المصرية[2].

وكان نابيير قد وزع بياناً آخر على السكان في ١٤ آب سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م ذكر فيه الاتفاق الدولي الذي عقد في لندن والذي يقضي بإعادة بلاد الشام إلى حكم السلطان وأنه طُلب منه أن يضع العساكر العثمانية تحت قيادته، وأن يرجع السلاح إلى أبناء الجبل وألا يبدي أيسة حركة عدائية؛ حقناً للدماء[3].

وفي ١٦ آب سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أرسل السلطان العثماني إنذاراً نهائياً إلى محمد علي باشا وأمره بانسحاب قواته من بلاد الشام ووعد بإعطائه عكا وجنوب سوريا مدى الحياة إضافة إلى حكم مصر له ولأولاده من بعده، لكن محمد علي باشا رفض هذا العرض[4].

وقد طمأن السفير الفرنسي لدى استانبول (دي بونتوا) محمد رشيد باشا نـاظر الخارجية العثماني أنه في حال مجيء الروس إلى استانبول فإنه سيدعو الأسطول البحري الفرنسي إلى استانبول للدفاع عنها[5].

---

(١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤١٨.

(٢) المرجع نفسه، ص٤١٨.

(٣) محافظ عابدين، محفظة رقم٢٦٠، وثيقة دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٤) Ibid, Op. Cit, Vol.2, P283. ومما هو جدير بالإشارة هنا أن الأسطول البحري الروسي قد شارك في حرب القوات المصرية قرب بيروت. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم ٨٩، استانبول، ١٩ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٧ أيلول ١٨٤٠م.

(٥) Ismail, Documents Diplomatiques (1879- 1844), Tome25, Le Comte De Pontois Au Thiers, 30 Sepetembre 1840, P335

ووزع الأمير بشير منشوراً على أهالي بيروت نبه فيه إلى التحريض الذي تقوم به بريطانيا للثورة على الحكم المصري، محذراً إياهم بعدم أخذ سلاح أو ذخيرة دون إذن الحكومة المصرية وأن كل من يشق عصا الطاعة يعرض حياته للموت(١).

وعابت فرنسا على بريطانيا والدول الأوروبية المتحالفة معها إجراء مظاهرة بحرية في بيروت قبل أن يتم توقيع الاتفاقية، ولا سيما قبل انقضاء المهلة الممنوحة لمحمد علي باشا لإعلان موقفه من الاتفاقية(٢). وقامت السفن الحربية البريطانية في ٩ أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بإمطار بيروت بوابل من القنابل، دمرت جرّاءه العديد من المنازل ثم أنزلت في ١١ أيلول من السنة نفسها عشرة آلاف رجل. ثم أرسل الأميرالان ستوبفورد وبانديرا (Bandiera) قائدا الأسطولين البريطاني والنمساوي في البحر المتوسط رسالة إلى سليمان باشا بوجوب تسليم بيروت، وأمهل ساعة ونصف للتسليم، لكن سليمان باشا رفض تسليم المدينة، وقبل انتهاء المدة المعطاة لتسليم المدينة قاما بمهاجمتها، ثم توجها إلى ساحل جونية فيما كانت قوات إبراهيم باشا فوق جونيه وغزير تراقب تحركات جيوش الحلفاء عن كثب وتستعد للمواجهة(٣).

وكانت الأوضاع في سائر الأنحاء من بيروت إلى طرابلس الشام، قد ساءت وتمكنت القوات البريطانية من النفاذ إلى داخل المدينة، وحمل الأهالي على المشاركة في الثورة. وفي هذا الجو المتوتر أقدمت القوات البريطانية على مهاجمة صيدا فما لبثت أن سقطت بعد معركة ضارية دافعت فيها الحامية المصرية دفاعاً مستميتاً. ومن جهة أخرى أمرت بريطانيا سفيرها لدى استانبول بونسنبي ببحث تنفيذ بنود اتفاقية لندن وتطبيقها بالوسائل العسكرية(٤).

---

(١) الخازن: المصدر السابق، ج١، ، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٢٢.

(٣) محافظ عابدين، الأبحاث رقم٨٣، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٩/٢٢٣، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

(٤) إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقة رقم٨٦، استانبول، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٦هـ/ ١١ أيلول ١٨٤٠م؛ هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٢.

وفي ١٥ أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م اتخذ الباب العالي قراراً بخلع محمد علي باشا واعتباره متمرداً واتخذت تدابير عسكرية ودبلوماسية لدعم هجوم الحلفاء ضده، وأعلن في مذكرة مؤرخة في ١٥ أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م إلى البعثات الدبوماسية لدى استانبول البدء بحصار مصر وبلاد الشام، وحدد يوم ٢٣ أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م موعداً لبدء الحصار[١]. لكن الحكومة البريطانية استخفت بقرار خلع الوالي المصري محمد علي باشا عندما علمت أن بونسنبي هو الذي اقترح هذا التدبير دون أن يتلقى تعليمات بهذا الشأن من حكومته، وطالب عددٌ من أعضاء الوزارة البريطانية بعزله من منصبه لكن بالميرستون دافع عنه منوهاً بالنتائج الحسنة التي أدت إليها خلع الباشا لصالح القضية المشرقية، وخدمة مصالح الدولة العثمانية وضمان استقلالها[٢].

وتنبأت الحكومة البريطانية أن الحكومة الفرنسية يمكن أن تقدم تنازلات بعدما علمت بالتقدم الذي كانت تحرزه بريطانيا وروسيا حول المسألة المصرية، ومن ثم تكون أكثر ميلاً لتقديم هذه التنازلات من أجل التوصل إلى تفاهم مع بريطانيا حول المسألة المصرية العثمانية[٣].

وكان سقوط صيدا إيذاناً بسقوط طرابلس، وهاجمت بعض السفن البحرية البريطانية المدينة في محاولة منها لإنزال جيوش إلى البر، لكنها قوبلت بنار حامية من جهة الميناء حيث أرغمت على الابتعاد عن الشاطيء، واستمرت معركة طرابلس حتى ٢٠ أيلول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وخلت المدينة من العساكر المصرية فنزل عملاء القناصل الأوروبيين إلى الشاطيء قرب السفن الحليفة، ودعوا قائدها إلى تسليم المدينة[٤].

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٦- ٢٠٧، وصادق السلطان على المعاهدة التي عقدت مؤخراً في لندن بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م. انظر: إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٢) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٣) Rodkey, Op. Cit, P121.

(٤) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٢.

وعلى هذا النحو سقطت طرابلس في قبضة الحلفاء، وكانت إيذاناً بسقوط الحكم المصري بمجمله، وبسقوطها أخذت الولايات والمدن الأخرى تسقط الواحدة تلو الأخرى[1].

وبعث وزير الشؤون الخارجية الفرنسي تيير رسالة إلى سفير بلاده لدى لندن دي بوركيني في ٣ تشرين الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م جاء فيها: "أنه من الواجب تخفيف مطالب محمد علي باشا، وإبعاد حدود أملاك هذا التابع الطماع وجيوشه ما أمكن عن جبال طوروس، وكان من الأفضل جعل الصحراء حداً فاصلاً بين السلطان وتابعه، والاقتصار على إعطاء محمد علي مصر، وإعادة سوريا إلى السلطان بحيث تمسي صحراء سوريا حاجزاً بين البلادين؛ فتأمن السلطنة العثمانية وأوروبا المهتمة بخلاصها من أطماع الأسرة المصرية[2].

وكان الأمير بشير الشهابي في وضع متذبذب لا يتيح له الاستقرار على موقف واضح. وكتب إليه ستوبفورد مشيراً عليه بالتسليم، وواعداً إياه بإبقائه حاكماً على جبل لبنان إذا ما استسلم خلال ثمانية أيام وأن يكون الحكم له ولذريته من بعده لكن الأمير اعتذر بسبب وجود أولاده وأحفاده في عسكر إبراهيم باشا[3].

واستدعى السرعسكر العثماني محمد عزت باشا الأمير بشير قاسم شهاب وسلمه سلاحاً وذخائر لمقاتلة الجيش المصري في نهر صاف، وهاجم إبراهيم باشا الأمير بشير القاسم من جهة المتن، والحق بهم هزيمة، ثم اتجه إلى وطا الجوز، ونشبت معركة كان النصر فيها للحلفاء وتراجع إبراهيم باشا بمن بقي من رجاله إلى قرنايل ثم استسلمت بيروت لقوات الحلفاء، ودخلتها القوات العثمانية، وعينت لها متسلماً جديداً هو السيد فتيحة[4].

---

(١) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٤.

(٢) الخازن، ج١، ص٢٦-٢٧.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٤.

(٤) مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص١٢٨، رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ج٢، ص٢١١؛ وأيضاً. Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P323.

وفي ١٠ تشرين أول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م مُنى المصريون بهزيمة فادحة في قلعة ميدان، وتراجعوا إلى لبنان ثم إلى دمشق، وتأهب إبراهيم باشا لتنظيم المقاومة، لكن الحلفاء قصفوا عكا فسقطت فوراً في ٤ تشرين الثاني سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م، وأدى سقوطها إلى إنهاء الوجود المصري في بلاد الشام(١).

وكان إبراهيم باشا قد التجأ إلى جبل الدروز حيث هزم في معارك عدة وتم قطع خطوط الإمدادات عنه(٢).

وفي ١١ تشرين الثاني سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أيقن الأمير بشير أن التسليم للبريطانيين أفضل من البقاء مع إبراهيم باشا. ولذلك ركب جواده وتوجه إلى صيدا تحف به حاشيته، ووصلها في اليوم التالي، واستقبل استقبالاً رسمياً، ثم انتقل إلى بيروت بمركب بخاري، واستقبله الأميرال البريطاني ستوبفورد وخليل باشا ممثل الباب العالي، وطلب الأمير السماح له بالذهاب إلى فرنسا فرفض طلبه، وطلب روما لكن قيل له أنهم سينقلونه إلى مالطا، وبعدها يختار محل إقامته في أحد بلدان الحلفاء الأربعة(٣).

واختار الأمير مالطا مرغماً وسافر إليها في ١٤ تشرين الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م بصحبة أبنائه وزوجته وحاشيته وأقام فيها فترة قبل انتقاله إلى استانبول(٤).

وفي ٣ تشرين الثاني سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م وردت أخبار إلى بالميرستون بالنصر وخضوع محمد علي باشا وظهر الاعتقاد أن هذه النتيجة ستجعل مهمة غيزو أكثر سهولة فلا أحد يمكن الاعتقاد أن تسير فرنسا للحرب الآن وإحياء رجل ميت(١).

---

(١) حجار، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٢) شرف، المصدر السابق، مجلد١، ص٣٤٨.

(٣) الشدياق، المرجع السابق، ص٦١١.

(٤) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٥، مع الإشارة هنا إلى أن بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا قد بحثت الأزمة المصرية العثمانية وموقف فرنسا الذي ما زال يتأرجح بين المؤيد والمعارض للدولة العثمانية. انظر: إرادة ممتازة، ملف رقم٤، وثيقة رقم ١١٧، استانبول بتاريخ ١٤ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٨٤٠م، هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٢٥.

وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م أعلن نابيير أن استسلام محمد علي باشا دون تأجيل وموافقته على إعادة الأسطول العثماني، وانسحابه من بلاد الشام كلها وأضنة وشبه الجزيرة العربية والمدن المقدسة سيكون في الاتجاه الصحيح وسيمنح باشوية مصر وعكا وفقاً للشروط المتفق عليها في اتفاقية ١٥/ ٧/ ١٨٤٠م[٢].

وقد اغتنم الحلفاء سقوط طرابلس وعكا لإرغام محمد علي باشا على القبول بشروط معاهدة لندن في الوقت الذي كان الأميرال ستوبفورد يطوف بالأسطول البريطاني في الاسكندرية حيث أوعز إلى نابيير بتنفيذ المُهمة واتصل بمحمد علي باشا مهدداً أن الاسكندرية قد تلاقي المصير الذي لاقته عكا وأن محمد علي باشا يمتلك فرصة لتأسيس سلالة حاكمة وإلا فإنه قد يعود مجرد باشا كالآخرين[٣]. وقد اضطر محمد علي باشا أمام هذا الواقع إلى عقد اتفاقية مع نابيير في ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م تعهد بموجبها بإجلاء قواته عن جميع إيالات بلاد الشام وأعادة الأسطول العثماني إلى حكومته مقابل منحه الحكم الوراثي على مصر[٤].

وحذرت بريطانيا محمد علي باشا، في حالة عدم خضوعه للسلطان العثماني، فعليه أن يتحمل النتائج والمخاطر المترتبة على ذلك. ومن جهة أخرى حاول القنصل الفرنسي العام لدى الاسكندرية كوشيليه بذل ما في وسعه ليمنع محمد علي باشا من الاستسلام والخضوع[٥]. وبعث

---

(١) F.O.78, Vol. 408, From Palmerston To Granville, 3 Novembre 1840 كان سقوط عكا وتهديد مصر مباشرة فشلاً كاملاً للسياسة الفرنسية المشرقية حيث خذلت حليفاً كانت قد شجعت توسعه وطموحه، واعترف والوسكي المبعوث الفرنسي إلى مصر بمسؤولية فرنسا عن هذه النهاية المأساوية لوالي مصر. انظر: حجار، المرجع السابق، ص٢١٠ وأيضاً: Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P285.

(٢) إرادة داخلية، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ٥ شعبان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وأيضاً: F.O.78, Vol.409, From Palmerston To Ganville, 8 December 1840; Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P325 قامت الدولة العثمانية بزيادة الاحتياطات والاستحكامات العسكرية في المناطق التي سيطرت عليها وخاصة في غزة. انظر: إرادة داخلية، المسألة المصرية، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٩، استانبول، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

(٣) هلا سليمان، المرجع السابق، ص٤٣٠.

(٤) Ismail, Documents Diplomatiquies, Tome25, N°22 Guizot Au Comte De Pontois, Paris, Le Decembre 1840, P425; Barker, Op. Cit, Vol.2, P240

(٥) Chales Napier, The War In Syria, Vol.1, (London: 1842), P9; Bulwer, Op. Cit, Vol. 2, P322

محمد علي باشا رسالة إلى إبراهيم باشا بين له فيها حصيلة اتصالاته الدبلوماسية وأنه يجب عليه وقف العمليات الحربية والجلاء عن سائر الأراضي التي كان قد استولى عليها(1).

وبمجرد توقيع نابيير على الاتفاقية مع محمد علي باشا عاد إلى ستوبفورد الذي رفض بدوره الاتفاقية معتبراً أن نابيير لم يكن مخول الصلاحية اللازمة لإبرامها، متهماً إياه بالتسرع في عقد الاتفاقية ورافضاً الاعتراف بها إلى أن تأتي الموافقة من قبل بالميرستون شخصياً، مما أدى إلى بروز الخلاف بين ستوبفورد ونابيير. لكن بالميرستون حسم الخلاف بموافقته على الاتفاقية، واجتمع مع ممثلي دول التحالف، مؤكداً لهم أهمية قبول الاتفاقية، وأنها تمثل حلاً وسطاً ارتضاه نابيير(2).

وقد رفضت الدولة العثمانية الموافقة على اتفاقية نابيير، اعتقاداً منها بأنها لم تستشر في هذا الأمر، فضلاً عن أنها كانت ترغب في التخلص من محمد علي باشا إلى الأبد، وكانت هذه فرصتها الوحيدة المتاحة لها الآن على مدى خمس وثلاثين سنة لكن تحالف الدول بقيادة بريطانيا اضطر للتدخل مرة أخرى؛ لممارسة الضغط على الدولة العثمانية لقبول الاتفاقية خاصة وأن محمد علي باشا التزم بتنفيذ بنود الاتفاقية، وإعادة الأسطول إلى الدولة العثمانية(3).

وكان إبراهيم باشا قد أصدر أوامره إلى جميع قطاعات جيشه في أضنة وحلب ومرعش بالقدوم إلى دمشق والتجمع فيها. وفي ١٦ كانون الأول سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م غادرت القوات المصرية دمشق وقسمت إلى ثلاثة أقسام: الأول: بقيادة أحمد منيكلي باشا الفرنساوي، ووجهته طريق العريش. والثاني: بقيادة سليمان باشا الفرنساوي، ووجهته العقبة والسويس. والثالث: بقيادة

---

(1) الأوامر والبيلوردات (الرسائل) الصادرة من ولي النعم محمد علي باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٦هـ/ ١٢٨٤٠م؛ رستم، المحفوظات الملكية، ج٤، ص٤٧٦.

(2) البدري، المرجع السابق، ص٢١٣. مع الإشارة هنا إلى أن بالميرستون أعلم قائد البحرية البريطانية ستوبفورد بموافقته على الاتفاقية، وبدوره قام ببعث رسالة إلى ستوبفورد أعلمه فيها بموافقة الحكومة البريطانية على الخطوات التي اتخذها نابيير، والتي اتخذت دون صدور تعليمات بها. انظر: البدري، المرجع السابق، ص٢١٣- ٢١٤.

(3) الرافعي، المرجع السابق، ص٣١٣؛ البدري، المرجع السابق، ص٢١٤.

إبراهيم باشا ووجهته غزة، ومنها بحراً إلى مصر[1]. ووصل إبراهيم باشا إلى غزة في ٣١ كانون الثاني سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م ثم تركها عائداً إلى مصر[2].

ويستنتج مما سبق أن فرنسا لم تستطيع أن تقدم الدعم والمساندة لمحمد علي باشا في ظل الظروف الدولية الحرجة، رغم رهانه على موقفها تجاهه، ولذلك سايرت بريطانيا والدولة العثمانية مظهرة حرصها في المحافظة على الدولة العثمانية، وبقائها وحاولت إيجاد حل مُرضٍ للطرفين: المصري والعثماني، وإيجاد تسوية، لكنها لم توفق في ذلك، بسبب منافسة ومعارضة بريطانيا لهذا التوجه، وفي ظل هذه الضغوطات تخلت نهائياً عن تقديم أية مساعدة لباشا مصر ليلقى مصيره المحتوم وينسحب من بلاد الشام لتعود مرة أخرى للحكم العثماني.

وصدرت الإرادة السنية بإعطاء إيالة مصر عن طريق الوراثة إلى محمد علي باشا، بحيث تنتقل من بعد إلى الأرشد فالأرشد من ذريته، على أن يؤدي إلى الدولة العثمانية أربعين مليون قرش جزية سنوية، وأن لا يتجاوز الجيش المصري في حالة السلم عن ١٨ ألف جندي، وأن تكون السكة والأزياء العسكرية المصرية مطابقة لسكة الدولة العثمانية، وأزيائها، وأن يحظر على والي مصر إنشاء السفن البحرية[3]. وفي ١٥ شباط سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م بعث السفير البريطاني لدى استانبول بونسنبي رسالة إلى محمد رشيد باشا منكراً أنه كانت له اية علاقة بالفرمان الذي أصدره السلطان العثماني حول مصر وموضحاً له أنه لم تتم استشارته أبداً في هذا الأمر[4].

---

(١) محافظ عابدين، الأبحاث رقم ٨٤، محفظة رقم٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٠٠، عابدين، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م، وأيضاً: Ismail, Document Diplomatiques, Tome 25, N°72, Le Comte De Pontois Au Thiers, Le7 November 1840.

(٢) العظمة، المرجع السابق، ص٣٠٤. لطيفة السالم، المرجع السابق، ص٥١، وأيضاً: Napier, Op. Cit, Vol.1 P5 تقدم محمد علي باشا اعتراضاً على شروط الفرمان في ١٣ شباط سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م حول مصر خاصة احتفاظ السلطان بالحق في اختيار الوريث لكل شاغر. Hurewitz, Op. Cit, Vol.1, P120

(٣) العظمة، المرجع السابق، ص٣٠٥، وأيضاً: Napier, Op. Cit. Vol.1, P5

(٤) Hurewitz, Op. Cit, Vol.1 P124

وكان ممثلو الدول الأربعة قد اجتمعوا في مقر السفارة البريطانية لدى استانبول، التزموا فيه بمسلك جماعي من جهة السلطان العثماني، وطلبوا منه منح محمد علي باشا حكماً وراثياً في مصر[1].

وفي ٢٣ شباط سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م عقد اجتماع خاص في لندن بحضور ممثلين عن الحكومة البريطانية والروسية والنمساوية بحضور السفير العثماني لدى لندن شكيب أفندي، تناولوا فيه المسألة المصرية والخط الهمايوني الذي صدر بخصوص مصر وأسرة محمد علي باشا[2].

وفي غضون ثلاثة أشهر من المفاوضات الدائرة بين الأطراف المعنية حثت القوى الأوروبية السلطان العثماني على تعديل الشروط التي بموجبها سيحكم محمد علي باشا وورثته مصر وتنازل السلطان عن حق اختيار الولاية، ثم تثبته بفرمان منفصل في ١٩ أيار ١٢٥٧هـ/١٨٤١م عند ثمانين ألف درهم بدلاً من ربع إجمالي إيرادات الحكومة المصرية[3].

وفي ١٣ تموز سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م تم إلغاء معاهدة هنكيار إسكله سي مع روسيا، وتم تبديلها بمعاهدة البوسفور(*)، أو المضيق في استانبول، وتم التصديق عليها من قبل الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وفرنسا وبروسيا والنمسا واستراليا[4].

وتم دعوة فرنسا للدخول في التحالف الأوروبي، وعقدت اتفاقية لندن ثانية في ١٣ تموز سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م بين بريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا، واسترد الباب العالي بلاد الشام وكريت والجزيرة العربية، وتم تثبيت محمد علي باشا في باشوية وراثية في مصر تحت سيادة

---

(1) Ismail, Documents Diplomatiques, Tome25, N°80, Le Comte De Pontois Au M.Guizot, Le17 Decembre 1840

(2) إرادة ممتازة، ملف رقم٧، وثيقة رقم١٨٣، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

(3) المصدر نفسه، وثيقة رقم ١٨٢، استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم٢٠٧، استانبول، بتاريخ ٢٦ ربيع الأول ١٢٥٧هـ/ ١٩ آيار ١٨٤١م.

(*) جاء في هذه المعاهدة: "يصبح مضيق البحر الأسود والبحر الأبيض تحت حكم الدولة العثمانية، ولا يسمح للسفن الحربية باجتيازها، أو المرور منها وإليها". انظر: شرف، المصدر السابق، م١، ص٤١٠.

(4) إرادة ممتازة، ملف رقم٩، وثيقة رقم ٢٢٧، استانبول، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٧هـ/٢٧ تموز ١٨٤١م.

السلطان العثماني، واتفقت القوى على إغلاق الدردنيل والبوسفور أمام كافة السفن الحربية الأجنبية ما دامت الإمبراطورية العثمانية في سلام[1].

وبعد الانتهاء من حل المسألة المصرية العثمانية وتسويتها تم الإنعام على بعض المسؤولين العثمانيين والأجانب الذين كان لهم دور في المسألة تقديراً لجهودهم؛ فقد منح ناظر الخارجية العثماني محمد رشيد باشا وساماً و ألف كيس؛ وذلك لما قدمه من خدمات جليلة للدولة العثمانية ولقاءاته ومباحثاته كدبلوماسي مع الأوروبيين[2]. كما قدمت أوسمة إلى الضباط والجنود الأجانب الذين شاركوا الجيش العثماني في حربه ضد القوات المصرية، وكذلك لرؤساء الدول التي شاركت إلى جانب الدولة العثمانية، وتم صنع مداليات لهم من الذهب والفضة والبرونز والنحاس، وسلمت هذه المداليات والأوسمة إلى الدول المعنية لإيصالها لمستحقيها[3].

والخلاصة إن بريطانيا قد لعبت دوراً رئيساً في المسالة العثمانية المصرية، واستطاعت العمل على تدويل هذه المسألة؛ ليتسنى لها إنهاء الوجود المصري من بلاد الشام، الذي كان يشكل خطراً على مصالحها، وطريق مواصلاتها وتجارتها إلى الهند، كما حذرت أي دولة من الوقوف في طريق مصالحها، والدخول معها في حرب إذا اقتضى الأمر.

---

(1) Marriott, Op. Cit, P244

(2) إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم١، استانبول، بتاريخ١٢ محرم ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م. تم تقلد المهندس العثماني ياور باشا المختص بالترسانات العسكرية سيفاً وللقائد البحري البريطاني نابيير سيفاً مع وسام وصنعت سيوف وأوسمة أرسلت إلى مستحقيها. إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم١٠، استانبول، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

(3) المصدر نفسه، ملف رقم٦، وثيقة عثمانية رقم ١٧٠، استانبول، ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م. مع الإشارة هنا إلى أنه تم تسليم الدوق البروسي دومانيز مارن من السفارة العثمانية في باريس هدايا وأوسمة، وأبدى سروره بهذا التكريم، وقدم شكره واعتزازه بالسلطان العثماني، وكذلك منح المترجمين الأجانب الهدايا، وخاصة الذين عملوا في الخارجية للخدمات التي قدموها للدولة العثمانية. انظر: إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم١٧٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/١٨٤١م؛ المصدر نفسه، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم ١٩٤، استانبول، بتاريخ١ شعبان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

وقد نجحت بريطانيا في تحقيق كل ما تريد وإنهاء الوجود المصري من بلاد الشام؛ لتظهر في نظر الدولة العثمانية المنقذ الوحيد الذي استطاع المحافظة عليها من أي اعتداء خارجي يهددها، مما أسفر عن ظهور مرحلة جديدة من العلاقات البريطانية العثمانية.

الخاتمة

كانت فترة العقد الثالث من القرن التاسع عشر قد شهدت مرحلةً جديدةً في العلاقاتِ المصرية العثمانية؛ حيث ضمَّ محمد علي باشا بلاد الشام إلى حكمه في ظل متغيرات جديدة دولية ومحلية، ساهمت في نجاح الحملة المصرية على بلاد الشام سنة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م، واكتملت في طور جديد من الحكم المصري لها استمرت حتى سنة ١٢٥٧هـ/١٨٤١م.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

١- كان محمد علي باشا يطمح لضم بلاد الشام له؛ وذلك لأسباب سياسية؛ لتكون حداً فاصلاً بينَ مصر والدولة العثمانية، واقتصادية؛ لتكون مصدراً للمواد الخام، وسوقاً لتصريف منتجات مصر فيها إضافةً إلى تجنيد أبنائها في الجيش.

٢- هدفت الإدارة المصرية في بلاد الشام إلى تحقيق الأمن والاستقرار، مما ترك أثراً في حياة السكان الاقتصادية، فازدهرت الزراعة، ونشطت حركة التجارة، لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً؛ فقد دب الاضطراب بسبب الثورات التي قامت ضده، وتدخلات القناصل الأوروبيين فيها.

٣- تمتع المسيحيون في ظل الحكم المصري بالحرية والتسامح الديني، وسمح لهم بارتداء القبعات، وركوب الخيل، وهدفت الإدارة المصرية من وراء ذلك إلى كسب ولاء الدول الأوروبية وصداقتها في صراعها ضد الدولة العثمانية.

٤- تباينت مواقف الدول الأوروبية من التدخل المصري في بلاد الشام ما بين معارض ومؤيد ومترقب؛ فبريطانيا كانت تراقب عن كثب التحركات المصرية لكنها لم تتخذ موقفاً من

الأزمة بسبب الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها وقتئذ في حين كانت فرنسا تؤيد محمد علي باشا دبلوماسياً خدمةً لمصالحها في المنطقة، أما روسيا فكانت تعارض مثل هذا التدخل. ولذلك انطلقت مواقف هذه الدول تبعاً لمصالحها في بلاد الشام.

٥- حاول السلطان العثماني الحصول على دعم الدول الأوروبية منذ بداية التدخل المصري في بلاد الشام ضد واليه المتمرد محمد علي باشا ولا سيما بريطانيا، لكنها اعتذرت في هذا الوقت عن تقديم أي مساعدة للسلطان، مكتفية بتقديم المساعدة ريثما تتطور الأمور إلى الأسوأ.

٦- اعترضت كل من بريطانيا وفرنسا على عقد إتفاقية هنكيار أسكله سي بين الدولة العثمانية وروسيا سنة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م، وحاولتا التدخل لإنهائها، والضغط على السلطان بعدم تنفيذ بنودها التي تتعارض مع مصالحهما في الدولة العثمانية.

٧- حاول محمد علي باشا الاستقلال عن الدولة العثمانية سنة ١٨٣٤م، لكن محاولته لقيت معارضة قوية من قبل بريطانيا وروسيا وحتى فرنسا؛ لأن ذلك يؤثر على مصالحهما في المنطقة وكرر هذه المحاولة سنة ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م لكنه لقي المصير نفسه.

٨- كان تدخل القناصل البريطانيين والفرنسيين واضحاً وصريحاً في شؤون الإدارة المصرية مما سبب ارتباكاً إدارياً للإدارة وأثر على شؤونها وعرقلته مما دعى إبراهيم باشا بالشكوى من تدخلاتهم، لكنه لم ينجح في وضع حد لتدخلاتهم. وبعبارة أخرى كان هؤلاء القناصل دولة داخل دولة، وأصبحت القنصليات وكراً للدسائس والمؤامرات ضد الإدارة المصرية.

٩- شهدت ثلاثينات القرن التاسع عشر نشاطاً تجارياً ملحوظاً في بلاد الشام بسبب المناخ الأمني الذي وفره الحكم المصري، وتزايدت بشكل مستمر خاصة ما بين بريطانيا ودمشق

وحلب والقاهرة وبيروت، كما شهدت موانئ اللاذقية وبيروت هي الأخرى نشاطاً مزدهراً، وأصبحت هذه الموانئ تصل إليها المراكب بشكل مستمر.

١٠- كان نظام الاحتكار الذي طبقه محمد علي باشا في مصر قد أراد تطبيقه في بلاد الشام حيث احتكر صناعة الحرير، مما أضر بالحركة التجارية الأوروبية وخاصة البريطانيين الأمر الذي جعل بريطانيا تعارض مثل هذا التوجه واستطاعت أن تحصل على فرمان سلطاني بإلغاء الاحتكار، وعقدت معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية سنة ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م للقضاء على مشروعه الاحتكاري إلى الأبد.

١١- أسفرت معركة نصيبين بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا في ٢٤ حزيران سنة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م عن هزيمة الجيش المصري، مما دعى الدول الأوروبية إلى التدخل إلى جانب السلطان سياسياً؛ حيث طالبت محمد علي باشا بالانسحاب من المناطق التي سيطر عليها، وحل الأزمة المصرية العثمانية سلمياً وأنذرت محمد علي باشا بالوقوف ضده إن رفض المصالحة مع السلطان العثماني.

١٢- استطاعت بريطانيا أن تكسب إلى جانبها روسيا والنمسا وبروسيا وحتى فرنسا، للوقوف ضد محمد علي باشا، وإعادة المناطق التي سيطر عليها المصريون إلى السلطان العثماني، وكثفت نشاطها الدبلوماسي والسياسي، واقتنعت هذه الدول بعقد مؤتمر دولي لبحث الأزمة المصرية في لندن في ١٥ تموز سنة ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م الذي طالب والي مصر بإعادة المناطق التي سيطر عليها، ويبقى له جنوب سوريا ما عدا عكا، إضافة إلى مصر وأعطي مهلة عشرة أيام للموافقة على ذلك، لكن محمد علي رفض هذه المقررات التي جاءت في هذه المعاهدة كما حذت فرنسا الحذو نفسه.

١٣- كان للدول الأوروبية وخاصة بريطانيا دور في اندلاع الثورة من جديد على الحكم المصري، واشتركت معها الدولة العثمانية، وبثت إشاعات ضد الإدارة المصرية، وامتدت الثورة إلى كافة مناطق بلاد الشام بدعم ومساندة البريطانيين؛ حيث أفلحت جهودها، وتقهقرت القوات المصرية شيئاً فشيئاً أمام تزايد الثورة، حتى استكمل خروجها من مناطق بلاد الشام في نهاية سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

١٤- لم تستطع فرنسا أن تقدم الدعم والمساندة لمحمد علي باشا في ظل الظروف الدولية الحرجةولذلك سايرت بريطانيا والدولة العثمانية، وأظهرت حرصها في المحافظة على الدولة العثمانية، وبقائها لذلك حاولت إيجاد حل مرضٍ للطرفين المصري والعثماني، وإيجاد تسوية منذ بداية الأزمة، لكنها لم توفق في ذلك بسبب منافسة بريطانيا لها، وبالتالي تخلت عنه، نهائياً ليلقى مصيره المحتوم.

١٥- كان للبريطانيين دور كبير في إنهاء الوجود المصري من بلاد الشام خلافاً لمصالحهم في المنطقة، وطريق مواصلاتهم إلى الهند، وإعادتها إلى الحكم العثماني من جديد، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات العثمانية والبريطانية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- الوثائق غير المنشورة

١. الوثائق العثمانية وهي محفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء/ استانبول وتشمل:

أ- الخط الهمايوني وهي:

١. خط همايون، ملف رقم ٣٥٨، وثيقة رقم ٢٠٠٣٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٦هـ/ ١١ حزيران ١٨٣١م.

٢. خط همايون، ملف رقم ٣٤٧، وثيقة رقم ١٩٧٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

٣. خط همايون، ملف رقم ٣٥٤، وثيقة رقم ١٩٨٨٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١١ شعبان١٢٤٧ هـ/ ١٥ كانون الثاني ١٨٣٢ م.

٤. خط همايون، ملف رقم ٣٥٣، وثيقة رقم ١٩٨٦١، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٩ كانون الثاني ١٨٣٢م.

٥. خط همايون، ملف رقم ٣٥٠، وثيقة رقم ١٩٨١٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ آيار ١٨٣٣م.

٦. خط همايون، ملف رقم ٣٦٢، وثيقة رقم ٢٠١٠٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

٧. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

٨. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

٩. خط همايون، ملف رقم ٣٦٥، وثيقة رقم ٢٠١٩٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٩ أيار ١٨٣٣م.

١٠. خط همايون، ملف رقم ٣٥١، وثيقة رقم ١٩٨١٦أ، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ رجب ١٢٥٠هـ/ ٢٥ تشرين الثاني ١٨٣٤م.

١١. خط همايون، ملف رقم ٣٧٩، وثيقة رقم ٢٠٥٢٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٣ صفر ١٢٥٥هـ/ ١٨ نيسان ١٨٣٩م.

ب- الإرادات وأهمها:

١. إرادة داخلية وهي:-

١- إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة دون رقم، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٢- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٣- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم ٢٠، استانبول، بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين أول ١٨٣٩م.

٤- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٢، وثيقة رقم٣١، استانبول، بتاريخ ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٥- إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة رقم ١٠٥٦، استانبول، بتاريخ ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦- إرادة داخلية، المسألة المصرية، ملف رقم٣، وثيقة رقم٦٥، استانبول، بتاريخ ١٥ رجب ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

٧- إرادة داخلية، المسألة المصرية، وثيقة عثمانية رقم ٤٦٩، استانبول، بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٨- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم١، استانبول، بتاريخ ١٢ محرم ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

٩- إرادة داخلية، ملف رقم١، وثيقة رقم١٠، استانبول، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

١٠- إرادة داخلية، ملف رقم٦، وثيقة ١٧٠، استانبول، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

١١- إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة عثمانية رقم ١٧٦، استانبول، بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

١٢- إرادة داخلية، ملف رقم٧، وثيقة رقم ١٩٤، استانبول، ١ شعبان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

٢. إرادة خارجية وهي:

١٣- إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، ملف رقم١، وثيقة عثمانية رقم١، استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

١٤- إرادة خارجية، سجل رقم ٧٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٣. إرادة ممتازة وهي:

١٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٠ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ٧ تموز ١٨٣٩م.

١٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٤ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١١ تموز ١٨٣٩م.

١٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٢ تموز ١٨٣٩م.

١٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.

١٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م.

٢٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ١٢ آب ١٨٣٩م.

٢١- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.

٢٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م.

٢٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٤ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٣ أيلول ١٨٣٩م.

٢٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقسم ١٤، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتــاريخ ١٣ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٢ أيلول ١٨٣٩م.

٢٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقــم ١٥، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتــاريخ ١٥ رجب ١٢٥٥هـ/ ٢٤ أيلول ١٨٣٩م.

٢٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقــم ١٨، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتساريخ ٦ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٥ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقــم ٢٠، اسستانبول، أرشسيف اســتانبول، بتــاريخ ١٠ شعبان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقــم ٢١، اسستانبول، أرشسيف اســتانبول، بتــاريخ ١٩ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٢٧ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٢٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقسم ٢٢، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتساريخ ٢٤ شعبان ١٢٥٥هـ/ ٣١ تشرين الأول ١٨٣٩م.

٣٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ١، وثيقة رقــم ٣٠، اســتانبول، أرشسيف اســتانبول، بتــاريخ ١٢ رمضان ١٢٥٥هـ/ ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٩م.

٣١- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقــم ٣١، اســتانبول، أرشسيف اســتانبول، بتــاريخ ١٤ شوال ١٢٥٥هـ/ ٢١ كانون الأول ١٨٣٩م.

٣٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقــم ٣٦، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتــاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

٣٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقــم ٤٧، اسستانبول، أرشسيف اســتانبول، بتساريخ ١٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٧ آذار ١٨٤٠م.

٣٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ٢، وثيقة رقسم ٤٨، اســتانبول، أرشــيف اســتانبول، بتــاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ٢٦ آذار ١٨٤٠م.

٣٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقــم ٦٥، اسستانبول، أرشسيف اســتانبول، بتــاريخ ١٥ ربيع الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٤ حزيران ١٨٤٠م.

٣٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٦٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٦ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ٥ تموز ١٨٤٠م.

٣٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٨ آب ١٨٤٠م.

٣٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٦، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ١٧ آب ١٨٤٠م.

٣٩- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٧٨، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٣ جمادى الثاني ١٢٥٦هـ/ ٢٠ آب ١٨٤٠م.

٤٠- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٨٩، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٩ رجب ١٢٥٦هـ/ ١٧ أيلول ١٨٤٠م.

٤١- إرادة ممتازة، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٩٥، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١١ شعبان ١٢٥٦هـ/ ٩ تشرين الأول ١٨٤٠م.

٤٢- إرادة ممتازة، ملف رقم ٤، وثيقة رقم ١١٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١١ تشرين الثاني ١٨٤٠م.

٤٣- إرادة ممتازة، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ١٣٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٦ شوال ١٢٥٦هـ/ ٢٥ كانون الأول ١٨٤٠م.

٤٤- إرادة ممتازة، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ١٧٤، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٥- إرادة ممتازة، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ١٧٥، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٦- إرادة ممتازة، ملف رقم ٧، وثيقة رقم ١٨٢، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٧- إرادة ممتازة، ملف رقم ٧، وثيقة رقم ١٨٣، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ٢٩ ذي الحجة ١٢٥٦هـ/ ٢٣ شباط ١٨٤١م.

٤٨- إرادة ممتازة، ملف رقم ٩، وثيقة رقم ٢٢٧، استانبول، أرشيف استانبول، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢٧ تموز ١٨٤١م.

ج- جودت مالية، ملف رقم١١، وثيقة رقم ٩١٠٧، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

د- مهمة مصر دفتري، ملف رقم ٨٣، وثيقة رقم ١٠٣، استانبول، بتاريخ ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢. وثائق دار المحفوظات القومية/ القاهرة وتشمل :

أ. محافظ عابدين وأهمها الأبحاث وهي:

١- الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ١٤٥/ ٢، عابدين، بتاريخ ٢٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢- الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٣٢، وثيقة عثمانية رقم ٨٩، عابدين، بتاريخ ٢ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٣- الأبحاث رقم ٨٢، محفظة رقم ٢٣١، وثيقة عثمانية رقم ١٩، عابدين، بتاريخ ١٨ جمادى الثانية ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٤- الأبحاث رقم ٨٣، محفظة رقم ٢٣١، عابدين، جرنال (تقرير)، يوم الأحد بتاريخ ٧ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥- الأبحاث دون رقم، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ١٧٥، عابدين، بتاريخ ٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٦- الأبحاث دون رقم، محفظة رقم ١٦٤، وثيقة عثمانية رقم٦، ٢٢، عابدين، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٧- الأبحاث دون رقم، محفظة دون رقم، صورة الترجمة العربية للوثيقة العثمانية رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٨- الأبحاث رقم ٢٤٨، محفظة رقم وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة رقم ١٣، عابدين، بتاريخ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

١٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٥٩، عابدين، بتاريخ ٤صفر ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

١١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٨، وثيقة عثمانية رقم ٢٢، عابدين، بتاريخ ذو الحجة ١٢٤٨هـ/١٨٣٢م.

١٢- الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ٢١٨، عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٤٩هـ/١٨٣٢م.

١٣- الأبحاث، محفظة رقم ٧٤، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم٥١٨، عابدين، بتاريخ ٢٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٩، وثيقة رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٥ صفر ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، صورة الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٣م.

١٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، صورة ٥، الوثيقة العربية رقم ٥١٨، عابدين، بتاريخ ١٣ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

١٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، الوثيقة العثمانية رقم ٤٩٤، عابدين، بتاريخ ١٦ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

١٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٦٧، وثيقة عثمانية رقم ٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/١٨٣٤م.

٢٠- الأبحاث، محفظة دون رقم، وثيقة رقم ١٠٠، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الآخر ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٤٩، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٣١٦، عابدين، بتاريخ٢٢ جمادى الأولى ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٢٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٥١، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٢٥٠هـ/١٨٣٥م.

٢٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة العربية رقم ٢١/١٨٨، عابدين، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٨٦، عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ١/٨٧، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، نمرة المكاتبة ١٧٦، عابدين، بتاريخ ١٥ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٢٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم٨٧، عابدين، بتاريخ ٧ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣١- الأبحاث محفظة رقم ٢٥١، وثيقة عثمانية رقم ٢٦، عابدين، بتاريخ١ رمضان ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٢- الأبحاث، محفظة ٢٥١، مكاتبة رقم ٢٠٦، عابدين، بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥١، صورة الوثيقة العربية رقم ٢١/١٨٨، عابدين، بتاريخ ١٦ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٣٧، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٣٢١، عابدين، بتاريخ ١٩ جمادى الأولى ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٦- الأبحاث، محفظة ٢٦٥، وثيقة عثمانية رقم ١٢، عابدين، بتاريخ ٢٨ محرم ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم٨٦ عابدين، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٣٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٢، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٥/٢٤٨، عابدين، د.ت.

٣٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ٢١١، عابدين، بتاريخ ١٣ جمادى الثاني ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٠١، عابدين، بتاريخ من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٤، وثيقة عثمانية رقم ٢٣/٣٠٠، عابدين، بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، صورة المرفق العربي للوثيقة العثمانية رقم ١٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة عثمانية رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٥٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٤، ترجمة الوثيقة العربية رقم ٢٤/٢٨٦، عابدين، د. ت.

٤٦- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، وثيقة عثمانية رقم ٩٥، عابدين، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٧- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٣، عابدين، بتاريخ ١٥ جمادى الأولى ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٤٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥/١٦٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٤٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٢٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٨ رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٠- الأبحاث، محفظة رقم ١٢٠، وثيقة عثمانية رقم ٦٩، عابدين، بتاريخ ١٣رجب ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ١٦٧، عابدين، بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٥/١٩٧، عابدين، بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٥، وثيقة عثمانية رقم ٢٣/٤١، عابدين،بتاريخ ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٤، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٤١، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ٢٢٧، عابدين، بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٥٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٦، وثيقة عثمانية رقم ٣٤٣، عابدين، بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

٥٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، مكاتبة رقم ٢٠٩، عابدين، بتاريخ٩ شعبان ١٢٥٤هـ/١٨٣٨م.

٥٨- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، لوثيقة عثمانية رقم ٧١، عابدين، بتاريخ٢٣ صفر ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

٥٩- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٧١، عابدين، بتاريخ١٢٥٥هـ/ ١٥ نيسان ١٨٣٩م.

٦٠- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية دون رقم، عابدين، بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦١- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٧، وثيقة عثمانية رقم ١٦، مكاتبة رقم ١٨٧، عابدين بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

٦٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٨، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٢٦٥، عابدين، بتاريخ ٢٨ ذي القعدة ١٢٥٥هـ/١٨٣٩م.

٦٣- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٤- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ١٧، عابدين، بتاريخ ١٤ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٥- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية ١/١٦٤، جرنال (تقرير) من محمد شريف باشا إلى الجناب العالي، عابدين، بتاريخ ١١ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٦- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، صورة الوثيقة العثمانية المترجمة رقم ٢٩/٢٤٠، عابدين، بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٧- الأبحاث، محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم١٥٨/٦، عابدين، بتاريخ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٨- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، صورة المكاتبة العربية رقم ٢٩/١٦٩، عابدين، بتاريخ ٢٥ ربيع الأول ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦٩- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٢٩/٢٢٣، عابدين، بتاريخ ٢٠ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧٠- الأبحاث محفظة رقم ٢٥٩، وثيقة عثمانية رقم ٢٩/١١، عابدين، بتاريخ من محرم إلى جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧١- الأبحاث محفظة رقم ٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣٠٠، عابدين، بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٧٢- الأبحاث، محفظة رقم ٢٦٠، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم ٣١٥، عابدين، بتاريخ ٢١ رمضان ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

ب. محافظ الجهادية وأهمها:

١- محفظة رقم ٢، عابدين، بتاريخ ٣ جمادى الأولى ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٢- محفظة رقم ١٧، ملف رقم٥، أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص، عابدين، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

ج. محافظ بحر برا وأهمها:

١- محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم٤، عابدين، بتاريخ جمادى الآخر، ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

د. الأوامر والبيلوردات (الرسائل) الصادرة من محمد علي باشا وهي:

١- مكاتبة من محمد علي باشا إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٦ رمضان ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٨م.

٢- مكاتبة من محمد علي باشا إلى والي صيدا، المجلد الأول، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م.

٣- مكاتبة من محمد علي باشا، المجلد الأول، دون رقم، عابدين، بتاريخ ٢٧ جمادى الآخر ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١ م.

٤- مكاتبة من محمد علي باشا، رقم٥١، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الأربعاء، بتاريخ ٣ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥- مكاتبة من محمد علي باشا، المجلد الأول، صورة تقرير عربي منقول حرفياً رقم ٣٤، عابدين، (تقرير) يوم الخميس، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٦- تقرير الوقائع اليومية للجيش المصري في طريقه إلى الشام من مصر، المجلد الأول، عابدين، الخميس، بتاريخ ٢١ جمادى الأول ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٧- مكاتبة من محمد علي باشا، رقم ٥٦، المجلد الأول، عابدين، جرنال (تقرير) يوم الخميس، ١١ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٨- تقرير الوقائع المصرية، المجلد الأول، صورة الوثيقة العربية رقم ١٠٩، عابدين، يوم الخميس بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٩- أمر من محمد علي باشا إلى بوغوص بك، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٢٧ رمضان ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

١٠- أمر من محمد علي باشا إلى حبيب أفندي، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

١١- مكاتبة من محمد شريف باشا إلى حسين باشا رقم ١٨٧، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٦ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

١٢- أمر صادر من محمد علي باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ٣ شوال ١٢٥٦هـ/١٨٤٠م.

١٣- امر صادر من محمد علي باشا إلى عباس باشا، المجلد الثاني، عابدين، بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٣- سجلات محكمة دمشق شرعية: وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية/ دمشق وهي:

١- سجل رقم ٣٢٩، دمشق، بتاريخ ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م.

٢- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٩، دمشق، بتاريخ ١٤ ذي القعدة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٢م.

٣- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢١٧، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

٤- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٢٣، دمشق، بتاريخ غزة ربيع الثاني ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٥- سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٦٨، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/١٨٣٤م.

٦- سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١، دمشق، بتاريخ ١٨ ربيع الأول ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٧- سجل رقم ٣٣٨، وثيقة رقم ١٨٩، بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

٨- سجل رقم ٣٤١، وثيقة رقم ٤٩، دمشق، بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٥١هـ/١٨٣٥م.

٩- سجل رقم ٣٤٣، وثيقة رقم ٧١، دمشق بتاريخ ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م.

١٠- سجل رقم ٣٤٥، وثيقة رقم ٩١، دمشق بتاريخ ١٢٥٣هـ/١٨٣٧م.

٤-الأوامر السلطانية لولاية حلب وأهمها:

- سجل رقم ٤٥، مجلد رقم ٤٥، وثيقة رقم ٢٤١، استانبول، بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١٢٤٣هـ/ ١٨٢٧م.

٥-وثائق خاصة بفترة الحكم المصري في سوريا ولبنان:

وهي محفوظة في مركز الوثائق التاريخية في دمشق وأهمها:

- مصنف رقم ١٠٠، سجل رقم ٨، وثيقة عثمانية رقم٤، دمشق، بتاريخ ٥ جمادى الأولى ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م.

٦- الوثائق البريطانية:

وهي محفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن (Public Record Office):

1- F.O78, Vol.213, From Temple To Palmerston, 21 March 1832.
2- F. O 78, Vol. 214, From Barker To Palmerston, 13 June 1832.
3- F.O. 78, Vol. 214, From Palmerston To Barker, 3 October 1832.
4- F. O. 78, Vol. 223, From Ponsonby To Palmerston, 5 March 1833.
5- F. O. 78, Vol. 223, From Ponsonby To Palmerston, 3 November 1833.
6- F.O.78, Vol. 226, From Palmerston To Campbell ,7 January 1833,
7- F. O. 78, Vol. 226, From Palmerston To Campbell, 4 February 1833.
8- F. O. 78, Vol. 226, From Palmerston To William Temple, 6 October 1833.
9- F. O. 78, Vol. 227, From Campbell To Palmerston, 31 March 1833.
10- F. O. 78, Vol. 227, From Campbell To Palmerston, 19 April 1833.
11- F. O. 78, Vol. 227, From Ponsonby To Palmerston, 4 May1833.

12- F. O. 78, Vol. 231, From Barker To Palmerston, 17 January1833.
13- F. O. 78, Vol. 237, From Campbell To Polnin, 21 August 1833.
14- F. O. 78, Vol. 244, From Palmerston To Campbell, 26 October 1834.
15- F. O. 78, Vol. 245, From Campbell To Palmerston, 19 June 1834.
16- F. O. 78, Vol. 246, From Campbell To Palmerston, 16 August 1834.
17- F. O. 78, Vol. 246, From Palmerston To Campbell, 19 August 1834.
18- F. O. 78, Vol. 247, From Campbell To Palmerston, 7 October 1834.
19- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 2 January 1834.
20- F. O. 78, Vol. 257, From Palmerston To Campbell, 15 April 1835.
21- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 18 April 1835.
22- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 22 April 1835.
23- F. O. 78, Vol. 257, From Werry To Campbell, 2 June 1835.
24- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 29 June 1835.
25- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 31 June 1835.
26- F. O. 78, Vol. 257, From Campbell To Palmerston, 5 September 1835.
27- F. O. 78, Vol. 257, From Palmerston To Campbell, 23- 25 December 1835.
28- F. O. 78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 28 September 1835.
29- F. O. 78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 5 October 1835.
30- F. O. 78, Vol. 258, From Palmerston To Campbell, 2 November 1835.
31- F. O. 78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 22 November 1835.
32- F. O. 78, Vol. 258, From Campbell To Palmerston, 21 December 1835.

33- F. O. 78, Vol. 262, From Farren To Chapeaud, 2 February 1835.
34- F. O. 78, Vol. 263, From Farren To Thompson, 24 June 1835.
35- F. O. 78, Vol. 281, From Palmerston To Campbell, 9 May 1835.
36- F. O. 78, Vol. 283, From Moor To Ponsonby, 13 July 1836.
37- F. O. 78, Vol. 284, From Campbell To Palmerston, 30 October 1836.
38- F. O. 78, Vol. 286, From Lamb To Palmerston, 3 July 1838.
39- F. O. 78, Vol. 286, From Lamb To Palmerston, 3 July 1838.
40- F. O. 78, Vol. 315, From Farren To Palmerston, 17 January 1837.
41- F. O. 78, Vol. 315, From Farren To Palmerston, 16 March 1837.
42- F. O. 78, Vol. 315, From Farren To Palmerston, 19 October 1837.
43- F. O. 78, Vol. 315, From Boghos To Consuls Qenerals, 19 Mai 1837.
44- F. O. 78, Vol. 318, From Campbell To Ponsonby, 8 December 1837.
45- F. O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, 19 July 1837.
46- F. O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, 22 September 1837.
47- F. O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, 5 October 1837.
48- F. O. 78, Vol. 320, From Campbell To Palmerston, 9 October 1837.
49- F. O. 78, Vol. 321, From Campbell To Palmerston, 13 October 1837.
50- F. O. 78, Vol. 321, From Campbell To Palmerston, 21 December 1837
51- F. O. 78, Vol. 325, From Campbell To Ponsonby, 19 June 1837.
52- F. O. 78, Vol. 329, From Campbell To Ponsonby, 25 June 1837.
53- F. O. 78, Vol. 342, From Palmerston To Campbell, 6 February 1838.
54- F. O. 78, Vol. 342, From Campbell To Palmerston, 10 October 1838.
55- F. O. 78, Vol. 342, From Campbell To Ponsonby, 21 August 1838.
56- F. O. 78, Vol. 342, From Campbell To Palmerston, 16 April 1838.
57- F. O. 78, Vol. 342, From Ponsonby To Campbell, 20 May 1838.

58- F. O. 78, Vol. 342, From Campbell To Palmerston, 9 June 1838.
59- F. O. 78, Vol. 343, From Campbell To Palmerston, 1 October 1838.
60- F. O. 78, Vol. 351, From Campbell To Palmerston, 12 December 1837.
61- F.O.78, Vol. 354, From Ponsonby To Palmerston, 27 January 1839.
62- F. O. 78, Vol. 354, From Ponsonby To Palmerston, 14 February 1839.
63- F. O. 78, Vol. 354, From Ponsonby To Palmerston, 7 Mars 1839.
64- F. O. 78, Vol. 355, From Ponsonby To Palmerston, 19 Mars 1839.
65- F. O. 78, Vol. 368, From Nombre 15, 16 June 1839.
66- F. O. 78, Vol. 375, From Palmerston To Campbell, 28 December 1839.
67- F. O. 78, Vol. 380, From Palmerston To Pouvel,, 18 February 1839.
68- F. O. 78, Vol. 386, From Palmerston To Granville,, 5 June 1838.
69- F. O. 78, Vol. 386, From Palmerston To Granville,, 8 June 1839.
70- F. O. 78, Vol. 390, From Palmerston To Melbourns, 5 July 1840.
71- F. O. 78, Vol. 391, From Palmerston To Beauvale, 16 July 1840.
72- F. O. 78, Vol. 405, From Hodjes To Palmerston, 17 June 1840.
73- F. O. 78, Vol. 405, From Hodjes To Palmerston, 25 February 1840.
74- F. O. 78, Vol. 406, From Palmerston To Granville, 11 March 1840.
75- F. O. 78, Vol. 408, From Palmerston To Granville, 3 November 1840.
76- F. O. 78, Vol. 409, From Palmerston To Granville, 8 December 1840.

١-الكتب الوثائقية المنشورة.

أ) العثمانية:

١- أقطاش، نجاتي، وبنيارق عصيمت، الأرشيف العثماني فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، (عمان: منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمحفوظات بالجامعة الأردنية، ١٩٦٨م).

٢- الحكيم، دعد: الأوامر السلطانية لولاية دمشق فى تعيين القضاة والولاة والموظفين، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ٢٠٠٢م).

٣- رستم، أسد: بيان لوثائق الشام وما يساعد على فهمها، المجلد الأول والثاني والثالث، (بيروت: منشورات المكتبة البوليسية، ١٩٨٧م).

٤- نعيسة، يوسف: المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١-١٨٤٠م (دمشق: منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٣- ٢٠٠٤م).

ب) الفرنسية: (Documents Diplomatiques) وهي:

1- Adel, Ismail; Documents Commercial (1821- 1835), Tome21, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980).

2- Adel, Ismail: Documents Commercial (1836- 1844), Tome22, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques 1980).

3- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (1831- 1834) Tome 23, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980).

4- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (1835- 1838), Tome 24, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980).

5- Adel, Ismail: Documents Diplomatiques Et Consulaires (1839- 1841), Tome25, (Beyrouth: Des Oeuvres Politiques Et Historiques, 1980).

ج) البريطانية وهي:

6- Barker, Syria And Egypt Under The Last Five Sultans Of Turkey, Vol.2, (Newyork: The Princeton University Library, 1973).

7- Bulwer, Henry Lytton, The Life Of Henry John Temple, Viscount Palmerston, Vol.2, (London: 1874).

8- Hurewitz, Diplomacy In The Near And Middle East (A Documentary Record: 1535- 1914), Vol.1 (London: Princeton New Jersey, 1956).

٥- المخطوطات:

١- ابكاريوس، اسكندر: المناقب الإبراهيمية والمآثر الخديوية، (حمص: مطبعة حمص، ١٩١٠).

٢- نوفل، نعمة الله نوفل: كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في إقليمي مصر وبر الشام، (طرابلس: جروس بروس، ١٩٩٠م).

٦- المصادر العربية المعاصرة:

١- البالي، كامل بن حسين: نهر الذهب في تاريخ حلب، الجزء الأول، (حلب: المطبعة المارونية، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م).

٢- البيطار، عبدالرزاق: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الجزء الثاني، تحقيق محمد بهجت البيطار، (دمشق: د.ن، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م).

٣- الحلاق، أحمد البديري، حوادث دمشق اليومية ١١٤٥- ١١٧٥هـ/ ١٧٤١ ١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبدالكريم، (القاهرة: مطبوعات الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، د. ت).

٤- الاسكندري، عمر وحسن، سليم: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

٥- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث الشام ولبنان من ١١٩٧- ١٢٥٧هـ، نشره وعلق عليه الأب لويس معلوف، (بيروت: ١٩١٢م).

٦- الدمشقي، ميخائيل: تاريخ حوادث جرت بالشام وسواحل الشام والجبل (١٧٩٢- ١٨٤١م)، تحقيق محمد محافظة، (عمان: ورد الأردنية للنشر والتو زيع، ٢٠٠٤م).

٧- الشدياق، طنوس: اخبار الأعيان، ،بيروت: د. ن، ١٨٥٩م).

٨- العبد، حسن آغا: حوادث بلاد الشام والامبراطورية العثمانية، تحقيق يوسف نعيسة، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٦م).

٩- شرف، عبدالرحمن: تاريخ دولت عثمانية، مجلد١، (استانبول: مطبعة سي، ١٨٩٨م).

١٠- طوسون، عمر: الجيش المصري البري والبحري، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

١١- قساطلي، نعمان: الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، (بيروت: ١٨٧٩م).كرشه، أندراوس، وأبيض يورغاكي: الثمار الشهية في جغرافية المملكة العثمانية، (طرابلس الشام: المطبعة الوطنية، ١٩١٢م).

١٢- مشاقة، ميخائيل: مشهد العيان بحوادث سوريا ولبنان،(مصر: ١٩٠٨م).

١٣- مجهول، أحد كتاب الحكومة الدمشقيين، مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا عن سوريا عني بنشرها وتعليق حواشيها الخوري قسطنطين الباشا، تحقيق أحمد غسان سبانو (دمشق، دار قتيبة، ١٩٨١م).

١٤-نوفل، نعمة الله نوفل: الدستور العثماني، المجلد الأول، (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣م).

١٥- ينّي، جورج: تاريخ سوريا، (بيروت: ١٨٨١م).

المصادر الأجنبية المعاصرة:

1- Bowring, John: Report Commercial Statistics Of Syria, (Newyork: 1973).

2- Burton, Isabell: The Inner Life Of Syria Palestine And The Holy Land, (London: 1884).

3- Ferdinan, Perrier: La Syrie Sous Le Government De Mehemet Ali Jusquen (Paris: 1842).

4- Marriott: The Eastern Question, A Historical Study In European Diplomacy, (Oxford: At The Larendon Press, 1940.

5- Napier, Chales: The War In Syria, Vol.1, (London: 1842).

6- Urquhart David, The Spirit Of The East, Vol.1, (London: 1838).

الصحف المعاصرة:

١- الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الخميس، بتاريخ ٢٦ جمادى الآخرة ١٢٤٧هـ/١٨٣١م.

٢- الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الجمعة، بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٣- الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الاثنين، بتاريخ ١٣ شعبان، ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٤- الوقائع المصرية، العدد ٤٥٥، الأحد، بتاريخ، ١٦ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

٥- الوقائع المصرية، العدد ٤٥٦، بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.

المراجع العربية والمترجمة :

١- أنطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، (بيروت: دار الفكر للملايين، ١٩٨٧م).

٢- أبو الشعر، هند: اربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠- ١٩٢٨م، (عمان: منشورات بنك الأعمال، ١٩٩٥م).

٣- أبو عز الدين، سليمان: إبراهيم باشا في سوريا، (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٩م).

٤- أبو فخر، فندي جدعان: محمد علي والحسابات الخاطئة (١٨٣١- ١٨٤٠م) (السويداء: د.ن، ٢٠٠٠م).

٥- أوزتونا، يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سليمان، المجلد الثاني، (استانبول: منشورات فيصل للتمويل، ١٩٩٠م).

٦- عبدالباري، محمد: الامتيازات الأجنبية، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩١٤م).

٧- البطريق، عبدالحميد: عصر محمد علي باشا ونهضة مصر في القرن التاسع عشر ١٨٠٥- ١٨٨٣م، (القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م).

٨- البدري، محمد عبدالستار: المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١م).

٩- الجرتلي، علي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م).

١٠- الحلو، عبدالله: صراع الممالك في التاريخ السوري القديم، (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م).

١١- الخازن، فريد: مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠- ١٩١٠م، الجزء الاول، (بيروت: دار الرائد اللبناني، ١٩٨٣م).

١٢- الخياط، اسعد: صوت من لبنان نقله عن الإنجليزية وعلق عليه مخائيل صوايا، (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٥٧م).

١٣- الدماصي، احمد محمد حسن: الاقتصاد المصري في القرن التاسع عشر، الجزء الأول، ١٨٠٠- ١٨٤٠م، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م).

١٤- الدبس، يوسف: تاريخ سوريا، الجزء الثامن، (بيروت: ١٩٠٥م).

١٥- الرافعي، عبدالرحمن: عصر محمد علي باشا، (القاهرة: د.ن، ١٩٥١م).

١٦- الزواهرة، تيسير: تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق، (مؤتة: منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٥م).

١٧- السروجي، محمد محمود: الجيش المصري في القرن التاسع، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٧م).

١٨- الشريدة، أيمن: دراسات وثائقية لجبل عجلون والكورة من خلال المحفوظات الملكية المصرية. ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، (عمان: جمعية عمّال المطابع التعاونية ١٩٩٥م).

١٩- الصباغ، ليلى: الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلادي، العاشر والحادي عشر الهجريين، الجزء الأول و الجزء الثاني، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٩م).

٢٠- الصابوني، أحمد: تاريخ حماه، شرحه وعلق عليه قدري الكيلاني، (حماه: المطبعة الأهلية، ١٩٦٥م).

٢١- العطار، نادر: تاريخ سوريا في العصور الحديثة، الجزء الأول، (دمشق: مطبعة الإنشاء، ١٩٦٢م).

٢٢- العظمة، عبدالعزيز: مرآة الشام تاريخ دمشق وأهلها، تحقيق نجدة فتحي صفوت، بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢م).

٢٣- الأسطواني، محمد سعيد: مشاهد وأحداث دمشقية في منتصف القرن التاسع عشر ١٢٥٦-١٢٧٧هـ/ ١٨٤٠- ١٨٦١م، (دمشق: منشورات وزارة الأعلام، ١٩٩٣م).

٢٤- الضيقة، حسن: دولة محمد علي والغرب، (المغرب: الدار البيضاء، ٢٠٠٢م).

٢٥- المقداد، خليل: حوران عبر التاريخ، (دمشق: دار حوران للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م).

٢٦- بازيلي، قسطنطين: سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٩م).

٢٧- بركات، داوود: البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه الشام ١٨٣٢م عني بنشره بركات بركات، (القاهرة: المطبعة الرحمانية ١٩٣٤م).

٢٨- بك، كلوت: لمحة عامة عن مصر، ترجمة محمد مسعود، الجزء الأول، (القاهرة: مطبعة أبي الهول، د.ت).

٢٩- بيير، رنوفان: تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة جلال يحيى، الجزء الأول، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨م).

٣٠- جب، هاملتون: المجتمع الإسلامي والغرب، الجزء الثاني، ترجمة أحمد عبدالرحيم مصطفى، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١م).

٣١- حجار، جوزيف، وآخرون: أوروبا ومصير الشرق العربي حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية، ترجمة بطرس الحلاق وماجد نعمة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٦م).

٣٢- حسن، نزار يونس: الإقطاعات الحربية في مصر المملوكية، (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٨٨م).

٣٣- حسون، علي: العثمانيون والروس، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

٣٤- خير، صفوح: غوطة دمشق، (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٦م).

٣٥- شوفاليه، دومينيك: مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة منى عبدالله عاقوري، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٤م).

٣٦- دودويل، هنري: محمد علي مؤسس مصر الحديثة، ترجمة أحمد محمد عبدالخالق وعلي أحمد شكري، الطبعة الثانية، (القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت).

٣٧- رستم، اسد:- ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا ١٨٤٨- ١٩٤٨م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨م).

---------- الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، الجزء الأول، الثاني، الثالث، (بيروت: منشورات كلية العلوم والآداب، ١٩٣٠م).

---------- بشير بين السلطان والعزيز، القسم الثاني، (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٦م).

---------- لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، القسم الثالث، (بيروت: منشورات المكتبة البولسية، ١٩٨٤م).

٣٨- ريجينكوف، م. نسكايا وسيميليا، ايرينا: سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر، مذكرات رحالة وتقارير يوسف عطا الله، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٣م).

٣٩- رينيه، قطاوي، وجورج، قطاوي، محمد علي وأوروبا، ترجمة الفريد يلوز، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٢م).

٤٠- زكي، عبدالرحمن: حملة الشام الأولى والثانية (١٨٣١- ١٨٣٩م)، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٨م).

٤١- سالم، لطيفة محمد: الحكم المصري في الشام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

٤٢- سليمان، هلا: أثر الحملة المصرية على بلاد الشام ١٨٣٠- ١٨٤٠م ولاية طرابلس نموذجاً، (طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٠٢م).

٤٣- شكري، محمد فؤاد وآخرون: بناء دولة مصر، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٨م).

٤٤- ضاهر، مسعود: الدولة والمجتمع في المشرق العربي، ١٨٤٠- ١٩٩٠، (بيروت: دار الأدب، ١٩٩١م).

٤٥- ضو، الأب بطرس: تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، الجزء الخامس، (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٧م).

٤٦- طقوش، محمد سهيل: العثمانيون من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٥م).

٤٧- عمر، عبدالعزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث، (بيروت: دار النهضة، ١٩٧٥م).

٤٨- -------------: محاضرات في تاريخ لبنان الحديث، (بيروت: مكتب كريدية إخوان، ١٩٨٥م).

٤٩- عامر، محمود: المكاييل والأوزان والنقود، (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٧م).

٥٠- عوض، عبدالعزيز: الإدارة العثمانية في سوريا (١٨٦٤- ١٩١٤م)،(القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م).

٥١- غيز، هنري: بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن، تعريب مارون عبود، الجزء الأول، الجزء الثاني، (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٩م).

٥٢- غنام، سليمان: قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية ١٨١١- ١٨٤٠م، (جدة: دار تهامة، ١٩٨٠م).

٥٣- غرايبة، عبدالكريم: سوريا في القرن التاسع عشر ١٨٤٠- ١٨٧٦م (القاهرة: دار الجيل للطباعة والنشر، ١٩٦١- ١٩٦٢م).

٥٤- فريحة، أنيس: القرية اللبنانية حضارة في طريق الزوال (طرابلس: جروس بروس، ١٩٨٩م).

٥٥- قرالي، بولس: فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسوريا، (حريصا: د. ن، ١٩٧٣م).

٥٦- كتافاكو، انطوان: فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا ١٨٣١- ١٨٤١م، علق عليه الخوري بولس قرالي، (بيروت: مطبعة العلم، ١٩٣٧م).

٥٧- كرد علي، محمد: خطط الشام، الجزء الثالث، (بيروت: دار القلم، ١٩٧٠م).

٥٨- كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية -السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي (١٨٦٠- ١٩٢٠م)، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٧٦م).

٥٩- مانتران، روبير: تاريخ الدولة العثمانية، الجزء الثاني، ترجمة بشير السباعي، (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر، ١٩٨٩م).

٦٠- مارلو، جون: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة عبدالعظيم رمضان، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م).

٦١- محافظة، علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، (بيروت: المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٠م).

٦٢- مؤنس، حسين: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، (القاهرة: مطبعة حجازي، ١٩٣٨م).

٦٣- نعيسة، يوسف: مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦- ١٢٥٦هـ/ ١٧٧٢-١٨٤٠م، الجزء الثاني، (دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٦م).

٦٤- يانج، جورج: تاريخ مصر، من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م).

ب- المراجع الأجنبية:

1. Bullard, Sir Reader: Britian And The Middle East, (London: 1963).
2. Douin, George: La Premiere Querre Syrie La Conquetese La Syrie (1831- 1832) Tome 1, (Du Caire: 1931).
3. Hoskins, Lancaster Halford: British Routes To India (London: 1966).
4. M. Hyamson, Albert; The British Consulate In Jersalem In Relation To The Jews Of Palestine (1838- 1914), Part1, (London: Edward Goldston Ltd, 1939).
5. Kahlaf, Samir: Persistence And Change In 19 The Century Lebanon, (Beirut: American University Of Beirout, 1979).

6. Marsot, Afaf Lutfi Al-Sayyid: Egypt, The Reign Of Muhammad Ali, (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).
7. Rodkey, Frederick Stanley: The Turco- Egyption Question In The Relations Of England, France And Russia, (1832- 1841), (Newyork: Russell, 1972).
8. Puryear, Vernon John: International Economics And Diplomacy In Near East Astudy Of British Commercial Policy In The Levant (1834- 1853), (London: 1935).
9. Sailbi, Kamal: The Modern History Of Lebanon, (Newyork: Caravan Books, 1965.
10. Swallow, Charies: The Sick Man Of Europe Ottoman Empire To Turkish Republic (1789- 1923), (London: Tonbridge, 1973).
11. Tibawi, A.L: A Modern History Of Syria In Clouding Lebanon And Palestine, (London: 1969).
12. --------------: British Interests In Palestine 1800- 1901 (Oxford: Oxford University Press, 1961).
13. Webster, Charles: The Foreign Policy Of Palmerston (1830- 1841), Vol. 2, (London: 1951).
14. Wood: A History Of The Levant Company, (London: 1935).

الموسوعات العربية:

١- البراوي، راشد: الموسوعة الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧م).

٢- غربال، محمد شفيق، الموسوعة العربية الميسرة، (بيروت: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

الموسوعات الأجنبية:

1- Benton, William: The New Encyclopedia Britannica, Vol. 13, 21 (U.S.A: International Copy Right Union, 1971).
2- De Gruyter, Walter: The International Geographic Encyclopedia And Atlas, (Columbia: Columbia University Press, 1979).

المعاجم والقواميس:

١- الحموي: ياقوت: الجزء الثالث، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٩م).

٢- طلاس، مصطفى: المعجم الجغرافي في القطر العربي السوري، المجلد الأول، (دمشق: المؤسسة العسكرية للدراسات والنشر، ١٩٩٣م).

٣- رمزي، محمد: القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد القدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م، القسم الثاني، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٤م).

٤- الزركلي، خير الدين: الأعلام قاموس تراجم، الجزء الثاني، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م).

٥- سامي، شمس الدين: قاموس تركي، (استانبول، دار سعادت، ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م).

٦- قاموس الأعلام (تاريخ وجغرافيا لغاتني) (استانبول: مهران، مطبعة سي، ١٣٠٦هـ).

٧- مصطفى، إبراهيم: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، (طهران: المكتبة العلمية، د.ت).

الحوليات:

١- الحكيم، دعد: سلاطين بني عثمان في ولاية حلب من خلال الأوامر السلطانية، الحوليات الأثرية السورية، العدد ٣٥،(دمشق: منشورات مديرية الآثار العامة،١٩٨٥م).

٢- شعث، شوقي: حلب وتجارة الحرير وصناعته في العهدين المملوكي والعثماني، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد٢٣، (دمشق: منشورات مديرية الآثار العامة ١٩٩٩م).

٣- عبدالكريم، أحمد عزت: التقسيم الإداري لسوريا في العهد العثماني، حوليات كلية الآداب، المجلد الأول، (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٥١م).

٤- سورية، الحوليات الأثرية العربية السورية، المجلد٣٢، (دمشق: المديرية العامة للآثار، ١٩٨٢م).

المقالات والأبحاث

١- أبو سمراء، إبراهيم: المصريون في لبنان وسوريا، مجلة المشرق، العدد ٣٠، (بيروت: ١٩٣٢م).

٢- البلخي، علي يوسف: الموقف الدولي من احتلال محمد علي باشا لبلاد الشام من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان التاسع عشر والعشرون، (دمشق: جامعة دمشق، نيسان- تموز ١٩٨٥م).

٣- الجميل، أمين: الطب في البلاد من مئة سنة، مجلة المشرق، العدد ٢٧، (بيروت: ١٩٣٠م).

٤- المعلوف، عيسى اسكندر: دروز حوران وحرب إبراهيم باشا، جريدة المقتطف، مجلد ٦٧، (القاهرة: ١٩٢٥م.

٥- خوري، جورج: المصالح الاستعمارية البريطانية والحفاظ على الإمبراطورية العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٤١- ٤٢، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٢م).

٦- رستم، أسد: محمد علي باشا والسلطان العثماني محمود والنزاع بينهما، جريدة المقتطف، المجلد ٦٦، الجزء الخامس، (القاهرة: مايو آيار ١٩٢٥م).

٧- ------ من تاريخ الثورة الدرزية، جريدة المشرق، العدد ٣٥، (بيروت: ١٩٣٧م).

٨- ريان، محمد رجائي: مصالح فرنسا الاقتصادية في سوريا ١٥٣٥ و١٩٢٠، مجلة دراسات تاريخية، العددان، ٢٥- ٢٦، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٧م).

٩- سنو: عبدالرؤوف: العلاقات الروسية العثمانية (١٦١٧- ١٦٧٨م) مجلة تاريخ العرب والعالم، العددان ٧٤- ٧٦، (بيروت: دار النشر العربية، ١٩٨٤م).

١٠- صالح، محمد حبيب: الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان ٦٧- ٦٨، (دمشق: جامعة دمشق، كانون ثاني- حزيران ١٩٩٩م).

١١- أبو فخر، فندي: بعض مظاهر التنظيم الإداري في بلاد الشام خلال حكم محمد علي باشا، مجلة دراسات تاريخية العدد ٢٣، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٦م).

الرسائل الجامعية:

١- أبو فخر، فندي جدعان: بلاد الشام في ظل حكم محمد علي باشا (١٨٣١- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف ذوقان قرقوط، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

٢- أبو عياش، عائدة: متسلمية غزة تحت الحكم المصري ١٢٤٧- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٦م).

٣- البلخي، علي يوسف: ثورات حوران، رسالة ماجستير غير منشورة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٨٥م).

٤- العبد الرحمن، حكمات: النقود العثمانية في سورية، دراسة تاريخية اقتصادية اجتماعية سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد علي عامر، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٩٧م).

٥- جراد، عدنان: الحكم المصري في سوريا (١٨٣١- ١٨٤٠م)، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبة (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٩م).

٦- نعمة، سكينة: أثر الفتح المصري في الاقتصاد السوري ١٨٣١- ١٨٤١م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف عبدالكريم غرايبة، (دمشق: جامعة دمشق، ١٩٥٥-١٩٥٦م).

الملاحق

- الجـــــداول
- الخرائـــــط
- الوثائـــــق

الجداول

جدول بأسماء ولاة دمشق الشام من سنة ١٨٣٠- ١٨٤١م

رقم (١)

اسم الوالي	سنوات الخدمة
عبدالرؤوف باشا (الصدر الأعظم)	١٢٤٤- ١٢٤٥هـ/ ١٨٢٨- ١٨٢٩م.
عثمان باشا	١٢٤٥- ١٢٤٦هـ/ ١٨٢٩- ١٨٣٠م.
سليم باشا	١٢٤٦- ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠- ١٨٣١م.
حاجي علي باشا	١٢٤٧- ١٢٤٨هـ/ ١٨٣١- ١٨٣٢م.
إبراهيم باشا المصري	١٢٤٨- ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٢- ١٨٤٠م.
حاجي علي باشا	١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م

المصدر: الأوامر السلطانية، سجل رقم ٤، ص ٥٦، ٧٥.

جدول بأسماء الدبلوماسيين البريطانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣٢- ١٨٤١م

رقم (٢)

الاسم بالعربي	باللاتيني	الوظيفة	المكان	مدة الخدمة	المصدر
بالميرستون	Palmerston	وزير خارجية	لندن	١٨٣٠- ١٨٥١م	Encyclopedia Britannica, Vol. 17, Pp 187- 189.
ستراتفورد	Stratford	سفير	إستانبول	١٨٢٥- ١٨٣٣م	Encyclopedia Britannica, Vol. 21, Pp 229.
لامب	Lamb	سفير	فيينا	١٨٣٣- ١٨٣٩	F.O.78, Vol.286, 3 July 1838
بونسنبي	Ponsonby	سفير	استانبول	١٨٣٣-١٨٤١م	F.O.78, Vol. 223, From Ponsonby To Plamerston, 3Nove 1833
باركر	Barker	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٢- ١٨٣٣م	Ibid, Vol. 214, 13 June 1832.
كامبل	Campbell	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٣- ١٨٣٩م	Ibid, Vol. 226, 7 January 1833.
فارن	Farren	قنصل	دمشق	١٨٣٣-١٨٣٧م	مذكرات تاريخية، المصدر السابق، ص٦٨
مور	Moor	قنصل	بيروت	١٨٣٠-١٨٣٦م	F.O.78, Vol. 283, From Moor To Ponsonby, 13 July 1836.
يونغ	Young	قنصل	القدس	١٨٣٩-١٨٤٥م	Barker, Vol. 2, P170
وري	Werry	قنصل	حلب	١٨٣٠- ١٨٣٥م	F.O.78, Vol. 257, From Werry To Campbell, 2 June 1835
هودجس	Hodjes	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩-١٨٤١م	Ibid, Vol.405, From Hodges To Palmerston, 17 June 1840
بوفيل	Beauvale	سفير	فيينا	١٨٤٠	Ibid, Vol.391, From Beauvale To Palmerston, 28 August 1840
تورم	Thorm	قنصل	دمشق	١٨٣٧-١٨٤١م	رينيه، المرجع السابق، ص٩٠.

جدول بأسماء الدبلوماسيين الفرنسيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام ١٨٣٢- ١٨٤١م

رقم (٣)

الاسم بالعربي	باللاتيني	الوظيفة	المكان	مدة الخدمة	المصدر
دي فارني	De Varrenne	سفير	استانبول	١٨٣٢—١٨٣٣م	Ismail, Tome 23, P29, 63, 116.
ميمو	Mimaut	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٢م	Ibid, Tome23, P22
روسين	Roussin	سفير	استانبول	١٨٣٣-١٨٣٩م	Ibid, Tome23, P36, 199, 226, Tome24, P100, 360, 440, 173, 282, 205, 210
دي بروجللي	De Broglie	وزير خارجية	باريس	١٨٣٣-١٨٣٥م	Ibid, Tome23, P226, 278, 334, 409, 436, Tome21, P72, 384
دي ليزبيز	Des Lesseps	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٦-١٨٣٩م	Ibid, Tome22, P163.
ديفال	Deval	قنصل	بيروت	١٨٣٨م	Ibid, Tome24, P222.
سول	Soult	وزير خارجية	باريس	١٨٣٩م	Ibid, Tome24, P440.
جوريل دروغمان	Jorelle Drogman	قنصل	بيروت	١٨٣٢،١٨٣٧-١٨٤٠م	Ibid, Tome21, P255, Tome22, P177, Tome24, P179.
دي بونتوا	De Pontois	سفير	استانبول	١٨٤٠م	Ibid, Tome25, P179, 124, 222, 392, 337, Tome 22, P392.
دي ريجني	De Rigny	سفير	استانبول	١٨٣٤-١٨٣٥م	Ibid, Tome23, P360, 334, 30.
دي بوركيني	De Bourqueney	سفير	لندن	١٨٣٩م	Ibid, Tome24, P303.
كوشولية	Cochelet	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩م	Ibid, Tome24, P108.
سيباستياني	Se Bastiani	وزير خارجية	باريس	١٨٣٢م	Ibid, Tome21, P255, Tome, P51, 52.
بوريه	Bouree	قنصل	بيروت	١٨٤٠-١٨٤١م	Ibid, Tome25, P248, 255, 254, 273.
هنري غيز	Henry Guys	قنصل	بيروت	١٨٣٣-١٨٣٧م	Ibid, Tome21, P72, 339, 350, Tome23, 194, Tome25, P292.
دي مولوزية	Des Meloizer	قنصل	بيروت	١٨٤١م	Ibid, Tome25, P266.
موليه	Mole	وزير خارجية	باريس	١٨٣٧-١٨٣٨م	Ibid, Tome22, P103, Tome23, P222, 135, 181.
تيير	Thiers	وزير خارجية	باريس	١٨٣٦-١٨٤٠م	Ibid, Tome22, P17, Tome23, P100, Tome25, P337, 255
جويزوت	Quizot	وزير خارجية	باريس	١٨٤١م	Ibid, Tome, 25, P232, 273, 266.
جرانفيل	Granville	سفير	لندن	١٨٣٨	F.O.78, Vol 386, 8 June 1838, Bulwer, Op. Cit, Vol.2, P234
تاليران	Talleyran	سفير	لندن	١٨٣٢- ١٨٣٣م	حجار، المرجع السابق، ص٦٩.

جدول بأسماء الدبلوماسيين العثمانيين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام

(١٨٣١- ١٨٤١م)

رقـــم (٤)

الاسم	الوظيفة	المكان	المدة	المصدر
محمد رشيد باشا	صدر أعظم (ناظر خارجية)	استانبول	١٨٣٢-١٨٤١م	إرادة ممتازة، ملف رقم١، وثيقة رقـم٤، ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م، سـامي، قاموس أعلام، م٢، ص٢٢٨٢.
ماورو باني	سفير	فيينا	١٨٣٢م	خـط همـايون، ملـف ٣٥٠، وثيقـة رقـم ١٩٨١٤، بتاريخ ٢٩ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٣م، البلخي، الموقف الدولي، ص٢٠٦.
خسرو باشا	صدر أعظم	استانبول	١٨٣٢-١٨٤١م	سامي، قاموس أعلام، م٣، ص٢٠٤٤.
نامق باشا	مسؤول الدواوين في السلطنة العثمانية	استانبول	١٨٣٢م	خط همايون، ملف رقـم٣٦٥، وثيقـة رقـم ٢٠١٨٣، بتاريخ ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م.
شكيب أفندي	سفير	لندن	١٨٤٠م	إرادة ممتازة، ملف رقم٣، وثيقـة رقـم ٨٦، بتاريخ ١٣ رجب ١٢٥٦هـ/ ١١ أيلـول ١٨٤٠م.
نوري بك	سفير	باريس	١٨٤٠م	المصدر نفسه، ملف رقم٢، وثيقة رقـم٣٦، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.
رأفت بك	سفير	فيينا	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقـة رقـم٩، بتاريخ ٢٣ جمادى الآخـر ١٢٥٥هـ/ ٢ أيلول ١٨٣٩م.
فتحي باشا	سفير	باريس	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقـة رقـم٤، بتاريخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٦ تموز ١٨٣٩م.
عاكف أفندي	كاتب الباب العالي	استانبول	١٨٣٩م	المصدر نفسه، ملف رقم١، وثيقـة رقـم٣، بتاريخ ٢٥ ربيع الثاني ١٢٥٥هـ/ ١٢ تموز ١٨٣٩م.

جدول بأسماء الدبلوماسيين الروسيين والنمساويين خلال فترة الحكم المصري لبلاد الشام (١٨٣٢- ١٨٤١م)

رقم (٥)

الاسم بالعربي	باللاتيني	الوظيفة	المكان	مدة التعيين
بوتنييف[١].	Boutenieff	سفير روسي	استانبول	١٨٣٠- ١٨٤٢م
لافيرون[٢].	Lavison	قنصل عام روسي	الاسكندرية	١٨٣٢- ١٨٣٩م
نيسلرود [٣].	Nesselrode	وزير الشؤون الخارجية	موسكو	١٨٣٢- ١٨٤١م
برينيور[٤].	Brinnur	مبعوث روسي		١٦ آب ١٨٣٩م
دي ميدم[٥].	De Medem	قنصل عام	الاسكندرية	١٨٣٩- ١٨٤١م
نيومان[٦].	Newman	سفير النمسا	لندن	١٨٣٢- ١٨٤١م

(١) إرادة خارجية، ملف رقم١٢، وثيقة رقم ٥٩١، بتاريخ ٥ رجب ١٢٥٧هـ/ ٢٤ آب ١٨٤١م، بازيلي، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٢) رينيه، المرجع السابق، ص٥٣١؛ خوري، المرجع السابق، ص٩٧.

(٣) إرادة ممتازة، ملف رقم٢، وثيقة رقم ٣٦، بتاريخ ٢١ ذي الحجة ١٢٥٥هـ/ ٢٤ شباط ١٨٤٠م.

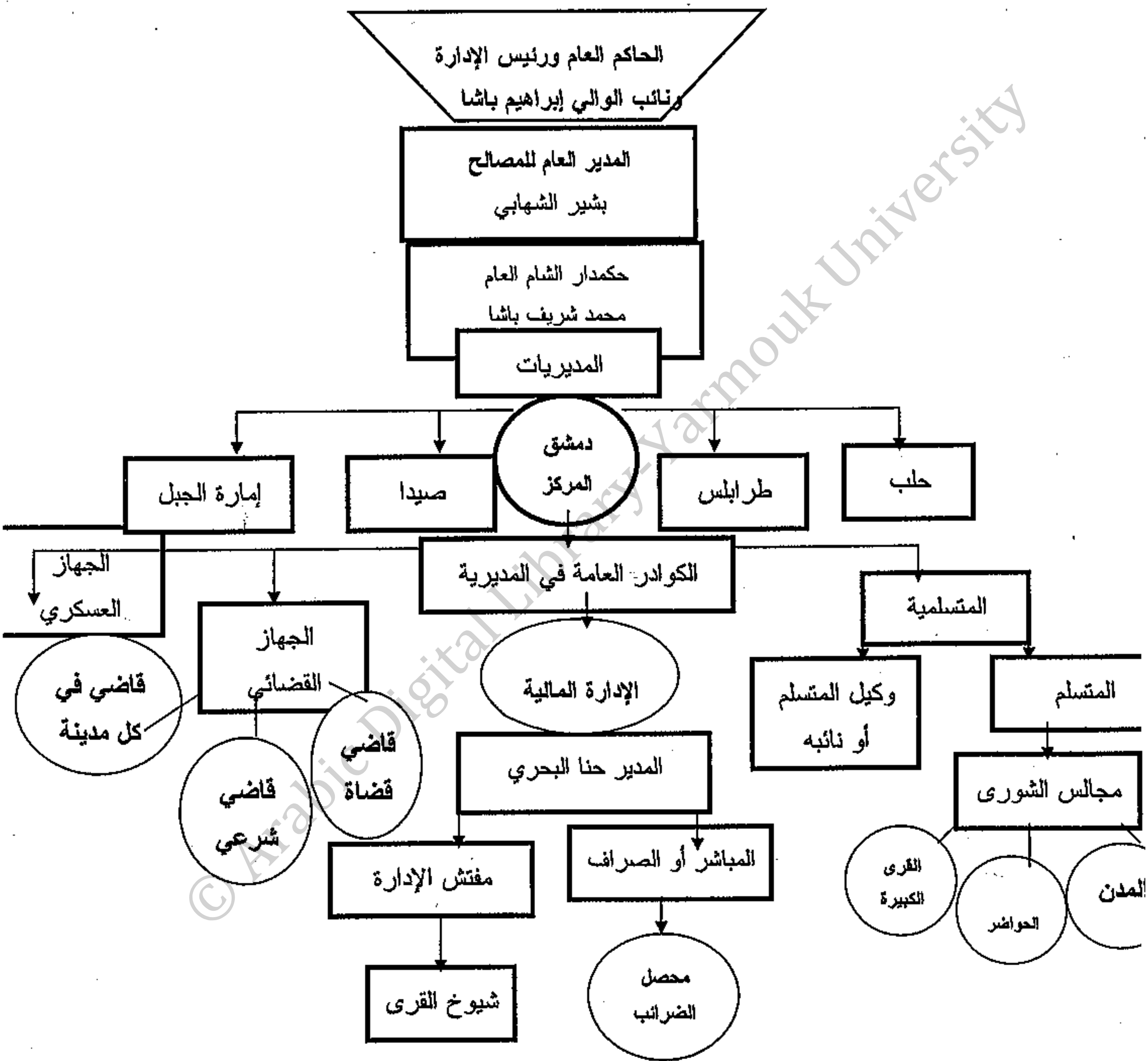
(٤) حجار، المرجع السابق، ص١٧٣.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

(٦) المرجع نفسه، ص٦٩.

جدول الهيكل الإداري المصري في بلاد الشام

رقم (٦)



* المصدر: محافظ عابدين، محفظة رقم ٢٥٢، وثيقة رقم ١٤٧، بتاريخ ٢٤ شوال ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م؛ المصدر نفسه، وثيقة رقم ٤٤، بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، المصدر نفسه، محفظة رقم ٢٥٠، ترجمة الوثيقة رقم ٤٦٦، د. ت. محافظ بحر برا، محفظة رقم ١٨، وثيقة رقم ٤، بتاريخ ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، سجل محكمة شرعية دمشق، سجل رقم ٣٣٣، وثيقة رقم ٢٦٨، بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م، عزت عبدالكريم، المرجع السابق، ص١٤١، وأيضاً: Perrier, Op. Cit, P52

جدول بأسماء المتسلمين في بلاد الشام ورواتبهم خلال سنة ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥ رقم (٧)

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
أضنة وطرطوس	أدنه	محمد نابي بك	٥٠٠٠
	طرطوس	يعقوب آغا	٣٠٠٠
	بياس	محمد بك	٢٥٠٠
حلب	حلب	بانبسي زاده عبدالله آغا	٥٠٠٠
	أنطاكية	خلف آغا	٢٥٠٠
	عينتاب	عارف آغا	٢٠٠٠
	كليس	زنيل آغا	٢٥٠٠
	بيلان	مصطفى بك	١٠٠٠
	بندر جسر الشغور وأريحا	علي آغا	٨٠٠
	بندر إدلب	علي آغا	١٢٥٠
	ناظر قرايا جبل سمعان وتوابعه	محمد آغا المهردار	١٠٠٠
	ناظر قرايا العمق وتوابعه	أحمد آغا شلهومي	١٠٠٠
	ناظر قرايا أريحا وتوابعها	محمد آغا رفيعا	١٠٠٠
الشام	الشام	عظمزاده حافظ بك	٨٣٣٣٠٣
	حمص	عبدالقادر آغا جعفري	٢٠٠٠
	حماه	طيفور زاده عبدالله آغا	٣٥٠٠
	المعرة	حسنين آغا	١٣٠٠
	ثلث أول الحصن	الشيخ ديب	١٠٠٠
	ثلث ثاني الحصن	الشيخ أسعد	١٠٠٠
	ثلث ثالث الحصن	الشيخ إبراهيم	١٠٠٠

المصدر: محافظ الأبحاث رقم ٧٦، محفظة رقم ٢٥٢، صورة القائمة العربية المرفقة للوثيقة العربية رقم ٣١٠/ ٢٢، عابدين، بتاريخ ١٢٥١هـ/ ١٨٣٥م، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٨٢- ٢٨٥.

تابع جدول رقم ٧

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
تابع إيالة الشام	مصياف	الأمير ملحم	٢٥٠
	حزور	محمد آغا قره أوغلان	٢٥٠
	البقاع	أحمد آغا كماد	١٢٥٠
	بعلبك	الأمير جواد الحرفوش	٢٥٠٠
	راشيا	الأمير سعد السدين الشهابي	٣٠٠٠
	حاصبيا	الأمير أحمد الشهابي	٢٥٠٠
	اربد وعجلون	مصطفى آغا حمدان	٢٠٠٠
	حوران	حسين بك إبراهيم	١٢٥٠
	القنيطرة والجيدور	محمد آغا	١٢٥٠
	دروز حوران	عمر آغا العابد	١٢٥٠
	ناظر قرايا وادي العجم وإقليم البُلان	عبدالله بك	١٠٠٠
	ناظر قرايا جبل القلمون	أنيس آغا مهايني زاده	١٠٠٠
	ناظر قرايا المرج والغوطة	أمين آغا شحرور	١٠٠٠
طرابلس	طرابلس	شريف زاده يوسف آغا	٤٥٠٠
	صافيتا	عثمان آغا	٢٥٠٠
	عكا	مصطفى بك	٢٥٠٠
	وكيل متسلم ربما الفرزلية	فيروز بك	١٠٠٠
	المشفرة	إبراهيم آغا	٥٠٠
	طرطوس	محمد آغا	٥٠٠

تابع جدول رقم ٧

اسم الإيالة	اسم المقاطعة	اسم المتسلم	الراتب بالقروش
اللاذقية	اللاذقية	خليل آغا ورده	٣٥٠٠
	المرقب والخواربي والقدموس	أحمد آغا عدره	١٤٠٠
	جبل الأكراد والباير	أحمد آغا عدره	٧٥٠
	البوجاق وصهيون والبهلولية	أحمد آغا عدره	٧٥٠
	السمت القبلي	ويني علي	٥٠٠
	القردام والمهالبة		٦٠٠
	المزيرعة		٤٠٠
صيدا	صيدا	عارف آغا	٢٠٠٠
	بيروت	حسنين أفندي	٢٥٠٠
	تبنين	الشيخ طالب الزين	١٥٠٠
	الشقيف	الشيخ علي	١٥٠٠
	جباع	أحمد آغا دزدار	١٥٠٠
	صفد	إبراهيم عبدالعال	٥٠٠
	طبريا	الشيخ سليمان أبو ريه	٥٠٠
	الناصرة	الشيخ علي	٥٠٠
	ساحل عكا	الشيخ علي	٥٠٠
	حيفا وساحل عتليت	عبدالله بك	٧٥٠
	شفا عمر	محمد عبدالرزاق	٥٠٠
	الشاغور والجبل	محمد عبدالرزاق	٥٠٠
	صور	حسن آغا	١٠٠٠
المجمـــــوع العـــام بالقـــروش			١٠٠,٣٠٠

جدول بأسماء القرى التي تم إعمارها في حلب مع مزارعها ومساحة الأراضي التي زرعت فيها خلال سنة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م رقم (٨)

اسم القرية	عدد الأفدنة(*)	اسم القرية	عدد الأفدنة
تل كرانية	١١	قره ضاشلي	١٣
القناطر	٦	طوخلا	٣٥
بوابية	٨	جاط	٣
تل كالس	٩	الزادات	٧
جبل العيس	٦٠	عين البيضة	٢
الحميدي	٢٧	يوسف باكيه	٣
خلصة	١٠	كفرنبين	٥
الجعارة	١٠	العمرونية	٩
عقربات	١٠	السمسمية	٨
فجدان	١٠	الرصافة	١
جوجة	٣٢	خلصة	١٠
كويرس	٣٢	الجفرة	٢٠
البريج	١٠	البرج	١٠
عيرانزي	١٠	سنعاية	١٠
أليشة	١٥	ريّان	١٩
اسبين	٦	تل المكسور	١٥
صوران	١٠	أعران	١٣
فاح	١٤	ديرقاق	٢٤
حجيرة	٨	بلاط	٢٠
قبة	١٢	مران	٧
حربيل	٢	تل أرمال	٦
كاورايلي	١٣	غنمة	١٣

(*) الفدان: مقدار من الأرض الزراعية مساحته $333\frac{1}{3}$ قصبة مربعة أو ٤٢٠٠ متر مربع بتقريب الكسر. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، المرجع السابق، ص٦٨٤.

تابع جدول رقم (٨)

اسم القرية	عدد الأفدنة	اسم القرية	عدد الأفدنة
محسنلي	١٣	قوندري	٥
الحلوانجي	١٣	هملين	٢
عرب حسن	١٣	حاج مخلي	٣
منيخ	٥٠	دوه هيوك	٤
شبيب	٣	شريع	٢١
الجوجرة	٣	تل اشغيب	١٠
تل اشعير	٢	تركان	٢٨
المقبلة	٩	نيرب حلب	١١
الدكنك	٥	السرلسن	١٣
درسلونة	٩	عسان	٣٢
كفر شيخاية	٦	يلعرن	١١
دولبية	٨	تله	٢
انقراطة	٦	مرديخ	٦
عيطين	٢٢	طلحين	٩
تل علم	٢٣	شدود	٦
برشاية	١٧	سوسيان	٧
قبة شيخ	١٥	سوسنباط	٧
قديران	١٣	الجدث	٥
بيرة الباب	١٨	نعمان	٥
طومان	٢٠	زيتان المصنع	٦
الدهبية	٤	المية	٩
حرسزبونار	١٦	تونكي هيوك	٧
أدا	١٧	كوجك مبطل هيوك	٧
صاوق صوتولعي	٩٠	قوذاغي	٦
مير ميران	٦	يلدوان	٢٥
أوزون كيلا	٦	قسطل الحمام	٧
صوحق	٢٢	تليات	٧
باشوكوي	١٢	كفرقالو	١٤
حمام	١٢	أق بنار	٦١
المجمـــــــوع العـــــام للقـــرى			١٠٢
مجمـــــــوع عدد الأفدنـــــة			١٣٦٠ فدان

المصدر: محافظ الأبحاث، رقم٧٧، محفظة رقم ٢٥٣، وثيقة رقم ١٧٠/ ٢٣ عابدين، بتاريخ ٥ جمادى الأولى، ١٢٥٢هـ/١٨٣٦م ص٢٣، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص٢٦٤- ٢٦٨

جدول بالقوات المصرية المتمركزة في بلاد الشام خلال سنة ١٨٣٧م

رقم (٩)

السنة ١٨٣٧			السنة ١٨٣٧		
اسم الآلاي ورقمة المشاة	مكان التمركز	التعداد (ضباط، ضباط صف وأفراد)	اسم الآلاي ورقمه تابع المشاة	مكان التمركز	التعداد (ضابط وضباط صف وأفراد)
حرس (جارديا)١	عينتاب	٣٠٤٨	حرس جارديا١	انطاكية	٧٩٦
حرس جارديا٢	مرعش	٢٦٤٥	حرس ٢	بيسان	٨٤٤
حرس جارديا٣	حلب	٢٤٣٥	١	اورفه	٨٢٥
٢	عينتاب	٢٢٥١	٢	زنبيه	٨٣٠
٤	مرعش	٢٥٩٣	٤	أدنة	٦٧٨
٥	أذنة (أضنة)	٢٦٢٩	٦	دمشق	٧٧٠
٦	كلس	٢٣٢٦	٧	طرطوس	٧٤٢
٩	حلب	٢٣٠٤	٨	دمشق	٧١٢
١٠	حلب	٢٠٥٤	١٠	عكا	٧٦٨
١١	أورفة	٢٣٣٨	١١	كلس	٧٥٦
١٢	عينتاب	٢٣٢٦	١٢	طرطوس	٦٢٢
١٤	حلب	١٩٨٨	١٣	اورفه	٨٠٦
١٧	أورفه	٢٣٦٩	المدفعية	حماه	١٣٧٢
١٨	عكا	٢٠٤٩	حرس١	حمص	٩٨٤
٢٢	اورفه	٢٢١٢	حرس ١	دمشق	١٠٠٧
٢٤	أنطاكية	٣١٣١	حرس ٢	حلب	١٩٤٩
٢٥	القدس	١٧٥٥	حرس ٣	عكا	٣٣٧
٢٩	أذنة (أضنه)	٣١٧٢	بلوكات ٤	المجموع	٥,٦٤٩
٣٠	حماة	٢٩٢٥	المهندسون	عكا	٨١٢
٣١	حلب	٢٤٠١	أورطة ١	ادلب	٧٥٨
٣٤	كلس	٢٥٦٤	أورطة ٢	المجموع	١,٥٧٠
	المجموع	٥١,٥٤٦			

المصدر: عمر طوسون، الجيش المصري، ص١٦٨- ١٧١.

جدول قطعات الجيش المصري النظامية سفن الأسطول المصري وأماكن تمركزها في بلاد الشام سنة ١٨٣٩م رقم (١٠)

اسم الألاي	النوع	مكان التمركز	التعداد (ضباط ضباط حق، افراد)
الألاي الأول	مدفعية الحرس	حماه	١٣٧٢
الألاي الثالث	مدفعية الحرس	حلب	١٩٤٩
الألاي الأول	مدفعية الراكبة	حمص	٩٨٢
الألاي الثاني	مدفعية الراكبة	دمشق	١٠٠٧
أربع كتائب	من المدفعية	عكا	٣٣٧
الألاي الأول	من مشاة الحرس	عينتاب	٢٠٤٨
الألاي الثاني	من مشاة الحرس	مرعش	٢٦٤٥
الألاي الثالث	من مشاة الحرس	حلب	٢٤٣٥
الألاي الثاني	من المشاة	عينتاب	٢٢٥١
الألاي الرابع	من المشاة	مرعش	٢٥٩٣
الألاي الخامس	من المشاة	ادنة (أضنة)	٢٦٢٩
الألاي السادس	من المشاة	كلس	٢٣٦٢
الألاي التاسع	من المشاة	حلب	٢٣٥٤
الألاي العاشر	من المشاة	حلب	٢٠٥٤
الألاي ١١	من المشاة	اورفه	٢٣٣٨
الألاي ١٢	من المشاة	عينتاب	٢٣٢٦
الألاي ١٤	من المشاة	جلب	١٩٨٨
الألاي ١٧	من المشاة	اورفه	٢٣٦٩
الألاي ١٨	من المشاة	عكا	٢٠٤٩
الألاي ٢٢	من المشاة	اروفه	٢٢١٢
الألاي ٢٤	من المشاة	إنطاكية	٣١٣١
الألاي ٢٥	من المشاة	القدس	١٧٥٥
الألاي٢٩	من المشاة	ادنة (أضنة)	٣١٧٢
الألاي٣٠	من المشاة	حماه	٢٩٢٥
الألاي ٣١	من المشاة	حلب	٢٤٠١

تابع جدول رقم (١٠)

اسم الألاي	النوع	مكان التمركز	التعداد (ضباط ضباط حق، افراد)
الألاي ٣٤	من المشاة	كلس	٢٥٦٤
الألاي١	من فرسان الحرس	اللاذقية	٧٩٦
الألاي ٢	فرسان الحرس	بيسان	٨٤٤
الألاي ١	من الفرسان	اورفه	٨٢٥
الألاي ٢	من الفرسان	زمية	٨٣٠
الألاي ٤	من الفرسان	ادنة (اضنة)	٦٧٨
الألاي ٦	من الفرسان	دمشق	٧٧٠
الألاي ٧	من الفرسان	طرطوس	٧٤٢
الألاي ٨	من الفرسان	دمشق	٧١٢
الألاي ١٠	من الفرسان	عكا	٧٦٨
الألاي ١١	من الفرسان	كلس	٧٥٦
الألاي ١٢	من الفرسان	طرطوس	٦٦٢
الألاي ١٣	من الفرسان	اروفة	٨٠٦
الألاي ١	من حملة البلطجية	عكا	٨١٢
أورطتان	من حملة البلطجية	طرابلس	١٦٤١٠
أورطتان	من المهندسين	ادلب	٧٥٨
المجمـــوع العـــــام			٧٥,٢٠٤

المصدر: عمر طوسون: الجيش المصري، ص١٦٨– ١٧١

جدول يبين الرتب العسكرية المصرية في بلاد الشام والرواتب التي تقاضوها رقم (١١)

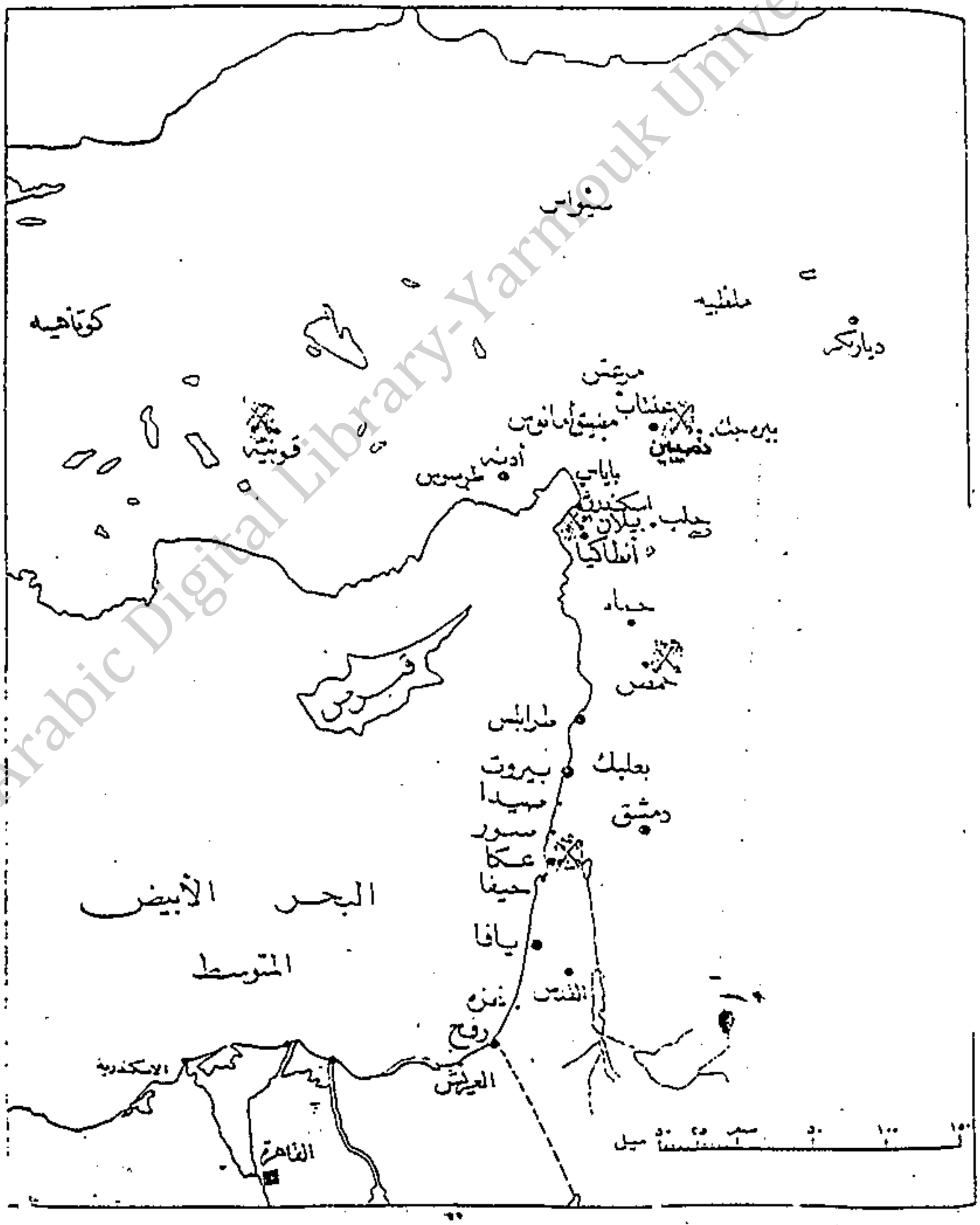
اسم الرتبة	الراتب المقبوض في السنة بالكيس	الراتب المقبوض في الشهر بالقرش
مير لواء (أمير لواء)	٢٥٠	
الميرالاي (أميرلاي) عميد	٢٠٠	
القائمقام (عقيد)	٦ أكياس[1] في الشهر	
البكباشي (مقدم)	٥ أكياس في الشهر	
الصاغ قول اغاسي (رائد)		١٢٥٠
محاسبي أول		٩٠٠
اليوزباشي (نقيب)		٥٠٠
الملازم أول		٣٠٠
الملازم أول في المدفعية		٣٦٠
الملازم ثاني في المدفعية		٣٠٠
الباش جاويش (رقيب)		٤٠
الأمباشي (عريف)		٢٥
الجندي النفر		١٥

المرجع: أبو فندي، سوريا والصراعات الدولية، ص٦٨، السروجي، المرجع السابق، ص٢٨٩

---

(١) **الكيس يساوي خمسمائة قرش**

الخرائط

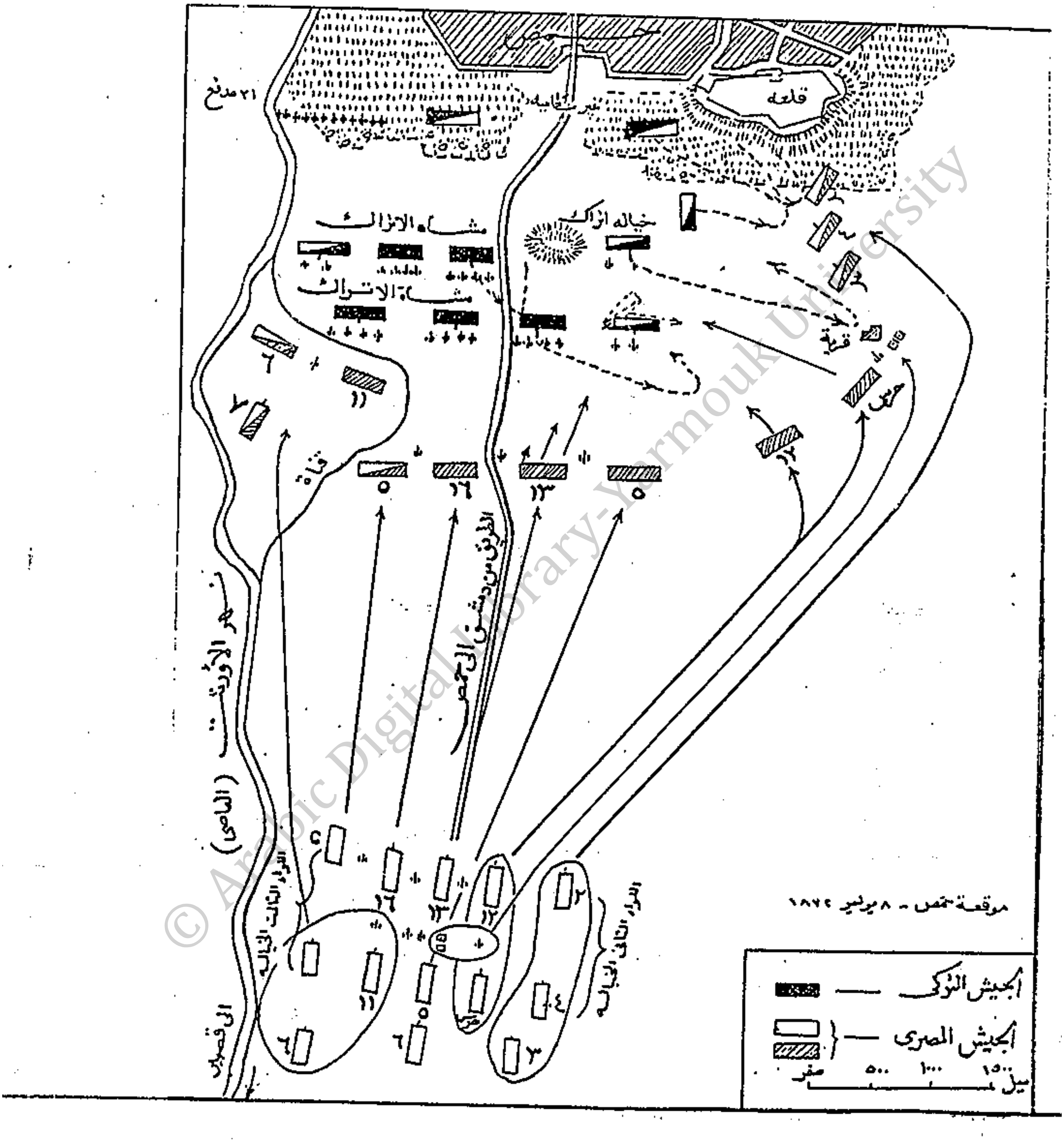


– خريطة تبين المواقع التي سيطر عليها المصريين في بلاد الشام والأناضول.

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ص ٢٨٢، نعيسة، المرجع في وثائق تاريخية، ص ٥٥٩.

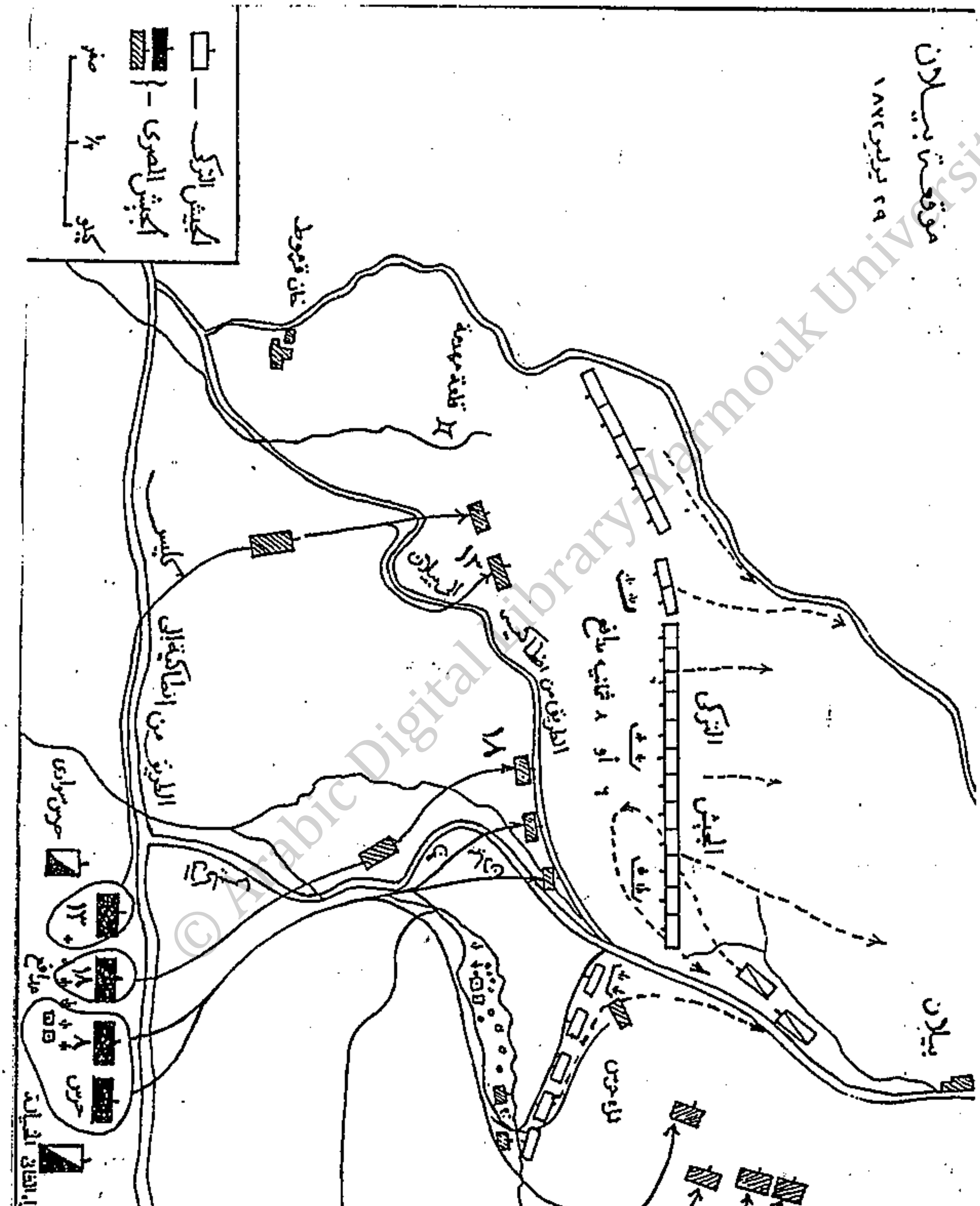


المصدر: عمر الاسكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، (القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٠م)، ص٣١.



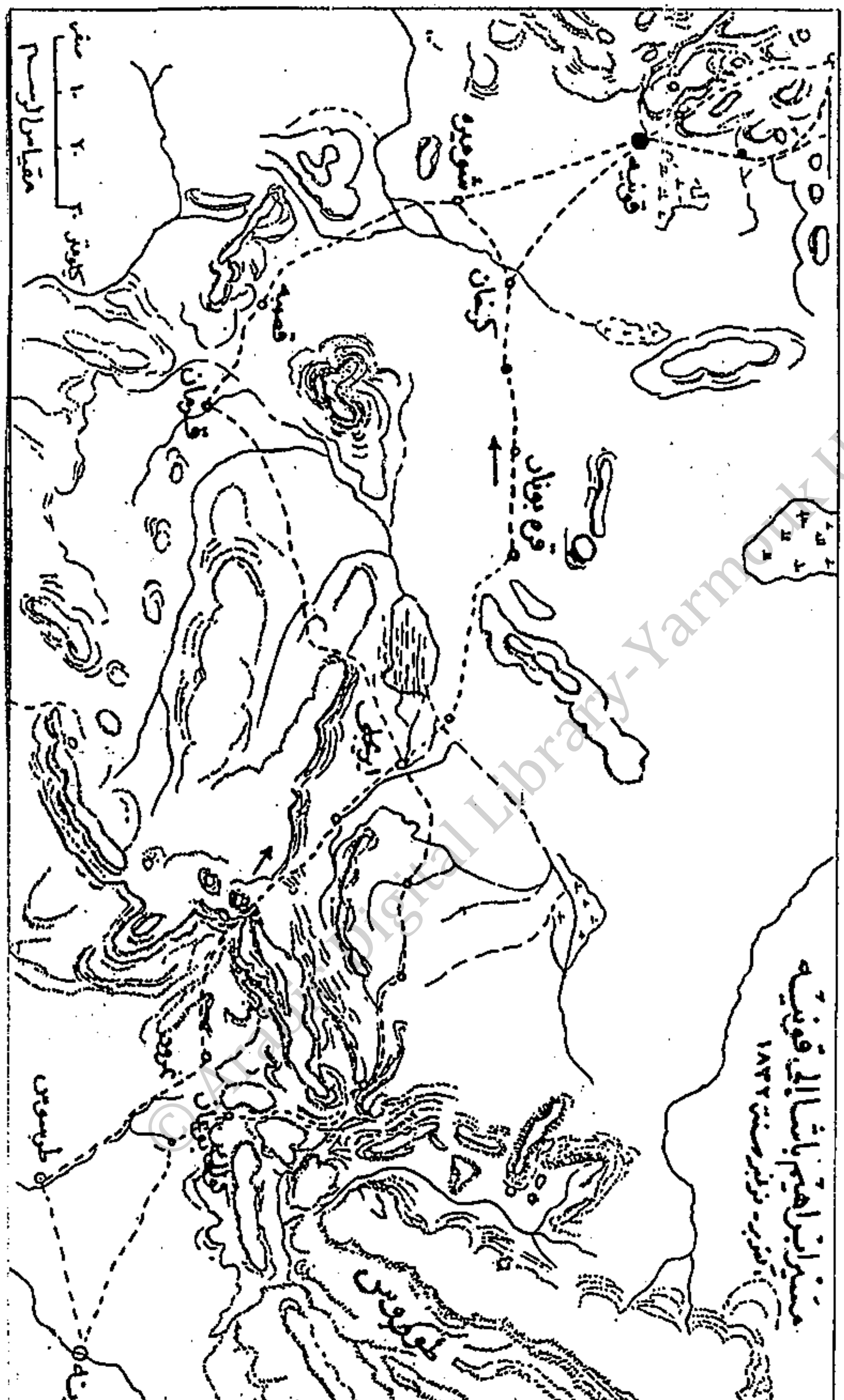
خريطة توضح أحداث معركة حمص سنة ١٨٣٢م

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح، ص٣٢٣.



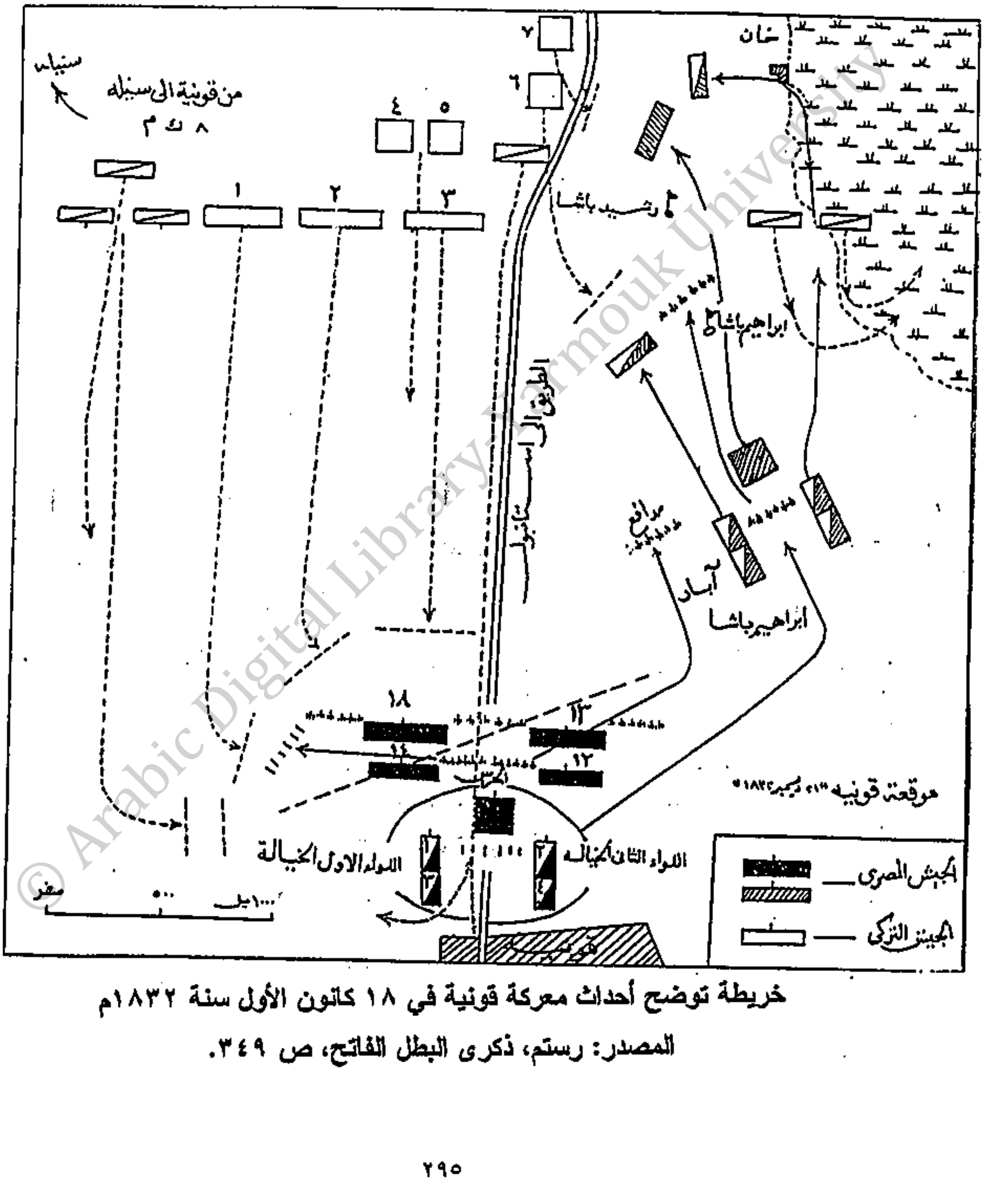
خريطة توضح أحداث معركة بيلان سنة ١٨٣٢م

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٣٣.



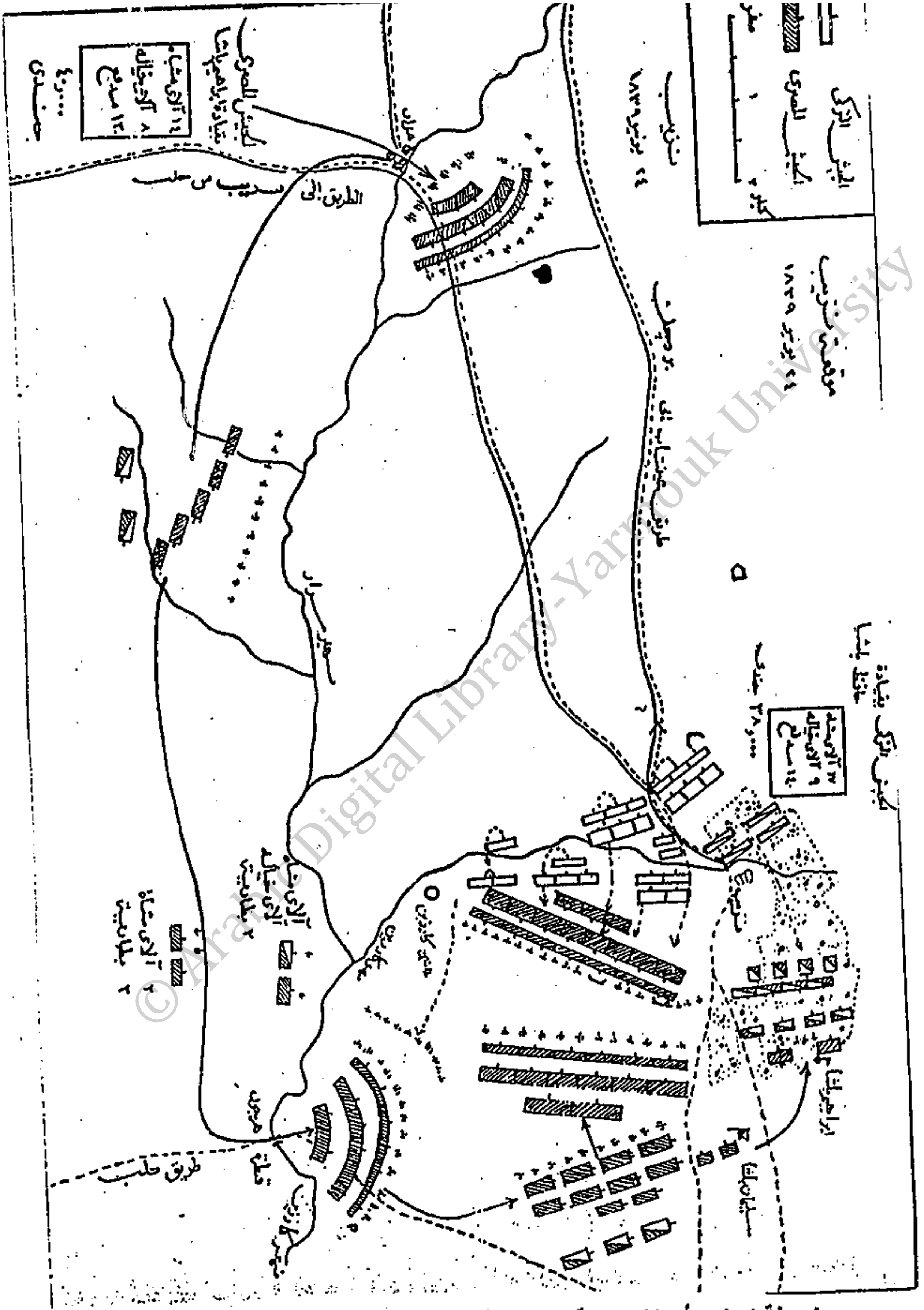
خريطة توضح مسير جيش إبراهيم باشا إلى قونية

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٢٤.



خريطة توضح أحداث معركة قونية في ١٨ كانون الأول سنة ١٨٣٢م

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٤٩.



خريطة توضح أحداث معركة نصيبين في ٢٤ حزيران سنة ١٨٣٩م

المصدر: رستم، ذكرى البطل الفاتح، ص ٣٨٥.



خريطة توضح أسماء المدن والموانئ التي خضعت للسيطرة المصرية في بلاد الشام والأناضول

المصدر: لطيفة، المرجع السابق، ص٣٢٤

الوثائق

باختم كبير بيورلدى بمتسلميت حاج عثمان پاشا بغيابيه حاج

شام شريفك نائب سيدا ارشدت شعار فضيلتلو افندي حضرتلري وقدوة العلما المحققين مفتيسي
حنفيدن سيادتلو افنديلري زيد فضلهما ومفاخر الاماجد والاعيان وجوه بلده وكتخدا ارلري
زيد مجدهم وشام ايالتنك حادث اولديغي قضا ونواحيلرده كائن مشايخ و وجوه
كائنه واعيانه وقراسي بخلرين زيد قدرهم انها اولنور كه مستعينا باسره تقيه سلد
بمحانيت حضرت رسول الله اشبو سنه مباركه دهي قوافل حجاج موحدين باستصحاب
سمت شريف حجازه عزيمت اقتضاسندن ناشي شام شريف محافظه اولديغي ايالتي
قائمقاملغي درايتلري وبجوب كوطولري بردار تك تحول عهده لياقتي قلنمق لازم كلديكنده
ها وكتخدا امرا ميركو مراء الكرام صاحب القدر والاحترام ميرميران ذوي كرامتنا مدد
سعادتلو مكرمتلو عثمان پاشا دام اقباله اوصاف مذكوره ايله موصوف ونجيه سيتم
دهي حسن اداره سنه علم حشنود وراضي اولدقلريندن بو سنه مباركه دهي شام
قائمقاملغي بالاستقلال طرفمزدن عهده لياقتنه احاله وتفويض اولنمش اولديغي معلوم وكر
اولدقده كركدر كه پاشاي مومى اليه طرفمزدن مرخص قائمقام ومسلم وضابط بيلوب
لوازم رعايت مراسم توقير واحترام وحفظ وعيش وانقياد امرلرنده باكلية اعتنا ومبادرت ولوازم
اتفاقده واتحاده مزيد سعي وغيرت وسز كه كتخدا وقائمقامز پاشاي مومى اليه
سزدهي فيما بينكزده منعقد اولان جوهر رشد ودرايت اقتضاسنجه قائمقاملغ شرعيه
برامور كثيره سي محرمانه وقانونه منيف تطبيقيه ايله رعايت مهام دولت علية وفقرا ورعيه
وتحصيل مرتبات حجازيه ومطلوبات سايره به ودفع شرور مفسدين وحمايت
وصيانت فقرا وضعفايه صرف وسع مقدرت ولازم الاهتمام اولان خصوصاتك بيد رتبه
درسعادته عرض واشعار بينه مساعي ابدرها مساعي مشكوره ابرازيله جمله دن
جانبسنه بجوانب حضرت شاهنشاهيه استجلاب دعوات خيريه خصوصنه مثابرت
وها نيله اهتمام ودقت وخلافندن اتقا ومباعدت ايليه سز ديو

في ٥ ج ل سنه

عن نفسه ووكيل شرعي عن اخويه هما محمود والحرمه اينسه المراة الكاملة الثابتة وكالته عنهما في ذلك وتوابعه فما زاده وفي ساير ما ياتي بيانه فيه لديه بشهادة

صالح ابن قاسم صالح ونحوه ابن عبد القادر الحموي ثبوتا والبايع الثاني والبايعة الثالثة اصالة عن انفسها فباعوا اصالة ووكالة على الحكم المرقوم اعلاه

في صحة منهم ومن الموكلات وسلامه وطواعيه واختيار من غير اكراه ولا اجبار وجواز الامر الشرعي ما هو جار في ملك البايعين والمركلين وحوزهم

وبيدهم وطلق تصرفهم التصرف الشرعي النافذ شرعا ومنتقل اليهم بالارث الشرعي من والدتهم الحرمه حاسم بنت بينهم على الفريضة الشرعية

الانتقال الشرعي بالطريق الشرعي وذلك جميع الحصة الشايعة وقدرها النصف اثنا عشر قيراط قيراط من اصل اربعة وعشرين قيراط من جميع الدار الكاين

ظاهر دمشق بمحلة قبر السيدة عاتكة رضي الله عنها بزقاق الحيواطيه بزقاق البستان المشتمل كاملها على ساحة سماوية ومساكن ومنافع شرعية حد كاملها

قبلة دار دباغ القطن وشرقا دار حسن سبح وشمالا البستان وغربا الطريق وفيه الباب بحق ذلك كله المعلوم ذكره عندهم وعند الموكلين علما شرعيا شرعا

ديعات شرعيين باتين لازمين مرضيين مشتملين على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم لذلك بالطريق الشرعي بعد سبق النظر والخبرة والمعاقدة

الشرعية على ذلك من غير غبن ولا صدر في ذلك ولا حيف ولا فساد بثمن قدره لذلك ثلاثماية قرش فضة صاغ ميري حالة مقبوض بيد البايعين من

المشتري قبضا شرعيا بالاعتراف الشرعي وما كان في المبيع المعين اعلاه من درك وتبعة فضمانه على البايعين حيث يجب شرعا حسبما تصادقوا

شا فهية على جميع ما ذكر اعلاه تصادقا شرعيا وثبت ذلك لديه بشهادة شهوده اخره ثبوتا شرعيا فحكم بموجبه حكما شرعيا بالتماس شرعي وذلك

دعوا ان ادعى البايع الاول بالوكالة عن موكلاته على راشد اغا ابن مصطفى اغا بان الموكلات يستحقان في ذمة المدعى عليه مبلغا قدره عشرة قروش

مالي من جهة دين شرعي سابق على تاريخه وذكر انهما يوم تاريخه وكلاه بمطالبة المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفي قبضه منه وايصاله اليهما وفي ساير ما عين

عليه بذلك وفي بيع حصتهما من المبيع المحرر اعلاه للمشتري المزبور بما سبق ذكره من الثمن المحرر اعلاه وفي قبضه وايصاله اليهما وفي ساير ما عين

اعلاه وكالة شرعية عامة مطلقة مفوضة الى رايه في ذلك مقبولة منه طالبا بذلك وسال سواله عن ذلك فاجاب بالاعتراف باستدانته للمبلغ المحرر

اعلاه ومبقاية بذمته وجحد وكالة المدعي بصحة الموكلات في ساير ما عين اعلاه وكلفه اثبات ذلك فاعاد المدعي المزبور بينة السماه اعلاه

اعلاه من الموكلات وانهما يوم تاريخه وكلاه بمطالبة المدعى عليه بالمبلغ المدعى به وفي قبضه منه

واشهد عمانى ذلك فشهد الديه على وجه المدعى عليه بمعرفتهما الموكلات وفي قبضه منهما وايصاله اليهما وفي ساير ما عين اعلاه وكالة شرعية

وايصاله اليهما وفي بيع حصتهما من المبيع للمشتري بما قابلهما من الثمن المحرر اعلاه وفي قبضه منهما مفوضة شمولة بتركتها احمد وعلي ولدي شاكر الله

عامة مطلقة مفوضة الى رايه في ذلك يعلمان ذلك ويشهدان به بشهادة شرعية مقبولة شرعا وامره بدفعه لموكلته بجبيب وذلك حكما والزاما شرعيا

الشهيد فعند ذلك حكم نايب سيدنا الحاكم الموحى اليه بصحة الوكالة والزم المدعى عليه بالمبلغ الشرع المرفي للجهالة شرعا وكاجرى حرر ورقم وجرى في عين

بالتماس شرعي معروف بالبايعة الثه ويشهد بالوكالة له اعلاه التعريف

شهر ربيع الاول سنة خمسين ومايتين والف

كاتبه محمد الحسيني

لدى مولانا عطار زاده السيد حيد افندي نايب سيدنا قاضي القضاة صدقي زاده القاضي الحاكم بدمشق حالا اشهدت عليها الحرمه عايشة بنت عبد الله المشهوره

المراة الكاملة اشهادا شرعيا في صحة منها وسلامه وطواعيه واختيار من غير اكراه ولا اجبار وجواز الامر الشرعي انها يوم تاريخه وكلت والتاب ... وكلت

افندي المقيمة بمحروسة مصر القاهرة في تحصيل متروكات ومخلفات شقيق الموكلة مصطفى افندي سلامه اولي في اوجاق عساكر الطوبجية المتوفي في عن قرب

حصار عكا منذ سنتين واربعة اشهر متقدمة تاريخه وفي خلاص ذلك واستخلاصه بطلبه بمحكمة شرعية من واضع يد على ذلك ومنسلم للمتروكات

شقيق الموكلة المنحصر ارثه في الموكلة فقط لعدم وارث للمتوفي غير الموكلة وحدها وفي ساير ما يتعلق بذلك وفي الدعاوى والمخاصمات ان

احتيج لذلك واقامته في ذلك مقام نفسها ورضيت بقوله وفعله وكالة عامة شرعية مطلقة مفوضة الى راي الوكيل المرقوم اسمه اعلاه

موقوفه الى قبوله وثبت ذلك لديه بشهادة شهوده اخره وبصريح الاعتراف لديه بذلك كله ثبوتا شرعيا فحكم بموجبه حسبما ولا فيه حكما شرعيا

بالتماس شرعي ومعرفة بالموكلة كلا من سليمان اغا ابن عبد الله ومصطفى اغا ابن عبد الله تعريفا شرعيا الثاني لمحرر ثاني شهر ربيع الاول سايع

شهر ربيع الاول سنة خمسين ومايتين والف

كاتبه حسين الحموي

لدى مولانا عطار زاده السيد حيد افندي نايب سيدنا قاضي القضاة صدقي زاده القاضي الحاكم بدمشق حالا اشترى الحاج خليل ابن محمد المدني عالة بنفسه

من الحاج حمود ابن الحاج بكري الجموك فباعه في صحة منه وسلامه وطواعيه واختيار من غير اكراه ولا اجبار وجواز الامر الشرعي ما هو جار في ملكه

وحوزه وبيده وطلق تصرفه التصرف الشرعي النافذ شرعا قبل مفخر المدرسين الكرام حسيب زاده السيد احمد افندي نايب سيدنا المولى الهمام حفيد بيجي زاده

عبد الحليم افندي القاضي العام بدمشق سابقا المحتويه بحجته مفخر المدرسين الحاج احمد رشيد افندي المورخه في ثالث عشر شهر ربيع الاول سنة ثمان

واربعين ومايتين والف الانتقال الشرعي بالطريق الشرعي وذلك جميع الدار الكاينة ظاهر دمشق بمحلة باب المصلى بزقاق الوسطاني المشتمل على مساكن ومنافع

شرعية المحدوده قبلة بيت لطفي وشرقا الطريق وفيه الباب وشمالا بيت بدر وغربا بيت النحاس بحق ذلك كله المعلوم ذكره عندهما علما شرعيا

اشتراء وبيعا شرعيين باتين لازمين مرضيين مشتملين على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم لذلك بعد سبق النظر والخبرة والمعاقدة

الشرعية على ذلك من غير غبن ولا صدر في ذلك ولا حيف ولا فساد بثمن قدره لذلك ثلاثماية قرش فضة صحيحة صاغ ميري حالة مقبوضة بيد البايع

من المشتري المزبور قبضا شرعيا بالاعتراف الشرعي وما كان المرقوم من درك وتبعة فضمانه على البايع المرقوم حيث يجب شرعا حسبما تصادقا

مشافهة على جميع ما ذكر اعلاه تصادقا شرعيا وثبت ذلك لديه بشهادة شهوده اخره وبصريح الاعتراف لديه بذلك كله ثبوتا شرعيا فحكم بموجبه

حكما شرعيا بالتماس شرعي تحريرا في تاسع يوم من شهر ربيع الاول سنة خمسين ومايتين والف

كاتبه السيد عبد الحي الحمصي

سجل محكمة شرعية لدمشق رقم ٣٣٢ دمشق بتاريخ ١٨ ربيع الآخر ١٢٥٠ هـ

افندم سلطانم

ما نعرض لسعادتكم ومراحمكم عبيدكم اهالي بني عبيد عن سبب خراب قرايا هم وما الذي هم لحالها فاقدم في خصوص الخراب الحاصل
لقرايانا من الظلم لوصل لنا من متسلمينا الى الان ومحمد اغا السنجي والخواجي موسى والرديء الذي صار علينا وقد شكينا
امرنا الى سعادتكم مرارا عديدة وسعادتكم تطلبوا لافاده من المتسلمين والكتاب وهم لا يفيدوا سعادتكم الا بما ينفعهم ويزيد
حالنا السيء الشوه وحط النفس وانه افندم الذي جرى لنا ما جرا لاحد من جميع رعايا افندينا فلاجل ذلك حصل
لنا خوف وفزع بليغ وربما لا طاقة لنا بالوصول اليه متى نشكي امرنا وسعادتكم لم تنقذنا من ذلك بحيث وجدنا
انه لا ينقذنا من ذلك الظلم سوى رحيلنا من بلادنا الى غير بلاد لان جميع البلاد حصل لهم الرهد وارتفع الرديء عنهم
سوى نحن فلزم الاعراض بذلك لمراحمكم لكي تامروا برفع الظلم والرديء عنا وبكون سمعنا بسوامعنا انا ولبود
مالنا من اكابر فراوضتم سعادة افندينا ابراهيم باشا وان يرفع عنا جناب محمد اغا السنجي والخواجي موسى لانهم اناس
لا يخافوا الله ولا يرحمونا واذا يتوسطوا مصالحنا فلا ننجي الى قرايا بني عبيد لان جميع البلاد تحت حكم سعادته الله ينا
ولان الرديء والظلم ارتفع من جميع المقاطعات سوانا نحن فنرجو من مراحم سعادتكم العلية رفع الظلم والرديء والتعدي عنا
ورفع محمد اغا جوربجي وموسى الخواجي عنا لانهم معلوم حالهم معنا وعلى كل حال فالامر لمن له الامر افندم سلطانم

في ٥ ع ١٢٥٥

سليم
فلاحين بني
عبيد

مشايخ
بني ...
عبد العزيز

سنی الهمما دولتلو عطوفتلو اوغلم افندم حضرتلری

مصر مسئله‌سی مذاکره‌سی ایچون خارجیه مستشاری سعادتلو نوری افندی بنده‌لری ایله چهارشنبه کونی دول خمسه سفیرلریله رشید پاشا خانه‌سنده مکالمه ایتمش وجریان ایدن مذاکرات ومحاوراتی متضمن ترقیم ایتدیریلان بر قطعه مضبطه منظور عالی بیورلمق اوزره مرسول سوی سامیلری قلنمش اولمغله موافق اراده سنیه حضرت شاهانه بیورلدیسی مضبطه مرقومه تعالی اشبو بازار ایرتسی کونی عقد و تنظیم اولنان مجلس مشورتده بین الوکلا قرائت و مذاکره اولنرق قرارینک خاکپای عالیه عرض و استعلامنه ابتدار اولنه‌جغی بیانیله تذکره ثناوری ترقیمنه ابتدار قلندی افندم

معروض چاکر کمینه‌لریدر که
اشبو تذکره [illegible] ایله ذکر اولنان مضبطه مبارک خاکپای
ملوکانه‌یه بالتقدیم مشمول انظار معالی آثار
[illegible] حضرت ملوکانه‌یه [illegible] و مشار ومومی الیه نوری افندی سفرای
[illegible] بیورلمش [illegible] استیذان عالیلری
مومی الیه کوزل مطالعه ایتمش اولدقلری جهتله [illegible] مجلس مشورتده بین الوکلا
مضبطه مذکوره عقدی مصمم اولان [illegible] ملوکانه
وجهله [illegible] قرارینک خاکپای همایونه [illegible]
قرائت و مذاکره اولندقده [illegible] خصوصه اراده سنیه شاهانه
عرض و اشعار [illegible] مضبطه اعاده سوی سامیلری
[illegible] ذکر اولنان مضبطه اعاده [illegible]
قلمش اولمغله [illegible] امر و فرمان حضرت من له الامرکدر

- إرادة داخلية، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١، المسألة المصرية، استانبول، أرشيف استانبول، ٢٠ رجب ١٢٥٥هـ/ ١٨٣٩م.

معروض قوللريدر

ادنه طرفلرنك تحقيقى احوالى ضمننده مقدمجه ادنه حواليسنه كوندرلمش اولان ادمم قوللرى عودتله بودفعه

قونيه يه كلمسيله وانكلتره [illegible] ايله محاربه ده وار دربولقلرى مصرلولر حوادث نشر ايتمكده ايكن انكلتره

وسائرلك بر [illegible] الشام وقبرس جزيره سنى تكذيبك [illegible] اولندقنى فرانسزلى سليمان پاشا بوسنه ايله

ادنه يه بالاخبار هركس مسلح اولارق امام بولندقلرى اشعار ايتمسه وانطاكيه دن اوله ايكى قطعه

طوب ومهماتيله ايكيوز طوپجى عسكرى طرسوس اسكله سنه كوندرلمسه وادنه دن دخى برالاى

پياده طرسوس سوق اولنمسه [illegible] ايدولرم كائنه اسكله لرك عسكر ومهماتيله تقذيف وتحكيمه

بناءً تحقيقه اولدقلرنى والبوم كولك بوغازنده وكرك ادنه ده بولنان عسكر ومهماتى اوليجه طوبمقصد

اولونفى و [illegible] حوالى مذكوره اهالىسنك حيث اوزره اولدقلرنى مرقوم قوللرى افاده

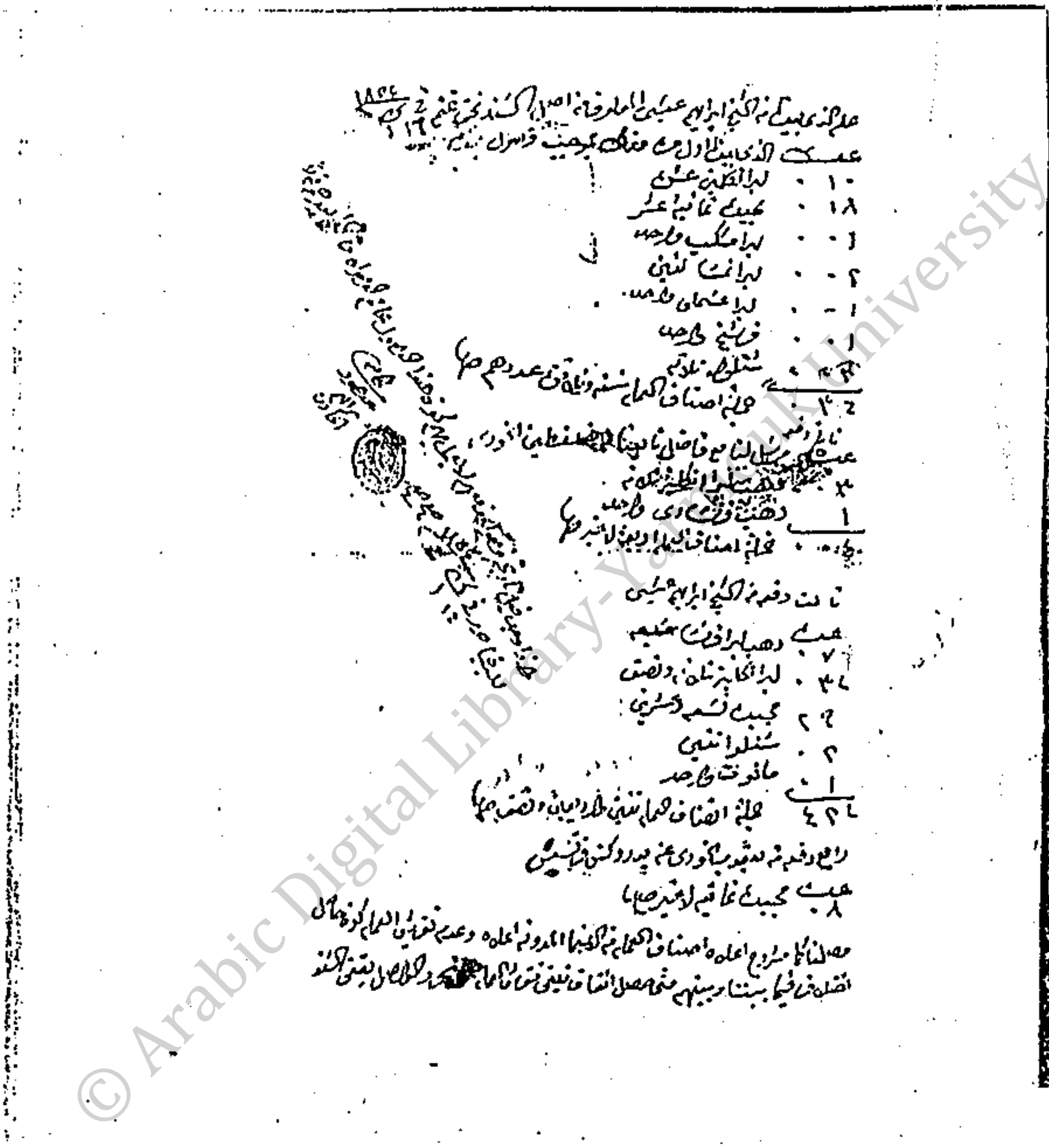
ايتمسيله ولونرن بوبيله دخى حوالى مذكوره دن اسدشدايدن اولنلر قوللريله تحقيقه وانكشافه اولنانه

حوادثاتك اشا واقعه [illegible] تحقيق وقصور ايتميه جكى محاطعلم عن صحياتلرى بعد اولدقلرى اولبابده امرو فرمان

حضرت من له الامركندر

[illegible]

إرادة داخلية، ملف دون رقم، وثيقة عثمانية رقم ١٠٥٦، استانبول، أرشيف استانبول، ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠



- وثيقة عثمانية تبين أسعار النقد المتداول وأسعار الحرير أثناء فترة الدراسة محفوظات مكتبة الأسد (دمشق).

دولتلو عنایتلو عاطفتلو ابهتلو افندم حضرتلری

سنی الهمم کریم الشیم دول اجنبیه مأمورلرینه عنایت واحسان بیورلسه اولان هدیهٔ سنیه صره سنده

معاونت اموری بیورلدیغی اوزره مسئلهٔ مصریه نك حل وتسویه سی مصلحتنده بولنان وانکلتره دولتی سفن حربیه سی مأمورلرندن قومودور نابیره دخی کذلك

ترسانهٔ عامره مستخدم یاورپاشایه جنرال جوقوس سیفنه تطبیقاً برقبضه سیف ذکر اولنان نشان عالی ایله سیفلر اعمال واکمال اولنه رق

برقبضه سیف ایله برقطعه نشانك اعمال واعطاسی خصوص مساعدهٔ سنیه شایان بیورلمش اولدیغندن وقومودور موسی الیهك نشان وسیفی دخی کندوسنك مادوننده بولنان

کوندرلمسی ایچون موسی الیه یاورپاشانك سیفی امثاله قیاساً خفیف یاپلمش واقعا موسی الیه یاورپاشانك سیفی موسی الیه جوقوس

قوماندارلرك نشانلری وسیفلری رادهسنده اعمال اولنمش اولدیغندن تبدیلی خصوصی التماس اولنوب خفیف اولمش وموسی الیه قومودوره

سیفندن فرقلی بولنمغله اقتضای ارادهٔ سنیه دن اولدیغی حالده مقدما سپارش اولندیغی وقت سهو وقوعیله سالف الذکر نشان وسیفلر

امرال رتبه سنده معتبر آدم اولدیغی جهتله کندوسنك دیکر قوماندارلر ایله برابر طوتلمسی ایجاب حالدن بولنمش اولدیغنه بنا برقطعه نشان ایله برقبضه سیف

ارادهٔ سنیه موجبنجه امثاله تطبیقاً بوکره مجدداً لزومی اولدیغندن کندویه

ضربخانهٔ عامره یه اعاده وقیدلری ترقین برله موسی الیهما ایچون منقولیت بیورلدیغی ترسانهٔ عامره ده موسی الیه یاورپاشانك

عملای ایشیدلمسی اولنمله موافقت ارادهٔ سنیهٔ شاهانه بیوریلورسه محللرینه اعطا اولنه جغی ایرادلنمش اولوب فی الحقیقه کرك

بیهوده برطاقم مصارف وتعیینات ویرلکده اولدیغی قوتلو فوادلو پاشا حضرتلری طرفندن یکجه کونه انیای مجلس ایجابی مناسب اولنه رق

موسی الیهك وکرك جنرال جوقوسك استخدامدن فائده ملحوظ دکل ایسه شویلجه رخصت ویرلسی دخی جائز اوله جغندن

موسی الیهمانك ایلروده وسائل مناسبه تدارکیله بالسهوله دفعلری صورتنه باقیلمق بیانیله تذکرهٔ عاجزی ترقیم قلندی افندم

م

[signatures]

إرادة داخلية، ملف رقم ١، وثيقة رقم ١٠، استانبول، بتاريخ ١١ رمضان ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م.

of the concession made to the complainants, was induced by circumstances which have come to my knowledge, of English Merchants & other Europeans at Beyrout conniving, with those of the country in enabling the latter to evade the extra duties their goods are subject to, on their transit from the coast to this city, a proceeding which is of itself highly improper & illegal & in its

Consequences

chief place of trade & consumption
The evasion of this law is effected
by the natives purchasing goods
of the English Houses on condition of
their sending them into the
interior at their own property, &
after passing them thro' the
local custom house under that
guise delivering them to the proper
owners.
The article to which the
enclosed papers refer has now
appeared

attracted the notice of this Govt, till a proposal was made by an individual to Sheriff Pasha to farm the duty on it at 10,000 piastres a year when an enquiry was made as to its value, & quantity, & it was then ascertained that it might yield a more profitable revenue.

The duty of 150 piastres the Cantar is a decided violation of our treaties in which the amount

24 Jan 1858

subject will be deemed worthy of consideration & interference

I have &c

(Signed) J W Farren

FO 78/282/30 M 0036

Private Beirout 30 May 1836.

85

My Lord,

I have already had the honour to [re]port officially to Your Lordship my arrival in this [p]lace, from my tour in Syria —

I had intended to return to Alexandria [by] the first Steam Packet, now hourly expected, but I [hav]e not yet got the whole of the details, which I am [co]llecting for my report to Your Lordship on the [stat]e of Syria; since, in addition to the reports [for]warded by me from Mess[rs] Farren, Werry & Moore, [I a]m in expectation of different statistical and other [inf]ormation from some people with whom I left [...]ies in the progress of my journey —

Moreover Official information has been [rece]ived that Mehemet Ali may be expected here in

[V]iscount Palmerston G.C.B.

&c &c &c

Rec[eive]d 27 May 1836

F.O. 78 282

Vol. 282 / 30 May

ing made a complete Place d'armes.

Large and solid stone barracks are [illegible] being built in most of the chief towns in Syria capable each of containing from 3,000 to 5,000 soldiers, and they appear to be built with attention [to] their wants and comforts.—

From these circumstances I feel [con]fident that neither Mehemet Ali nor Ibrahim [Pas]ha contemplate the surrender of Syria under [an]y case, and that they would not surrender [it] without a struggle, and defending it to the [las]t extremity—

The Turkish population in Syria [is se]verely oppressed by the Conscription, which the [pres]ent rulers think they are forced to make, in [orde]r to keep up an army capable of opposing that [wh]ich the Sultan keeps up under Reschid Pacha

towards

d of the other evils incident to this state of affairs.

I visited Ibrahim Pacha on the 4th instant, ... was about 20 Miles from Aleppo, and I found him camped in a large plain, where he had from 2,000 [to] 3,000 Soldiers occupied in the destruction of [locu]sts, which animal, it is feared, may do great [inj]ury to the harvest —

He was lodged in a common tent like [the] Soldiers, with one Chair which he offered to me, [wh]ilst he spread his saddle cloth for himself —

He began to talk of the locusts and of [his] hopes that they might be destroyed before they [wer]e sufficiently strong to take flight, or to destroy [the] harvest, and that he had already with his [Sol]diers alone (about 10,000 in different places), [des]troyed about 16,000 ardebs (more than 32,000 bushels) [of] locusts; and that Ismael Bey with the inhabitants

of

interference –

In reply to a question from me as to the means adopted by him for the subjugation of the predatory Bedouins, he told me that he had seen their principal Chiefs, and had told them, that if they were quiet and peaceable, they might freely come to all the towns in Syria to sell their wool, cattle &c and to purchase what they required, but that if they molested any Caravans or Travellers, or should commit any depredations, that he would deprive them of those advantages, and would send out troops to punish them, and as they know he has the power to keep his word, and will do so, they are now tranquil –

I mentioned to Ibrahim Pacha the claim of a British Merchant in Beirout for restitution of duty put on bitumen, which he had

90

He said "these are the grounds, and the only ones for my being supposed at Constantinople to be a partisan of Russia" —

In talking of the Euphrates Expedition, Ibrahim Pacha assured me that he should be happy to be of use to it in its future progress —

The Russian Consul General, Colonel Duhamel, arrived at Aleppo on the 5th instant, two days before my departure from that city —

He had proceeded thence from Beyrout by way of Tripoli, Lataquia and Antioch, and intended to go to Baalbec, Damascus, Jerusalem and Jaffa, from whence he would proceed to Egypt —

He has not therefore visited Acre, nor any of the Ports between Beirout and Jaffa —

I

it had been, and Mr Barker added that his own
esent opinion of the personal character of Ibrahim
sha was much changed, and that he now had
very high opinion of his talents and humanity
disposition – As Mr Barker resides at only four
urs from Antioch, the favourite residence of
brahim Pacha, who has also been several
es at Mr Barker's house at Suedieh, he has
d opportunities for forming an opinion –

Ibrahim Pacha then said to me,
that he had known from Constantinople that he
s supposed there, and above all in the British
bassy to be a partisan of Russia. That he had
d a conversation with Mr Consul General
ren on the subject of Russia, when he had
Mr Farren that he thought Russia could,
ny time, send 20,000 or more men from
astopol and Odessa to Constantinople, and

take

Your Lordship in the shape of a private letter, or

I have presumed to offer any of my opinions 91

Your Lordship's notice —

With the greatest respect,

I have the honour to be

My Lord,

Your Lordship's

most obedient and

very humble Servant

Patk Campbell

ressources, tout enfin retient les Russes encore dix jours, car il faut cela pour obtenir des Turcs l'envoi d'un bateau à Sébastopol. Mais il y a plus d'un mois qu'ils sont demandés; ils peuvent donc arriver d'un jour à l'autre.

Signé: baron Roussin

Annexe à la dépêche n° I du 19 février 1833

MÉMORANDUM OFFICIEL REMIS PAR LE RÉÏS EFFENDI AU CHARGÉ D'AFFAIRES À L'AMBASSADE DE FRANCE À CONSTANTINOPLE, LE 30 RAMAZAN 1248 H. (17 FÉVRIER 1833)

Il a été ordonné de donner la réponse officielle demandée par le chargé d'Affaires, notre ami, relativement aux secours de terre et de mer résultant des circonstances.

Par suite de la confiance qu'inspirèrent à la Sublime Porte les assurances verbales des légations de France et d'Angleterre, que Méhémet Ali Pacha s'accommoderait et se soumettrait, on avait annoncé à ces deux légations que l'assistance de la Russie serait différée. Mais jusqu'à présent le fruit de ces assurances et le sens ambigu de l'avis donné par Ibrahim Pacha. dans sa réponse, qu'il s'arrêterait finalement à Kutahié, ne sont pas de nature à tranquilliser la Sublime Porte. Quoique lui-même se soit en apparence arrêté à Kutahié, on apprend que ses troupes s'étendent en avant et sur ses côtés et qu'il rassemble auprès de lui celles restées en arrière.

Notre ami M. le chargé d'Affaires avouera qu'une pareille conduite trouble les assurances verbales des deux légations susmentionnées.

Cependant, comme la Sublime Porte s'occupe avec loyauté de cette affaire et cherche sincèrement les moyens d'empêcher qu'il

véritable européen et non son sujet, mais pour le vice-roi d'Egypte, il n'est pas possible d'admettre qu'il n'ait pas connu l'origine du sieur Zogheb puisqu'il est d'Alexandrie.

Ne pouvant douter, quant à moi, de l'irrégularité de la nomination de cet individu, je m'abstiens d'avoir des rapports publics avec lui et j'ai la satisfaction de voir que mon exemple est suivi par les consuls d'Angleterre, d'Autriche et autres de Beyrouth.

Signé : Henry Guys

2

Direction commerciale
N° 126
Fos. 30-31

M. HENRY GUYS, CONSUL DE FRANCE À BEYROUTH,
À M. THIERS, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Beyrouth, le 28 mars 1836

Monsieur le ministre,

Les consuls généraux d'Angleterre et d'Autriche en Égypte sont passés par Beyrouth se rendant à Jérusalem et devant visiter la Syrie. Étant porteurs de fortes recommandations, ils ont reçu leurs montures de l'autorité locale qui se les est procurées au moyen de la corvée.

Soliman Pacha vient d'écrire à M. Lapi. Il est arrivé à Alep le cinquième jour. Il lui mande qu'Ibrahim Pacha n'ayant reçu aucune instruction de son père, au sujet de l'abolition demandée par les Anglais des droits et monopoles nouvellement établis, il est obligé de rester auprès de lui jusqu'à ce qu'on ait réglé cette importante affaire. Il l'engage toutefois à continuer ses recours à Chérif Pacha puisque celui-ci paraît avoir reçu des ordres pour agir dans le sens du firman.

Ce gouverneur général vient en effet de répondre à la lettre que M. Lapi lui avait écrite il y a quelques jours, et c'est sans aucune surprise que j'y ai vu que l'ordre qu'il a reçu n'étant relatif qu'aux Anglais, il ne pouvait pas l'étendre aux autres nations.

Ismail, correspondance commerciall Tome 22 Le 28 mars 1836.

tinople que la présence à Beyrouth d'un navire de guerre serait très utile dans ce moment afin d'en imposer aux mal intentionnés qui verront que le gouvernement du Roi veille à la sûreté des Français établis à l'étranger.

la peste a presque entièrement cessé, pourtant il y a eu encore un accident il y a quelques jours. Mais tout porte à croire que cette maladie touche à son terme.

Signé : Alex. Deval

58

Direction commerciale
N° 11
Fos. 383-384

M. ALEXANDRE DEVAL, CONSUL DE FRANCE À BEYROUTH, AU COMTE MOLÉ, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Beyrouth, le 2 août 1838

Monsieur le ministre,

La diversion que les insurgés du Hauran étaient parvenus à opérer dans les montagnes du Liban a été réprimée grâce à l'intervention de l'émir Béchir qui a fait armer, à la demande du gouvernement égyptien, les Chrétiens de la Montagne et a fait attaquer vivement les rebelles retranchés dans l'Anti-Liban. D'un autre côté, l'ascendant que ce prince exerce sur toutes les populations de la Montagne, a mis dans le cas les chefs druses de retourner dans le Hauran, où l'insurrection paraît être sur le point d'être étouffée/Toutefois, la question du désarmement de la population druse, semble demeurer indécise et on assure que les insurgés avaient stipulé des conditions avant de quitter le Légia et de rentrer dans leurs foyers.

M. Beaudin me mande ce qui suit, en date des 23, 30 et 31 du mois dernier :

l'intérêt que nous prenons à la prospérité aussi bien qu'à la gloire de Méhémet Ali, si, dis-je, il ne nous était naturellement inspiré par la franchise des sentiments d'amitié dont nous aimerions toujours à lui donner des preuves.

M. l'amiral Roussin, dont le départ a été retardé jusqu'ici par le vent contraire, est au moment de mettre à la voile. Je ne saurais trop vous recommander de le tenir exactement informé de tout ce dont il lui importera d'avoir connaissance. Il sera lui-même dans le cas de vous transmettre des directions que vous suivrez, je n'en doute pas, avec autant de zèle que d'habileté.

Signé: de Broglie

45

Direction politique
N° 66

LE BARON DE VARENNE,
CHARGÉ D'AFFAIRES DE FRANCE À CONSTANTINOPLE,
AU DUC DE BROGLIE, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Thérapia, le 26 janvier 1833

Monsieur le duc,

Nous avons des nouvelles du camp égyptien. Ibrahim Pacha m'écrit qu'il ne croit pas pouvoir suspendre sa marche jusqu'à ce qu'il connaisse les intentions de son père. D'un autre côté, il demande à la Porte de venir hiverner à Brousse. Quoique ses corps les plus avancés ne soient toujours qu'à Ak-Chehr, le sultan a repris peur, et le parti russe s'est relevé.

Néanmoins, j'ai encore tout lieu d'espérer qu'on ne prendra pas une détermination extrême avant de connaître les effets de l'arrivée de Halil Pacha à Alexandrie, et que les difficultés que nous rencontrons ne serviront qu'à nous faire mieux sentir le prix du succès.

s'était arrogé les attributs de la souveraineté en faisant frapper des monnaies où il prenait le titre de khan, et en ordonnant que la prière (khoutbé) fût faite pour sa personne dans les mosquées de sa domination. Ces faits sont au moins prématurés, et le réïs effendi ne les connaît encore que par ouï-dire.

En résumé, le langage de ce ministre me donne à croire que la Porte serait disposée à entrer en accommodement, et qu'elle répondrait favorablement aux ouvertures de Méhémet Ali, mais qu'elle ne prendra pas l'initiative dans cette voie.

Signé: de Varenne

21

Direction politique
N° 32

LE BARON DE VARENNE, CHARGÉ D'AFFAIRES DE FRANCE
À CONSTANTINOPLE,
AU COMTE SÉBASTIANI, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

Thérapia, le 26 septembre 1832

Monsieur le comte,

Le quartier général de l'armée ottomane n'a point quitté Conieh, et on a supposé qu'elle tenterait de disputer aux Égyptiens les passages du Taurus. On sait que ceux-ci sont à Adana; tout ce qu'on a dit ensuite de leurs progrès est démenti par la Porte. On a débité qu'ils s'étaient emparés de Césarée, ce qui indiquerait en eux le projet d'occuper la ligne qui va droit à la mer Noire et ressemble à l'isthme de l'espèce de presqu'île que forme l'Asie-Mineure. Les troupes de Méhémet Ali, surtout celles qui sont restées en Syrie, souffrent beaucoup du choléra. On ne peut se dissimuler que la majorité des populations, tant chrétiennes que musulmanes, est désaffectionnée au gouvernement du sultan et accueille avec un empressement remarquable toutes les nouvelles

Ismail, Documents diplomatiques, Tome 23, Le 26 Septembre 1832.

ressources, tout enfin retient les Russes encore dix jours, car il faut cela pour obtenir des Turcs l'envoi d'un bateau à Sébastopol. Mais il y a plus d'un mois qu'ils sont demandés; ils peuvent donc arriver d'un jour à l'autre.

Signé: baron Roussin

Annexe à la dépêche nº 1 du 19 février 1833

MÉMORANDUM OFFICIEL REMIS PAR LE RÉÏS EFFENDI AU CHARGÉ D'AFFAIRES À L'AMBASSADE DE FRANCE À CONSTANTINOPLE, LE 30 RAMAZAN 1248 H. (17 FÉVRIER 1833)

Il a été ordonné de donner la réponse officielle demandée par le chargé d'Affaires, notre ami, relativement aux secours de terre et de mer résultant des circonstances.

Par suite de la confiance qu'inspirèrent à la Sublime Porte les assurances verbales des légations de France et d'Angleterre, que Méhémet Ali Pacha s'accommoderait et se soumettrait, on avait annoncé à ces deux légations que l'assistance de la Russie serait différée. Mais jusqu'à présent le fruit de ces assurances et le sens ambigu de l'avis donné par Ibrahim Pacha, dans sa réponse, qu'il s'arrêterait finalement à Kutahié, ne sont pas de nature à tranquilliser la Sublime Porte. Quoique lui-même se soit en apparence arrêté à Kutahié, on apprend que ses troupes s'étendent en avant et sur ses côtés et qu'il rassemble auprès de lui celles restées en arrière.

Notre ami M. le chargé d'Affaires avouera qu'une pareille conduite trouble les assurances verbales des deux légations susmentionnées.

Cependant, comme la Sublime Porte s'occupe avec loyauté de cette affaire et cherche sincèrement les moyens d'empêcher qu'il

Abstract

British- French Attitude Toward the Egyptian Reign of Belad Al-Sham From Year 1247-1256 A.H Dating 1831- 1841 A.D

The thirties of the 19th century have witnessed new stage of Egyptian-Ottoman relations, which was crowned by the total sovereignty of Mohammad Ali Pasha over all Bilad Al-Sham, making attitudes by European countries to be widely disparate according to their respective interests.

In this study, the researcher attempted to provide a clear picture of the attitudes taken by both Britain and France toward the Egyptian intervention in Bilad Al-Sham during the period 1831- 1841.

The study included: an introduction, resources and references analysis, five chapters, conclusion, resources and references list, and appendices. The researcher first made an analysis to the resources and references upon which this study was dependent. The first chapter addressed the Egyptian rule in Bilad Al-Sham. The second addressed the British and French attitudes from the early intervention Egyptian intervention in Bilad Al-Sham, until Mohammad Ali Pasha's attempt to gain independence in 1834. The third chapter, however, was focused on British and French consuls' intervention in the Egyptian administration in Bilad Al-Sham, whereas the fourth discussed the British and French attitudes towards Mohammad Ali Pasha monopoly of trade within Bilad Al-Sham.

The fifth chapter addressed the development of British and French attitudes since declaration intention of independence by Mohammad Ali Pasha 1837 until the departure of Egyptians out of Bilad Al-Sham by 1841.

The study concluded that Britain and France each had their own disparate attitude that differs from each other's. Britain, since the very early of Egyptian intervention in Bilad Al-Sham, was in anticipation of developments, and declares its position latterly. Soon its attitude radically changed following the Unkiar Skelessi Eskala sea treaty has been signed between the Ottoman Empire and Russia 1833, where it was able to invest its oppositional attitude to the treaty in securing their own interests in the region, particularly trade route to India. Successful efforts of Britain were perceived in convention to London conference in July 15^{th} 1840 for sake of finding out a solution to the Egyptian-Ottoman crisis. The conference warned Mohammad Ali Pasha to withdraw out of the regions already defeated within to ten days; otherwise he would no longer be the viceroy of Egypt. Mohammad Ali Pasha, thus, was forced to comply with such pressures and withdrawn his forces from Bilad Al-Sham. Meanwhile, France was supporting Mohammad Ali Pasha since the early Egyptian intervention in Bilad Al-Sham until elimination. France, in turn, attempted unsuccessfully to make reconciliation between the Ottoman Empire and Mohammad Ali Pasha, and due to the British opposition, who withstood France's interests and challenged its aspirations, France was unsuccessful and lastly gave up Mohammad Ali Pasha leaving him to face his doomed destine.